وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة قسنطينة 01

كليـــة الحقـــوق

سيـــــادة الدول النامية في ظل هيمنـــة المؤسسات الماليـــة العالميـــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون العام

فرع: العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية

إعداد الطالبة:

حناشي أميرة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حسنة عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ بوذراع بلقاســـم	أستـــاذ التعليم العالي	جـــامعة قسنطينة	رئيســـا
أ.د/ حسنة عبد الحميـد	أستـــاذ التعليم العالي	جـــامعة قسنطينة	مشرفـــا
د/ جغلـــول زغـــدود	أستـــاذ محاضر - أ -	جامعة أم البواقـــي	عضـــوا
د/ معلـــم يوســـف	أستـــاذ محاضر - أ -	جـــامعة قسنطينة	عضـــوا
د/ بوروبي عبد اللطيف	أستـــاذ محاضر - أ -	جـــامعة قسنطينة 3	عضـــوا
د/ مفتـــاح عبد الجليل	أستـــاذ محاضر - أ -	جـــامعة بسكـــرة	عضـــوا

السنة الجـــامعية

2016 -2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة قسنطينة 01

كليـــــة الحقـــوق

سيـــــادة الدول النامـيـــــة في ظل هيمنـــــة المؤسسات الماليـــــة العالميـــــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون العام

فرع: العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية

إعداد الطالبة:

حناشي أميرة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حسنة عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ بوذراع بلقاســـــم	أستـــــاذ التعليم العالي	جـــــامعة قسنطينة	رئيســـــا
أ.د/ حسنة عبد الحميـد	أستـــــاذ التعليم العالي	جـــــامعة فسنطينة	مشرفـــــا
د/ جغلـــــول زغـــدود	أستـــــاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة أم البواقـــي	عضـــــوا
د/ معلـــم يوســـــف	أستـــــاذ محاضر ـ أ ـ	جـــــامعة قسنطينة	عضـــــوا
د/ بوروبي عبد اللطيف	أستـــــاذ محاضر ـ أ ـ	جـــــامعة قسنطينة 3	عضـــــوا
د/ مفتـــــاح عبد الجليل	أستـــــاذ محاضر ـ أ ـ	جـــــامعة بسكـــرة	عضـــــوا

السنة الجـــــامعية

2016- 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

" .....وفوق كل ذي علم **عليم**"

(سورة يوسف، الآية: 76)

شكـــر وعرفـــان

أول ما أبدأ به الشكر والحمد لله عز وجل الذي توكلت عليه فشرح صدري، وأنار دربي ويسر أمري، فالحمد لك يارب العالمين على توفيقك لي لإتمام هذا العمل المتواضع. وبعد:

إن البحث العلمي عمل جاد ومضمني لا يتسنى إنجازه إلا بمشورة أولي العلم وتوفر وسط يسمح بالعمل والتركيز، وقد أنعم الله علي بالأسباب وخصوصا بإشراف الأستاذ الدكتور/ "حسنة عبد الحميد" الذي أنحني شكرا وعرفانا لتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة وحرصه على إرشادي لما هو أقوم لي، فبعون الله تعالى وبفضل أستاذي الفاضل أنجز هذا البحث.

كذلك أخص بالشكر والتقدير كل أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

أميرة حناشي

إهـــــداء

الحمد لله العلي العظيم حمدا كثيرا مباركا، البر الكريم، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه حملة علومه وآدابه وعلى التابعين وأتباعهم إلى يوم الدين، وبعد، أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

أعز ما أملك في هذا الوجود، إلى أغلى جوهرة فتحت عيني على بريقها، إلى من ساندتني حتى نهاية هذه الأطروحة، إلى من شجعتني على طلب العلم وعانت في سبيل نجاحي، إلى من أوصاني بها ربي رفقا وطاعة، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من أحسست أكثر بروعتها وتضحياتها بعد أن صرت أما، إلى من كانت الجنة تحت قدميها: **"أمـــــــــــي"**.

إلى من علمني أن الدنيا لا تؤخذ إلا غلابا، إلى من تمنيت أن يكون حاضرا وأنا أناقش هذه الأطروحة، إلى روح **أبي** الطاهرة.

إلى زوجي العزيز الأستاذ/ **"بومعراف يزيد"** الذي لطالما كان سندي في وقت ضيقي.

إلى إبني "أمير" وبناتي "لجين"، "شهد" و"أريج" أطال الله أعمارهم وحفظهم، ويكفيني منهم كلمة "أمي".

إلى أخواتي العزيزات: حياة، حنان، وسمية آخر العنقود وأزواجهم وأولادهم.

إلى أخواي العزيزين: مأمون وفارس

إلى جميع أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها وخاصة "جدتي" أطال الله عمرها.

إلى جميع أفراد عائلة زوجي وخاصة "الوالدة".

إلى عمي كمال "موظف بمكتبة جامعة أم البواقي" بارك الله فيه وجزاه الله عني كل خير.

أميرة حناشي

مقدمة

مقـــــــــدمة:

تعد السيادة من المقومات الأساسية التي بني عليها صرح القانون الدولي المعاصر، ويعد مفهومها من المفاهيم الهامة التي اهتم بها فقهاء القانون وباحثي السياسة على قدم المساواة، وذلك منذ أن جاء به المفكر الفرنسي **"جان بودان"** عام **1576**م، في كتبه الستة عن الدولة[1]، وقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى، إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور.

ومن المعروف أن نظام الدولة القومية الحديثة يعتمد أساسا على مبدأ السيادة القومية، ويرى الكثير من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن نظام الدولة الحديثة يعود أساسا إلى **"اتفاقية وستفاليا"** لسنة **1648**م، فهذه المعاهدة إذن كان لها الفضل في إطلاق فكرة "الدولة القومية"، وكذلك الفضل في ظهور فكرة "السيادة"، هذه الأخيرة التي تعتبر ميزة وعنصرا أساسيا من عناصر الدولة القومية الحديثة، والتي اتفقت معظم التعريفات على أنها:" السلطة العليا أو القوة التي تلزم الجميع"، وبالتالي فقد تم إضفاء صفة الإطلاق على السيادة.

وقد ظل مفهوم السيادة موضوعا لجدل فقهي لم يتوقف في الواقع منذ نشأة ظاهرة الدولة القومية في أوروبا في منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن. ففي أعقاب ظهور الدولة القومية، بدت الحاجة ملحة لحماية هذا الشكل الوليد من أشكال التجمع الإنساني، ولذا مال معظم الفقهاء نحو التشدد والتوسع في مفهوم السيادة، فاعتبروا أن السيادة إما أن تكون مطلقة أو لا تكون[2]. والسيادة بمعناها المطلق تعني داخليا حرية الدولة التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع. أما خارجيا، فإن مضمون السيادة يصبح سلبيا، وذلك بعدم قبول أي سلطة أعلى منها، أي أن الدولة لا تقر سلطة فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها. فالسيادة هي المعبر عن أعلى درجات السلطات في الدولة[3].

---

[1]- د/ عدنان السيد حسين، " نظرية العلاقات الدولية "، دار أمواج للنشر والتوزيع، مطبعة سيكو، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 53.

[2]- د/ حسن نافعة، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي"، مجلة الحقوق والعلوم القانونية، 26 مارس 2012. www.droit-dz.com

[3]- د/ محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005م، ص 02.

وقد أصبح مفهوم "السيادة" في الوقت الحاضر، - وما نقصده في حديثنا هنا عن السيادة هو سيادة الدول النامية -، يشغل حيزا واسعا من مساحات البحث والنقاش، والجدل في أوساط النخب السياسية والفكرية والثقافية في شتى بقاع العالم، ارتباطا بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين[4]، حيث دفعت تلك المتغيرات إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم والنظريات والأطروحات التقليدية، التي بقيت لفترات طويلة على حالها مع مقدار قليل يكاد يكون معدوما من التغيير والتعديل، ومفهوم "السيادة" يعتبر من أهم المفاهيم التي خضعت إلى إعادة نظر، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقا، أصبح في ظل الظروف الحالية مقيدا، نتيجة لتطور العلاقات الدولية على مر الزمن الذي حمل معه تعديلا على هذا النطاق بصورة تدريجية، وأصبح القانون الدولي الحديث لا يأخذ بمفهوم السيادة المطلقة بل يأخذ بمفهوم السيادة المقيدة، خاصة مع ظهور النظام الاشتراكي إلى جانب النظام الليبرالي في القرن العشرين، حيث أن التعايش بين النظامين لم يلبث أن تحول إلى صراع انتهى بانهيار النظام الاشتراكي وانتهاء تسيير الاقتصاد المخطط، ليبدأ في تعميم ونشر مبادئ وأسس الاقتصاد الحر عبر العالم ليسهل التعامل مع الدول الاشتراكية، وبالتالي استغلالها والهيمنة على الدول السائرة في طريق النمو، وذلك بوضع آليات دولية عديدة أهمها: صندوق النقد والبنك العالميين، وإلى جانبهما أنشئت المنظمة العالمية للتجارة.

ويعتبر كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من آليات العولمة، وهما المنظمتين الأسبق ظهورا على مسرح الحياة الاقتصادية الدولية، وقد أحدثت هاتين المؤسستين الماليتين خلال مؤتمر **"بريتن وودس"** سنة **1944**م.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي فقد أسس بهدف السهر على تنظيم المعاملات المالية بين الدول، وكذا تشجيع التعاون الدولي النقدي، وتعزيز استقرار العملات، بالإضافة إلى بيع العملات لمساعدة الدول الأعضاء على مواجه الصعوبات المؤقتة الخاصة بالمدفوعات الأجنبية وتسيير انتشار قوانين النماء الدولي في التجارة[5].

---

[4]- طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، (دراسة حول مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد **26**، العدد **01**، **2010**م، ص **40**.

[5]- د/غازي حسن صباريني، "الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، **2005**م، ص **173**.

وبصفة عامة فقد كان الهدف الرئيسي له هو ضمان استقرار النظام النقدي العالمي، ومعالجة الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، إلا أنه ما لبث حتى انحرف عن هذا الطريق وأصبح مسخرا لخدمة مصالح الدول الكبرى والأكثر تقدما، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقف عاجزا عن إملاء أي سياسة على الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوافق مع إدارة هذه الأخيرة، ونفس ما يحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية يحدث مع الدول الرأسمالية الكبرى، لكونها تتحكم في المنظمات الاقتصادية الدولية باعتبارها تساهم بالنصيب الأكبر في كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي فهي تسيطر مباشرة على هذه المنظمات الدولية وقراراتها، وتستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والترويج للسياسات التي تحقق مصالحها، وتستأثر هذه الدول بما نسبته **95%** من التمويل الذي تقدمه لهذه المنظمات، في حين لم يتجاوز نصيب الدول النامية **04%** فقط. وبالرغم من زيادة القروض التي تقدمها الدول المنتجة للبترول للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلا أن الدول الكبرى لم تسمح بزيادة حصة هذه الدول وبالتالي تقلص نفوذها في إدارة الصندوق.

ويلاحظ أنه، وعلى عكس السياسة التي يتبعها صندوق النقد الدولي في تعاملاته مع الدول المتقدمة، نجده يطعن ويطغى على سيادة باقي الدول في جوهرها، حيث يعمل الصندوق على فرض سياسات اقتصادية تحد من سيادتها، وذلك من خلال تدخله في عمليات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات، والحد من تدخل الدولة في العديد من الشؤون الاقتصادية، وإلا تعرضت للانهيار والخراب الاقتصادي نتيجة منع القروض عنها أو سحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنها، إضافة إلى تخفيض سعر العملة الوطنية وتخفيض المصاريف المتعلقة بالإنفاق العمومي، مما ينتج عنه زيادة البطالة وتوقف النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة معاناة الأفراد.

وبالإضافة إلى ذلك كله أرهقت المديونية المدارة من قبل صندوق النقد الدولي الدول الدائنة، ونتج عنها تهميش الإرادة الوطنية، مما حال دون اتخاذ القرارات السديدة وتصدعت مصداقية الإرادات الوطنية، وفتح المجال لتقدم الشرعية الخارجية المستمدة من المؤسسات المالية الدولية على حساب الشرعية الداخلية[6].

---

[6]- د/ محمد مقدادي، "العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، **2000**م، ص **88**.

وبالتالي يمكن القول أن الدول النامية قد أرغمت على تقبل الشروط والبنود الظالمة والتعسفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حتى تحصل على إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة، كما سمحت لاقتصاديين أجانب بحث ميزانيتها وقبلت مشورتهم وتوجيهاتهم برضا كامل منها، وقامت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي التي تطلبها المؤسسات الدولية بغرض إدماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي، تلك البرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي تؤثر وتنال من سيادة هذه الدول وتضع اقتصادياتها تحت السيطرة المباشرة للصندوق والبنك الدوليين، واللذين يقومان بتوجيهها وفقا للمصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يشكل نوعا من السيطرة الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤثر بشدة على سيادة الدول الأضعف وينتقص منها لصالح الدول الأقوى.

هذا فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، أما عن ما يسمى بتوأم الصندوق، ألا وهو البنك العالمي فقد باشر أعماله سنة **1945** م كمؤسسة مالية دولية، وقد كان الغرض من إنشائه، هو تنظيم تدفق رؤوس الأموال إلى البلاد التي دمرتها الحرب وتقديم المساعدة في إنشاء وتعمير البلاد المتخلفة، وأيضا تسهيل الاستثمار لأغراض إنتاجية. كما يقوم البنك بممارسة ثلاثة أنواع من العمليات، وهي عمليات الإقراض المباشر، وعمليات الإقراض غير المباشر، وعمليات الضمان، وتعد الأجهزة والآليات في الصندوق والبنك متشابهة[7].

ويمكن القول على ضوء ذلك، أن السياسة المالية التي يتبعها البنك العالمي من خلال المنح والقروض الممنوحة للدول وخصوصا الدول النامية، تعتبر من أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبعية، كون تلك القروض مربوطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة إتباع تعليمات البنك للحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنك الدولي سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي، وذلك وفق الشروط والمعايير التي تحدد مسبقا من قبل البنك، وتكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقها[8].

---

[7]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، "التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية"، دار النهضة العربية، **2005** م، ص **201**.

[8]- فارس فائق ظاهر، "السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية"، blog.amin.org

وتكمن خطورة المنح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية، في تفاقم الديون الخارجية والتي لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتجاوز ذلك إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية، من خلال سياساتها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية.

فيرى البعض أن هذه الأموال قادرة على التأثير على سيادة الدول، وهي تلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة على إتباع توجيهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية، واستقلال القرار السياسي، وفرض تبعيتها للبنك الدولي والدول المحركة له، مما يعني أنه يتوجب على الدول النامية النضال ضد البنك الدولي ودوره الاستعماري، والعمل على حل مشكلة المديونية من خلال تنمية القدرات الداخلية لهذه الدول بما يتيح لها الاستغناء عن المنح والقروض التي يتم الحصول عليها من البنك الدولي ضمن شروط وقيود تكرس واقع تبعيتها، نتيجة لازدياد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية، مما عزز من تبعية البنوك الداخلية لسياساته، بحيث أصبحت البنوك التجارية تعتمد على قرارات الصرف التي يصدرها البنك الدولي[9].

ومن خلال النظر إلى المنح والقروض التي يتم تقديمها للدول النامية نجد أنه كثيرا ما توجه هذه الإعانات للدول ذات الدخل المتوسط، وليس إلى الدول الفقيرة بالفعل، إضافة إلى أن معظمها تكون من تصميم الدول المانحة التي تحدد الدول التي تستحق هذه القروض، وهو ما يعبر عن اتجاه الدول التي تتحكم في البنك الدولي إلى إتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم هذه الدول والنهوض بها، بقدر ما تكون أداة لخدمة أهداف ومصالح تلك الدول في المنطقة، على الرغم من أن البنك الدولي تعهد بتقديم معونات للدول التي تواجه مشاكل تحدث نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية.

فالبنك العالمي إذن وعلى الرغم من أنه قد درج على اعتبار المسائل السياسية خارجة بصورة عامة عن نطاق عملياته، وذلك مراعاة منه لأحكام صريحة واردة في المادتين **03** و**05** من اتفاقية تأسيسه، والتي تحرم عليه أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند اتخاذ قراراته.

---

[9]- فارس فائق ظاهر، مرجع سابق.

إلا أن ما يلاحظ في الواقع هو عكس ما ورد بالنصوص، حيث تدخل البنك وبعمق في الشؤون السياسية بل وفي سيادة الدول الأعضاء، دون أخذ الاعتبارات الاقتصادية وحدها في الحسبان، وذلك بحجج منها، أن الأحداث الداخلية والخارجية في بلد ما، قد يكون لها آثار اقتصادية مباشرة وهامة يجب أخذها بعين الاعتبار، عند اتخاذ قرارات البنك. إذ يصعب دائما فصل الشأن الاقتصادي عن الشأن السياسي، إضافة إلى ذلك فإن التدخل قد يمتد إلى أمور سياسية بحتة ليس لها علاقة بالقرض المطلوب، فالولايات المتحدة مثلا سنت تشريعا يلزم المدير التنفيذي الممثل لها في البنك بمعارضة تقديم أي قرض قد يقدم في أي شكل آخر من أشكال المساعدة المالية أو العينية إلى أي دولة تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان، أو توفر ملجأ للإرهاب الدولي، وفق تفسير الولايات المتحدة له. ويعد ذلك تدخلا سافرا بتشريع محلي يخص سيادة دول أخرى، وأداة تزيد من هيمنتها على الدول النامية وتعزز إحدى أدوات انتهاك سيادتها والتدخل في شؤونها، إلا أن الولايات المتحدة لا تكترث بذلك ولا ترى إلا مصالحها الخاصة فقط.

ولم يقف تفاقم القيود على السيادة الوطنية للدول النامية، بسبب هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين فقط، التي تحاولان بشتى الطرق فرض هيمنتها على الدول النامية، وخرق سيادتها الوطنية، والتدخل في خصوصياتها، فقد ظهرت إلى جانبهما سنة **1995**م "المنظمة العالمية للتجارة " كقيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري. وقد أنيطت بهذه المنظمة صلاحيات واسعة في مجال مراقبة النظم التجارية، وفرض الانضباط على النشاط التجاري، وقد أقر ميثاقها إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى الثلث على آلاف السلع، وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية، وبذلك أصبح لهذه المنظمة سلطان ونفوذ واسع استطاع أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على سيادتها من الناحية الاقتصادية والتي ينجر عنها المساس بالسيادة من الناحية السياسية[10].

فسيادة الدول النامية خاصة على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز هذه المنظمة العالمية للتجارة، التي قضت بالإزالة التدريجية والتامة لأية عوائق أمام تدفق التجارة الدولية، التي تسير بطبيعة الحال في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين ويكرس تخلف المتخلفين.

---

[10]- أميرة حناشي، "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، تحت إشراف أ.د/ حسنة عبد الحميد، جامعة منتوري - قسنطينة، **2009/2008**م، ص **50**.

فالدول النامية تعد الأكثر إصابة والأكثر تضررا بهذا التحرير، إذ تأثرت سيادتها بشكل أعمق لدرجة يمكن اعتبارها تدخلا في شؤونها الداخلية، السياسية، الاقتصادية، التشريعية وغيرها، حيث أصبحت الدول الكبرى والأقوى تقسم السيادة في العالم على الدول الصغرى، كل بحسب ما تملكه من مقومات القوة الشاملة، مما أدى إلى تضعضع سيادة الدول الأضعف من جراء ما يفرض عليها من التزام بالأنظمة السياسية والاقتصادية سواء عن طريق مشاركتها في الاتفاقات وقبولها، أو عن طريق فرضها قسرا عليها من الدول الأقوى حتى تتواءم مع سياسات تحرير التجارة، حيث أصبحت لسيادة الدول الضعيفة حدودا لا يمكن أن تتخطاها أو تمس بها، ومنها: المحافظة على حرية التجارة وقوانين السوق، والمرونة في الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات المباشرة،..... بحيث أصبحت معظم حكومات الدول النامية في حالة خضوع تام للمنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت طلبات المستثمرين تعلو كل الطلبات الأخرى[11].

ونجد أن هذه الدول النامية تشكل ثلثي الدول المكونة لمنظمة التجارة العالمية، وهناك مائة وثلاثون دولة قد عبرت في دورة "الدوحة" عن ما أصابها من إحباط كبير للأسلوب الذي تعالج به المنظمة مشاكلها، وأصدرت مجموعة دول **77** والتي تضم كل الاقتصاديات الناشئة والفقيرة ومعها الصين، بيانا تؤكد فيه على أهمية فتح آفاق النمو أمام الدول النامية، وذلك بعد أن وضحت خطورة التحولات الاقتصادية العالمية بالنسبة لهذه الدول، حيث اتضح لها عدم قدرتها على التفاوض بجدارة مع الدول المتقدمة. وفشلت البلدان النامية في المؤتمر الوزاري الثالث الذي انعقد في مدينة "سياتل" بالولايات المتحدة عام **1999**م، في إدراج مطالبها الخاصة بالسلع الزراعية والمنسوجات، واكتشفت أن المفاوضات كانت تنتهي دائما لصالح الدول المتقدمة. مما دعا البلدان النامية إلى الوقوف صفا واحدا ضد هذا المقترح، ما أدى إلى انتهاء مؤتمر "سياتل" دون إصدار بيان ختامي. فعلى سبيل المثال تم وضع حقوق الملكية الفكرية داخل إطار منظمة التجارة، بالرغم من وضوح عدم انتمائها إلى قضايا التجارة[12]، إلا أن تهاون الدول النامية في المفاوضات والموافقة على إدراجها، أدى إلى زيادة الناتج المحلي للولايات المتحدة، دفعت جزءا وافرا منها الدول النامية الفقيرة، مما ساعد على توسيع الهوة الاقتصادية بين دول العالم، برعاية منظمة التجارة، وهذا الأمر يعد انتقاصا فادحا لسيادة الدول النامية.

---

[11]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص **255**، **240**.

[12]- المرجع نفسه، ص **252**، **253**.

فالدول النامية إذن التي تم إدماجها عنوة في النظام الاقتصادي العالمي، وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة وزادت أوضاعها سوءا عما كانت عليه، فقد انضمت إلى نظام هذه المؤسسات المالية العالمية، من منطلق تبعيتها وضعف قدراتها التنافسية، ووجدت نفسها أيضا بعدما كان هناك انتقاص في قدرتها الاقتصادية فقط، أصبح هناك انتقاص حتى في سيادتها حيث تم انتزاع قرارها الاقتصادي ثم السياسي، وتقلص دورها الاجتماعي، وأصبحت سيادتها على أراضيها ورعاياها مجرد سيادة شكلية، وأصبح دورها على الصعيد الدولي هامشيا يسعى وراء الحصول على القروض والمعونات ومحاولة مبادلتها بالكرامة الوطنية، وبناء عليه لا يمكن الحديث عن السيادة لدولة ما لم تكن قادرة على إطعام سكانها، وهذه حال معظم الدول النامية.

إضافة إلى ذلك يلاحظ أن الدولة تخلت عن العديد من سلطاتها، فمع كون سلطة فرض الضرائب تعد من المسائل السيادية المعترف بها لكل دولة على إقليمها ومواطنيها، وذلك وفقا لمعايير الإقليمية والوطنية، إلا أن تطور التجارة الدولية ومجيء اتفاقية منظمة التجارة العالمية أدى إلى منع الازدواج الضريبي وتخفيض الضرائب بهدف الوصول مستقبلا إلى توحيد التشريعات الضريبية على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تدعيما لحرية التجارة وإزالة العوائق من أمامها[13]، مما أدى بالضرورة إلى الحد من سيادة الدول التي كانت مطلقة في مجال فرض الضرائب.

فما يمكن قوله إذن هو أن السيادة الوطنية للدول النامية باتت تواجه وضعا خطرا، شهد تفاقما واضحا خاصة منذ نشأة هذا الثالوث المهيمن المشكل من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وأخيرا المنظمة العالمية للتجارة، حيث أصبح بمثابة آلية للتحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية، وهو ما أدى إلى فرض قيود حقيقية على سيادة هذه الدول.

ومن أجل مواجهة كل تلك التحديات التي تفرضها هذه المستجدات الدولية، توجب على الدول النامية عموما أن تبحث عن وسائل واستراتيجيات تمكنها من الاندماج داخل هذا النظام الاقتصادي العالمي والخوض في مضماره بأقل الخسائر ودون التخلي الكامل عن سيادتها.

---

[13]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 246.

كما أصبح لزاما عليها أن تدرك أن أفضل تلك السبل لمواجهة آثار تلك المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية وما يتصل بها هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، حيث أن التكامل الاقتصادي يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي، فظاهرة التكامل الاقتصادي أو ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة على المجتمع الدولي، بل إنها تعود إلى بداية القرن العشرين، وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة وخصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين، كنتيجة لاندفاع دول العالم وخصوصا الدول المتقدمة نحو إنشائها أو الدخول فيها، وقد ارتبط هذا التنامي بظهور الملامح الأولى لما يسمى "العولمة" والتي أخذت خطاها تتسارع، حين أيقنت البلدان المتقدمة خطورة الخوض في مضمار الساحة الدولية على إثر ما شابها من تحولات جذرية، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالميا.

كما أدركت الدول المتقدمة صعوبة المواجهة بشكل فردي في ظل المنافسة العالمية، والتي أخذت تزداد شراسة يوما بعد يوم، وأن لا سبيل لتلك المواجهة إلا بالتوحد في شكل مجموعات أو تكتلات اقتصادية للحفاظ على سيادتها في اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي غير خريطة العالم من شكل الحدود السياسية إلى شكل كيانات اقتصادية عملاقة[14].

وإذا كان هذا هو حال البلدان المتقدمة، فإن الأمر يبدو أكثر إلحاحا بالنسبة "للدول النامية"، حيث يتوجب عليها أن تقوم بدورها بتنظيم كيانات واحدة تساعدها على الوقوف بقوة خاصة أمام شروط وسياسات واتفاقات المنظمة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، والتي تهدف من خلالها إلى التأثير سلبا على سيادة الدول النامية في مختلف المجالات، وأيضا حتى تتمكن من احتلال مكانها اللائق بها في منظومة الدول، والاندماج داخل المجتمع الدولي بمعطياته الجديدة القائمة على المنافسة بين الدول وخاصة منافسة الدول الأكثر تقدما.

---

[14]- فلاح خلف الربيعي، "التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2310/ جوان 2008م، ص 01، 02.

كما قال الباحث "ANDRE SAIR" في مقاله: "البلدان النامية عديدة وغير متجانسة، مما يجعل من الصعب التنسيق فيما بينها، في المقابل البلدان الصناعية قليلة نسبيا ومتجانسة مما يسمح بتنسيق مواقفها في المحافل مثل (الاتحاد الأوروبي[15])....

فهذه التطورات، حملت الكثير من المخاطر والمخاوف للدول التي مازالت تعمل بشكل منفرد، بعد أن أصبح من شبه المستحيل على أية دولة تحقيق متطلباتها التنموية بجهد منفرد.

وهذه التخوفات من الوضع الراهن الذي آلت إليه سيادة الدول النامية ومن بينها الدول العربية، التي لم يمض على قهرها للاستعمار ونيلها للاستقلال السياسي فترة طويلة، نجدها الآن تواجه وتصارع استعمارا جديدا أكثر وحشية هاجمها من نافذة الاقتصاد، هي التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون سواه، باعتبار أن مبدأ السيادة مبدأ مقدس منذ زمن طويل، ومسألة انحسار سيادة الدول النامية أو الانتقاص من سلطتها هو نوع من الانقلاب الجذري في العلاقات بين الدول.

فهذا الموضوع إذن يكتسي أهمية بالغة سواء بالنظر إلى شقه النظري أو شقه الأكاديمي. وهذه الأهمية تكمن خاصة في الاطلاع المعمق على مفهوم الدول النامية ودراسة أوضاعها الداخلية والخارجية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية خاصة المتعلقة بسيادتها الوطنية، وأيضا الاطلاع الشامل على هذه المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة، باعتبارها من آليات العولمة التي أضحت بمثابة آلية للتحكم، والتركيز أكثر على دراسة سياسة عمل هذه المؤسسات التي استطاعت بواسطتها تعميق تبعية الدول النامية إليها، وكذلك التطرق بصفة أوسع إلى تأثيرات هذه المؤسسات المالية الدولية على سيادة الدول النامية، ودرجة هذا التأثر، والاستراتيجيات التي اتبعتها الدول النامية في سبيل التخلص ولو جزئيا من هذا التدخل والسيطرة التي تمارسها تلك المؤسسات، وتبيان الآفاق المستقبلية لعلاقة الدول النامية بهذه المؤسسات.

[15]- Andre Sair 'De Seattle a Doha' in ; Reflets et perspectives, XLI, 2002/2 p 7.

وبناء عليه يمكن القول أن هناك اتفاقا واسعا على كون المؤسسات المالية العالمية تحاول بشتى الطرق توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك من خلال إتباعها لسياسات مالية تعتبر من أهم العوامل التي تكرس مفهوم تبعية الدول النامية لتلك المؤسسات وبالتالي تبعيتها للدول المتقدمة. وهذا يفضي بنا إلى طرح عدة تساؤلات تدور حول:

- إلى أي مدى يمكن القول أن سياسة هذه المؤسسات المالية العالمية قد عمقت تبعية الدول النامية للدول المتقدمة وقلصت من سيادتها الوطنية؟
- هل ضعف واختلال السياسات الاقتصادية للدول النامية هو الذي أدى بها إلى الخضوع لهيمنة هذه المؤسسات المالية العالمية؟ أم هذا راجع للسياسة والبرامج التي تفرضها هذه المؤسسات على الدول النامية؟
- ماهي الحلول والاستراتيجيات التي يمكن للدول النامية من خلالها وضع حد للتدخل في سيادتها الوطنية؟
- هل التكامل الاقتصادي يعتبر حلا جذريا للدول النامية لمواجهة الضغوط المفروضة عليها من طرف المؤسسات المالية العالمية وخصوصا المنظمة العالمية للتجارة؟
- ماذا عن احتمالات آفاق المستقبل، هل ستتمكن الدول النامية من النهوض ومواكبة عصر التطور والتخلص من ديونها الخارجية واسترجاع سيادتها الكاملة؟ أم أنها ستبقى دائما تحت رحمة هذه الآليات المدمرة؟
- هل مبدأ السيادة ما زال مستقرا ومحتفظا بمفهومه القانوني المطلق، أم أن هناك ضرورة تستدعي إعاد النظر في ذلك المفهوم وإيجاد صيغة جديدة له تتماشى والمستجدات الدولية؟

والواقع أن الإجابة عن هذه التساؤلات تبدو ضرورية، حتى يمكننا أن نحدد بدقة معقولة، وضع الدول النامية والوزن الحقيقي لسيادتها أمام شعوبها وأمام دول العالم أي قيمتها وسط المجتمع الدولي، وأيضا حتى نتمكن من حصر جوانب تبعيتها لهذه المؤسسات المالية المهيمنة، وكذا حتى نستطيع تقويم مدى ما تتمتع به الدول النامية من سيادة مطلقة أو مقيدة. كما أن تلك الإجابة نرى أنه من المناسب أن نتبع في شأنها المنهجية التي تعتمد على ما يلي:

المنهج التاريخي، وذلك من أجل رصد السياق التاريخي لأزمة المديونية الخارجية، حيث مرت هذه الأزمة بعدة مراحل بدءا من سنوات السبعينات إلى وقتنا الحالي، وكذلك لعرض التطورات التي مرت بها المؤسسات المالية الدولية، حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات حادت عن الأهداف والسياسات التي سطرت لها والتي أنشئت من أجلها.

المنهج الوصفي، وذلك لتوظيفه فيما يتعلق بإعطاء وصف شامل عن ظروف ومظاهر الدول النامية، سواء من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، أو السياسية.

المنهج التحليلي، وذلك لاستعماله في تحليل الطبيعة القانونية للدول النامية، وأيضا تحليل أوضاعها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الجغرافية...التي دفعتها إلى الاستدانة من هذه المؤسسات المالية العالمية، وما انجر عن تلك المديونية من ضغوط وشروط ظالمة وتعسفية قيدت سيادتها، وأيضا تحليل الأساليب والسياسات التي اتبعتها المؤسسات المالية العالمية في تعاملاتها مع الدول النامية لإخضاعها والهيمنة عليها، ومن خلال ذلك نستطيع تحليل كيفية وقوع الدول النامية في شراك تلك المؤسسات والتي قادتها إلى فخ المديونية الخارجية والتبعية في شتى المجالات، وبالتالي تقليص مجال سيادتها.

وكذا محاولة استشراف الرؤية المستقبلية لسيادة الدول النامية في ظل هيمنة هذا الثالوث المتكون من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة.

فكل منهج من هذه المناهج توظيفه ضروري في هذا البحث لأن نوعية الموضوع وطبيعته تقتضي ذلك، كما تقتضي طبيعة الموضوع أيضا تقسيمه إلى بابين:

- خصصنا **الباب الأول** للحديث عن: **"نطاق سيادة الدول النامية بين الإطلاق والتقييد في إطار العلاقات مع مؤسسات بريتن وودس".**
- أما **الباب الثاني**، فحاولنا من خلاله تبيان **" دور المنظمة العالمية للتجارة في بعث مفهوم جديد لسيادة الدول النامية "**، وقد قسمنا كل باب إلى فصلين، وكل فصل إلى مبحثين.

الباب الأول:

نطاق سيادة الدول النامية بين الإطلاق والتقييد في إطار العلاقات مع مؤسسات بريتن وودس.

الفصل الأول: سيادة الدول النامية في إطار سياسات صندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني: البنك العالمي وتأثيرات سياساته على سيادة الدول النامية.

الباب الأول: نطاق سيادة الدول النامية بين الإطلاق والتقييد في إطار العلاقات مع مؤسسات بريتن وودس:

إن البحث في المفهوم العام للسيادة والتغيرات التي طرأت على هذا المفهوم، لا يعتبر من قبيل البحث القانوني الخالص، وإنما ينبغي أن يمتد ليشمل العديد من فروع العلوم الأخرى، وعلى الأخص العلوم السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ودراسة موقع ومكانة الدولة من الناحية الجيوبوليتيكية، وذلك حتى يمكن التعرف على قدرات الدولة، والفروق بين الدول المختلفة من ناحية الإمكانيات والمؤهلات التي تمكن كل دولة من مباشرة سلطاتها واختصاصاتها السيادية على المستويين الداخلي والخارجي.

من هنا يتبين لنا أن الدول ليست على مستوى واحد أو درجة واحدة من التقدم والتطور في شتى المجالات، وخاصة من حيث القوة، وبالتالي من حيث السيادة، فالقوة هي الدرع الذي يحمي السيادة وهي السلاح الذي يدافع عنها، ولذا فإن ما يشار إليه عادة في فقه القانون العام، بمبدأ المساواة في السيادة، أو مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة، يعد مبدأ نظريا، ويعني أساسا المساواة في الخطاب القانوني فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، لأن الواقع العملي يفرض عدم المساواة بين الدول حيث تتفاوت قدراتها الحقيقية على المباشرة الفعلية لمختلف مظاهر السيادة تبعا للموارد والإمكانات المتوفرة لكل منها، إذ أن السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها، ومدى اتساع وضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكانياتها[16].

فالدول إذن، واستنادا إلى مبدأ القوة الذي سبق ذكره، تنقسم إلى قسمين: دول متقدمة ومتطورة، ودول نامية، الأولى هي التي تستأثر بالوضع الأفضل وتعرف تقدما كبيرا في شتى مجالات الحياة، إضافة إلى كونها تمتلك النفوذ، الهيمنة، المكانة، والقوة بمفهومها الشامل بما تتضمنه من مقومات تكنولوجية، اقتصادية، عسكرية وعلمية، وهو ما يسهم في زيادة وتعاظم سيادة تلك الدول. أما الدول النامية فهي تلك الدول التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم، وتعيش أوضاعا تنموية صعبة، ويطال الفقر مجتمعاتها حيث تفتقر أغلبيتها إلى المال، العلم والتكنولوجيا، أي تفتقر إلى مقومات التنمية الشاملة.

---

[16]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 145، 146.

وكل هذه العوامل والنقائص التي تعاني منها الدول النامية على العموم تؤدي حتما إلى الانتقاص من سيادتها والتأثير عليها، خاصة في ظل عصر العولمة الذي يتميز ويتطلب في ذات الوقت دولا قوية فاعلة على الصعيدين الداخلي والدولي، وهذه الظاهرة التي أطلق عليها مصطلح "العولمة" هي ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي، وذلك على اعتبار أن القاعدة التي قامت عليها لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القومية، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية، حيث تتجلى العولمة في المجالات الاقتصادية ، السياسية، الاجتماعية، الثقافية.....

ويعتبر المجال أو البعد الاقتصادي هو البعد الرئيسي والبارز لظاهرة العولمة، حيث تنطوي العولمة الاقتصادية على ثلاثة نظم رئيسية هي: النظام النقدي الدولي، والنظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية دولية هي على الترتيب: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وهذه المؤسسات تلعب دورا رائدا في ترسيخ هذه العولمة، فتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية، والاستثمارية على الخصوص وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار ظاهرة العالمية، التي يعتبر أول أهدافها إسقاط مفهوم السيادة الوطنية.

وسنركز أولا دراستنا في هذا الباب على المؤسستين الدوليتين اللتين انبثقتا عن مؤتمر "بريتن وودس" المنعقد بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية عام **1944**م والذي يعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث قام بوضع الأساس للتعاون فيما بين الدول لحل مشاكل النقد العالمية، وهاتين المؤسستين هما: **صندوق النقد الدولي والبنك العالمي**.

وسنحاول دراسة هاتين المؤسستين في فصلين متتاليين، حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة صندوق النقد الدولي من حيث المفهوم الشامل لمختلف جوانبه إضافة إلى التطرق لسياساته وآثارها على سيادة الدول النامية. أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة البنك العالمي والإحاطة بكل ما يتعلق به، بالإضافة إلى التطرق لتأثيرات سياساته على سيادة الدول النامية باعتبارها جوهر إشكالية هذا البحث.

الفصل الأول:

سيـــــــادة الدول النامية في إطار سياسات صندوق النقد الدولـــــي.

المبحث الأول: حتمية لجوء الدول النامية لصندوق النقد الدولي وما تحققه من تبعية.

المبحث الثاني: علاقات الدول النامية بصندوق النقد الدولي وآثار سياساته النقدية على سيادتها.

الفصل الأول: سيادة الدول النامية في إطار سياسات صندوق النقد الدولي:

من المعروف أن نظام الدولة القومية الحديثة يعتمد أساسا على مبدإ السيادة الوطنية، ويرى العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن نظام الدولة الحديثة يعود أساسا إلى اتفاقية "وستفاليا" **"WEST PHALIA"** لسنة **1648**م، فهذه المعاهدة كان لها الفضل في إطلاق فكرة "الدولة القومية"، وكذلك الفضل في ظهور فكرة "السيادة"، هذه الأخيرة التي تعتبر ميزة وعنصرا أساسيا من عناصر الدولة القومية الحديثة، والتي اتفقت معظم التعريفات على أنها: "السلطة العليا أو القوة التي تلزم الجميع"، وبالتالي فقد تم إضفاء صفة الإطلاق على السيادة.

وقد ظل مفهوم السيادة موضوعا لجدل فقهي وقانوني لم يتوقف في الواقع منذ نشأة ظاهرة الدولة القومية أو الوطنية في أوروبا في منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن. ففي أعقاب ظهور الدولة القومية، بدت الحاجة ملحة لحماية هذا الشكل الوليد من أشكال التجمع الإنساني، ولذا مال معظم الفقهاء نحو التشدد والتوسع في مفهوم السيادة، فاعتبروا أن السيادة إما أن تكون مطلقة أو لا تكون. والسيادة بمعناها المطلق تعني داخليا حرية الدولة التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع. أما خارجيا فإن مضمون السيادة يصبح سلبيا، وذلك بعدم قبول أي سلطة أعلى منها، أي أن الدولة لا تقر سلطة فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها. فالسيادة هي المعبر عن أعلى درجات السلطات في الدولة، وهي تأخذ المضمون الإيجابي داخليا والمضمون السلبي على مستوى العلاقات الدولية.

وقد أصبح مفهوم السيادة في الوقت الحاضر يشغل حيزا واسعا من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط النخب السياسية والفكرية والثقافية في شتى بقاع العالم، ارتباطا بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين، وخاصة ظاهرة العولمة وآلياتها وما تشكله من خطورة في بعض جوانبها على بعض المبادئ الدولية الراسخة والتي من أهمها مبدأ "السيادة" الذي يعتبر من أكثر المواضيع تعرضا للدراسة المعمقة والمستفيضة، خاصة في مجال نظرية الدولة باعتبار أن السيادة هي العنصر أو الركن المميز لها عن غيرها من الفواعل الدولية الأخرى كالمنظمات الدولية وغيرها.

وكذلك في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية على اعتبار أن السيادة تعد مبدأ مهما من مبادئ القانون الدولي إن لم نقل أهم مبادئه، ودراسة السيادة في هذا المجال تنصب على التحولات والمتغيرات الدولية التي طرأت على العلاقات الدولية مؤخرا، والتي تمس بصورة أوبأخرى بهذا المبدإ المقدس، وتشكل خطورة عليه.

فالسيادة الوطنية إذن في ظل سيطرة وهيمنة المؤسسات المالية العالمية المتمثلة أساسا في كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبارها آليات مشجعة للعولمة، فقدت بعض معانيها، حيث أضحت تلك المؤسسات الدولية تفرض قيودا معتبرة على سيادة الدول وخصوصا النامية منها بسبب ضعفها وعدم امتلاكها للقوة الكافية التي تعتبر درعا لحماية سيادتها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل أن نتعرض بالدراسة أولا للمؤسسة المالية العالمية الأسبق ظهورا على المستوى الدولي والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال توضيح مدى إلزامية لجوء الدول النامية إليها باعتبارها مؤسسة مالية دولية انبثقت عن مؤتمر "بريتن وودس" المنعقد بالولايات المتحدة الأمريكية سنة **1944**م مع تبيان ما سينجر عن ذلك اللجوء من تبعية تقيد نطاق سيادة الدول النامية وكل ذلك في مبحث أول، أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة علاقات الدول النامية بصندوق النقد الدولي وآثار سياساته النقدية على سيادتها، وذلك من خلال التطرق إلى شروط تقديم قروض الصندوق وسياساته المطبقة على الدول النامية، إضافة إلى دراسة آثار سياساته على سيادة الدول النامية والانتقادات الموجهة إليها.

المبحث الأول: حتمية لجوء الدول النامية لصندوق النقد الدولي وما تحققه من تبعية:

لقد تعرضت معظم الدول النامية في حقبة من الأحقاب الزمنية للعديد من الهجمات الاستعمارية التي أنهكت كاهلها على جميع الأصعدة، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية... وإن كانت هذه الدول قد اعتقدت أنها تخلصت من المستعمر الأجنبي نهائيا فإن هذا الاعتقاد صحيح ولكنه يصدق من الناحية العسكرية فقط، فالمستعمر الأجنبي وإن كان قد خرج من هذه الدول، إلا أنه خلف وراءه العديد من المساوئ والمشاكل التي مست جميع الجوانب، كما أنه لم يخرج إلا بعد أن استنزف ثروات هذه الدول وتركها تعيش في أوضاع مزرية من التخلف والفقر والحرمان. ومن أبرز مخلفات الاستعمار الأجنبي التي بقيت ولازالت ظاهرة للعيان **مشكلة التبعية الاقتصادية**، وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في الأزمات الاقتصادية والسياسية وخاصة من خلال اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية وحاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبالأخص مشروعات البنية الأساسية وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات، إضافة إلى تزايد أعباء الديون التي أدت إلى استنزاف الاحتياطات النقدية للدول الفقيرة، وتعرف التبعية الاقتصـــــادية عند بعض الاقتصاديين بأنها: " حالة يرتبط بموجبها اقتصاد دولة ما بنمو وتوسع اقتصاد آخر، وتأخذ علاقات التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا استطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع وتنمو ذاتيا، في حين أن الدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن"، ومن المظاهر التي تبرز من خلالها التبعية الاقتصادية بوضوح الاستثمار الأجنبي.

فهذه الوضعية التي آلت إليها الدول النامية جعلتها في حاجة ماسة للجوء إلى طلب المساعدة الدولية من أجل إعادة بناء اقتصادها، حيث لجأت إلى صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية طالبة منه قروضا معتقدة أن تلك القروض ستمكنها من النهوض ومواكبة التقدم والعصرنة حسب اعتقادها، ودون أن ترسم لنفسها استراتيجية تمكنها من الاستعداد لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، فهي لم تعلم أنها بذلك تسير داخل نفق رسمته لها سياسات صندوق النقد الدولي من أجل توريطها فيما يعرف بالتبعية الخارجية.

والملاحظ أن معظم الدول النامية التي لجأت إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، قامت باتباع سياسة التصنيع التي لم تستهدف خلق وإنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي لا يستفيد منها سوى أصحاب الدخول المرتفعة، وهو ما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية وأهدافها. وبذلك ساهمت تلك السياسة التي اتبعتها الدول النامية في إحداث عجز في ميزان مدفوعاتها، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية، وقد نتج عن هذا إضعاف مستوى الادخار وتأخر النمو في تلك الدول، وزيادة مستوى تبعيتها للخارج.

فالأوضاع المزرية التي عاشتها الدول النامية، إضافة إلى سوء اختيار السياسات الصحيحة والناجعة من أجل إعادة بناء وتكوين أساسات صحيحة للدولة، أدت بالدول النامية إلى حتمية اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي للاقتراض منها من أجل النهوض وتحقيق التنمية، إلا أنها بذلك فتحت على نفسها أبوابا جعلتها تكون تابعة لصاحب القرض وخاضعة لشروطه وسياساته التحكمية، ما أثر بصورة واضحة على السيادة الوطنية للدول النامية وقلص من نطاقها.

وعليه، فإن ضرورة البحث تستدعي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في الأول نطاق السيادة الوطنية وتأثره بأوضاع الدول النامية، وذلك في فرعين، الفرع الأول: نتحدث فيه عن مكانة السيادة الوطنية في إطار الدول النامية، والفرع الثاني: نتناول فيه بالدراسة الإطار النظري لمشكلة المديونية وأثرها على الدول النامية المقترضة.

أما المطلب الثاني: فسنخصصه لدراسة سياسات صندوق النقد الدولي المالية وآثارها على سيادة الدول النامية، وذلك في فرعين متتاليين، الفرع الأول: نتناول فيه العولمة وصندوق النقد الدولي كآلية من آلياتها، أما الفرع الثاني: فسنتطرق من خلاله بالدراسة للهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي، موارده المالية وأدواره.

المطلب الأول: نطاق سيادة الدول النامية والمديونية الخارجية:

برزت مشكلة الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول النامية في الربع الأخير من القرن العشرين، ووصلت إلى مرحلة بالغة التعقيد بالتزامن مع الزيادة الشديدة التي طرأت على هذه الديون، وما تبع ذلك من زيادة متعاظمة في أعبائها، حيث وجدت مجموعة كبيرة من الدول النامية نفسها في أزمة، ويتجلى شكل هذه الأزمة في صعوبة الموازنة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدمة هذه الديون، وبين الاستمرار في تمويل الواردات التي تتطلبها عملية الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، ولذلك أصبح هناك عدد كبير من الدول النامية يتعثر في سداد أعباء هذه الديون، ويطالب الدائنين بتجميدها وإعادة جدولتها، والحصول على المزيد من القروض.

والحقيقة أن الدول النامية التي سارت على طريق الاستدانة في فترة السبعينيات، كانت تعتقد أنه بإمكانها زيادة مستوى المعيشة، وتمويل عملية التنمية، والخروج من أزماتها المالية من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة دون أن تحدث أية مشاكل في السداد، وهو ما يعرف بفخ المديونية الخارجية، ولكن حدث عكس ما كانت تتوقعه حيث أصبحت تلك الدول تستهلك وتستثمر وتستورد بدرجة أكبر مما تنتج وتدخر وتصدر، ومن هنا اتجه عجز موازين مدفوعاتها نحو التزايد باستمرار، الأمر الذي دفعها للاقتراض من أجل تمويل هذا العجز.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الاتجاه المتزايد للدول النامية على الاقتراض له آثار سلبية كثيرة وخصوصا على السيادة الوطنية لتلك الدول، حيث تتعرض الدولة المقترضة للعديد من الضغوط، وتخضع لمجموعة من الشروط من طرف المؤسسة المالية المقرضة مقابل حصولها على القرض، وغالبا ما تكون تلك الشروط منافية لسياسات الدولة المقترضة ومخالفة لمبادئها وسيادتها. وسنتناول بالدراسة من خلال هذا المطلب سيادة الدول النامية باعتبار السيادة هي العنصر الأهم في الدولة الأكثر تضررا من أزمة المديونية الخارجية، والأكثر استهدافا من قبل المنظمات المالية العالمية، وذلك من خلال تقديم عرض موجز عن السيادة الوطنية بصفة عامة، إضافة إلى التعريف بالدول النامية باعتبارها الدول الأكثر لجوءا إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بسبب أوضاعها الاقتصادية المزرية، وخصائصها وآثار التبعية على اقتصادياتها وذلك في فرع أول، أما الفرع الثاني فسنخصصه لدراسة الإطار النظري لمشكلة المديونية وأثرها على الدول النامية المقترضة.

الفرع الأول: مكانة السيادة الوطنية في إطار أوضاع الدول النامية:

إن مفهوم البلدان النامية قد ظهر على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينيات، وتعتبر تلك الدول في معظمها بلدانا خضعت للاستعمار بمختلف صوره، كما أنها تشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن البلدان المتقدمة خاصة تلك المتعلقة بمظاهر التخلف التي تجعلها في درجة أدنى من حيث مستوى النمو بالنظر إلى التطور الفائق الذي بلغته البلدان المتقدمة[17]. ومن جهة أخرى، تباينت مجموعة البلدان النامية من حيث التطور الذي بلغته بلدانا دون أخرى لأسباب داخلية أو خارجية، وبرزت تبعا لذلك مطالب عديدة بإنشاء فئات فرعية لتلك البلدان حيث أنشئت فئة جديدة تدعى "البلدان الأقل نموا" كمجموعة متميزة عن باقي البلدان النامية.

والدول النامية باعتبارها دولا كباقي الدول فإن التعريف الذي يصدق عليها هو التعريف الشامل للدولة بكونها مجموعة من الناس يعيشون على سبيل الاستقرار على إقليم محدود، ويدينون بالولاء لسلطة حاكمة لها السيادة على الإقليم وسكانه. ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن السيادة تعتبر من أهم مقومات الدولة التي لا تكتمل بدونها، كما أنها عنصر لازم كي تصبح الدولة شخصا من أشخاص القانون الدولي قادرا على الدخول في علاقات مع غيره من الدول. والدولة ذات السيادة هي التي تحتكر استعمال القوة في محيط الجماعة الدولية[18].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سيادة الدولة مرتبطة بمدى قوة الدولة، فالقوة هي الدرع الذي يحمي السيادة، فكلما كانت الدولة قوية وفاعلة على الصعيدين الداخلي والدولي، وتمتلك مظاهر القوة من مقومات تكنولوجية، اقتصادية، علمية وعسكرية كلما زادت وتعاظمت سيادتها. وكلما كانت الدولة ضعيفة وتفتقر لمظاهر القوة، وتفتقد كل مقومات التطور، كلما ساهم ذلك في الانتقاص من سيادتها والتأثير عليها، كونها تصبح معرضة لمختلف الضغوط في سبيل تحسين أوضاعها، وهذا هو حال الدول النامية.

وسوف نتناول بالدراسة في هذا الجزء من البحث كل ما يتعلق بالسيادة والتغيير الذي تعرض له مفهومها، إضافة إلى التطرق للبلدان النامية وظهورها كمجموعة دولية.

---

[17]- وماحنوس فاطمة، "مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع: القانون الدولي والعلاقات الدولية، تحت إشراف الدكتور: عبد العزيز قادري، جامعة الجزائر، بن عكنون، **2006/2005**، ص **08**.

[18]- د/ محمد نصر مهنا، " مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير"، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، **2000**م، ص **28**.

أولا: الإطار المفاهيمي لمبدإ للسيادة الوطنية:

تعد السيادة من الأفكار الأساسية التي أسس عليها صرح وبنيان القانون الدولي المعاصر، وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقا، أصبح في ظل هذه التطورات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية يحمل تعديلا بصورة تدريجية، حيث أصبحت السيادة وخاصة في ظل العولمة وآلياتها تفرض عليها قيود، أدت إلى تغيير معناها والتضييق فيه، وسنتناول في هذا الجزء من البحث، تعريف السيادة، أهم خصائصها والآثار المترتبة عليها في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سوف نتعرض لنطاق السيادة في ظل العولمة وآلياتها مع تبيان ما حصل عليها من تغيير.

1- تعريف السيادة الوطنية والآثار المترتبة عليها:

السيادة هي وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها، ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا يعلوها أية سلطة أخرى[19]، ويعتبر الكاتب الفرنسي **"جان بودان"** هو أول من وضع تحديدا لمفهوم السيادة، في مؤلفه "ستة كتب عن الجمهورية" الذي تم نشره سنة **1576**م، حيث عرفها على أنها: " السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية"، والخاصية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر "بودان" تكمن في وضع القوانين أي "سلطة التشريع"[20].

فالسيادة تعتبر المميز الرئيسي للسلطة السياسية للدولة، ولأهمية هذا المميز نجد أنه انتقل من كونه صفة إلى إسم، فبدلا من القول السلطة السياسية ذات السيادة، أصبحنا نتحدث عن سيادة الدولة ليقصد بها نفس المضمون، أي استقلالية الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى.

---

[19]- د/علي صادق أبو هيف، "القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة **1995**م، ص **103**.

[20]- د/ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص **53**، **54**.

ويرى الكثير من الفقهاء والكتاب أن سيادة الدولة تقوم على جملة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- **شاملة:** أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم في إقليمها، أي شمول السيادة للإقليم وما عليه من أشخاص وجمعيات وأموال وثروات.

- **لا يمكن التنازل عنها:** بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن السيادة، لأنها إذا تنازلت عنها فقدت ذاتها، فالسلطة مما يمكن نقله، ولكن الإرادة لا يمكن نقلها، فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان لا يجوز التصرف فيهما.

- **مطلقة:** بمعنى أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة، فهي بذلك أعلى صفات الدولة، ويكون للدولة بذلك السلطة على جميع المواطنين، ولا مكان لسلطة أخرى منافسة أو معارضة.

- **دائمة:** بمعنى أنها تدوم بدوام قيام الدولة، والعكس صحيح، أي أن بقاء السيادة ببقاء الدولة وانتهاؤها بانتهاء الدولة، والسيادة تكون شبيهة بحرية الفرد التي لا تنتهي إلا بانتهائه[21].

- **عدم القابلية للتقادم:** أي أن السيادة لا تسقط حتى ولو توقف العمل بها لمدة معينة، سواء كانت هذه المدة طويلة أو قصيرة، كما في حالة الدول المستعمرة سابقا، ثم نالت استقلالها كالجزائر، الفيتنام، أفغانستان.

- **لا تتجزأ:** بمعنى أنه لا يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة أو سلطة عليا واحدة لا يمكن تجزئتها، وذلك مهما كان التنظيم الدستوري أو الإداري لهذه الدولة، أي سواء كانت دولة موحدة أو اتحادية، أو كانت تتبع نظام اللامركزية أو المركزية الإدارية، فإنها تبقى في جميع الحالات ذات سيادة واحدة[22]. ويترتب على مبدإ السيادة العديد من الآثار أهمها:

---

[21]- د/ غضبان مبروك، "المجتمع الدولي: الأصول، التطور والأشخاص"، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994م، ص 134، 135.

[22]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 73، 74.

- تمتع الدولة بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها:

حيث أن الدولة ذات السيادة الكاملة تتمتع بكل الحقوق والامتيازات التي تترتب لها بموجب هذه السيادة، وذلك سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، حرية الاشتراك في عضوية سائر المنظمات الدولية، وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار. وعلى المستوى الداخلي فللدولة حق التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص المتواجدين على إقليمها[23]، وكذلك للدولة الحرية التامة في توفير الخدمات الأساسية لمجتمعها من بنية أساسية أو خدمات عامة مثل التعليم أو البحث العلمي أو نشر الثقافة[24]...

- المساواة بين الدول:

إن فكرة الحق في السيادة تفرض على الدولة واجب احترام سيادة الدول الأخرى، ومن هنا جاء مبدأ المساواة في السيادة الذي أقرته الأمم المتحدة، ويترتب على مبدأ السيادة اعتبار الدول متساوية من الناحية القانونية، إذ ليس هناك تدرج في السيادات، ومعنى ذلك أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية حتى ولو كان هناك اختلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغوافية أو الموارد الاقتصادية[25].

- عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى:

إن ميثاق الأمم المتحدة لم يكتف بمجرد الاعتراف بمبدإ المساواة في السيادة بين الدول كنتيجة لفكرة الحق في السيادة، ولكنه حاول في الوقت نفسه، تدعيم هذا المبدأ بتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى من جانب الأمم المتحدة نفسها، إذ نصت الفقرة **07** من المادة الثانية على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يسمح للدول الأعضاء بأن تطرح هذه الشؤون على

---

[23]- د/ محمد بوبوش، مرجع سابق، ص **06**.

[24]- د/ محي محمد مسعد، "دور الدولة في ظل العولمة"، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، **2006**م، ص **39**.

[25]- أ/ نواري أحلام، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي **2011**م، ص **27**.

أجهزة الأمم المتحدة لمعالجتها بمقتضى الميثاق"، غير أن نص الفقرة نفسها وضع قيدا على هذا التحريم المطلق حين أضاف على الفور: "إن التسليم بمبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يحول دون تطبيق تدابير الردع الواردة في الفصل السابع من الميثاق".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اختلافا واضحا بين الفقهاء فيما يتعلق بحدود الشأن الداخلي للدول، فهناك من يعتبر أن لكل دولة الحق في تحديد ما تعتبره شأنا داخليا يخصها، وهناك من يحاول تضييق نطاق الصلاحيات الممنوحة للسلطة المنفردة للدول في هذا الشأن[26].

2- تغير مفهوم ونطاق السيادة في ظل سيطرة آليات العولمة:

يعد المفكر الفرنسي **"جان بودان"** هو أول من حاول بلورة نظرية متكاملة عن السيادة من خلال مؤلفه الشهير "الكتب الستة عن الجمهورية"، الصادر عام **1576**م، إلا أن **بودان** وضع سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين، أي سلطة مطلقة، ولا شك أن ذلك لا يتلاءم مع البيئة المعقدة التي يتعين على الدول الحديثة أن تعمل في إطارها والتي تحتوي على أبعاد ذات تأثير سلبي على مفهوم السيادة بمعناه التقليدي، وعلى رأس تلك الأبعاد الدور المتنامي للقانون الدولي والمنظمات الدولية.

وقد أدرك مفكرو وفقهاء القانون الدولي انخفاض حجم وفعالية الوظائف التي تقوم بها الدولة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقا، إلا أنه وفي ظل تطور العلاقات الدولية على مر الزمن طرأ تعديل على هذا النطاق بصورة تدريجية، بسبب ظهور قضايا وعلاقات ومؤسسات تعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون المحلية والشؤون الدولية، كما ظهرت مفاهيم جديدة متعددة من بينها: النظام العالمي، التكامل الاقتصادي، العولمة، الاقتصاد العالمي، وقد تم تقديم هذه المفاهيم كوسيلة لفتح نافذة على عولمة الشؤون الإنسانية وإعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة[27].

---

[26]- د/ حسن نافعة، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي"، مجلة أفكار، العدد الرابع، مارس - أفريل 2003م، ص 04.

[27] - Joseph A.Camilleri and Jim Falk, The end of Sovereignty ? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World, Aldershot, UK: Edward elgar, 1992, p 105.

وعلى ضوء تلك المتغيرات والمفاهيم الجديدة، أصبح من غير الممكن تصور الدولة الحديثة ذات العلاقات المتشابكة مع الدول الأخرى في صورة الجزيرة المعزولة، فالقانون الدولي الحديث يضع واقعا عمليا جديدا للسيادة والمساواة بين الدول يشترط تكيف الدولة وتقيدها بالالتزامات الدولية، ويجعل اختصاصات الدولة ذات السيادة تتسع أو تضيق بدرجة ملاءمتها للاختصاصات المماثلة لدى الدول الأخرى على ضوء قواعد القانون الدولي العام.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، إلا أن بينها قاسما مشتركا يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية.

وبالتالي فإن السيادة تشير إلى معنيين أحدهما إيجابي ينصرف إلى قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرف بحرية كاملة ودون أية قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترتضيها هذه الدولة ذاتها، والآخر سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها.

والملاحظ أن تفاوت الدول من حيث الموارد والإمكانيات جعل بعض الباحثين يميزون بين السيادة كمفهوم قانوني بمعنى وحدة الخطاب القانوني وعمومية القاعدة القانونية الدولية بالنسبة لجميع المخاطبين بها ودون أي تمييز، والسيادة كمفهوم سياسي بمعنى القدرة الفعلية أو الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأية سلطة أخرى غير سلطتها هي. فالدولة قد تكون مستقلة قانونا ولكنها عاجزة عن إشباع احتياجات مواطنيها مما يعرضها لضغوط خارجية وتأثيرات بعض الدول الأخرى، الأمر الذي يجعل استقلالها منقوصا، وبالتالي تعجز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها[28]، وهذا هو حال الدول النامية.

وتعد ظاهرة العولمة وآلياتها من أبرز المستجدات التي تشهدها العلاقات الدولية، والتي تعتبر وسيلة ضغط على سيادة الدول، فالسيادة في الوقت الراهن اهتزت لكونها عرفت العديد من التحديات على صعيد العديد من القطاعات وخصوصا المجال الاقتصادي، المالي، والتجاري، سواء أرادت الدولة ذلك أم أبت. ففي ظل العولمة وآلياتها المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، أصبحت الحياة الاقتصادية والسياسية

---

[28]- أ/ عدار محمد، "تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة"، جامعة بومرداس، ص 07. www.univ-Medea.dz

تخضع أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة. ويرى البعض أن من بين أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة، وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال خضوع هذه الأخيرة للشروط الظالمة والتعسفية التي تفرضها آليات العولمة وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مقابل الحصول على القروض، فسيادة الدولة الوطنية آخذة في الانحسار[29].

ومن بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة، تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة عليه. ومن هنا أثيرت تساؤلات حول أفضل نظام يمكن من خلاله ضمان أمن سيادة الدولة.

ومن المتغيرات الأخرى المصاحبة للعولمة والتي أدت إلى انتهاك سيادة الدولة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أية منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدإ السيادة الإقليمية.

وهكذا، فإن العولمة هي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ويسعى إلى إنشاء كيانات كبيرة كالشركات متعددة الجنسية، إلا أنه في المقابل يعمل على التفتيت والتشتيت، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة[30].

وبما أننا في هذه الدراسة بصدد الحديث عن مؤسسات بريتن وودس وآثارها على سيادة الدول النامية، فإنه يمكن القول، أن الدول النامية التي تم إدماجها عنوة في النظام الاقتصادي العالمي، وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة وزادت أوضاعها سوءا عما كانت عليه، إذ وجدت نفسها قد انضمت إلى نظام هذه المؤسسات المالية العالمية، من منطلق تبعيتها وضعف قدراتها التنافسية، ما أدى إلى الانتقاص من سيادتها، وبناء عليه لا يمكن الحديث عن السيادة لدولة ما لم تكن قادرة على إطعام سكانها، وهذه حال معظم الدول النامية.

---

[29]- طلال ياسين العيسى، مرجع سابق، ص 37، 38.

[30]- أ/ عدار محمد، مرجع سابق، ص 08، 09.

ثانيا: تعريف الدول النامية، خصائصها، وآثار التبعية على اقتصادياتها:

تعود ولادة البلدان النامية كمجموعة دولية إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت السنوات التي انقضت بعد تلك الحرب نيل العديد من البلدان المستعمرة لاستقلالها السياسي، والمؤشر على ظهورها كان سنة **1955** م، من خلال القائمة السنوية لانضمام الدول إلى منظمة الأمم المتحدة حيث نلاحظ أنه في تلك السنة بالذات شهدت المنظمة أكبر عدد من طلبات الانضمام بعد أن كان الانضمام في السابق مقتصرا على عدد قليل أو منعدم كلية من الدول.

فالبلدان النامية إذن والتي تمتد فوق ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، ليست كلها دولا كانت قائمة ثم تم احتلالها، فهي إما أنها لم تكن قائمة قبل الحرب العالمية الثانية كدول بالمعنى الصحيح، ويصدق ذلك على جزء كبير من دول القارة الإفريقية، وإما أنها كانت دولا مستقلة في الماضي ولكنها استعمرت وأخضعت للنفوذ الاستعماري، ما أدى إلى القضاء على شخصيتها الدولية ومنعها من المشاركة في النظام الدولي، ولكنها استقلت واستعادت سيادتها بعد الحرب العالمية الثانية، ويصدق ذلك على كثير من دول آسيا وشمال إفريقيا، ومنها من لم تخضع للاستعمار التقليدي ولكنها خضعت للاستعمار الجديد، ويصدق ذلك أساسا على دول أمريكا اللاتينية[31].

ولقد تمخض عن ظهور البلدان النامية بعض الآثار القانونية الهامة، فبعد أن كانت مجرد دول تابعة، أصبحت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي تؤهلها للدخول في علاقات دولية وبعبارة أخرى، أصبحت دولا فاعلة لها مركزها وثقلها على الصعيد الدولي، وصارت تمارس حقوقها الدولية بعد أن حرمت منها فترة احتلالها.

وما تجدر الإشارة إليه، أن البلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية في كل من إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، لم تتطور بوتيرة واحدة فمنها من سلك الطريق الرأسمالي، ومنها من اتبع الطريق الاشتراكي، وبقي البعض الآخر متأرجحا بينهما. وهذا ما أدى إلى وجود فوارق بينها من حيث مستويات تنميتها وظروف تطورها الاقتصادي والاجتماعي...

---

[31]- د/عمر اسماعيل سعد الله، "القانون الدولي للتنمية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر **1990**، ص **127**.

فالبلدان النامية إذن كفئة من الدول، ظهرت بعد انهيار النظام الاستعماري، وحصول عشرات الدول الفتية على الاستقلال كعالم جديد يختلف عن العالم المتقدم الرأسمالي والاشتراكي، وقد أطلق على تسميتها العديد من المصطلحات كالبلدان المتخلفة، البلدان المتأخرة، البلدان الفقيرة، البلدان السائرة في طريق النمو، بلدان العالم الثالث، بلدان الجنوب وغيرها، إلا أنه ورغم كثرة تلك الاصطلاحات فإنها جميعا تشير إلى مجموعة الدول الفقيرة التي ينخفض فيها مستوى المعيشة بالقياس مع مستوى المعيشة السائد في البلدان الصناعية المتقدمة، والملاحظ أن الدول النامية وإن اختلفت مع بعضها البعض في ظروفها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تتفق في عدد من الخصائص كالتخلف في معظم الميادين، إضافة إلى التبعية الاقتصادية وسمات الفقر التي تهدد شعوبها، وهو ما يمكن إجماله في الآتي:

1- ضعف أداء القطاع الصناعي:

تتميز الدول النامية بصفة عامة بالاعتماد على الأنشطة المرتبطة بالمنتجات الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية، حيث تساهم هذه الأنشطة بحصة معتبرة من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية، في حين يسجل ضعف كبير في قطاع الصناعة وكل ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، وعلى هذا الأساس فإن الجهاز الإنتاجي للدول النامية يتميز بالجمود النسبي لارتباطه بالإنتاج الأولي.

2- تمركز العمالة في النشاط الزراعي:

حيث سجل ارتفاع كبير في نسبة العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويفسر تمركز العمالة في النشاط الزراعي لأغلب الدول النامية في كون أنه وفي ظل مستويات الدخل المنخفضة المسجلة في هذه الدول فإن العديد من الأفراد يتوجهون نحو تلبية حاجياتهم الأساسية من الغذاء من خلال النشاط الزراعي الذي يتميز باستخدام الأساليب البدائية[32].

---

[32]- علام عثمان، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية، حالة الدول الأقل نموا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ.د/ كيسرى مسعود، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/ 2014 م، ص 07.

3- انخفاض مستوى الدخل والمعيشة:

تتميز الدول النامية بصفة إجمالية بانخفاض معتبر في مستوى الدخل الفردي نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مؤشرا مهما للتمييز بين الدول المتخلفة أو النامية والدول المتقدمة، حيث تكشف مختلف الإحصائيات عن تفاوت كبير في مستوى الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ونتيجة لذلك يعيش العديد من سكانها في فقر حاد ساهم كثيرا في تدني المستوى المعيشي وتدهور الظروف الصحية للأفراد.

4- انخفاض إنتاجية العمل:

تمثل إنتاجية العمل مؤشرا هاما تقاس على أساسه كفاءة الأداء الاقتصادي في أي دولة، فارتفاع هذا المؤشر يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة من خلال تحقيق قيم مضافة جديدة تساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد والتخفيف من حدة الفقر، والملاحظ في هذا الجانب أن الدول النامية تعاني من انخفاض كبير في إنتاجية العمل في مختلف القطاعات[33].

5- انتشار البطالة:

تظهر البطالة في الدول المتقدمة نتيجة لفشل السياسات المالية والنقدية المعتمدة من قبل الحكومات بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أما في الدول النامية فإن الطاقة الإنتاجية لا تزال محدودة جدا وبعيدة عن مستوى التشغيل التام، ورغم ذلك فهي تعاني من تحدي البطالة بمختلف أنواعها، وذلك نتيجة الوفرة الكبيرة في الأيدي العاملة وندرة عناصر الإنتاج الأخرى وأهمها رأس المال، فيحدث نتيجة هذا التباين بين عرض العمل والطلب عليه بطالة هيكلية، ولكن سرعان ما تتحول البطالة الهيكلية إلى بطالة مقنعة بسبب محاولات امتصاص البطالة من طرف القطاع العام والقطاع الزراعي بدون أية رشادة، مما يؤدي إلى وجود أعداد كبيرة من القوة العاملة تزيد عن حاجة الإنتاج[34].

---

[33]- علام عثمان، مرجع سابق، ص 08، 09.

[34]- عصام نور سرية، "دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002م، ص 25، 28.

6- التبعية الاقتصادية:

تمثل التبعية تلك الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة من الدول محكومة بحالة النمو أو الانكماش أو التوسع التي تحدث في اقتصاديات دول أخرى، وهو ما ينطبق تماما على علاقة التبعية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة خصوصا وأن نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي فرض على الدول النامية هيكلا اقتصاديا ضعيفا وتابعا يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية واستيراد كل المنتجات الصناعية، حيث تمثل التجارة الخارجية للدول النامية أهم صورة من صور التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، فصادرات البلدان النامية تستغل لتشغيل مصانع الدول المتقدمة التي تحصل عليها بأقل الأسعار ثم يعاد تصدير المصنوعات إلى البلدان النامية بأغلى الأسعار، وتخضع أسعار المواد الأولية لسيطرة الدول المتقدمة[35]، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تقدم المسار التنموي في الدول النامية.

7- الزيادة السكانية:

تعتبر مشكلة الزيادة السكانية من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، حيث يساهم تزايد عدد السكان بشكل مباشر في تفاقم العديد من المشاكل التي تتخبط فيها هذه الدول كالبطالة، سوء التغذية، انخفاض مستويات التعليم، أزمة السكن، تدني الظروف الصحية، انتشار الآفات الاجتماعية... وعليه نقول أن البعد السكاني في دولة ما يتجاوز الجوانب الكمية ليشمل كل ما يرتبط ويؤثر على النمو السكاني[36]، وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام دفع مسار التنمية في هذه الدول، ونتيجة لذلك نقول بأن زيادة عدد السكان التي لا تتناسب مع زيادة الدخل وحجم الموارد تضيف عبئا كبيرا أمام التطور والتقدم في الدول النامية.

8- انتشار الأمية:

أكدت الدراسات الحديثة على وجود ترابط بين مستويات الدخل والتعليم والصحة، مما يعني أنه كلما انخفض مستوى الدخل الفردي في بلد ما فإن تأثير ذلك سيتسع ليؤثر سلبا على مجالات عديدة أخرى أهمها الصحة والتعليم، ونتيجة لذلك نجد بأن الدول النامية تسجل أكبر

---

[35]- عصام نور سرية، مرجع سابق، ص 33.
[36]- علام عثمان، مرجع سابق، ص 11، 12.

المعدلات العالمية المرتبطة بالتعليم مثل: انتشار الأمية لدى البالغين والتسرب المدرسي لدى الأطفال، حيث أن نسبة كبيرة من الملتحقين بالمدارس يتسربون قبل إنهاء المستوى الابتدائي، هذا إضافة إلى انتشار عمالة الأطفال حيث يدخلون إلى الحياة العملية في سن مبكرة بدافع الظروف المعيشية الصعبة[37]. ورغم المجهودات المبذولة على الصعيد العالمي في مجال القضاء على الأمية لا تزال هناك العديد من الفجوات بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال الثقافة والتعليم في كافة المستويات.

9- نقص التغذية:

يعاني عدد كبير من الأشخاص في العالم من مشكل نقص التغذية، وينتمي أغلبهم إلى الدول النامية، ويعتبر الأطفال أكثر المتضررين من نقص التغذية، ويعتبر الفقر من أهم العوامل المفسرة لسوء التغذية، فأصحاب الدخل المحدود ينفقون كل دخلهم ولا يحصلون على كمية الغذاء الضرورية مما يعرضهم للكثير من الأمراض.

10- تدني المستوى الصحي:

تتميز الدول النامية بظروف صحية صعبة، ساهمت في تكوينها عوامل متعددة، كانخفاض المستوى المعيشي للسكان وكذا سوء التغذية حيث يرتبط هذين العنصرين مباشرة بالظروف الصحية للأفراد، إضافة إلى انخفاض المستوى الإجتماعي والثقافي مما يساهم في ضعف الوعي الصحي للأفراد، هذا دون أن ننسى ندرة الهياكل الطبية وقلة التأطير الطبي.

ويمكن القول أن تدني المستوى الصحي في الدول النامية يؤدي إلى تحقيق خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة تحد من استمرارية وتوسع العملية التنموية، ولذلك لا بد من العمل بجدية على تحسين الظروف الصحية والعمل على الحد من الأمراض والوقاية منها من خلال تحسين وتطوير الهياكل الطبية وتكوين وتأهيل التأطير الطبي[38].

---

[37]- عبد الرحمان بن سانية، "الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: إقتصاد التنمية، تحت إشراف أ.د/محمد بن بوزيان، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012، ص 99.

[38]- علام عثمان، مرجع سابق، ص 13، 14.

إذن ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن البلدان النامية شكلت ولازالت تشكل طرفا اقتصاديا رئيسيا تابعا للنظام الرأسمالي وهي في علاقة اقتصادية غير متكافئة مع هذا النظام، وتواجه الدول النامية العديد من المشاكل سواء من الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي، ويعود سبب ذلك إلى الهيمنة والتبعية للبلدان الرأسمالية، والملاحظ أن هذه الأسباب لازالت مستمرة وتزداد سوءا وبأساليب متعددة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهناك مشكلة رئيسية تعد من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية، وهي مشكلة التبعية الخارجية، التي تمثل تلك الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة من الدول محكومة بحالة النمو أو الانكماش أو التوسع التي تحدث في اقتصاديات دول أخرى، وهو ما ينطبق تماما على علاقة التبعية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة.

فالتبعية تعني العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز الغنية المتقدمة، ودول المحيط أو الأطراف في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب، من باب التأكيد على الاستعمار الجديد القائم على السيطرة غير المباشرة عبر تأكيد وتدعيم المصالح والتحكم في الروابط التي تقوم عليها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول المحيط.

وهذه التبعية لها جذور تاريخية تمتد إلى فترة الاستعمار وما فرضه من هيمنة وسيطرة على كل ما يتعلق بالدول الخاضعة للاستعمار، ثم تطورت تلك الظاهرة في ظل هذا النظام العالمي الجديد، لتتخذ منحى أكثر تعقيدا وخطورة على اقتصاديات الدول النامية، وخاصة عندما تعلق الأمر بالعولمة وآلياتها المتمثلة في المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي أصبح يلعب دور الوسيط في علاقة التبعية بين الدول المتقدمة والنامية، وقد ترسخ واقع التبعية بفعل عوامل خارجية وأخرى داخلية تتعلق بالدول النامية ذاتها.

وتعتبر آثار وأضرار التبعية التي تعيشها الدول النامية غير محدودة، وتتربع أزمة مديونية الدول النامية على قمة المشكلات التي تعانيها تلك الدول بوصفها تكرس وتعمق حالة التخلف والتبعية. كما تجعل التبعية اقتصاديات الدول النامية مكشوفة للضغوط الخارجية[39].

---

[39]- هند بن عمار، "المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، تحت إشراف أ. د/ بوكرا إدريس، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ابن عكنون، **2004/ 2005**م، ص **60، 61، 63.**

فقد ترتب على أزمة المديونية عدم قدرة الدول المدينة على تمويل وارداتها ذاتيا، مما اضطرها إلى تخفيضها وهو ما عرضها لمشاكل خفض مستويات المعيشة وتفاقم البطالة، كما ترتب على أزمة المديونية أيضا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى انخفاض قيمة صادراتها التي تستوعبها أعباء خدمة الدين الخارجي من أقساط وفوائد. يضاف إلى ذلك استنزاف الدول النامية لقسم كبير من احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة لتمويل وارداتها من السلع الغذائية والوسيطة.

ومن بين المخاطر المترتبة على تفاقم أزمة المديونية أيضا، إمكانية تعرض البلد المدين للعزلة، وقد تتعرض أصوله في الخارج إلى المصادرة، أو أن يحرم من الخصومات النقدية، وقد لا تتمتع صادراته بالمعاملة التفضيلية في الأسواق العالمية[40]. ولعل من أخطر الآثار المترتبة على أزمة المديونية هو خضوع الدول المدينة لشروط المؤسسات المالية وسياساتها من إعادة جدولة وتكييف وما تحمله من شروط مجحفة، والتي تخدم بالدرجة الأولى الرأسمالية العالمية ومصالح الدول الصناعية المتقدمة.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ليست وحدها المسؤولة عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية وفي عجز الدول المدينة عن الوفاء بديونها أو على الأقل بخدمتها، بل إن أصل المسألة يعود إلى شروط الإقراض ذاتها التي عقدت على أساس فائدة متغيرة تبعا للتطورات التي تطرأ على النظام المالي الدولي.

إذن وكخلاصة يمكننا القول أن التبعية بمختلف أشكالها، تعد من أهم وأخطر مؤشرات تخلف الدول النامية، كما تعتبر المديونية الخارجية أهم عامل من عوامل التخلف والتبعية، ونظرا لخطورتها وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول النامية، سوف نتناولها بشيء من التفصيل في الفرع الموالي.

---

[40]، هند بن عمار، مرجع سابق، ص 63، 64، 65،68، 69، 70، 73.

الفرع الثاني: الإطار النظري لمشكلة المديونية وأثرها على الدول النامية المقترضة:

يحظى موضوع المديونية الخارجية للبلدان النامية، بأهمية كبرى ليس فقط على الصعيد المحلي لتلك البلدان، وإنما يتعداه إلى الصعيد الدولي، بسبب تفاقم حجم المديونية وتحولها إلى أزمة مستعصية تعصف باقتصاديات الدول النامية وتلحق بها أضرارا اجتماعية وخرابا اقتصاديا. فالمديونية إذن تعتبر من الآليات الجديدة التي تديرها الرأسمالية، من أجل التمويل العكسي للموارد من دول الجنوب، أي لاستغلال ونهب خيرات الدول النامية، وقد تزامنت مشكلة المديونية الخارجية مع أزمة التضخم الركودي التي أصابت الدول الرأسمالية.

ففي الوقت الذي كانت فيه الدول النامية تحاول البحث عن الحلول التي يمكن أن تساعدها على الخروج من مشاكلها الاقتصادية والسياسية والمالية، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي، واستطاعت أن تحقق في السبعينيات فائضا ضخما من الموارد المالية. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي أخذت هذه الدول الرأسمالية بنقل فائضها المالي وضخ كميات هائلة من القروض إلى الدول ذات العجز المالي تحت ستار أنها تقوم بذلك لمساعدتها وتنميتها، وانتشر الإيمان العميق من هذه الدول النامية بأن هذا هو الحل الفعال الذي كانت تبحث عنه لسلك درب التنمية[41]، والخروج من دوامة الفقر وتجاوز العجز في ميزان مدفوعاتها والأزمات الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة، ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها تعيش في دوامة من المشاكل، وتتخبط وسط لعبة اسمها لعبة القروض الدولية.

ولقد استمرت الدول الصناعية والمتقدمة لعب دور الدائن المنقذ دون أن تراعي مدى قدرة هذه البلاد على السداد في المستقبل، وواصلت التساهل وإغراق البلدان النامية بالقروض لتوريطها بمديونية ثقيلة وإيقاعها في فخ المديونية التي تعتبرها منفذا للتسلل إلى الدول النامية والتدخل في شؤون البلدان المقترضة، والنيل من سيادتها، ومن هنا يتبين لنا أن هذه المديونية الخارجية لها خلفية تاريخية أدت إلى نشأتها، وهو ما سنتناوله بالدراسة في هذا الجزء من البحث، إضافة إلى التعرض إلى مفهوم هذه المديونية وأسباب نشأتها وذلك في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول تحليل عواقب المديونية الخارجية على الدول النامية ووسائل علاجها.

---

[41]- الحمداني عودت ناجي فرهود، "أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية"، دكتوراه دولة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ 2004.

أولا: مفهوم المديونية الخارجية وأسباب نشأتها:

تعد أزمة المديونية الخارجية من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية عامة، والدول ثقيلة المديونية خاصة، وقد شكلت هذه المديونية ولا تزال تشكل عبئا اقتصاديا وسياسيا خطيرا على بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد ظهرت هذه المشكلة في بداياتها الأولى في السبعينيات من القرن الماضي[42] أي خلال سنوات الازدهار التي ارتبطت بعمليات إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة على الصعيد المالي توقف الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى ذهب، ما يعني نهاية العمل بأسعار الصرف الثابتة وبداية مرحلة أسعار الصرف المرنة، وبدأت تتفاقم وتتزايد بشكل كبير وسريع وملفت للانتباه منذ الثمانينات وذلك مع حصول دول الجنوب على استقلالها والبدء بعمليات التنمية والتصنيع. ومع إمكانية الاقتراض خلال النصف الثاني من عقد السبعينات وأواخر عقد الثمانينات، جراء قيام الرأسمالية لمواجهة أزمة التضخم الركودي عالميا بتطبيق سياسة مفادها ضخ كميات هائلة من القروض إلى دول الجنوب من خلال تدوير فوائد النفط الدورية والسيولة المتراكمة في السوق الأوروبية للدولار لتمويل عجز موازين مدفوعات دول الجنوب. ومع إمكانيات الاقتراض حصلت العديد من الدول النامية على قروض سخية من البنوك والمؤسسات المالية والنقدية الدولية[43].

فقد رأت دول الجنوب في القروض مخرجا لتجاوز العجز في ميزان مدفوعاتها والأزمة الاقتصادية وأوهام التنمية، وينطبق الحال على جميع الدول النامية ومنها المديونية العربية باعتبارها جزء من مديونية الدول النامية. وقد تمخض عن أزمة المديونية توقف عمليات التنمية في الكثير من الدول وتردي مستوى المعيشة وتعرض النظم الاقتصادية لأخطار حقيقية.

وبناء عليه، فإن تراكم الديون الخارجية للدول الدائنة، جعله يشكل عامل وأداة ضغط في غاية الخطورة على الدول النامية على جميع الأصعدة وخصوصا على الصعيد السياسي، وورقة ضغط تستطيع من خلالها الدول والمؤسسات المالية الكبرى المالكة، أن تسير الدولة المدينة وفق رغباتها وأهوائها، حيث أن مجرد التهديد بقطع المساعدة أو خفضها كان يشكل عاملا أساسيا في

---

[42]- د/ سميرة إبراهيم أيوب، "صندوق النقد الدولي، وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، الإسكندرية، 2000م، ص58.

[43]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى، 2010م، ص 182.

تغيير سياسات بعض الدول، وفي حالات أخرى كانت هذه المساعدات تقدم بشروط محددة تسطرها المؤسسات المالية الدولية بمعية الدول الدائنة، لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة المانحة[44]، والمشكلة الكبرى أنها تقوم بذلك أي بتقديم القروض تحت ستار أنها تسعى لمساعدة هذه الدولة المدينة على التنمية والتطور والنهوض من خلال ما تقدمه لها من أموال، رغم أنها وبطريقة غير مباشرة تقوم بإعادة هذه الأموال لنفسها، ومن ثم تبدأ بمطالبة هذه الدولة المدينة بسداد هذا المال الذي من المفترض أنه قد تم إقراضه لها بل مضاعفته أيضا من خلال الأرباح الناتجة عن تأخر التسديد أو ما يعرف بفوائد الديون.

فما المقصود بالمديونية الخارجية؟ وما هي أسباب نشأتها؟

يقصد بالدين الخارجي في معناه العام، المبلغ المالي الذي تحصل عليه الدولة سواء من الدول أو المصارف الأجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

والدين أو الاستدانة بصفة عامة هي عملية يلجأ إليها الشخص سواء كان فردا أو مؤسسة أو دولة، عندما يكون عاجزا عن تغطية متطلبات الإنفاق، اعتمادا فقط على موارده المالية الخاصة، وهذه العملية قد تكون اضطرارية، أو قد تكون مؤقتة أو مستمرة.

كما يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان، راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية[45].

أما التعريف المتفق عليه للديون الخارجية، هو أنها تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد مدة القرض فيها عن عام أو أكثر، وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها.

وتتلخص أزمة الديون الخارجية كما سبق القول في توقف العديد من الدول المتوسطة الحجم عن دفع التزاماتها الخارجية من العملات الأجنبية.

---

[44]- د/ خليل حسين، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009 م، ص 207.

[45]- أ.قحايرية أمال، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ص 136.

وعليه يمكن القول أن الدول النامية لجأت للاقتراض من الخارج لعدة أسباب، ما أدى بها إلى الوقوع في فخ أزمة المديونية، ولكن ما جعل الأمر أكثر سوءا، أنها لا تقترض لغرض التنمية الوطنية ولكن لغرض تسديد فوائد الدين المستحقة عليها[46]. وفيما يلي سنعرض لبعض أهم الأسباب التي كانت دافعا أساسيا للجوء إلى الاقتراض أو بالأحرى إلى المديونية الخارجية:

1- قصور الموارد المحلية: حيث أن الموارد المتاحة أو المتوفرة على مستوى البلدان النامية لا تكفي لتمويل المعدل الطموح للاستثمارات، هنا تظهر الحاجة لتغطية الفجوة الادخارية المتمثلة في الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية اللازمة خلال فترة زمنية مقبلة وبين ما يحقق من مدخرات، دون ظهور تضخم أو تخفيض للاستهلاك القومي، وبالتالي لا بد من اللجوء إلى مدخرات أجنبية وهو ما يتحقق عن طريق المديونية الخارجية.

2- غياب ادخار محلي لتمويل المشاريع الإنمائية: هذا الغياب قد يكون ناتجا عن انعدام جهاز متطور يولد مدخولا متطورا، أو ناتجا عن عملية تهريب الأموال إلى الخارج من طرف أصحاب الأموال، كذلك غياب الديمقراطية يؤدي إلى الاستبداد، حيث أصبح أصحاب الأموال يفضلون توظيف أموالهم في التعاملات التضاربية قصيرة المدى ومرتفعة العائد، بدلا من التعاملات طويلة المدى، وانعدام الضمان الكافي، وهو ما يؤدي إلى تكليف الدولة بتمويل هذا الاستثمار وبالتالي الاستدانة.

3- غياب سياسة سليمة للاقتراض الخارجي: حيث لا يتم وضع جدول خاص بالمبالغ التي تحتاجها الدولة فقط، بل يكون هناك إفراط كبير في الاقتراض الخارجي، حيث تعتبره الدولة بديلا للادخار المحلي، نظرا لوفرة المصادر الخارجية للاقتراض، ووجود تخمة في السيولة الدولية، وفي المقابل نجد أن الدول الرأسمالية المتقدمة إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية المتمثلة أساسا في صندوق النقد والبنك العالميين عند تقديمها للقروض لا تحرص ولا تعير أي اهتمام لمدى قدرة الدولة المدينة على التسديد أو السداد مستقبلا، بل تسعى فقط وراء تحقيق أرباح خيالية[47].

---

[46]- د/ مجدي محمود شهاب، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، بالتطبيق على بعض البلدان العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998م، ص 07.

[47]- islamfin.go-forum.net

4- هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج والفساد الإداري: فهذا السبب يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى المديونية، حيث يقوم أصحاب الأموال بتحويل مدخراتهم البنكية إلى البنوك في الخارج في الوقت الذي تتعطش فيه بلادهم لهذه الأموال، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الاستثمار الداخلي، وفرض اللجوء إلى جلب رؤوس أموال أجنبية لتعويض الأموال المهربة.

5- تدني مستوى الإنتاج الزراعي وتزايد ظاهرة التمدن العشوائي: وهو ما عمق مشكلة التبعية الخارجية، وأدى إلى الاستيراد الكبير للتجهيزات والمواد الزراعية، إضافة إلى أن إهمال القطاع الزراعي انجر عنه تناقص المنتوج وازدياد حاجات السكان[48]، وانتشرت ظاهرة الهجرة الداخلية أو ما يسمى بالنزوح الريفي، مما زاد من حاجة الاستيراد وبالتالي ارتفاع مديونية الدول النامية.

وما يمكن قوله كخلاصة لهذه النقطة هو أن سياسة التساهل التي انتهجتها البلدان الصناعية المتقدمة في التعامل مع بلدان العالم الثالث أدت إلى إغراق البلدان النامية بديون ضخمة، حيث وبذريعة المعونة والمساعدة واصلت سياسة الإقراض وتشجيع البلدان على الاستدانة الخارجية. ولم تعر أي اهتمام لمعرفة مدى قدرة البلدان المقترضة على الوفاء بديونها، كما لم تعر اهتماما لمشاكل العجز في موازين مدفوعاتها، مما أدى إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية وأعبائها إلى مستويات عالية جدا أخذت تهدد اقتصاديات كثير من البلدان المدينة التي بدأت تعاني من التدهور على شتى المستويات نتيجة تفاقم مشكلة المديونية الخارجية فيها[49].

وحتى نكون موضوعيين في هذه النقطة، لا يجب أن نحمل الدول أو المؤسسات المالية الدولية الدائنة وحدها فقط المسؤولية، بل المسؤولية هنا مشتركة بين الدائنين والمدينين على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أي بين ما رغبت به هذه الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية من تحقيق للربح وما قامت به الدول المدينة لمساعدتها على تحقيق ما تريد من دون أن تدري، مما أحدث أخطاء جسيمة فجرت هذه الأزمة وتحولت القروض من عامل للتنمية إلى عامل مدمر لها، ولاسيما أمام استحالة تسديد أقساط وخدمات الديون في مواعيدها.

---

[48]- islamfin.go-forum.net

[49]- الحمداني عودت ناجي ،"المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد/ 2005/1233 م.

ثانيا: عواقب المديونية الخارجية على الدول النامية ووسائل علاجها:

لقد ترتب عن الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية منذ نيلها الاستقلال وإلى الوقت الحالي، لجوؤها إلى الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية وحاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبالأخص مشروعات البنية الأساسية، وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات.

وما زاد المشكل تعقيدا هو قيام بعض الدول النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك، والاستثمار في مشاريع غير مثمرة لا تدر أرباحا تساعدها على الاعتماد الذاتي على نفسها، إضافة إلى أن الدول النامية تساهلت كثيرا في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى الإفراط في الاستدانة، اعتقادا منها بأنه من الممكن لها اعتمادا على تلك الديون والمبالغ المقترضة، التغلب على تلك المشاكل والصعوبات والاستمرار في التنمية وزيادة مستوى الاستهلاك، إلا أن أزمة الثمانينات كشفت زيف هذه الأوهام.

والموقف الحرج الذي تواجهه الدول النامية اليوم هو أنه وعلى الرغم من سهولة حصول تلك الدول على القروض الخارجية، إلا أنها لم تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، بل زادت تعقيدا نتيجة لتراكم أقساط الديون وفوائدها، حث أصبحت العديد من الدول النامية عاجزة عن سداد أقساط بعض القروض وفوائدها بالإضافة إلى غرامات التأخير[50].

وهو ما دفع الكثير من الدول النامية إلى البحث عن وسائل تمكنها من التخفيف من حدة أزمة مديونيتها، حيث اضطرت إلى طلب إعادة الجدولة لديونها الخارجية أو إعادة هيكلتها، وبالرغم من مزايا هاتين الطريقتين إلا أن آثارهما خطيرة على الدول النامية التي تطلب ذلك، فقد فرضت الدول الدائنة والمؤسسات المالية العالمية شروطا قاسية على الدول المدينة، كي تندمج وتتكيف مع الأنظمة الرأسمالية، وتصبح تابعة لها اقتصاديا وحتى سياسيا، مما يجعلها تحت المراقبة والتوجيه الخارجي المستمر. ولذلك سنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة الآثار الناجمة عن المديونية الخارجية إضافة إلى التطرق إلى وسائل وآليات علاجها.

---

[50]- حسين بن الطاهر، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ.د/ دخموس العربي، جامعة منتوري - قسنطينة، 2008/2007م، ص 83.

1- عواقب المديونية الخارجية وانعكاساتها على الدول النامية:

تعتبر المديونية الخارجية من الآليات الجديدة التي تديرها الرأسمالية من أجل التمويل العكسي للموارد من دول الجنوب، ويتم اللجوء إلى المديونية عند وصول اقتصاد دولة ما إلى حالة من نضوب الموارد، مما يضطرها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل طلب قروض، ومع امكانيات الاقتراض حصلت العديد من الدول النامية على قروض سخية من تلك المؤسسات، فقد رأت الدول النامية في تلك القروض مخرجا لتجاوز العجز في ميزان مدفوعاتها والأزمة الاقتصادية وأوهام التنمية[51]...

وما تجدر الإشارة إليه أن تلك المديونية كان لها آثارا عديدة على جميع المستويات والأصعدة، وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا الجزء من البحث.

- انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية:

شكلت المديونية مصيدة محكمة نصبتها الدول الرأسمالية المتقدمة لاصطياد الدول النامية، لاستعادة الهيمنة المباشرة عليها وإخضاعها بالقوة لمتطلبات التكيف، وقد تمخض عن تلك الأزمة مجموعة من الآثار أهمها:

1- تزايد العجز في موازين المدفوعات نتيجة نمو أعباء الديون بمعدل أسرع من نمو حجم الديون نفسها، حيث تزايدت الفوائد والأقساط على الديون الخارجية عما اقترضته الدول.

2- الانخفاض الشديد في معدلات الادخار والاستثمار بدلا من زيادتها نتيجة لاستمرار نهج ونمط الاستهلاك المستورد من الدول الصناعية والرأسمالية، حيث تعتمد معظم الدول النامية على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج[52].

3- تدهور قدرة البلدان المدينة على تمويل وارداتها ذاتيا من حصيلة صادراتها، فأعباء الديون أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من إجمالي صادرات السلع والخدمات، والباقي القليل لتمويل الواردات الضرورية، فقد أصبحت حصيلة الصادرات غير كافية لدفع أعباء الفوائد والأقساط، مما يعني تدهور معدلات النمو الاقتصادي سنة بعد أخرى.

---

[51]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **182**.

[52]- عبد السلام أديب، "المديونية الخارجية والعولمة"، الحوار المتمدن، العدد **355**، **01/ 01/ 2003**م.

4- ارتفاع معدل التضخم أدى إلى إضعاف قدرة دول الجنوب على مواجهة أعباء المديونية، ما أسفر عن خلق صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مرغوبة، فالتضخم يؤدي إلى إضعاف قدرة الدول النامية على التصدير وزعزعة ثقة المواطنين بعملتهم الوطنية، وحدوث اختلال واضح في العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، وتوجيه رؤوس الأموال الوطنية إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية والتي لا تفيد التنمية الاقتصادية في أول مراحلها.

5- تدهور وضع الدول النامية في مجال التجارة الدولية، التي تلعب دورا حاسما في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يتسم الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية بالاعتماد إلى حد كبير على السلع التصديرية والتي غالبا ما تكون مواد أولية أو مواد غذائية، حيث أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي تتحقق عبر عملية التبادل الدولي لهذه السلع.

6- ضعف القدرة على استيراد المواد والخدمات الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وهو ما يمكن أن يتسبب في انفجار التضخم[53].

7- تفاقم مشكلة السيولة الدولية وتزامنها مع تفاقم مشكلة الديون الخارجية، وصعوبات الاقتراض ولجوء الدول للضغط على الواردات الضرورية لمواجهة أزمة السيولة الدولية، مما أدى بهذه الدول إلى إجراء خفض جذري في وارداتها، بحيث حققت فائضا تجاريا كبيرا، مثال ذلك: البرازيل والمكسيك، غير أن السعي لتحقيق ذلك أدى إلى إفقار البلدين باستنزاف ما لديهما وتقليص أسواقهما الداخلية، وتضاعفت البطالة وتحولت حوالي **40%** من الطاقة الصناعية إلى طاقة عاطلة.

8- تزايد المديونية الخارجية والتمويل الخارجي بصفة عامة لمجموعة دول الجنوب أو الدول النامية نتيجة تزايد اعتمادها على العالم الخارجي، أدى إلى إحكام طوق التبعية للخارج وبشكل كبير، والمؤشرات الدالة على أثر تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي من طرف الدول النامية هي[54]:

أ- ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي.

---

[53]- عبد السلام أديب، مرجع سابق.

[54]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **191**.

ب- زيادة التعامل التجاري مع دول ومناطق معينة.

ج- الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية.

9- تعثر عدد من الدول المدينة عن تسديد ديونها في أوقاتها المحددة، أدى إلى اهتزاز الثقة الدولية بمصداقيتها داخل أروقة أسواق الإقراض الدولي، وبدأ الدائنون يحتاطون ويتشددون في شروط الإقراض الجديدة، ورفع أسعار الفائدة والمطالبة بوجود ضمانات عديدة ومتنوعة.

وهكذا يتضح لنا أن فخ الإمبريالية الجديدة هُيئ بشكل محكم لاصطياد الفرائس وإخضاعها بالقوة لحظيرة الهيمنة المباشرة للدائنين ولضمان تسديد الديون وإملاء الشروط والضوابط التي تكفل مصالحهم حاليا ومستقبلا[55].

- <u>الآثار الاجتماعية للديون الخارجية</u>:

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط للدول النامية ومنها الدول العربية، وإنما تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية[56]، وسنحاول إبراز أهم تلك الآثار فيما يلي:

<u>ارتفاع نسب البطالة</u>: على الرغم من شح ودقة البيانات المتعلقة بنسب التشغيل والبطالة في البلدان النامية ومنها الدول العربية، فإن القدر المتوافر منها يشير إلى اتجاه تصاعدي واضح لحجم البطالة، وخاصة أثناء الحقبة التي شهدت ارتفاع حجم الدين الخارجي.

وتجر الإشارة هنا إلى أن المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل إلى أزمة الدين الخارجي، وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات النامية ومنها العربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة اليد العاملة التي تطورت في السنوات الأخيرة[57].

---

[55]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **191**.

[56]- عبد السلام أديب، مرجع سابق.

[57]- جنوحات فضيلة، " إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، تحت إشراف أ.د/ محمد بوتين، جامعة الجزائر، **2006/2005** م، ص **144**.

تفاقم ظاهرة الفقر: يمكن القول أن الحصيلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها، قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة، وأدت إلى تفاقم نسب ظاهرة الفقر في هذه الدول. ولقد تبنى البنك الدولي في السنوات الأخيرة سياسة للتصدي لمسألة الفقر، وأوضح أنه يجب أن يكون من بين مكونات السياسة العامة لأي دولة ترغب في تخفيف عبء ديونها أو الحصول على قروض جديدة، إجراءات يكون من شأنها التخفيف من وطأة الفقر في البلدان.

وعموما فإن أزمة الديون الخارجية عولجت في سنوات الثمانينات بوصفات تنطوي على العديد من الإجراءات المجحفة بحق البلدان النامية عامة والعربية خاصة، إذ كثيرا ما كانت الأطراف الدائنة والمانحة للقروض تفرض إتباع سياسات اقتصادية ترتكز على مجموعة من الإجراءات التي تؤثر سلبا على المجتمع. فعلى سبيل المثال تخفيض قيمة العملة المحلية، وما ينجر عن ذلك من تسارع لمعدلات التضخم الذي يعتبر العدو الأول للفقراء، وإلغاء الرسوم والضرائب أو تخفيضها على السلع المستوردة، وتخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع والخصخصة، وكلها سياسات تؤدي إلى زيادة تدخل الدول الدائنة وشركاتها متعددة الجنسية، إضافة إلى المؤسسات المالية العالمية وتغلغلها في اقتصاديات الدول المدينة والتحكم فيها[58].

- التداعيات السياسية للمديونية الخارجية:

إن خطورة تفاقم أزمة الديون الخارجية لا تقف آثارها وعواقبها عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل إنها تتجاوزها إلى حد تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، حيث أنه وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها، خاصة الوجه المالي، فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات متعددة الجنسية المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية على مستوى الدول النامية، وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن هذا النفوذ تمتد خطورته من البعدين الاقتصادي والاجتماعي إلى البعد السياسي[59].

---

[58]- جنوحات فضيلة، مرجع سابق، ص 144، 145.

[59]- المصطفى ولد سيد محمد، "الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية" www.aljazeera.net

حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين والسياسيين أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها، قادرة على التأثير في سيادة الدول، وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي[60].

وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها، في اختراق النظام السياسي للدولة والتأثير عليه بما يتلاءم ومصالحها الخاصة، فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا، حتى لا تأتي نتائج الانتخابات بأي أثر سلبي يمكن أن يضايق مصالحها، فما بالك بالدول النامية، حيث تكون نسبة التدخل في النظام السياسي وبالتالي السيادة الوطنية أكبر وأشد، وبهذا يتحول السياسيون من رجال دولة إلى موالين ومساندين للمصالح الأجنبية، بالإضافة إلى شراء ذمم الكثير من أعضاء البرلمان وحتى الحكومة[61].

إذن ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية تعبر أساسا عن واقع التبعية والاعتماد على الغير، فهي نتاج حتمي للأوضاع التي تعيشها الدول النامية في ظل تقسيم العمل الدولي والعلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا الوضع هو الذي يجعل الدول النامية تتعرض للصدمات والأزمات الخارجية حينما تحدث الأزمة في بنية الاقتصاد العالمي فهي تعتبر تابعة له، في حين تتلقى الفتات فقط حينما يدخل هذا الاقتصاد في مرحلة إزدهار وانتعاش.

وهذا الوضع المعقد أصبح يستدعي البحث عن علاج لقطع علاقات التبعية الخارجية والاتجاه نحو استراتيجية الاعتماد على الذات لمواجهة مشكلة الاختلال المالي، إضافة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العسكري الذي يلعب هو الآخر دورا بارزا في تفاقم هذه الأزمة، وذلك قبل بلوغ مستويات يصعب معها حتى التفكير في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، وبالتالي لا بد من الإحاطة بهذه الأزمة ومواجهة آثارها المحتملة، وهو ما سنتناوله بالدراسة في النقطة التالية.

---

[60]- المصطفى ولد سيد محمد، "الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية" www.aljazeera.net

[61]- عبد السلام أديب، مرجع سابق..

2- الوسائل الحديثة للتمويل والحلول المقترحة لعلاج أزمة الديون الخارجية:

لقد طرحت على الصعيد الدولي وسائل وأدوات كثيرة تهدف إلى مساعدة الدول المدينة ومن ضمنها الدول العربية، على الوفاء بالتزاماتها من خلال آليات لإعادة هيكلة ديونها الخارجية. وقد تضمنت تلك الآليات شروطا تنطوي على مجموعة من الخيارات لتخفيض الديون وتعزيز الموقف الخارجي للدول المدينة وبالتالي لم تعد إعادة جدولة الديون الخارجية هي الوسيلة الوحيدة أو الرئيسية لتخفيض أعباء هذه الديون[62]، ولكننا سنتطرق إليها باعتبارها الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا من قبل الدول المدينة لتخفيض أعباء الديون المترتبة عليها:

آلية إعادة جدولة الديون الخارجية:

تعتبر آلية أو عملية إعادة جدولة الديون الخارجية الحل التقني الأكثر استعمالا وشيوعا، فهو من بين الحلول التي يقترحها كل من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والدائنون عموما، فإعادة الجدولة هي تقنية لإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة مع إعادة تشكيل شروط القرض وتأجيل مدة السداد، كما تعتبر إعادة الجدولة من الحلول القديمة الكلاسيكية التي كانت تطبق قبل سنة **1982**م، فهي تقنية لإعادة ترتيب خدمة الديون، بحيث أنها يمكن أن تشمل تأجيل المستحقات الأولية، سواء أصل الدين وهو رأس المال فقط أو الأصل والفوائد التي تستحق خلال فترة زمنية محددة، وهي فترة التجميد، وتلجأ عادة الدول الدائنة إلى ذلك حتى لا يتحول مشكل السيولة المؤقت إلى خسارة أو ضياع رأس المال والفوائد التي قد تؤدي إلى إفلاس بنوكها أو على الأقل تؤثر سلبا على مركزها المالي[63].

فإعادة جدولة الديون إذن هي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين، للاتفاق معهم على تأجيل السداد، وعادة ما يكون معدل خدمة الدين قد وصل إلى مستويات مرتفعة، تتدهور بعدها قدرة الدول على الحفاظ على الحد الأدنى من الموارد الضرورية، وتستغرق عملية إعادة جدولة الديون، سنوات قبل التوصل إلى اتفاق، وفي الغالب يصاحبها إملاء بعض الشروط على الدولة التي تطلب إعادة الجدولة، إضافة إلى أعباء إضافية قد تزيد من أعباء خدمة الديون في المستقبل.

---

[62]- د/ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص **38**.

[63]- جنوحات فضيلة، مرجع سابق، ص **161**.

وتهدف آلية إعادة جدولة الديون إلى إتاحة فرصة زمنية للدولة المدينة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات المتمثل في نقص العملات الأجنبية، وفي حالات أخرى قد ترمي إعادة الجدولة إلى إتاحة وقت أطول لاتخاذ تدابير معينة وإتباع سياسات مناسبة لتحسين ميزان المدفوعات[64].

ويمثل نادي باريس المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين، وقد ظهر هذا النادي عام **1956**م عندما عجزت الأرجنتين عن خدمة ديونها. وتسعى الدول المدينة من خلال نادي باريس بصفته مؤسسة غير رسمية، إلى تخفيف الديون المقدمة من الحكومات.

وتجدر الإشارة هنا، أن من أهم الشروط التي يشترطها نادي باريس لإجراء مفاوضات جماعية بين الحكومات المدينة والدائنة لتخفيف عبء الدين هو ضرورة الاتفاق بين حكومة البلد المدين وصندوق النقد الدولي على برنامج تصحيحي يضم عددا من السياسات الواجب تنفيذها وجدول التنفيذ، وعلى أساس هذا البرنامج توافق الحكومات الدائنة على التفاوض مع المدين لتخفيف الدين وجدولته[65]، وتخفيف الدين لا يتم إلا إذا أوضحت الدولة المدينة أن وضع ميزان مدفوعاتها بعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي سيسمح لها بأداء التزامات دينها الخارجي.

من خلال ما تقدم ذكره، يمكننا القول أن آلية إعادة جدولة الدين الخارجي تتم داخل إطار قانوني معين، فهي تكون بناء على طلب حكومة الدولة المدينة والذي تعلن فيه تأجيل مدفوعات خدمة ديونها، وذلك حتى يتم الانتهاء من المفاوضات مع الجهات الدائنة، بغرض الوصول إلى اتفاق نهائي حول إعادة جدولة الديون. هذا وتحرص الدول الدائنة أن تتم عملية التفاوض من خلال إطار متعدد الأطراف بدلا من التفاوض مع كل دائن على حدى، وذلك حتى تضمن الدول الدائنة الأخرى الحصول على نفس الشروط إذا ما حدثت إعادة جدولة لديونها المستحقة على الدولة المدينة[66].

---

[64]- د/ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص **38**، **39**.

[65]- د/ سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية بين جات **94** ومنظمة التجارة العالمية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية **2001**م، ص **22**.

[66]- د/ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص **39**، **40**.

وكخلاصة لما تقدم ذكره في هذا الجزء من البحث، يمكن القول أن الديون الخارجية تعتبر من أخطر القضايا التي تواجهها الدول النامية والتي تقف في طريق سعيها نحو تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي واللحاق بركب الدول المتقدمة، وتعتبر هذه المشكلة المالية سببا في تغيير العلاقات وتوجيهها وفق ما تمليه المصلحة العامة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية، حيث تقول إحدى الباحثات في الشؤون الاقتصادية **"سوزان جورج"** أنه: "منذ بداية أزمة الديون عام **1982**م وحتى عام **1990**م أحيل مبلغ **6,5** مليار دولار من دول أمريكا الجنوبية الفقيرة إلى دول أمريكا الشمالية الدائنة، وهذا المبلغ هو فقط إجمالي الفوائد". وتقول نفس الباحثة أن: "الفوائد المدفوعة من دول العالم الثالث كافية لتقديم **1000** دولار لكل رجل وامرأة وطفل في الشمال وفي دول أوروبا خلال فترة **09** سنوات". وتقول أيضا أن: "عدم اتحاد الدول المدينة سيؤدي بالتأكيد إلى استنزاف الدول الدائنة لاقتصادها وإلى استمرار تدفق ثرواتها إلى الدول الغنية"[67].

وإذا كان هذا هو رأي باحثة اقتصادية من الدول الدائنة، فإنه كان أجدر بالباحثين الاقتصاديين في الدول النامية أن يصلوا بأنفسهم إلى هذه النتيجة، وأن يعملوا جاهدين على إقناع حكوماتهم من مغبة الاستمرار في الاستدانة الخارجية، ووضع الطرق والسبل وإيجاد الحلول التي يمكن أن تسهم ولو تدريجيا في الخروج من هذه الأزمة[68].

فمسألة الحد من الديون الخارجية للدول النامية، مسألة متشعبة وذات جذور عميقة، لا يمكن التخلص منها بسهولة، ولكن ذلك لا يعني تجاهلها والاستمرار فيها وعدم البحث عن الحلول التي على أقل تقدير يمكن أن تخفف من وطأتها وتحد من آثارها السلبية على السيادة الوطنية للدول النامية. وبما أن صندوق النقد الدولي يعتبر مؤسسة مالية دولية تلجأ إليها العديد من الدول النامية بغرض الحصول على قروض من أجل معالجة مشاكلها الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بميزان مدفوعاتها، فإننا سنحاول من خلال المطلب الموالي أن نتناول بالدراسة هذه المؤسسة المالية التي تمنح قروضا للدول النامية مع إلزامها بتطبيق مجموعة من السياسات التي تزيد من تبعيتها وتمس سيادتها الوطنية وتعرضها للمزيد من الضغوط والتقييد.

---

[67]- عبد السلام أديب، مرجع سابق.

[68]- أثر الديون الخارجية على الدول النامية www.Ourgla.30.com

المطلب الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على سيادة الدول النامية:

محاولة من المجموعة الدولية لتنظيم شؤون التجارة الدولية وإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية جاءت مفاوضات "بريتن وودس" لعام **1944**م التي كللت بإنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في توقيت متزامن، ورغم تكامل أنشطة هاتين المؤسستين، إلا أن للصندوق دورا استراتيجيا بالدرجة الأولى يتعلق بالسياسات المالية والنقدية، والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة اقتصادياتها وترتيب أولوياتها[69].

وما يلاحظ أن صندوق النقد الدولي في تعاملاته مع الدول المقترضة يفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أنه وعلى عكس السياسة التي يتبعها الصندوق في تعاملاته مع الدول المتقدمة، نجده يطعن ويطغى على سيادة باقي الدول في جوهرها، حيث يعمل الصندوق على فرض سياسات اقتصادية تحد من سيادتها، إضافة إلى ذلك أرهقت المديونية المدارة من قبله الدول المدينة، ونتج عنها تهميش الإرادة الوطنية، مما حال دون اتخاذ القرارات السديدة وتصدعت مصداقية الإرادات الوطنية، وفتح المجال لتقدم الشرعية الخارجية المستمدة من المؤسسات المالية الدولية على حساب الشرعية الداخلية.

وبالتالي يمكن القول أن الدول النامية قد أرغمت على تقبل الشروط والبنود الظالمة والتعسفية لصندوق النقد الدولي، حتى تحصل على إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة.

وبما أن صندوق النقد الدولي يعتبر وسيلة وآلية تهدف إلى تفعيل ظاهرة العولمة التي تعتبر من أبرز التدفقات عبر القومية التي يعرفها النظام العالمي الراهن، وأيضا المساعدة على انتشارها وهيمنتها والضغط على الدول للعمل بتوجيهاتها، فإننا في هذا الصدد سنحاول التطرق أولا من خلال هذا المطلب إلى ظاهرة العولمة وصندوق النقد الدولي كآلية من آلياتها وذلك في فرع أول، أما الفرع الثاني فسنخصصه لدراسة صندوق النقد الدولي وكل ما يتعلق بهيكله التنظيمي، مصادر تمويله والأدوار التي يلعبها باعتباره مؤسسة مالية دولية.

---

[69]- د/ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 21.

الفرع الأول: العولمة وصندوق النقد الدولي كآلية من آلياتها:

يعتبر مصطلح "العولمة" مصطلحا جديدا لم يتضح معناه حتى الآن، لأن العالم لا يزال يخطو الخطوات الأولى في هذه المرحلة، وبالرغم من كثرة استخدام هذا المصطلح في الآونة الأخيرة بشكل واسع، وما نشر من دراسات وكتب حول العولمة وما عقد من ندوات ومؤتمرات عديدة تناولتها من جميع جوانبها وتحدثت عن إيجابياتها وسلبياتها، إلا أن مفهوم العولمة لا يزال واسعا جدا، وبالذات أن للعولمة جوانب متعددة اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية...، وما نستطيع قوله عنها باختصار هي أنها حركة تاريخية متداخلة أشد التداخل ما زالت قيد التأسيس، تؤسس لمفاهيم وقناعات تؤدي إلى دمج العالم وتوحيده اقتصاديا وسياسيا وحضاريا.

فالعولمة إذن تعتبر من أبرز التدفقات عبر القومية التي يعرفها النظام العالمي الراهن، وهي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم، كما تعني من الناحية الموضوعية تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن، أو الأمة أو الدين، وإحلال ولاءات جديدة محلها. وفي هذا السياق فالعولمة من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وخصوصا النامية منها وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها شيئا فشيئا لصالح مؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، ويتعلق الأمر بالشركات العملاقة متعددة الجنسية والمؤسسات المالية العالمية.

فالسيادة إذن في ظل العولمة فقدت بعض معانيها، وخاصة في ظل انتشار ما يعرف بالشركات متعدة الجنسية، وكذلك في ظل سيطرة المؤسسات المالية العالمية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، التي تفرض قيودا معتبرة على سيادة الدول.

وبناء عليه سنحاول من خلال هذا الفرع التعرض بالدراسة لظاهرة العولمة من حيث التعريف بها، نشأتها، خصائصها وتجلياتها، ومجالاتها، وذلك في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول دراسة صندوق النقد الدولي كآلية من آليات العولمة وذلك من حيث نشأته وتكوينه.

أولا: الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة:

يعرف العالم اليوم تطورات وتغيرات متتالية في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة أفرزتها ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي أصبحت حتمية لا بد من التسليم بها. وقد ظهر مصطلح "العولمة" على صعيد العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وإعلان الإدارة الأمريكية عن دورها القيادي في النظام الدولي، وأخذ هذا المصطلح يبرز في الدراسات والتفاعلات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية وحقوق الإنسان، والتنمية والبيئة وسيادة الدولة ومستقبل النظام الدولي، حيث تجمع المراجع أن مفاهيم العولمة والكوكبية حديثة الظهور جدا[70].

ونظرا لحداثة وغموض ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية، فقد اتخذ مفهومها لدى المفكرين والدارسين والسياسيين أبعادا وتصورات متباينة من حيث وجهة النظر الإيديولوجية، ومراحل التطور التاريخي، وكذلك من حيث تجلياتها، وأثر تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية... في إحداث التغييرات المتتالية التي ميزت نهاية الألفية الثانية. وهذا بدوره أدى إلى إيجاد صعوبة في إعطاء مفهوم دقيق ومحدد لهذا المصطلح، وكل ما يتعلق به.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن ظاهرة العولمة الاقتصادية تنطوي على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي والنظام المالي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية دولية هي على الترتيب صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وكل هذه المنظمات أو الآليات تلعب دورا رائدا في ترسيخ هذه العولمة، فتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية على الخصوص وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار الظاهرة العالمية التي من أهم أولوياتها إسقاط مفهوم السيادة الوطنية[71].

وسنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث أن نتناول بالدراسة أهم التعريفات التي قيلت بشأن هذه الظاهرة العالمية مع إبراز أهم الخصائص التي ميزتها وهذا في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنتعرض بالدراسة لمجالات وملامح العولمة.

---

[70]- قاسم عجاج، "العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 260.

[71]- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2001م، ص 05.

1- تعريف العولمة وأهم خصائصها:

لقد اختلفت التعاريف التي قيلت بشأن العولمة، حتى أننا لا نجد تعريفا جامعا مانعا يحوي جميع التعريفات وذلك بسبب غموض مصطلح العولمة، ولكونه يحمل عدة تفسيرات، وقد تناول هذه الظاهرة بالتعريف كتاب ومفكرون وباحثون عرب وأجانب، وذلك بغرض التعمق في هذه الظاهرة ومعرفة تأثيراتها على الدول والعلاقات الدولية، وخاصة تأثيرها على الدول النامية ومنها العربية، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى بعض التصورات التي جاءت بصدد التعريف بظاهرة العولمة من قبل مفكرين عرب وأجانب.

والعولمة اصطلاحا ترجمة لكلمة **"Globalization"**، التي ظهرت أول مرة في الكتابات الأجنبية لوصف ظاهرة تشابك الاقتصاديات الدولية، وتعني كلمة **"Globe"** العالم أو الكرة الأرضية، وقد ظهرت عدة ترجمات واستخدامات لهذا المصطلح خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي أهمها: الكونية، الكوكبة، العالمية، العولمة، وقد استخدمت هذه الأخيرة في معظم نواحي الحياة للدلالة على "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل أو العالم"[72].

فالعولمة تتمثل في: "التأثير المتزايد الذي تمارسه العمليات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية ذات الطابع الدولي على المستويات المحلية والقومية"[73].

وقد عرفها الأستاذ الدكتور **"كيبش عبد الكريم"** بأنها: "اتجاه **Tondency**، يريد المجتمع الدولي الوصول إليها أو يكون قد وصلها نتيجة التداخل الدولي المبني على الاعتماد المتبادل، والانتقال إلى مستوى أعلى من التفاعلات الدولية الجديدة في ظل وجود وحدات أخرى منافسة للدولة القومية في سيادتها، بحيث تصبح العلاقات تتصف بالشمولية خاصة بالنسبة للاقتصاد والتجارة الدولية وتحرك رؤوس الأموال"[74].

أما الباحث السوري "صادق جلال العظم" فقد قال عن العولمة أنها تعني: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج".

---

[72]- هناء عبيد، "العولمة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام - القاهرة، **2001**م، ص **10**.
[73]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، "قضايا اقتصادية معاصرة"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، **2005**م، ص **02**.
[74]- د/ أحمد غبد الغفور، "العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد رقم **26**، عدد **01**.

ويعتبرها الأستاذ "جلال أمين" في كتابه العولمة والتنمية العربية: "ظاهرة متعددة الجوانب تشمل تسارع معدل التجارة الدولية وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا، فضلا عن تسارع معدل انتقال الأفكار وأنماط الحياة، ويختلف أثر هذه الجوانب في التنمية البشرية"[75].

وعرفها الباحث المصري "إسماعيل صبري عبد الله" على أنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"[76].

ويقول الدكتور "محمد العبدايمي" عن العولمة أنها: "لا تخلو على العموم من شيئين: كثرة الوسائل الإعلامية أو الوسائط، والسوق المشتركة"[77].

وقد عرف كل من "هارس مان مارشال" **"Hares Man Marshal"**، و"روبرت ريتش" **"Robert Retch"** العولمة بأنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساسي لهذه الظاهرة"[78].

وعرفها "رونيه فاليت" **"Rounih Valette"** بأنها: "عبارة عن مسلسل لتكثيف الأفراد والسلع والخدمات والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكرة الأرضية بكاملها"[79].

وكذلك عرفها الكاتب الفرنسي "دولفوس" **"Dolfoos"** بقوله:"العولمة هي تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون، بتحويل العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية إنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات.

---

[75]- د/ غربي محمد، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، جامعة الشلف - الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص **24**.

[76]- د/ محمد آدم، "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، مجلة النبأ، العدد **42**، **2000**م، ص **01**.

[77] - Dr. El abdaimi Mohamed, "Mondialisation et emploi", I,Primerie Najah El Jadida, Casablanca, **2000**, p. **67**.

[78]- د/ محسن الندوي، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، **2011**م، ص **193**.

[79]- بحي اليحياوي، "العولمة، أية عولمة؟، إفريقيا، الشرق"، القاهرة، د د ن **1999**م، ص **19**.

وهناك من يقول عن العولمة بأنها: "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية"[80].

وقد وصفها أحد الاقتصاديين الغربيين بأنها: "سماوات مفتوحة، ومحيطات مفتوحة، والحواجز الجمركية لا وجود لها، والعلم بلا وطن، ورأس المال كذلك، وزيادة في حرية حركة العمالة ورؤوس الأموال والأفكار عبر العالم بأسره، ما يؤدي في النهاية إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة"[81].

أما صندوق النقد الدولي فقد أعطى تعريفا للعولمة من خلال تقريره السنوي الصادر عام **1997**م على أنها تعني: "الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال وتيار التثقف"[82].

وتعرفها الأمم المتحدة على أنها: "ذلك التزايد المكثف لتدفقات السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين البلدان، وما يؤدي إليه ذلك من اندماج بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود".

وعلى العموم لا يمكننا وضع تعريف موحد ومتعارف عليه للعولمة، ذلك أن كل تلك التعاريف المذكورة تبقى مجرد رؤى تعبر عن قناعات وأطروحات تنطلق من رغبة كل باحث ومدى فهمه للظاهرة، وعليه فكل التعاريف حسب رأيي تعتبر مكملة لبعضها البعض، إذا ما اعتبرنا العولمة ظاهرة إنسانية تمس مختلف الجوانب الحياتية للبشر، ومرحلة حافلة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية والمعلوماتية... التي تؤثر على كافة دول العالم سواء بالسلب أو بالإيجاب، من خلال بروز قيم وتفاعلات عالمية جديدة. فالعولمة وما يرتبط بها من ظواهر ومشكلات عابرة للحدود إنما تخلق حقائق جديدة تتضمن بعض القيود التي تحد من قدرة الدولة على ممارسة السيادة بمفهومها التقليدي، وخاصة الدول النامية.

---

[80]- عامر مصباح، "الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، الطبعة الثانية، **2006**م، ص **34**.

[81]- د/ إحسان هندي، "أثر العولمة على سيادة الدول"، يومية الثورة، **2006/03/13**م، ص **01**.

[82]- د/ منذر محمد، "مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، **2002**م، ص **295**.

وما تجدر الإشارة إليه أن ظاهرة العولمة لم تبرز إلى الواقع مباشرة بالتطور الذي هي عليه الآن، وإنما نجد أن لديها جذورا، وقد مرت بعدة مراحل مثلها مثل أي ظاهرة أخرى، كما أن لها مجموعة من الخصائص تميزها عن بقية الظواهر من أهمها:

- تعاظم ثورة المعلومات والاتصالات:

شهد العالم نهاية القرن العشرين ثورة شاملة في تطور سبل المعلومات والاتصالات، من شأنها التأثير في العلاقات الدولية على كافة المستويات، ففي ظل هذه المرحلة بتنا أمام عالم صغير مكشوف بتفاصيله وأخباره ونظم علاقاته[83]، وذلك بفضل شبكة "الإنترنت" التي تعتبر أحدث ما أنجزته ثورة التكنولوجيا والاتصالات في وقتنا الحاضر[84].

وبالتالي يمكن القول أنه يصعب مع هذا التطور السريع تقنين تدفق المعلومات، وشبكة الاتصالات في إطار القانون الدولي، ومن ثم نجد أن هناك تراجعا لمفهوم السيادة وتقدما لمفهوم العالمية. كما يصعب تجاهل نتائج هذه الثورة على المفاهيم التقليدية المتعلقة بالدولة القومية، السيادة الوطنية، والمصالح الاقتصادية للدولة[85].

- الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية العالمية:

إن اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التمركز الإقليمي أي تكتل الدول بعضها مع البعض الآخر اقتصاديا، يعد من أبرز السمات التي ميزت ظاهرة العولمة في الوقت الراهن، وقد كان الدافع وراء ذلك التكتل هو ارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، حيث وجدت الدول الوطنية نفسها عاجزة عن القيام بدور فعال في هذه المنافسة، مما يشكل تهديدا اقتصاديا لها، فتخلت تدريجيا عن وظيفتها كعنصر داخل العلاقات الاقتصادية الدولية لتسمح للمجموعات أو التكتلات الإقليمية بالقيام بهذه الوظيفة[86].

---

[83]- د/ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 224، 225.
[84]- عاطف السيد، "العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية"، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2001م، ص 47.
[85]- د/ عدنان السيد حسبن، ص 226، 227.
[86]- جمال منصر،"العولمة وانعكاساتها على أدوار الدولة الوطنية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية والعولمة، 2005/2004م، ص 61.

- **تنامي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسية:**

الشركات متعددة الجنسية هي عكس المنظمات غير الحكومية، هدفها الربح، تملك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول، وتمارس أنشطة إنتاجية عالمية لكن مركز قراراتها موحد[87]. وتعمل تلك الشركات على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد، الذي يحقق أقل كلفة وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، وأكبر سوق، وتمتلك هذه الشركات العملاقة إمكانات تمويلية هائلة، إذ لعبت دورا مهما في تمويل الثورة التكنولوجية التي تعد من بين أهداف العولمة الاقتصادية.

- **تزايد دور المؤسسات المالية العالمية:**

لقد تزايد دور المؤسسات المالية العالمية بشكل مباشر وخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في الدول النامية، مما يساهم في زيادة النزعة نحو التحكم على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي، وهو ما تضطلع به بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، والتي أصبحت بمثابة آليات التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي[88].

- **زوال الحدود:**

تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص والسمات التي تميز ظاهرة العولمة، وتكمن هذه الخاصية في رفع الحواجز الجمركية، وإلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية، وتحرير أسواق المال وحرية الأجانب في التملك، إضافة إلى قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات. غير أن فتح الأسواق هو في أغلب الأحوال في اتجاه واحد يتجه من الشمال نحو الجنوب، أي لمصلحة دول الشمال على حساب دول الجنوب أو الدول النامية[89].

---

[87]- محمد الغزالي، العادلي يوسف، "سيادة الدول في ظل العولمة"، شعبة الدراسات الدولية، مراكش، **2007/ 2008**م.

[88]- Alain Nonjon,"La mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertatiom, édition SEDES, Paris, **1999**, P **39**.

[89]- أ.د/ محمد السيد سليم، "آثار العولمة على العالم الإسلامي"، مفاهيم ومصطلحات، **2003/03/30**م، ص **01**.
www.islamonline.net

- زيادة انتشار البطالة:

من أهم خصائص وسمات العولمة زيادة انتشار البطالة في المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب ذات رأس المال الضخم، والتي تعتمد أساسا على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة مستوى الجودة. وعليه فقد أصبح التطور التكنولوجي هو منبع البطالة[90].

- تقليص سيادة الدولة القومية:

إن العولمة الاقتصادية تعمل على تقليص فاعلية الدولة، أو التقليل من دورها، واعتبار الشركات متعددة الجنسية والمنظمات العالمية شريكا في صنع القرارات. وهذا يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة. لذلك فمن خصائص العولمة نقل السلطة من المؤسسات الرسمية للدولة إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها[91].

2- مجالات وملامح العولمة:

ظهرت العولمة الحديثة بأشكال متنوعة تنسجم مع مصالح القوى الداعمة والمؤيدة لظهورها، وتتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للقوى العظمى في مختلف الميادين، ولعل أبرز أشكالها هو الشكل الاقتصادي، السياسي، الثقافي، بالإضافة إلى الاجتماعي وغيرها من الأشكال والتي شملت كافة نواحي النشاط الإنساني أما أبرزها:

- العولمة الاقتصادية:

يعتبر البعد الاقتصادي هو البعد الرئيسي للعولمة، حيث تعتبر هذه الأخيرة أساسا عملية اقتصادية، وتتعدد مظاهر العولمة الاقتصادية، فهناك مثلا: الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة، تدفق رؤوس الأموال، انتقال التكنولوجيا، انتشار شبكات الاتصال، فتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية، ظهور ما يسمى بعولمة الإنتاج والمنتجات ...

---

[90]- Pierre De Senarclens, "Mondialisation (Théories Enjeuxet Débats)", edition armand Colin, 2 ème édition, 2001, P122.

[91]- جوهري شكيب، دحدوح عبد الرزاق، "سيادة الدول في ظل العولمة"، مجلة النائب، 2002م، ص 94.

إضافة إلى ذلك تمت اندماجات بين الشركات متعددة الجنسية حتى غدا العالم أشبه بقرية كونية يتقلص فيها الزمان والمكان نتيجة كثافة وسرعة انتقال المعلومات[92].

ومن وسائل تحقيق العولمة الاقتصادية، اتفاقيات التجارة الدولية، والتي من خلالها تفتح الأسواق أمام المنتجات الغربية دون أية عوائق أو أية ضوابط، بهدف السيطرة على اقتصاديات الدول النامية[93]. ويترتب على هذه الملامح الاقتصادية مجموعة من التحديات:

- تراجع دور الدولة فيما يتعلق بتنظيم المجال الاقتصادي لصالح أطراف أخرى فاعلة على المستوى الدولي، وهو ما يعني التهميش المتزايد للدول الفقيرة التي تعاني من التدهور الاقتصادي نتيجة اتجاه رأس المال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة إلى التركز في الدول المتقدمة، كما أن تحرير التجارة يعرض الصناعات في الدول النامية للمنافسة، ومع عجز هذه الدول عن مواجهة تلك المنافسة في ظل أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية فإن ذلك من شأنه تدمير القطاع الصناعي الناشئ في هذه الدول.

- زيادة معدلات الهجرة لكثير من الحقوق الإنسانية، وهو ما دعى "رونا فيلدس" **"Rona Fields"** إلى المطالبة بضرورة الاهتمام بحقوق المهاجرين على المستوى العالمي[94].

- امتداد السياسة إلى الصعيد العالمي أو ما يعرف بالسياسة بلا حدود، خاصة مع تنامي منظمات المجتمع المدني والتي تخطت حدود العمل الحكومي المرتبط بالدولة.

- إبعاد الدول الضعيفة عن دائرة السياسة وإخضاعها لإدارة القوى الرأسمالية.

- محاولة بلورة نخبة عالمية تستحوذ على الثروة، وهذا ما تعبر عنه اللامساواة بين الدول على الصعيد الخارجي، وكذا اللامساواة على مستوى الدول نفسها، ففي حين يتمتع ربع سكان العالم بالغنى، يتخبط ثلاثة أرباع منهم في الفقر[95].

---

[92]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص **119**، **120**.

[93]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص **55**.

[94] - Rona Fields, "Human rights in economic globalization", in Migration world magazine, May - June, , n° **4, 1998,** p **23**.

[95] - Pierre Desenarclens, "Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales", Paris: Edition Armand colin, **1998,** p **169**.

- العولمة السياسية:

وتكمن العولمة السياسية في تعميم النظام الرأسمالي بكل صفاته ومميزاته في جميع الدول وإبرازه كنظام أمثل، تستطيع جميع الدول أن تحقق من خلاله مظاهر التطور والتقدم إلى جميع أنحاء العالم في ظل إيديولوجية مناسبة لجميع الدول مستغلة سقوط الأنظمة الاشتراكية لتأكيد هذه الفكرة، ففي ظل العولمة السياسية أصبح التوجه والخطاب السياسي يروج لمقولات تنال من هيبة الدول القومية وقدراتها وسيادتها، فهو يركز على أطروحات من قبيل، أن زمن الدولة القومية قد ولى، وأن التحكم على المستوى القومي أصبح عديم الفاعلية، وأن الدولة القومية لم يعد لها وظيفة سوى تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة، وتكييف اقتصادياتها وفق الاقتصاد العالمي[96].

ونجد أن الجوانب السياسية للعولمة تشهد تناقضات عديدة، ففي الوقت الذي تشيد فيه العولمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الفرد... فإنها تغض النظر عن انتهاك هذه القيم في العديد من البلدان. وما يلاحظ على هذه العولمة السياسية المتزامنة مع تراجع دور الدولة من الناحية السيادية، أنها تقود إلى نوع من التبعية استنادا إلى عامل القوة. فالأضعف هو الذي يتبع الأقوى من الناحية السياسية، مع ما يتولد من قلق عند الدول والشعوب المهمشة[97].

- العولمة الثقافية:

إن العولمة بالمفهوم المعاصر الذي يعني "الأمركة" ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية. فالعولمة بهذا المفهوم إذن تعني الانتقال من "الاختلاف" أو"التنوع" الثقافي إلى "التجانسية" الثقافية للعالم، مما يشكل تهديدا للهوية الثقافية التي حرصت مختلف الشعوب على صيانتها، وضحت من أجلها، وهذا ما يسميه البعض ب "الاختراق الثقافي"[98]. كما أن العولمة الثقافية بهذا الشكل أصبحت تشكل إرهابا ثقافيا، أو عنفا ثقافيا يسعى إلى فرض نوع من الهيمنة الثقافية القهرية على العالم ككل.

---

[96]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 134، 138.
[97]- د/ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 191.
[98]- د/ محمد آدم، مرجع سابق، ص 05.

والعولمة الثقافية تدخل مباشرة في صياغة الفكر والسلوك الإنساني بوسائل متعددة، وبالتالي فهي تؤثر على المكونات الثقافية للشعوب، وكما قال وزير الخارجية الكندي: "لئن كان الاحتكار أمرا سيئا في صناعة استهلاكية، فهو أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضا". فهي محاولة نقل ثقافة الغرب، وبالتحديد الثقافة الغربية إلى معظم شعوب ودول العالم، وهو ما يعبر عنه المثقفون بأمركة العالم، ويسعون إلى تغيير نمط المجتمع. كما تنصرف العولمة الثقافية إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية، والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية الأمريكية والمفاهيم الاجتماعية الغربية، واعتبار تلك القيم هي وحدها المقبولة كأساس لتعاون الدول في ظل العولمة[99].

- العولمة الاجتماعية:

لقد شهدت مختلف المجتمعات نتيجة تيار العولمة اضطرابا اجتماعيا واسعا، ويعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت على نحو ما بظاهرة العولمة، ولا سيما الدول النامية التي تعد الأكثر تضررا. فالمؤشرات كلها تدل وتؤكد على أن مجتمع العولمة، كما هي الولايات المتحدة الأمريكية، هو مجتمع لا يتسع للفقراء وذوي الدخل المحدود، إنه مجتمع تتم فيه صناعة الفقر والتهميش بالجملة، ويكفي أن نعرف أننا لو جمعنا الناتج القومي الإجمالي لجميع البلدان النامية في العالم، لن يعادل ناتج المجموع ثروة أغنى ثلاثة أفراد في العالم.

وهكذا فقد بات من الواضح أن هناك انصرافا عن مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي وعن التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على التفاوت الكبير بين مستويات الدخل، مما ساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد من المجتمعات. وساهمت العولمة في نشر الجريمة العالمية على عدة أصعدة، وقد سبب ذلك انحسار الحدود الوطنية، أضف إلى ذلك التقدم التقني نفسه الذي أدى إلى تسهيل تبادل المعلومات الإجرامية[100]. ومما سبق يتضح لنا مدى تشابك مجالات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بطريقة يصعب فصلها. وفيما يأتي سنتطرق بالدراسة إلى نشأة وتكوين صندوق النقد الدولي كآلية من آليات العولمة.

---

[99]- بن شريط عبد الرحمان، "مشكلة السيادة والعولمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص 76، 77، 79.

[100]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 63، 64.

ثانيا: نشأة وتكوين صندوق النقد الدولي:

لقد أدى الكساد العظيم لسنوات الثلاثينات من القرن الماضي إلى ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية المختلفة، فتزايد التوجه نحو زيادة الاجراءات الحمائية من خلال زيادة القيود على الواردات، كما فرضت الدول قيودا من أجل الحفاظ على احتياطها من الذهب والعملات الأجنبية، تراوحت بين تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج وفرض قيود على حيازتهم للعملات الأجنبية، بالإضافة إلى تخفيض أسعار عملاتها، وقد أدت هذه الاجراءات إلى تدمير الاقتصاد الدولي.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدت الحاجة ملحة لإيجاد نظام مالي دولي جديد، يكفل عدم العودة إلى الممارسات التي كانت سائدة قبل الحرب، وهو ما تم تباحثه في مؤتمر "بريتن وودس" المنعقد سنة **1944**م، والذي أفضى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لضمان هذه المهمة.

فإنشاء صندوق النقد الدولي إذن يعتبر حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد العالمي، نظرا لما يجسده من مظهر للتعاون المالي بين الدول المختلفة، ومن الثابت أن إنشاء الصندوق كان برغبة وإرادة الدول الاحتكارية، وبدافع الهيمنة الاقتصادية على العالم، وينضوي هذا التوجه في إطار الصراع الدولي الساخن في تلك الفترة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، والهدف الذي يتوخاه صندوق النقد الدولي من فرض سياساته على البلدان النامية هو خلق الظروف الموضوعية لوضع مسارات الاقتصاديات النامية على طريق التوجه الرأسمالي وتعميق تبعيتها الاقتصادية والمالية والتكنولوجية إلى الدول الاحتكارية، كما يرمي إلى تعزيز قدرة البلدان المدينة على سداد الأقساط والفوائد المترتبة على مديونيتها الخارجية وليس إلى تعزيز قدرتها على الادخار لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي بأمس الحاجة إليها.

وسنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث إعطاء نظرة شاملة عن كيفية نشأة وتكوين صندوق النقد الدولي، وذلك بالتطرق إلى دراسة مؤتمر "بريتن وودس" باعتبار صندوق النقد الدولي تبلورت فكرة إنشائه من خلال هذا المؤتمر وكذا ظروف ظهور الصندوق، إضافة إلى التعرض بالدراسة للتعريف به كمؤسسة مالية دولية وأهدافه.

1- مؤتمر "بريتن وودس" وظروف ظهور صندوق النقد الدولي:

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما أدى بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام **1943**م للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب، ولهذا الغرض نظمت مؤتمرا سمي مؤتمر **"بريتن وودس"**، من أجل وضع القواعد والأسس الاقتصادية والمالية والتجارية لإعادة النشاط الاقتصادي للاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الرأسمالي بشكل خاص، إضافة إلى تحديد المؤسسات الرسمية التي من شأنها إدارة العلاقات التجارية والنقدية القائمة فيما بينها[101].

ففي شهر جويلية من عام **1944**م تم عقد مؤتمر **"بريتن وودس"** في ولاية **"نيوهامشبير"** بالولايات المتحدة الأمريكية، ضم **45** دولة، لمناقشة الوضع الاقتصادي والنقدي للاقتصاد العالمي ومشاكل التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وإيجاد الأسس السليمة لمعالجتها. وفي ذلك الوقت تم التوقيع على اتفاقية "بريتن وودس" التي أصبحت فيما بعد أساسا للنظام النقدي الحديث، وقد تمخض عنها فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كمؤسسات مالية عالمية. وقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا ورئيسيا في إنشاء تلك المؤسسات الدولية، من خلال الدعوة لعقد المؤتمر، وذلك راجع إلى نفوذها وهيمنتها السياسية، الاقتصادية والعسكرية، حيث ظهرت تلك الأخيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كقوة اقتصادية وعسكرية، فهي قد امتلكت أكبر وأقوى اقتصاد في العالم، إلى جانب أنها كانت أكبر دولة دائنة في ذلك الوقت، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى كون أمريكا لم تدخل الحرب العالمية إلا في وقت متأخر، وكان اقتصادها يتطور إلى درجة أنها أصبحت تصدر إلى حلفائها وغيرهم المنتجات الغذائية والدوائية والأسلحة الحربية..... مما ساعدها على أن تحصل على الذهب بكميات كبيرة. ونظرا لمركز القوة الذي احتلته أمريكا على الصعيد العالمي فقد تقرر من خلال اتفاقية **"بريتن وودس"** جعل الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية[102].

---

[101]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى بالعربية **2008**م، ص **100**.

[102]- د/ نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"،الحوار المتمدن، الجزء الأول، العدد **4165**، **2013/07**.

وفي هذا الشأن يقول الباحث والمفكر الأمريكي **"نهوم شومسكي":** "لقد أصابت الحرب العالمية الثانية معظم منافسينا الصناعيين بالضعف الشديد، أو حتى دمرتهم تماما، بينما تضاعف إنتاجنا ثلاث مرات، ولم تتعرض حدودنا لأي هجوم.... وبعد الحرب حازت على **50%** من ثروات العالم، بينما كانت خسائرنا البشرية متواضعة جدا مقارنة مع ما قدمه العالم.

إن ظهور اتفاقية "بريتن وودس" يعتبر من أبرز معالم التطور في النظام الاقتصادي الدولي، إذ على أساسها تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ويكمن جوهر هذه الاتفاقية فيما يلي:

1- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، والتعاون الاقتصادي بين الدول على أسس عادلة تخدم جميع الدول.

2- ملء الفراغ الذي نشأ بعد انهيار قاعدة الذهب والعمل بالدولار كعملة دولية رئيسية.

3- لقد جاءت هذه الاتفاقية كرد فعل عن الفوضى الاقتصادية والنقدية والتقلبات الحادة في أسعار الصرف، وما إلى ذلك من آثار سلبية على اقتصاديات الدول.

4- عبرت اتفاقية "بريتن وودس" من حيث المبدأ عن المصالح الاقتصادية والطموحات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، بهدف الاستحواذ على ثروات الشعوب وقيادة العالم، من خلال هذه المؤسسات المالية الدولية ووفقا لمصالحها[103].

إذن، ومن خلال ما سبق ذكره بخصوص اتفاقية **"بريتن وودس"** التي جعلت الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاتفاقية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار إلى الذهب، أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار وبالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا، حيث أصبح الدولار الأمريكي بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية[104]. يمكننا القول أن ذلك كان فقط عندما كان هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد فعالا، إذ أنه وفي ظل الواقع والتحولات الراهنة بدأت عملات جديدة تدخل حياتنا كبديل عن الدولار.

---

[103]- د/ نجم الدليمي، مرجع سابق.

[104]- محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، **2001**م، ص **420**.

2- تعريف صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية وأهدافه:

إن إنشاء صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية يعتبر حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد العالمي، نظرا لما يجسده من مظهر للتعاون المالي بين الدول المختلفة، فما المقصود بالصندوق؟ وما هي أهدافه؟

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي، على أنه: مؤسسة مالية دولية، أحدثت خلال مؤتمر **"بريتن وودس"** سنة **1944**م، للسهر على تنظيم المعاملات المالية بين الدول، وكذا تشجيع التعاون الدولي النقدي، وتعزيز استقرار العملات، بالإضافة إلى بيع العملات لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الصعوبات المؤقتة الخاصة بالمدفوعات الأجنبية، وتسيير انتشار قوانين النماء الدولي في التجارة، وتحقيق مستويات أعلى في العمالة والدخل والقيام بتقديم الاستشارة والدعم للدول التي تواجه مشاكل مالية واقتصادية، ويتكون الصندوق من مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين ومدير الإدارة، والموظفين، ومقره واشنطن[105].

كما يمكن تعريفه على أنه: وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة، أنشئ للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي، وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات، وأطلق عليه اسم "صندوق" حتى يمكن أن تستفيد من موارده الدول الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما تتعرض له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات[106].

ويستهدف صندوق النقد الدولي تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقدية على وجه الخصوص، فهو يعتبر منظمة تشاور تعمل على تحقيق الثبات في أسعار الصرف والمحافظة على أوضاع منتظمة بين الأعضاء وتجنب تخفيض أسعار الصرف من أجل المنافسة فقط[107].

---

[105]- د/غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص **173**.

[106]- إيمان حملاوي، "دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر **1990- 2012**"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، تحت إشراف الأستاذ: "لحسن ردوري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2013- 2014**، ص **12**.

[107]- جعفر عبد السلام، "المنظمات الدولية، دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية"، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، القاهرة، ص **353**.

ويعرف صندوق النقد الدولي أيضا بأنه: مؤسسة نقدية دولية، وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية، في بداية مناقشات تأسيسه، وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[108]

فصندوق النقد الدولي إذن كمؤسسة نقدية دولية يسعى لتشجيع التعاون النقدي الدولي، وتوسيع التجارة الدولية، ويعمل على تثبيت وتنسيق نظم التعامل النقدي الدولي بين الأعضاء ويمنع التنافس في تخفيض العملة تجنبا للإضرار باقتصاديات الدول، ويساعد على قيام نظام مرن للدفع وعقد الصفقات[109].

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن إنشاء صندوق النقد الدولي لم يستهدف في البداية التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، بل كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الأوروبية الصناعية والتي عانى اقتصادها من عجز كبير في موازين مدفوعاتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن المتغيرات السياسية والاقتصادية التي واجهت العالم دفعت الصندوق إلى الاهتمام بمشكلات الدول النامية، وذلك عن طريق تقديم القروض ومنح التسهيلات لها، وبذلك اتسعت دائرة نشاط الصندوق لتشمل كل دول العالم تقريبا[110].

وقد حددت مواد تأسيس صندوق النقد الدولي الدور الأساسي له، والمتمثل في إرساء قواعد لإدارة النظام النقدي الدولي وضمان سلامته، وذلك بالمحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد بتثبيتها وجعلها تتحرك وتتقلب ضمن مجال ضيق، غير أن انهيار نظام "بريتن وودس" وإنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب واعتماد نظام التعويم الحر جعل الصندوق يفقد دوره الأساسي الذي أنشئ لأجله. غير أن أزمة المديونية التي تفجرت في معظم دول العالم النامية وظهور الفوائض النفطية في الكثير من الدول[111]، جدد له دوره إلى مؤسسة عالمية تشرف على إدارة أزمة المديونية بضبط برامج الإقراض وإعادة الجدولة، وأضحى له دور جوهري في إعادة فتح اقتصاديات الدول النامية أمام رأس المال الدولي.

---

[108]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 12.

[109]- قحطان أحمد الحمداني، "المدخل إلى العلوم السياسية"، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2012م، ص 356، 357.

[110]- يونس أحمد البطريق، "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص 63، 64.

[111]- أ/ لطرش ذهبية، "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، أيام 20، 21 أكتوبر 2009م، جامعة فرحات عباس - سطيف، ص 01.

كما أحدثت المستجدات الاقتصادية والمالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولا في دور الصندوق، من خلال تدخله لوضع حد لأزمات العولمة المالية التي هزت وعصفت العديد من الاقتصاديات الآسيوية والأمريكية والتقليل من آثارها وتضييق المجال على فرص اتساعها وامتدادها بإعداده لعدة برامج، غير أنها لم تكن كافية لوضع حد لهذه الأزمات كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية الحالية التي انفجرت على إثر تمادي البنوك الأمريكية في منح رهونات عقارية، هذه الأخيرة أحدثت شللا كبيرا في الكثير من قطاعات الاقتصاد العالمي، وكانت سببا في إبطاء معدلات النمو الاقتصادي. وإزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره وزحفه برزت الدعوة والحاجة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي باعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله ونظامه لجعله قادرا على توفير السيولة والتنبئ بالأزمات[112].

وبالتالي فقد أصبح صندوق النقد الدولي يقوم بوظائف عديدة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي حددتها بدقة المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي، والتي نستعرضها فيما يلي:

- منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة وبهذا يتم مساعدة الدول الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين المدفوعات دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي.
- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، بواسطة هيئة أو مؤسسة دائمة تهيئ للدول سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- تقديم المساعدة والمعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفي الصندوق وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع ومدة تجاوز أحيانا السنة، لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات.
- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية[113].
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

---

[112]- أ. لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص 01.
[113]- د/ نجم الدليمي، مرجع سابق.

- محاولة تجنب الوقوع في الأزمات والكوارث، مثل أزمة دول جنوب شرق آسيا وأزمة الكساد الكبير سنة **1929**م، والناتجة عن زيادة حجم الإنتاج.
- تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي، وللوصول إلى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات.
- تجنب إتباع سياسة إفقار الجار والتي تتبع من قبل بعض الدول.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف[114].

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر، على الدول الأعضاء أن تلتزم بما يلي:

- تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة بحيث كل دولة عضو تلتزم بتقديم معلومات دقيقة ووافية للصندوق عن حالة ميزان مدفوعاتها، كما تقدم عرض حالة احتياطاتها واستثماراتها، وكذلك مستوى الدخل الوطني، إضافة إلى تقديم معلومات وافية بخصوص الأسعار والنفقات[115]، بالمقابل يضع الصندوق كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء، كما يلتزم بالمساعدات الاستشارية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والسياسات المالية وبالتالي تحقيق الأهداف المذكورة سابقا.

وقد نفذ صندوق النقد الدولي أولا مهمته الأساسية عندما ربط عملات العالم بالدولار الأمريكي، إذ طلب من الدول الأعضاء تحديد قيمة عملاتها استنادا إلى الدولار، وسمي هذا النظام بنظام القيمة الأصلية، وكانت مناقشة أي تغيير يفوق الواحد في المائة مع الأعضاء الآخرين في الصندوق والحصول على موافقتهم مسألة ملزمة. وقد استمر نظام القيمة الأصلية حتى أوائل السبعينيات حينما قررت الولايات المتحدة أنها لم تعد قادرة على السماح للدول الأخرى بتحويل دولاراتها إلى ذهب[116].

---

[114]- د/ نجم الدليمي، مرجع سابق.

[115]- قوال فاطمة، "مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحت إشراف أ.د/ بلقاسم دايم، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، **2012/2011** م، ص **176**.

[116]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص **283**.

وفي أوائل السبعينيات كثر الحديث عن انهيار نظام **بريتن وودس**، ولكن ذلك لم يكن صحيحا بالكامل، إذ أن صندوق النقد الدولي في الواقع استمر في ممارسة نشاطه، وذلك راجع لكون الحاجة إلى الاستقرار النقدي أصبحت أكثر أهمية في ظل غياب سعر صرف ثابت، ومع ذلك، تغير دور صندوق النقد الدولي منذ السبعينيات، صحيح أنه استمر بتعزيز الاستقرار النقدي والتجارة، ولكن أصبح دوره ينصرف أكثر فأكثر إلى مساعدة البلدان التي تعيش أزمة مالية، وفي الحقيقة فقد أصبح الصندوق مؤسسة من المؤسسات المسؤولة عن إدارة الأزمات الاقتصادية. وهو يقدم مساعدات مالية وتقنية للبلدان التي تعاني مشكلات نقدية، وذلك عن طريق سياسة الإقراض. فإذا كانت دولة عضو تعاني مشكلات اقتصادية مستمرة، فإن صندوق النقد الدولي يبادر إلى مساعدتها وذلك باللجوء إلى برامج تعديل بنيوية، ويمكن لهذه الإصلاحات الاقتصادية الكبرى أن تتضمن استراتيجيات لخفض الديون، و سياسات خصخصة وحصر نفقات عامة. وللأسف، عادة ما تنعكس هذه الاستراتيجيات على الدول النامية الفقيرة انعكاسا شديدا، لها السبب يعتبر بعض المراقبين أن هذه البرامج جائرة جدا.

وصندوق النقد الدولي مثله مثل أي كيان آخر، له مؤيدين وله معارضين، فبعض الاقتصاديين يرون أن الاقتصاد العالمي قد يسير بشكل أفضل من دون صندوق النقد الدولي، وأن العديد من برامج الضبط التي يقودها تزيد من حدة الأزمات بدلا من تخفيفها. في حين يرى البعض الآخر أن صندوق النقد الدولي هو أفضل من الكثير من الحكومات في مجال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، على الرغم من أنه مؤسسة غير مثالية[117].

وبعد أن تطرقنا إلى تعريف صندوق النقد الدولي وعرفنا أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وجب الآن الحديث عن تنظيم هذه المؤسسة المالية العالمية وإدارتها، إضافة إلى التطرق إلى مصادر تمويل هذه المؤسسة في سبيل تحقيق الأهداف المنوطة بها، وأيضا الأدوار التي يجسدها صندوق النقد الدولي.

---

[117]- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص **283، 284.**

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وأدواره:

يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم قروض لدوله الأعضاء التي تعاني من اختلالات وتوفير المشورة الفنية والتدريب، وممارسة نشاط الرقابة وذلك لضمان سلامة واستقرار النظام المالي الدولي. وحتى يتسنى للصندوق القيام بتلك الأنشطة لا بد له من هيكل تنظيمي إضافة إلى توفر موارد مالية. وسوف نتعرض بالدراسة في هذا الفرع إلى الهيكل التنظيمي للصندوق، إضافة إلى الأدوار التي يمارسها الصندوق وذلك في النقاط التالية:

أولا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

نصت اتفاقية "بريتن وودس" على أن باب العضوية في صندوق النقد الدولي مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته، وتقوم على إدارة الصندوق الأجهزة التالية:

- مجلس المحافظين:

يعتبر مجلس المحافظين أسمى جهاز على مستوى صندوق النقد الدولي، وهو بمثابة السلطة التشريعية، يتألف من عدد من المحافظين، ولكل واحد منهم مناوب، ويتولى تعيينهم كل بلد عضو بالطريقة التي يراها، وعادة ما يكون المحافظ هو وزير المالية أو رئيس البنك المركزي للدولة العضو، ويجتمع المجلس عادة مرة في السنة، وفي حالات الضرورة يمكن انعقاده في أي وقت، بناء على طلب المجلس ذاته أو المجلس التنفيذي. ويساعد مجلس المحافظين على أداء مهامه لجنتان هما: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ولجنة التنمية المشتركة ما بين الصندوق والبنك الدوليين.

ويقوم مجلس المحافظين بعدد من المهام الأساسية هي:

- الموافقة على قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم، أو انسحاب أحدهم.
- انتخاب المديرين التنفيذيين.
- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء[118].

---

[118]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 15.

- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق.
- وضع القواعد والتعليمات التي يراها ضرورية لإدارة شؤون الصندوق.
- إقرار تصفية إدارة حقوق السحب الخاصة وإقرار تصفية الصندوق.
- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين[119].

وعن المركز القانوني للمحافظين، فهم مستقلون تماما عن الصندوق، ولا يعتبرون تابعين له كموظفين، فهم يستمدون تعليماتهم من حكومات الدول التي عينتهم وكذلك بالنسبة إلى نوابهم.

- المجلس التنفيذي:

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات، وهو يتألف من **24** مديرا ويرأسه المدير العام للصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيسا لهيئة الموظفين والخبراء العاملين في الصندوق، ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح. ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين، روسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرين الستة عشر الأخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها سنتين[120].

ويختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

ـ تسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية، على اعتبار أن المجلس التنفيذي هو بحالة انعقاد دائم في مقر الصندوق، وله كل الصلاحيات في هذا الصدد، ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين[121].

---

[119]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **15.**

[120]- د/ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، **2008**، ص**57.**

[121]- إيمان حملاوي، ص **15، 16.**

- الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة.

- رسم سياسة الصندوق، تحديد أوجه صرف موارده، والنظر في ميزانيته.

- يقوم المجلس التنفيذي باختيار المدير العام للصندوق، وينشئ اللجان التي يراها ضرورية لمتطلبات العمل.

- يقوم بالأعمال التي يفوض بها من قبل مجلس المحافظين[122].

أما موظفوا صندوق النقد الدولي فهم يقومون بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك العالمي، وتقدم الوثائق بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كانت هناك وثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم.

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل دولة بصوت واحد، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة دولة عضو في الصندوق، كان عدد أصواتها أكبر. غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي وإنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين أعضائه ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع[123].

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه من الممكن أن تفقد الدولة الدائمة العضوية منصبها الدائم في مجلس الإدارة في حالة انخفاض حصتها في رأسمال الصندوق بشكل يجعلها لا تحتل إحدى المراتب الخمس، وهو ما حدث لفرنسا سنة **1978**م عندما انخفضت حصتها، غير أنها احتفظت بمنصبها الدائم بعد الزيادة في حصتها بناء على قانون **29** أفريل **1978**م[124].

---

[122]- نعمان السعيدي، "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، ص **57.**

[123]- www.elbassair.net ، مرجع سابق، ص **08.**

[124]- برباص الطاهر، "أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تحت إشراف د/ داودي الطيب، جامعة بسكرة، **2008/ 2009**م، ص **33.**

- المدير العام للصندوق:

وهو في نفس الوقت رئيس المجلس التنفيذي، يتم اختياره من قبل المجلس، من غير أعضائه أو أعضاء مجلس المحافظين، لمدة خمس **(05)** سنوات[125]، قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى، ومن شروط اختيار المدير أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية، كما يتم تعيين نائب للمدير على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية.

ويقوم المدير العام بالإشراف على الموظفين كونه رئيس المجلس والمدير العام، وتقع على عاتقه مهمة التفاوض مع الدول الأعضاء حول الاستفادة من موارد الصندوق، كما يعمل على إجراء المشاورات اللازمة وتقديم الاقتراحات بشأن تخصيص وإلغاء حقوق السحب الخاصة، إضافة إلى التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

ويقوم المجلس التنفيذي بالرقابة والإشراف على المدير العام للتأكد من أن ما يقوم به مطابق للأنظمة وللاتفاقية، إلا أن حقيقة الأمر هو أن هذه الرقابة تجسد رغبة الدول في السيطرة على أعمال الصندوق عن طريق المديرين التنفيذيين المنتخبين أو المعينين من قبل دولهم.

إلى جانب المدير العام ومجلس المحافظين والمجلس التنفيذي، تقوم لجان الإدارات الوظيفية بتسيير الأعمال، هذه الإدارات تنقسم إلى قسمين منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت ينتهي بمجرد انتهائه من المهمة الموكولة إليه. وقد أنشأ الصندوق إدارات تنفيذية تطلع بجانب من المهام الأساسية، ومن هذه الإدارات: مكتب السكرتارية، مكتب المراقبة المالية، مكتب الشؤون الإدارية والعلاقات العامة، وغيرها من الإدارات التي أنشأها الصندوق لتكون مساعدا له في أعماله[126].

وما تجدر الإشارة إليه أن صندوق النقد الدولي حتى يتسنى له القيام بأنشطته لا بد له إلى جانب الهيكل التنظيمي توفر موارد مالية يستمدها أساسا من اشتراكات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الاقتراض أو بيع كمية من الذهب، لتوفير السيولة للدول الأعضاء.

---

[125]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 16.

[126]- أحمد فرحات، "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول" ahmadfar.blogspot.com

ثانيا: أدوار صندوق النقد الدولي:

يثير دور صندوق النقد الدولي علامات استفهام عديدة، مصدرها سيطرة الدول الكبرى على القرارات فيه، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فكيف يحقق الصندوق أهدافه؟ وكيف يمارس سلطته على الدول الأعضاء؟

1- دور صندوق النقد الدولي في خدمة أعضائه:

يسعى الصندوق لتحقيق هدفه الرئيسي بالحفاظ على النظام النقدي العالمي، عبر عدد من الخطوات، فيقدم المشورة بشأن السياسات ويشرف عليها، كما يقوم بإقراض الدول المتعثرة اقتصاديا، ويسمح بالإضافة إلى ذلك للدول الأعضاء بالإستفادة من خبراته الفنية ويدربها أيضا.

- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العملي عليها:

يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك الرقابة على سياسات أسعار الصرف لدوله الأعضاء، وطبقا للاتفاقية فإن كل بلد ملزم بالتعاون مع الصندوق من خلال تقديم المعلومات اللازمة له، ويتم الإشراف في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة للبلد المستهدف.

ومن شأن هذا الدور في الإشراف على اقتصاديات الدول، مساعدة صندوق النقد الدولي في التنبه للأخطار قبل وقوعها، وذلك حفاظا على الاستقرار ولتمكين كل طرف من التصرف في الوقت المناسب لتجنب الأزمات الكبرى.

ويتخذ الصندوق ثلاثة أشكال من الرقابة على اقتصاديات الدول:

- أولها ما يسمى بالرقابة القطرية، وهي عبارة عن مشاورات ثنائية بين صندوق النقد الدولي والدولة المعنية، حيث يقوم فريق من الخبراء الدوليين باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية والخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف، كما يقيم سلامة النظام المالي وغيرها من المجالات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في البلد المستهدف[127].

---

[127]- ميمون رحماني، "لمحة عن دور صندوق النقد الدولي"، مداخلة مقدمة في إطار ندوة الدار البيضاء - المغرب، 16 سبتمبر 2006م. ht/www.imf.org/external/index.htm.(what is imf)

هذا الدور المهم للصندوق يعتمد بشكل أساسي على حصة المعلومات التي تقدمها الدولة المعنية لفريق الخبراء، الذين يقومون بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي يتضمن خلاصة ما توصلوا إليه من نتائج، وهذا الأخير يعمد إلى تحليل ما ورد في تقرير الخبراء، وتحال آراء المجلس إلى حكومة البلد المعني لإجراء ما يراه الصندوق مناسباعلى شكل ملخص، وفي بعض الأحيان يقوم بنشر التقارير كاملة.

- كما يقوم الصندوق أيضا برقابة تدعى الرقابة العالمية، يقوم بها المجلس التنفيذي من خلال استعراض للاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، وهي تتم في العادة مرتين سنويا قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة.

- وثالثا، يمارس الصندوق الرقابة على المنظمات الإقليمية، حيث يدرس السياسات المتبعة طبقا للاتفاقيات، ويقوم الصندوق أيضا بمراقبة نشاطات مجموعة الثمانية ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي[128].

- <u>الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصاديا:</u>

من أهم الأدوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي أيضا، أنه يقدم قروضا بالعملات الأجنبية للدول التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، والهدف من ذلك طمأنة الدول الأعضاء أن هناك مؤسسة قادرة على تزويدها بالأرصدة اللازمة لسد أي عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، كما أن هذا الدور هو وسيلة لإغراء الدول للدخول في عضوية الصندوق على الرغم مما يترتب عن ذلك من تنازل عن حرية التصرف بالأموال المدفوعة.

ويعتبر حق الدولة العضو في الاقتراض ليس مقيدا بموافقة الصندوق فحسب، وإنما يضاف إليها شرط يكمن في كون الحد الأقصى للقرض يكون محددا حسب حصة البلد العضو في الصندوق. وعكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية فإن قروض الصندوق تكون مشروطة بالسياسات، بمعنى أن تلك الشروط تساعد على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لإنشاء المزيد من الديون، وبالتالي تأجيل الاستحقاقات المالية له.

---

[128]- ميمون رحماني، مرجع سابق.

ومن أبرز الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي: تخفيض النفقات الحكومية كرفع الدعم عن مواد أساسية وغذائية، زيادة الضرائب على المواطنين...، إضافة إلى شرط تحرير العلاقات التجارية لا سيما إلغاء الرسوم الجمركية وتحرير حركة رؤوس الأموال، وأيضا خصخصة مؤسسات القطاع العام، تخفيض سعر العملة الوطنية وتعويمها، إلغاء الدعم عن سعر المحروقات، وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي كثير من الأحيان تؤدي تلك الشروط إلى ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية، والتبعية خاصة الغذائية، ويضاف إليها تفكك الأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول.

وقد وصفت المسؤولة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية "إيزابيل غرامبرغ" هذه الأمور بالجريمة، معتبرة أن صندوق النقد الدولي ليس مشاركا بها فقط، بل إنه المايسترو الذي يدير نظاما شاملا، يسحب الأموال من الفقراء ليمول إنفاق أقلية غنية من الناس، والنتيجة هي انخفاض الدخل الوطني في البلدان النامية وزيادته في البلدان الصناعية[129].

- <u>المساعدة الفنية والتدريب</u>:

يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء المساعدة الفنية والتدريب في كثير من المجالات، كما يتيح لهم الاستفادة من خبراته الفنية، لا سيما بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه، وإعادة هيكلته، كما يساهم في صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها، ويقدم المشورة الفنية بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية وإدارة الدين الخارجي والداخلي. كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية عبر إيفاد البعثات، وإرسال المتخصصين في مهمات قصيرة الأجل، وتشمل هذه المساعدات مجالات عديدة ويقدم هذه المساعدات مجانا باستثناء الأعضاء القادرين على الدفع.

وبغية تصميم برامج المساعدة بشكل أكثر ملاءمة لاحتياجات كل منطقة، والاستجابة السريعة لهذه الاحتياجات أنشأ الصندوق ثماني نراكز إقليمية للمساعدة الفنية[130].

---

[129]- أحمد فرحات، مرجع سابق.

[130]- فارس بن رقرق، "مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الولي وخطة الإنقاذ الأمريكية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، تحت إشراف أ.د/ الشريف بقة، جامعة سطيف 1، 2012/ 2013م، ص 76.

2- دور صندوق النقد الدولي في عدد من البلدان:

لعب صندوق النقد الدولي أدوارا عديدة في دول العالم، تماشيا مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المؤثرة، وسنحاول تسليط الضوء على ثلاث حالات عالمية، الأولى في الأزمة المالية للنمور الآسيوية، والثانية هي ما يقوم به الصندوق خلال الأزمة العالمية الحالية، أما الحالة الثالثة فهي دوره في الأزمة المالية في لبنان.

- دور صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية للنمور الآسيوية:

تنتمي هذه الدول إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وكانت تعاني من الفقر والتخلف، شأنها شأن العديد من الدول النامية، لكن سعيا منها للنهوض الاقتصادي السريع فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية، التي تدفقت وبسرعة قياسية، مما أدى إلى ارتفاع الأجور وهروب بعض الصناعات المحلية إلى مناطق ذات أجور منخفضة نسبيا. كما أنه وفي إطار السوق الحر قامت شركات القطاع الخاص باقتراض مبالغ كبيرة من البنوك دون تحر دقيق من قبل تلك البنوك مما أدى إلى تفاقم مديونية القطاع الخاص إلى حدود كبيرة. كما عانت هذه الدول من فائض في الإنتاج نتيجة للتوسع فيه، لا سيما في صناعة السيارات وبعض الصناعات الإلكترونية[131].

يضاف لتلك الأسباب رضوخ بعض دول النمور لشروط ونصائح المؤسسات والصناديق الدولية لا سيما صندوق النقد الدولي، ومن هذه النصائح إجراءات التقشف في النفقات العمومية، وخفض قيمة العملات وغيرها، مما كان له أثر سلبي على الاقتصاد وعلى المجتمع بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن أخطاء صندوق النقد الدولي لا تعود إلى دوره خلال الأزمة فقط، بل إلى ما قبل الأزمة أيضا سيما وأن تطور هذه الدول كان تحت نظر الصندوق ورعايته.

فقد دفع صندوق النقد الدولي بدول النمور إلى رفع أسعار الفائدة، ما اضطر بعض المقترضين إلى عدم سداد ديونهم، وهكذا لم تستطع البنوك استرجاع قروضها، ما جعل المستثمرين يخرجون من السوق، الأمر الذي زاد الأمر تعقيدا[132].

---

[131]- عمرو محي الدين، "أزمة النمور الآسيوية"، دار الشروق، القاهرة، 2000م، ص 135.

[132]- محمد الفنيش، "البلاد النامية والأزمات المالية العالمية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم 17، الطبعة الأولى، 2000م، ص 26- 30.

كما أن رفع أسعار الفائدة يحد من الاقتراض، وبالتالي يقلص من الإنفاق على الاستثمار وأيضا على الاستهلاك، ومن ثم تراجع الطلب المحلي، الذي أدى إلى انكماش حركة النشاط الاقتصادي، وادعى الصندوق أن رفع أسعار الفائدة كانت ضرورية في البداية لوقف التدهور، إلا أن الحقيقة هي أن الإجراء إمتد إلى فترة كافية لتحقيق الدمار، لأن المستثمرين باتوا يخشون من أن ارتفاع أسعار الفائدة يتبعها ارتفاع آخر.

إضافة إلى ذلك، فرض الصندوق على هذه الدول برنامج تقشف ينطوي على تخفيض للإنفاق العام في دول كانت تتسم أغلبها بمالية عامة متوازنة، حيث لم تعاني أي من تلك الدول من عجز متفاقم في الموازنة العامة بل على العكس إتسم بعضها بوجود فائض في موازناتها، وكانت حجة الصندوق أن هذا إجراء مؤقت يهدف لإصلاح سريع للاختلالات السائدة. إلا أن هذه السياسة أدت إلى تراجع الطلب المحلي في هذه البلاد، وسط إجبار الصندوق الدول على تحمل الأعباء الناجمة عن برنامج التقشف هذا، والذي سوف توجه موارده غالبا إلى الجهاز المصرفي المهدد بالانهيار أصلا، ما زاد من حدة الأزمة[133].

- <u>دور صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية اللبنانية:</u>

مر دور صندوق النقد الدولي مع الدولة اللبنانية بمرحلتين: تعود الأولى إلى ما قبل شهر جوان **2007**م، والثانية إلى ما بعد ذلك التاريخ.

فخلال المرحلة الأولى، لعب صندوق النقد الدولي دورا على الساحة النقدية اللبنانية عبر التقارير التي كان يصدرها حول الوضع المالي في البلاد، وأشهرها التقرير الذي تسلمته الحكومة اللبنانية في **11** جويلية **2001**م، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية قبل عام **2000**م كانت تسعى إلى الابتعاد عن الصندوق تجنبا لأي ضغط يفرض عليها من قبله أو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها.

وبالعودة إلى التقرير الصادر عام **2001**م، الذي وضع تصورات للوضع على مدى خمس سنوات القادمة أوصى بزيادة الضرائب، وتقليل النفقات كشرط لازم للخروج من الأزمة.

---

[133]- أحمد زغدار، ناصر المهدي، "الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العقارية الأمريكية، الأسباب والدروس المستخلصة من الأزمتين"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5، 6 ماي 2009م، ص 05، 06.

واعتبر التقرير أن الوضع الاقتصادي في لبنان على حافة الانهيار إذا لم تتم الإجراءات التالية: خفض الإنفاق العام غير المجدي إلى حدوده الدنيا، ورفع الغطاء عن أي مواطن هدر المال العام، ومعالجة الفساد الإداري، وتخفيف الرواتب والأجور التي تستهلك نسبة كبيرة من الموازنة العامة، كما طالب الصندوق إلغاء جميع الإعفاءات من الرسوم والجمارك، وشمولية تحصيل مستحقات الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والهاتف وغيرها، وإعادة النظر في النظام الضريبي وتسريع عملية الخصخصة لتحقيق أكبر قدر من العائدات.

وكعادته إفترض صندوق النقد الدولي أن تخفيض سعر العملة اللبنانية قد يساهم في تحسين قدرة البلاد التنافسية ويحفز النمو ويخفض العبء الفعلي للدين العام. كما طالب الحكومة اللبنانية بالتشدد في السياسة المالية، وهذا ما سيكون له أثر على الطبقات الشعبية في لبنان، حيث لن تتحمل هذه الأخيرة مزيدا من الضرائب والرسوم، ورفع الدعم عن أي من المواد الضرورية. ولا تقتصر الأمور عند هذا الحد، فتقليص الإنفاق العام يعني أيضا الحد من التوظيف في قطاعات الدولة، دون الاهتمام بالأوضاع المعيشية والاجتماعية في البلاد.

ويلاحظ أن اقتراحات الصندوق الدولي تشبه الوصفات الجاهزة التي تعطى لدول العالم النامي، والتي تؤدي في معظمها إلى مزيد من الفقر والبطالة، واختلال التوازنات الاجتماعية.

وبعد هذا التقرير حاولت لبنان الحصول على مساعدات من الدول الأجنبية، غير أن هذه الأخيرة إشترطت عليها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مبدئي لاستكمال المساعدة.

أما المرحلة الثانية، فهي ما بعد جوان **2007**م، حيث وافق صندوق النقد الدولي يوم **09** جوان **2007**م على إقراض لبنان بأكثر من **76** مليون دولار ضمن ما يعرف ببرنامج المساعدات الطارئة لما بعد الحرب. حيث يشكل هذا الاتفاق بداية لخضوع البلاد لشروط صندوق النقد الدولي، التي أثبتت فشلها في العديد من أزمات العالم[134].

وهنا إعتبر رئيس المركز الاستشاري للدراسات في لبنان أن الصندوق الدولي إشترط الكثير على لبنان مقابل دعم محدود، وأوضح فضل الله أن الدولة اللبنانية تلقت دعما ماليا وصفه بالزهيد مقابل خضوعه لسلسلة طويلة من الشروط تبدأ بإقرار رفع الدعم عن المحروقات.

---

[134]- أحمد فرحات، مرجع سابق.

- دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية على أنها تلك التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح عام **2007**م، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وهو ما أدى إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا، مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية. فالأزمة المالية نشأت في الاقتصاديات المتقدمة، ثم انتقلت أولا إلى أسواق البلدان الصاعدة، ولكن الموجة الثالثة هددت الإنجازات الاقتصادية البارزة التي حققها الكثير من بلدان الدخل المنخفض على مدار العقد الماضي.

ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، وقد كان يخشى من أن تصل تداعياتها لتشمل دولا كثيرة من أنحاء العالم[135].

ويمكن القول أن منتصف شهر سبتمبر **2008**م شهد تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة، لدرجة أن بعض المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث من هذا الشهر "أسبوعا داميا" وتاريخيا للاقتصاد الأمريكي، حيث انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، في حين تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية.

وقد قدم صندوق النقد الدولي عدة اقتراحات بشأن هذه الأزمة وكيفية التصدي لها، حيث أصر مدير الصندوق "دومينيك ستروس كان" على دور الصندوق كجهاز استشاري للحكومات، وقال إن الصندوق قد اقترح على الحكومة الأمريكية قبل أشهر أن تشتري ديون المصارف الهالكة وتملك جزء من أسهمها بغية مساعدة البنوك على إعادة الرسملة وهو ما جاء في صلب خطة الإنقاذ التي تعتمدها مؤخرا وزير الخزانة "هنري بولسن"[136].

---

[135]- Jean Marie Lepage,"Crises financières internationales et risque systémiques", Deboock, Bruxelles, 2003, P 54.

[136]- برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 99.

كما شدد المدير العام للصندوق على ضرورة انتهاج عمل جماعي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية التي تعصف بالبورصات والساحات المصرفية في ربوع العالم.

وحذر صندوق النقد الدولي الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من اتخاذ قرارات فردية دون مراعاة الآخرين، واعتبر الصندوق أن العمل الجماعي بات حتمية في ظل الأوضاع المتأزمة الحالية، وأصبح خيارا لا مفر منه على طريق إرساء إطار مصرفي ومالي عالمي جديد[137].

إلى جانب ذلك وللتصدي للأزمة المالية العالمية ركز الصندوق كرد فعل على زيادة كبيرة في قروضه الميسرة للبلدان المنخفضة الدخل، وهي زيادة تجاوزت المستويات التاريخية بأربعة أضعاف مقارنة بالسنة الماضية.

كما أعلن الصندوق عن عدد من المبادرات الإضافية أهمها:

- زيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بشروط ميسرة.

- حصول البلدان منخفضة الدخل بصفة استثنائية على إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة حتى نهاية **2011**م.

- زيادة عنصر التيسير في الدعم المالي المقدم من الصندوق.

- إنشاء هيكل جديد لتسهيلات التمويل الميسر. وغيرها من الإجراءات التي اتبعها الصندوق لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

إذن فقد كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي واستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج و السياسات، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي و نظام حوكمته لتفعيل دوره في إقامة وإرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة والشفافية، وترتفع فيه المشاركة الايجابية للدول النامية والاقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئه واتخاذ قراراته[138].

---

[137]- برباص الطاهر، مرجع سابق، ص **100**.
[138]- أ. لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص **14**.

المبحث الثاني: علاقات الدول النامية بصندوق النقد الدولي وآثار سياساته النقدية على سيادتها:

إن العلاقات التي تربط الدول النامية بصندوق النقد الدولي هي علاقة اقتراض، حيث تخضع القروض التي يقدمها الصندوق لدول العالم النامي إلى مجموعة من الاشتراطات التي تهدف بالدرجة الأولى إلى ربط إتمام التحويلات المالية إلى الدولة المعنية بقيامها بتنفيذ سياسات أساسية، وتضمن للدولة المقترضة استمرار الحصول على التمويل إذا وضعت جميع السياسات موضع التنفيذ، ومن الغريب أن هناك بعض الدول التي تستمر في الحصول على القروض رغم عدم قدرتها على الوفاء بالشروط الأصلية التي تم الاقتراض بموجبها.

والملاحظ أن شروط الإقراض المفصلة تجعل القروض عبء كبيرا على الدول النامية لأنها في أغلب الأحيان تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية، وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسؤولة. والواقع أن محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقا صعبا أمام صنع القرار في عملية الإصلاح، وليس من الممكن فرض الإصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج، بل ينبغي تصميم هذه الإصلاحات وتطويرها من الداخل.

ومع مرور السنين اتسع مجال شروط الإقراض بعد أن كان في الأصل مقتصرا على متغيرات الاقتصاد العام، فالدول النامية التي كانت تواجه عددا قليلا من الشروط الهيكلية لكل برنامج طوال عقد الثمانينات، أصبحت في أواخر التسعينات تواجه أكثر من إثني عشرة شرطا مختلفا لكل برنامج في المتوسط. وبالتالي فقد أدت زيادة عدد الشروط إلى زيادة مخاطرة الدول التي تعجز عن الوفاء بتلك الشروط مما أدى إلى عزوف حكومات عن التفاوض بشأن القروض، فالاشتراطات المفصلة لا تقدم للحكومات كثيرا من الخيارات عند تصميم سياسات الإصلاح حتى أنها تعتبر في الغالب بمثابة هجوم على السيادة الوطنية[139].

وبناء على ما تقدم، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول: شروط تقديم قروض صندوق النقد الدولي وسياساته المطبقة على الدول النامية، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة آثار السياسات النقدية لصندوق النقد الدولي على سيادة الدول النامية.

---

[139]- ألكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان،"شروط الإقراض الدولي، بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، مقال منشور على موقع مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن. www.mafhoum.com

المطلب الأول: شروط تقديم قروض صندوق النقد الدولي وسياساته المطبقة على الدول النامية:

إن صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية دولية يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف كما أسلفنا الذكر، ومن بين أهم تلك الأهداف التي أسس الصندوق من أجل تحقيقها هي تقديم قروض للبلدان المحتاجة لهذه الأخيرة، فمن مسؤوليات صندوق النقد الدولي الأساسية إذن منح القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة. وتساهم هذه المساعدات المالية في دعم جهود البلدان الأعضاء لإعادة بناء احتياطاتها الدولية، وتثبيت أسعار عملاتها المحلية، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد، واستعادة الأوضاع الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القوي، مع اتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع القائم، وعلى عكس بنوك التنمية لا يقدم الصندوق قروضا لتمويل مشروعات محددة.

ويوفر صندوق النقد الدولي موارده بناء على طلب البلدان الأعضاء، ويتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق إقراض قد ينص على سياسات وتدابير اقتصادية محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات، ويتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد برنامج السياسة الاقتصادية الذي يركز عليه الاتفاق، ثم يعرض في معظم الحالات على المجلس التنفيذي ضمن خطاب نوايا، كما توضح تفاصيله باستفاضة في "مذكرة التفاهم" الملحقة، وبعد موافقة المجلس التنفيذي على الاتفاق تصرف موارد الصندوق أو قروضه المطلوبة وتكون مقسمة في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم، في خطوات تنفيذ البرنامج.

وبناء على ما تقدم، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: نتناول في الفرع الأول: شروط منح قروض صندوق النقد الدولي للدول النامية وآليات تنفيذها، أما الفرع الثاني فسنخصصه لدراسة سياسات صندوق النقد الدولي المطبقة على الدول النامية.

الفرع الأول: شروط منح قروض صندوق النقد الدولي للدول النامية وآليات تنفيذها:

من مسؤوليات صندوق النقد الدولي منح القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة، ويتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديمه القروض للدول وخصوصا النامية منها ما يسمى بالقاعدة الشرطية، بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلاته بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، وقد تعددت آراء الاقتصاديين حول تحديد المفهوم الدقيق للشرطية، فيؤكد الدكتور "نادر فرجاني" على أن مصطلح "إعادة الهيكلة الرأسمالية" هو المصطلح الحيادي والأدق والأصح علميا، عوضا عن المصطلحات الأخرى التي تتضمن إيحاء إيجابيا غير مبرر مثل: الإصلاح، التكييف، التعديل[140]....

ولتطبيق تلك الشروط المفروضة على الدول طالبة القروض، ولضمان تطبيقها وسيرورتها داخل نظام الدولة وقوانينها وتشريعاتها، يستعمل صندوق النقد الدولي مجموعة من الآليات كضمانة وتتمثل أساسا في: الخصخصة، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، حيث بمقتضى هذه الآليات يفرض صندوق النقد الدولي سلته وهيمنته على الدولة المقترضة لإخضاعها وتسييرها وفق رغباته ورغبات الدول الكبرى في إطار المذهب الليبيرالي.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي من حيث شروط الإقراض وأهم سماته وهذا في نقطة أولى، وبعدها سنحاول دراسة أهم آليات تنفيذ شروط الصندوق وذلك في نقطة ثانية.

---

[140]- نادر فرجاني، "آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية"، فيفيري 2008م. com.freewebtown.www

أولا: السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي:

يجوز للبلد العضو أن يطلب من صندوق النقد الدولي مساعدة مالية إذا كان يواجه احتياجا فعليا أو محتملا في ميزان المدفوعات، حيث تتيح موارد الصندوق هامشا وقائيا يعمل على تيسير سياسات التصحيح والإصلاحات التي يتعين على البلد العضو تنفيذها لمعالجة المشكلة التي تواجه ميزان مدفوعاته ويساعد على استعادة الأوضاع الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي[141]، وصندوق النقد الدولي في سبيل تقديم قروضه يضع مجموعة من الشروط يتوجب على الدولة طالبة القرض الالتزام بها، وهو ما يعرف بمشروطية الصندوق.

ويطلق مصطلح المشروطية على السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي يتوجب على أية دولة طالبة للمساعدة تطبيقها، لكي تعتبر مؤهلة للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، فهذا النمط من المشروطية أصبح سمة ملازمة للاقتراض من تلك المؤسسات.

وقد حددت دراسات صندوق النقد الدولي مجموعة الإصلاحات التي لا تتفق مع سياساتها، وكذلك طورت هذه المشروطية لتعتبر الحكومة هي صاحبتها أو هي التي تسعى لإقرارها وتنفيذها كجزء من سياستها وهذا جوهري لإنجاحها.

وهذه المشروطية أو مجموعة الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قروضه، والتي توافق عليها الدول الأعضاء، هي بمنزلة ضوء أخضر للصندوق لفرض توجهاته وسياساته المفروضة، والتي يسعى من خلالها إلى تنفيذ وتطبيق أهدافه.

بل ذهبت مؤسسات "بريتن وودس" إلى أبعد من ذلك، إذ تطالب بتطبيق شروط مسبقة من خلال الشرط المسمى **" Pre-Qualification"**، وهذا الشرط ليس جديدا على صندوق النقد الدولي، فهو مطبق في حالة طلب التمويل على أساس القرض الطارئ **(The Contingency Crédit Lone)**، والذي ظهر عام **1999** م، وكذلك في حالة الطلب من الدول الوفاء ببعض الالتزامات المسبقة قبل الحصول على التمويل[142].

---

[141]- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، **2016/04/30**م، ص **01**. www.imf.org

[142]- د/ حسن عبد الله العايد، "انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، **2009**م، ص **203**، **204**.

ويطلب تطبيق الشروط عند طلب الشراء من الدولة المعنية بالقرض، حيث يطلب الصندوق مشروطية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة وأسعار الفائدة.

وعلاوة على ذلك، فإن موافقة واشنطن تعد من الأساسيات التي تعتمد عليها موافقة الصندوق، حيث تضع واشنطن شروطا أساسية تتمثل في: تحرير التجارة والاستثمار، تحرير الأسواق المالية، وخصخصة الصناعات الوطنية.

وفي هذه الحالة، يبعث صندوق النقد الدولي بفريق إلى الدولة العضو طالبة التمويل، لتحديد الأزمة المالية والاقتصادية التي تواجهها الدولة، ثم يقدم الفريق ورقة تسمى **(Staff Report)**، لتحديد بعض السياسات والشروط الواجب اتخاذها من قبل العضو، الذي يحتاج إلى تنفيذ هذه الشروط ليس للحصول على التمويل اللازم لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وتحريك الوضع الاقتصادي المتأزم فحسب، بل للحصول على شهادة حسن السلوك التي تعد ضرورية للحصول على قروض من مؤسسات مالية أخرى.

وترد الدولة على هذه الشروط والسياسات الواجب إتباعها، بإرسال "خطاب نوايا" تورد فيه الدولة العضو موافقتها وتضمينها الشروط المطلوبة ضمن سياساتها الوطنية[143].

وينتج عن مشروطية صندوق النقد الدولي فقدان الدولة سلطتها في التحكم أو السيطرة على سياسات الاقتصاد الوطني، لأنها ستخضع إلى تكيف هيكلي، ونتيجة لذلك ستنتقل أو ترحل سلطة تنظيم الاقتصاد الوطني من حكومات الدول إلى المؤسسات المالية في واشنطن، لأن معظم الدول النامية لا تمتلك إلا القليل من القوة التصويتية في هذه المؤسسات.

وعليه، يمكن القول أن شروط صندوق النقد الدولي، تعد مدخلا للدول لكي تنضم إلى مجموعة المقترضين من البنك الدولي، إلا أن صندوق النقد يعطي قروضا مشروطة بأجل قصير، أما البنك فيعطيها لأجل طويل، ويكمل كل منهم الآخر، وتتمثل شروط صندوق النقد الدولي في:

---

[143]- د/ حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص 204، 206.

1- رفع القيود عن دخول الاستثمارات الأجنبية.
2- إيجاد أرضية من الإعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمارات الأجنبية.
3- مساعدة المستثمر الوطني والأجنبي.
4- التوسع في مجال سياسات الضريبة الوطنية.
5- رفع القيود عن حرية اشتغال رأس المال الأجنبي وعن الأرباح وغيرها.
6- تقديم المعلومات والإحصاءات للمستثمر الأجنبي.

ويؤدي إتباع سياسات وتوجيهات صندوق النقد الدولي، إلى خلق ظروف اقتصادية صعبة، نظرا لعدم اكتراث الصندوق بالسكان أو الفقراء في الدول المدينة، فمثلا: ما مصلحة الدولة في رفع الدعم عن السلع والخدمات المقدمة للمواطنين إلا توفير هذا الجزء من المال لخدمة الدين وأعباء الدين المترتب عن الاقتراض؟ وما المصلحة التي تجنيها الدولة من سياسة خصخصة القطاع العام الرابح لبيعه للقطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي سوى تحويل فوائده لسداد الديون وتحرير التجارة لخنق التجارة المحلية وقتل الصناعة الوطنية قبل أن تتعافى وتصبح قوية.

وتسبب ممارسات وشروط صندوق النقد الدولي، من خلال برامج التكييف الهيكلي، والتصحيح الاقتصادي، إيجاد حالة من الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، التي تقود إلى عدم الاستقرار، ومن ذلك:

1- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بعد رفع الدعم عنها، وبعد خصخصة بعض المشاريع الحكومية الناجحة، إذ يؤدي ذلك إلى رفع سعر التكلفة ثم رفع قيمة الخدمات.
2- فتح الأسواق وحرية التجارة والصناعة، مما يؤدي إلى قبول العمال بالأجور التي تفرضها المؤسسات والمصانع الإنتاجية.
3- تزايد أعداد العمال المفصولين من العمل، وبالتالي أعداد العاطلين عن العمل، بسبب الخصخصة، ما يؤدي إلى اختلالات اجتماعية، تولد آفات اجتماعية وبالتالي تدمير الجناح الاجتماعي للدولة[144].

[144]- د/ حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص 206، 207.

4- تغير دور الدولة لحساب الشركات متعددة الجنسية، والمطالبة بعدم ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الفقراء والمواطنين.

5- فتح أبواب البلد المقترض لاستيعاب البضائع المستوردة مما يساهم في إيجاد ثقافة استهلاكية.

6- عدم الاعتماد على النفس، وعلى القدرات الوطنية، نظرا للاعتماد على القروض.

7- تنمية رؤوس الأموال الأجنبية وإيجاد فرص استثمارية قوية في قطاعات لا تستطيع أن تتنافس فيها إلا الشركات الكبرى[145].

وبناء عليه فإن صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكا للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطاته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

وكخلاصة لما تم التطرق إليه بالدراسة في هذه النقطة، نلفت الانتباه إلى أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت بالنقد برامج صندوق النقد الدولي والشروط التي يفرضها على الدول وخصوصا النامية منها، وهناك اتفاق عام في الرأي على الحاجة إلى تعديل هذه الاشتراطات، ولكن ربما لا يكون هناك بديل صحيح واحد، بل قد يكون الحل بالنسبة للقروض الجديدة في حزمة إصلاح واحدة تشمل الاتجاه إلى المنح، كما تشمل الشروط القائمة على النتائج. وهذا الخليط الصحيح من الحلول سيساعد صندوق النقد الدولي على العمل مع الدول النامية لتحقيق الهدف المشترك وهو التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن صندوق النقد الدولي في سبيل تطبيق شروطه بخصوص عمليات الإقراض فإنه يعتمد على مجموعة من الآليات كالخصخصة، تحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وهي تعد كضمانة لتنفيذ شروطه.

---

[145]- د/ حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص 207.

ثانيا: آليات تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي: وسنتطرق إلى أهم تلك الآليات فيما يلي:

1- سياسة الخصخصة:

تعد عملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص من بين الآليات الضرورية والبارزة للإسراع في تطبيق ظاهرة العولمة الاقتصادية واختراقها لدول العالم كافة والدول النامية خاصة التي عانت من مشاكل التمويل لمحدودية إيراداتها وتضخم مصروفاتها خلال فترة ما بعد استقلالها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية لجوئها إلى مؤسسات التمويل الدولية والدول الرأسمالية الغربية ومصارفها للاستدانة منها لسد العجز الذي عانت منه والناجم عن وقوعها في مصيدة الديون الخارجية.

وقد لعب كل من صندوق النقد والبنك العالميين دورا هاما في مجال الدعوة للتخصصية وإعادة هيكلة الاقتصاديات وفقا لبرامج التخصصية من خلال إعداد حزمة من السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي لمعالجة مشاكل الديون وتشوه السياسات وغيرها. وكان من ضمن هذه الحزمة تطبيق سياسة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد هيأت لعملية الإقناع مئات المؤتمرات والندوات والمحاضرات[146].

فعملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص إذن أو ما يعرف بالخصخصة هو مصطلح يحتاج إلى ضبط لمفهومه وعرض لجذوره التاريخية، وأيضا تحديد دوافعه وأهدافه، وهو ما سنتناوله في النقطتين التاليتين:

مفهوم الخصخصة وجذورها:

دخل مصطلح الخصخصة **Privatisation** القاموس أول مرة عام **1983**م، وبدأت أعمال الخصخصة ببيع مشروعات عامة إلى القطاع الخاص، كالكهرباء والسكك الحديدية والمياه والنقل العام، وقد ترجم المصطلح إلى العربية بعدة مرادفات أهمها[147]: الخصخصة، الخوصصة، التخصيص، الفردنة... وتستحوذ عبارة الخصخصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

---

[146]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **307**.

[147]- د/ فالح أبو عامرية، "الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص **09**.

ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن على الأغلب أنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فالدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث، يجب أن تهتم بالأمور ذات الأهمية الكبرى كالأمور السياسية والإدارية والأمنية التي ترتبط بسياستها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص. ولقد تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة وسنورد فيما يلي بعض التعاريف التي قيلت في شأنها:

فهناك من يعرف الخصخصة بأنها: " نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، إما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أي أنها عكس التأميم"[148].

وعرفها البنك العالمي بأنها: "عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة، بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي".

كما أنها تعد المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات ...[149].

فالخصخصة إذن هي سياسة تهدف إلى توسيع وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتقليل دور القطاع العام، لا سيما وأن تبني الكثير من الدول النامية للنموذج الاشتراكي سابقا أعطى أهمية كبرى للقطاع العام، وهذا يتعارض ونظام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذي ينظر إلى القطاع الخاص بوصفه القطاع الأصلح والأكفأ في تخصيص الموارد، وبالتالي يجب تحويل الموارد إليه لزيادة كفاءة الاقتصاد[150].

---

[148]- د/ فالح أبو عامرية، مرجع سابق، ص 09.

[149]- ضياء مجيد الموسوي، "الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1994م، ص 129.

[150]- عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 93.

كما أن الممارسات السابقة لمؤسسات القطاع العام المتسمة بضعف الإنتاجية وهدر الموارد حمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة دون مردود، لذلك تضمنت برامج التكييف الهيكلي تصفية هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص وفق جدول زمني متدرج، مما يسمح بتخفيف أعباء الميزانية وتوفير موارد تستخدم لسداد الديون[151].

دوافع ومبررات الخصخصة: هناك دافعان أساسيان للخصخصة:

- خفض الإنفاق الحكومي:

يعد الهدف من خفض الإنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد في المدى البعيد، وتنبع أهمية ذلك من أن معظم الدول النامية تعاني عجزا في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعتبر مقبولا، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فإنه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضروريا، وبدلا من آداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشط محدود بكفاءة عالية. وما تجدر الإشارة إليه أنه في الغالب وعلى المدى القصير، تذهب الفوائض التي تحققها الدول النامية في إنفاقها العام لخدمة الديون، ولا يتوقع أن تؤدي عائدات عملية الخصخصة إلى زيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية في المدى القريب[152].

- زيادة وتحسين الكفاءة الاقتصادية:

يعتبر رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، فرفع كفاءة الاقتصاد الوطني تتم من خلال انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وخاصة من القطاعات الإنتاجية، وتحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل الخدمات والأنشطة التي تقوم عليها أنشطة الدولة[153].

---

[151]- عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 93.
[152]- د/ فالح أبو عامرية، مرجع سابق، ص 20، 21.
[153]- مسعود كسرى، "التحرر الاقتصادي والخوصصة"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 12، 2005م، ص 215.

ومن الثابت بالتجربة في جميع دول العالم أن القطاع الخاص يكون في الغالب أكثر كفاءة في استثمار الموارد المتاحة وإدارة وحدات الأعمال بهدف الربح، وبالتالي فتحويل الملكية إلى القطاع الخاص والإدارة لمنطق السوق سوف تؤدي إلى تقليل التأثيرات السياسية والخارجية عموما على قرارات الإدارة[154].

2- تحرير الأسعار:

وتتضمن هذه الآلية، التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار سلعها وخدماتها ومستلزمات إنتاجها، إضافة إلى الحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب، وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل[155].

حيث أن غياب تحرير الأسعار يمكن أن يقود المؤسسات إلى كبح استثماراتها وعدم التفكير في التجديد والإبداع باعتبارها لن تستطيع تقدير أرباحها بشكل سليم، وبالمقابل فإن تحرير الأسعار من شأنه أن يولد سلوكات عقلانية لأن المؤسسات تعتمد على معلومات غير معرفة تشجع المؤسسات على الاستثمار والإنتاج قصد تحقيق أرباح أفضل.

وتعتمد سياسة تحرير الأسعار على ما يلي:

- إلغاء كافة أشكال الدعم الممنوحة للأسعار لأن هذا الدعم يشكل أعباء على الميزانية العمومية وهو في ذات الوقت تعبير عن حجم التضخم في الاقتصاد بالإضافة إلى جعل الأفراد يعيشون فوق قدراتهم الاقتصادية بزيادة الطلب على المنتجات والاتجاه المتزايد نحو الاستهلاك الترفي.

- تحرير أسعار كافة السلع والخدمات[156].

---

[154]- جاسم مجيد، "المديرون والمنظمات في ظل المتغيرات العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005م، ص 21.

[155]- فلاح خلف الربيعي، "برامج صندوق النقد الدولي، وأزمة التنمية في الدول النامية"، الحوار المتمدن، العدد 2306، 2008/06/08م، www.ahewar.org

[156]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 68، 69.

3- تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة الإجراءات أو التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة في مجال الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا. ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة.

كما يعني التحرير في شكله العام رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأهم الإجراءات في هذا الشأن:

- تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات، كتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.

- التخلي عن سياسة حماية الصناعات المحلية.

- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

- رفع الأسعار وعدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب.

- الشفافية وحرية حركة العملة الصعبة داخل الدولة وخارجها[157].

واستنادا إلى التجارب التي عرفتها الدول النامية في سياساتها بخصوص تحرير التجارة الخارجية، نجد أن ثمة متطلبات يجب توافرها للقيام بعملية التحرير أهمها:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

- من المفيد بدء التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة، والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية للمنتفعين من هذه الأخيرة وحجم هذا الانتفاع.

- يركز برنامج تحرير التجارة الخارجية على مواصفات السلع ومحاربة السلع مجهولة المصدر[158].

---

[157]- عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 93، 94.
[158]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق.

ويعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برامج الاصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، و يرجع ذلك إلى الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية كما تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية محرك عملية النمو لما تحققه من إضافات مالية، واعتبرت أيضا على أنها إحدى الأسباب التي أدت إلى صعوبات في المدفوعات الخارجية للدول النامية كون القيود التي تفرضها الأسواق العالمية تؤدي إلى مرونة ضعيفة التكييف مع الصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض أسعار المواد الأولية كما تهدف هذه السياسة إلى إلغاء كافة القيود التي تقف دون تحرير التجارة الخارجية والتي تساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال تنشيط حركة الصادارت والواردات بين مختلف الاقتصاديات الدولية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية المرتفعة التي تقف حائلا دون نمو عمليات التبادل التجاري وبما يساهم في تحقيق فعالية المنافسة الحرة في السوق الدولية ويهدف تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها من خلال الزيادة في حجم صادارتها وتخفيض حجم وارداتها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية. ويتوقف نجاح تطبيق هذه السياسة على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان من خلال إلغاء الدعم الموجه لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، والتي تشوه عمل جهاز السوق في تحديد الأسعار، حيث أن إلغاء مبالغ الدعم يساعد على تحسين أداء جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء على تفاعل قوى العرض والطلب[159].

وبناء على ما تقدم ذكره في هذا الفرع بخصوص شروط منح قروض صندوق النقد الدولي للدول النامية وآليات تنفيذها نخلص إلى نتيجة مفادها أن كل تلك الشروط والآليات لا تخدم مصالح الدول النامية بسبب عدم ملاءمتها لطبيعة مشاكل الاقتصاديات النامية، مما نتج عنها خلق عقد اقتصادية ساهمت بقسط كبير في تغيير تلك الاقتصاديات.

---

[159]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 64، 65.

الفرع الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي المطبقة على الدول النامية:

تبنت الكثير من الدول النامية، مجموعة من البرامج لمواجهة الاختلالات التي تعرفها أو لدعم التحولات التي تقوم بها، وتكون هذه البرامج ذاتية أي من وضع الدولة نفسها، وأحيانا أخرى تكون من وضع بعض المنظمات الدولية وتوصي بها، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ففي أواخر السبعينات، عرفت دول العالم اختلالات عميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، والميزانية العامة، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية، وأغلب هذه البلدان اعتمدت السياسات المحددة من قبل المنظمات المالية الدولية.

ونظرا لما عانته الدول النامية ومن بينها الدول العربية من جراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي كانت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا، بالإضافة إلى تدهور آدائها التنموي، وعجزها عن ابتداع سياسات وطنية لمواجهة هذه المشكلات، فقد أرغمت على طلب يد المساعدة من صندوق النقد الدولي وقامت بتطبيق البرامج التي فرضها عليها في جميع المجالات الاقتصادية تقريبا، حيث اتخذ صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الدعوة إلى سياسة التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي في الدول النامية منذ أزمة الديون لدول الجنوب سنة **1982**م، وقد اتخذ صندوق النقد والبنك العالميين موقفا يعكس نهج الدول المتقدمة الأعضاء فيها، أما من الناحية العملية فقد سيطر صندوق النقد الدولي على السياسات المتعلقة بمنح القروض وتطبيق الشروط، ويرتبط مصطلح التكييف الهيكلي بحزمة أو جملة السياسات التي يوصي بها الصندوق الدول النامية بصفة أساسية لغرض إجراء جملة تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو ما يسمى "بالتثبيت" كهدف أول يعبر عنه بالإصلاح الاقتصادي في المرحلة الانتقالية وصولا إلى الهدف الأخير وهو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية[160].

ومنطلق سياسات التكييف الهيكلي والتثبيت والإصلاح هو ضرورة تعويم اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا وإنقاذها من المديونية والأخذ بيدها لتطفو على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية.

---

[160]. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **322**.

وبناء عليه، سنحاول في هذا الجزء من البحث، معرفة المقصود ببرامج الإصلاح الاقتصادي، والتكييف الهيكلي المتبعة في الدول النامية، ودور المؤسسات المالية والنقدية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في تجسيدها، إضافة إلى التعرف على أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على سيادة البلدان النامية.

أولا: برامج الإصلاح الاقتصادي:

تبرز الحاجة لتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، في الحالات التي تعجز فيها السياسات الاقتصادية القائمة، عن إنجاز أو تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تتخذ تلك الأهداف صورة المحافظة على التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات والقضاء على الاختلالات التي تطرأ عليه، أو التوازن الداخلي المتمثل في تحقيق التوافق بين جانبي الطلب والعرض الكلي، وربما يكون الهدف هو تحقيق كلا النوعين من التوازن في آن واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة السياسات القائمة على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، يرجع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بينهما قدر من علاقات التشابك والتداخل، بالإضافة إلى ما تمارسه الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول من تأثير جوهري في ظهور الاختلالات التي تبرر تطبيق سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي[161].

وتعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي أو التصحيح الهيكلي من بين أهم البرامج التي يوصي بها صندوق النقد الدولي أعضاءه بإتباعها، وذلك قصد إصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها اقتصاد الدولة.

وسنتناول بالدراسة في هذا الجزء من البحث هذه البرامج من حيث مفهومها وظروف تطبيقها وذلك فيما يلي:

---

[161]- د/ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 23.

1- مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي:

يسعى صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة نقدية دولية، إلى تحقيق استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف والإجراءات. ولكن في ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في سبيل إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي. وتعرف البرامج التي تلتزم الدول النامية بتطبيقها بالتعاون مع الصندوق ببرامج الإصلاح أو التعديل الهيكلي " **Fund -Supported Programs** "[162].

ويقصد بتلك البرامج، مجموع الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية، قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي لدولة ما، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات بلوغه بين الضيق والاتساع تبعا للمشكلات والاختلالات.

كما يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي أيضا مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد وذلك بتقليص مختلف الأسباب التي تعيق عمل الأسواق، وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات، فإن أثرها يشمل بعض المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة، عجز الموازنة والميزان التجاري، وبالتالي فإن وضع قيود على أسعار الفائدة على سبيل المثال يولد أسعارا حقيقية سالبة تؤثر بدورها على العائد من الاستثمار والادخار، وبالتالي على نمو الاقتصاد. كما تسهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الاقتصادي الكلي، ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن[163].

---

[162]- د/ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 16.

[163]- د/ خليل حسين، "سياسات التصحيح الهيكلي"، الفصل السادس من كتاب "السياسات العامة"، دار المنهل اللبناني، بيروت 2006، drkhalilhoussein.blogspot.com، 2011/02/04.

وتتأثر برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية في عمقها ومجالها ومداها بطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومن ثم فإن الإجراءات المعتمدة قد لا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات. ويعتمد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإطارات الفنية المتخصصة التي تقود وتتولى عملية تنفيذ السياسات من جهة، وعلى مدى استجابة شرائح المجتمع الممتثلة لهذه السياسات.

ويمكن ذكر أهم مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي الخاصة بالصندوق الدولي فيما يلي:

- تخفيض قيمة العملة المحلية للدولة، حيث يتخذ هذا الإجراء عند بداية تنفيذ البرنامج من أجل رفع كمية الصادرات وتقليل الواردات، مع موازنة المنتوج المحلي بالمنتوج الخارجي، رغم أن كل تخفيض لقيمة العملة سيؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية، ورغم هذه السلبيات إلا أن معظم الدول أقبلت على خفض قيمة عملتها بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي.

- تحرير الأسعار الداخلية وتوقيف الدولة لإعاناتها فيما يخص المواد الأساسية وتشجيع الإنتاج المحلي.

- إصلاح السوق المالي عن طريق تحسين سير السياسة النقدية وتشجيع فعالية الادخار الداخلي بالعمل على التحرير الإجمالي لمعدلات الفائدة وتأطير القرض وحوصلة النظام البنكي وتمويل الاستثمارات الخاصة.

- تحرير التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني نحو المنافسة الدولية، وذلك بتحفيز الانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال بذلت المكسيك جهودا جدية في سبيل تطوير التجارة الخارجية، فعملت على توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بعد تبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

- ترشيد النفقات العمومية والمتمثلة أساسا في التسيير العقلاني للنفقات بتخفيضها وخاصة في المجالات غير الإنتاجية كالنفقات العسكرية، الصحة، التعليم... وإعطاء أولوية لنفقات القطاعات التجهيزية وكذا تنظيم سوق العمل[164].

---

[164]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 35، 36.

2- ظروف تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي:

تظهر الحاجة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عندما تواجه الدولة اختلالا بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي ينعكس في تدهور الميزان التجاري، هذا الاختلال قد ينجم عن عوامل خارجية مستقلة مثل تدهور شروط التبادل أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وقد ينجم عن السياسات المحلية غير الملائمة التي تؤدي إلى توسع الطلب أكثر من نمو العرض، وإذا تم تمويل هذا الاختلال بالاستدانة من الخارج، فإن ذلك سيؤدي إلى توسع عجز ميزان المدفوعات وتدهور تنافسية البلد الناجم عن تراكم المديونية. وهذا الاختلال لا يمكن أن يستمر لفترات طويلة مع تدهور التنافسية وفقدان الجدارة الائتمانية في الأسواق الدولية وانقطاع التمويل عن الدولة، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي ترتفع تكاليفها مع توسع الاختلال وعدم تطبيق سياسات التصحيح في وقتها المناسب[165].

ثانيا: آلية أو برامج التكييف الهيكلي:

سنتناول بالدراسة في هذا الجزء من البحث برامج التكييف الهيكلي باعتبارها جزء من سياسات صندوق النقد الدولي وذلك من حيث نشأتها، تطورها، وتقييمها.

1- نشأة برامج التكييف الهيكلي وتطورها:

مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، وعند إعلان الولايات المتحدة عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، انتهت المهمة الرئيسية التي وجد صندوق النقد الدولي من أجلها، وهي كونه وصيا على السيولة الدولية وضمان الإبقاء على معدلات صرف ثابتة، مع فرض قيود كمية على استخدام موارده، وتبعا لذلك بحث الصندوق عن وظيفة جديدة وجدها في العناية بمشكلة استقرار الاقتصاديات النامية، هذه الوظيفة التي استمدت مبررها من أزمة السبعينيات أين لاقت الدول النامية المستوردة للنفط صعوبات في موازين مدفوعاتها جراء أزمة أسعار النفط الثانية، لتزدهر في الثمانينات خلال أزمة المديونية لسنة **1982**م، ولتفرض نفسها في فترة التسعينيات مع إخفاق البرامج التنموية التي تبنتها الدول النامية، وانتشار حدة الفقر بين شعوبها[166].

---

[165]- د/ خليل حسين، مرجع سابق.

[166]- بن سانية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 86.

إن قروض أو برامج التكييف الهيكلي أساسا تم استحداثها من طرف البنك العالمي عام **1979**م، للتخفيف من الصعوبات التي سبقت الإشارة إليها مقتحما بذلك دائرة عمل صندوق النقد الدولي، وقد تسارع تبني الدول لهذه البرامج التي يتطلبها الحصول على القروض، وفي مارس من عام **1986**م قام الصندوق باستحداث "تسهيلات التكييف الهيكلي" التي تطورت عام **1987**م إلى "تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز" وقد ساهمت هذه الخطوة في ربط علاقة التعاون بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في إدارة هذه البرامج، وانبثق عن هذا التعاون استحداث وثيقة الإطار السياسي التي اعتمدت كأساس لمنح قروض التكييف الهيكلي.

وقد كانت ومنذ منتصف الثمانينات، برامج التكييف الهيكلي أداة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتحرير اقتصاديات الدول النامية من أزمة مديونيتها، ومع نهاية الثمانينات كانت هناك حوالي **70** دولة نامية خاضعة لتلك البرامج، وخلال الفترة المذكورة سجل تصاعد لموجة رفض برامج التكييف الهيكلي من طرف مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية وذلك بعد الفشل الذي منيت به تلك البرامج في أمريكا اللاتينية خلال عشرية الثمانينات من تدهور في الدخل الفردي وانخفاض في معدلات النمو، والتكاليف الاجتماعية الكبيرة[167].

وتتضمن سياسات برامج التكييف الهيكلي مجموعة الإجراءات متوسطة الأجل أي تمتد من **03** إلى **05** سنوات، والتي تهدف إلى تحقيق النمو المستمر، وغالبا ما يتولى صندوق النقد الدولي الإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها. وتركز هذه السياسات على مبدإ الحصول على الأسعار الحقيقية من خلال الحد من تدخل الدولة والتحرير والخصخصة وغيرها من الإجراءات المطبقة.

ويمكن تلخيص تلك السياسات التي يطلب صندوق النقد الدولي التركيز عليها في إطار برنامج التكييف الهيكلي فيما يلي:

ـ السياسة المالية والنقدية: التي تقوم على اتباع سعر صرف مرن وواقعي واقتراح تخفيض قيمة العملة مع مكافحة التضخم[168].

---

[167]ـ بن سانية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 86، 87.
[168]ـ إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 39.

ـ السياسة التجارية أو الأسعار: والتي تقوم على تشجيع التبادل الخارجي وتشجيع المنافسة بعد تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.

ـ سياسة النظام الضريبي والنظام المالي والتجاري وذلك قصد رفع الإيرادات العامة.

ـ سياسة تحسين النظام الإنتاجي: وذلك بإعادة هيكلة القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة.

ـ السياسة الاقتصادية: وهي السياسة الموجهة لتأطير الأموال العمومية بترشيد الإنفاق العام وتشجيع الواردات إلى جانب إعادة توازن الميزانية العامة[169].

2- تقييم برامج التكييف الهيكلي:

إن برامج التكييف الهيكلي المنبثقة عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والتي كانت في بداياتها تحترم خيارات الدول التي أضفت على القطاع العام دورا رئيسيا في التنمية، وفرضت رقابة على الأموال الأجنبية، تحولت منذ بداية عقد الثمانينات إلى سياسات ليبرالية تطبق فلسفة واحدة على كل الدول مهما اختلفت ظروفها، وتنطلق من مبدإ أن الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية سطحية بل هي عبارة عن اختلالات هيكلية تحتاج مدة أطول لمعالجتها[170].

إن بنود هذه البرامج والتي تمكن الاقتصادي "جون وليامسون" **"Jhon Williamson"** من حصرها في عشرة عناصر هي: الانضباط المالي، تقليل النفقات العامة، إصلاح النظام الضريبي، تحرير سعر الفائدة، تعويم العملة، تحرير التجارة، تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخصخصة، الحد من تدخل الدولة أو تقليص نطاق تدخل الدولة، وضمان حقوق الملكية، وهي البنود التي أصبحت تعرف "باتفاق واشنطن"، هي في حقيقتها تحويل للاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق المفتوح، ودون أن يكون هناك مراعاة لخصوصياتها الثقافية، الاجتماعية والتاريخية[171].

---

[169]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 39.

[170]- بن شهرة مدني، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، (التجربة الجزائرية)"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص 55.

[171]- Catherine Pattillo et autre, "Douleurs de croissance,F&D, FMI, volume 43, № 1, Mars 2006, P32.

وتجدر الإشارة أن برامج التكييف الهيكلي قد حققت بعض النتائج الإيجابية حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، إذ وبعد سنوات من الجمود تحرك مؤشر التنمية في الدول الإفريقية شبه الصحراوية ليصل إلى نسبة **5.6 %** سنة **2004**م، وهي نتيجة لم تحقق منذ **08** سنوات، وإذا كان التطور السنوي للدخل الفردي الحقيقي لتلك البلدان ضعيفا للغاية منذ منتصف السبعينيات، فإنه ومنذ منتصف التسعينات تسارع النمو وسجل الدخل الفردي الحقيقي زيادة متوسطة تقدر ب **02%** بين سنتي **1995**م و**1999**م، ويرجع هذا التحسن حسب صندوق النقد الدولي إلى عوامل مختلفة، كنقص التضخم، نقص عجز الميزانية، زيادة الحصيلة الضريبية، الانفتاح على التبادل التجاري، وزيادة الاستثمارات بفضل الإصلاحات[172].

ولكن على الرغم من التحسن الملاحظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تمر دون ترك آثار اجتماعية ، اقتصادية وسياسية مختلفة.

وبناء على ما تقدم ذكره، يمكننا القول أن السياسات التي اقترحها صندوق النقد الدولي لتطبيقها على العديد من الدول النامية قادت إلى فشل ذريع في حل الأزمات الاقتصادية فقد سبب برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي حدوث حالة من الكساد، زيادة البطالة، تفاقم حدة الفقر، والتفسخ الاجتماعي في الدول النامية، والأمر الأكثر خطورة، هو أنه حينما تفشل سياسات هذه المنظمة وما تحدثه من كوارث اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية فإن تلك المنظمة وهي صندوق النقد الدولي لا تكون موضع مساءلة[173]، رغم الفشل الذريع الذي تحدثه عند تطبيق برامجها الاقتصادية الرامية للإصلاح الاقتصادي، والأكثر خطورة هو تعزيز دورها وأنشطتها الاقتصادية من قبل الدول الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسية.

---

[172]- Catherine Pattillo et autre, Op. cit, P32.

[173]- د/ رمزي زكي، "آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن"، مجلة العربي، الكويت، العدد **482**، **1999**م،ص **114**.

المطلب الثاني: آثار السياسات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي على سيادة الدول النامية، والانتقادات الموجهة إليها:

من المعروف أن صندوق النقد الدولي تم إنشاؤه برغبة وإرادة الدول الاحتكارية، بدافع الهيمنة الاقتصادية على العالم، وينضوي هذا التوجه في إطار الصراع الدولي الساخن في تلك الفترة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي. والهدف الذي يتوخاه صندوق النقد الدولي من فرض سياساته على البلدان النامية هو خلق الظروف الموضوعية لوضع مسارات الاقتصاديات النامية على طريق التوجه الرأسمالي وتعميق تبعيتها الاقتصادية والمالية والتكنولوجية إلى الدول الاحتكارية، وإن إصرار صندوق النقد الدولي على إلزام البلدان المدينة بتنفيذ شروطه المذلة في فرض المزيد من الضرائب والرسوم وزيادة أسعار السلع التموينية والخدمات اليومية وإلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة وحرمان المواطنين من الدعم المقدم لقطاع الخدمات الطبية والتعليمية وباقي الخدمات الأخرى، يرمي إلى تعزيز قدرة البلدان المدينة على سداد الأقساط والفوائد المترتبة على مديونيتها الخارجية، وليس إلى تعزيز قدرتها على الادخار لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي بأمس الحاجة إليها.

وتشير الكثير من تجارب البلدان النامية التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي في كل من آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى فشل الصندوق في تحقيق تنمية اقتصادية في هذه البلدان، بسبب عدم ملاءمة النموذج الاقتصادي الذي يطبقه الصندوق لطبيعة مشاكل الاقتصاديات النامية، وقد ولدت هذه السياسة عقدا اقتصادية ساهمت بقسط كبير في تعسير الاقتصاديات الناشئة، كارتفاع نسب التضخم وازدياد عدد العاطلين عن العمل وتراجع النمو الاقتصادي وتدهور مستويات المداخيل، والمستويات المعيشية وتنامي مظاهر الفقر والمجاعة والجهل والأمية والأمراض وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أوسع فئات الشعب، وبناء عليه نجد أن السياسات المالية والنقدية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي لها عدة تأثيرات على سيادة الدول النامية وهو ما سنفصل فيه في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنحاول من خلاله الاطلاع على الانتقادات التي وجهت لتلك السياسات.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي وموقفه من المشكلات الاقتصادية في الدول النامية وآثار تطبيق سياساته وشروطه على سيادتها:

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وتكمن أهميته في كونه من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان المختلفة وذلك لمساعدتها في حالة حدوث مشكلة اقتصادية أو عجز في ميزان مدفوعاتها، كما أنه يقوم برسم السياسات الاقتصادية لوضع البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية على المسار الصحيح بدلا من أن تقوم الدولة باتخاذ تدابير وإجراءات تؤدي في النهاية إلى الإضرار بالاقتصاد والرخاء الوطني للبلد.

ولكن ما يلاحظ هو أن المستجدات الاقتصادية والمالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي، أحدثت تحولا في دور الصندوق من خلال تدخله لوضع حد لأزمات العولمة المالية التي هزت وعصفت العديد من الاقتصاديات النامية الآسيوية والأمريكية والتقليل من آثارها وتضييق المجال على فرص اتساعها وامتدادها بإعداده لعدة برامج، غير أن تلك الأخيرة لم تكن كافية لوضع حد لهذه الأزمات التي ما فتئت تمتد آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات، كما عجزت عن التنبؤ بحدوثها، وإزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره وزحفه برزت الدعوة والحاجة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف الصندوق الدولي باعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله لجعله قادرا على توفير السيولة والتنبؤ بالأزمات[174]، وسنحاول في نقطة أولى، دراسة موقف الصندوق من مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي حدثت في مجموعة من الدول النامية.

إضافة إلى ذلك نجد أن تلك السياسات والشروط والبرامج التي يطبقها صندوق النقد الدولي ويفرضها على الدول النامية من قبيل تخفيض سعر العملات، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي وغيرها أدت إلى فقدان تلك الدول السيطرة على اقتصادياتها، إضافة إلى فقدان سيادتها على سياستها المالية والنقدية، وهو ما ستوضحه دراسة النقطة الثانية.

---

[174]- أ. لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص 01.

أولا: صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية:

إن برامج تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء الراغبة في استخدام موارد الصندوق تتسم بالصرامة والتقشف عند تعامل الصندوق مع الدول النامية بشكل جعلها تشك في أهمية الصندوق بالنسبة إليها، بينما لا يتبع الصندوق هذه السياسات تجاه الدول الصناعية الغنية، إذ لم يطلب منها يوما التقشف والحد من المصاريف العسكرية، والإنفاق الكبير على الأسلحة المدمرة، وتوجهيها لخدمة الاقتصاد الدولي، ومعالجة الأزمات التي يتعرض لها نظام النقد الدولي والتي لها دور كبير في خلقها. فالولايات المتحدة تملي على الصندوق سياساتها من وراء الكواليس ناهيك عن التحكم الذي يحصل عند اتخاذ قراراته لما تتمتع به من قوة تصويتية، ولقد كان لهذا التدخل آثارا مدمرة.

فصندوق النقد الدولي إذن قد أدى في غالبية الأحيان إلى حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي نتيجة للتباين في المعاملة بين الدول الأعضاء، وممارسة ضغط غير متناسب على الإقتصادات الأضعف حتى تقوم بعملية التصحيح.

وسنحاول من خلال هذه النقطة التعرض لبعض المشكلات أو بالأحرى الأزمات التي تعرضت إليها بعض البلدان النامية، مع توضيح أو عرض موقف صندوق النقد الدولي منها وكيفية تعامله معها.

1- صندوق النقد الدولي وموقفه من أزمة الفليبين:

خلال الأزمة التي واجهت حكومة الفليبين عام **1980**م، وعندما لجأت إلى الصندوق للاستفادة من موارده، طالب الصندوق الوفد الفليبيني بالموافقة على إلغاء القيود على النقد الأجنبي وتخفيض قيمة العملة، غير أن المفاوضين الفليبيين رفضوا هذه الشروط، وتمسكوا بالإبقاء على سعر تعادل العملة دون تخفيض واقترحوا مقابل ذلك فرض ضريبة بنسبة **20%** من مبيعات النقد الأجنبي، وهو ما يعادل تخفيض قيمة العملة من جانب واحد[175].

---

[175]- أ/ السعيد خويلدي، "أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان **2013**م، ص **342**، **343**.

ويقول أحد أعضاء الوفد الفليبيني أن المسؤولين في الصندوق أبدوا تفهما وتعاطفا مع اقتراحهم، ولكن ضغط حكومة الولايات المتحدة على مدير الصندوق أدى إلى رفض الصندوق تقديم القرض، بسبب عدم الموافقة على شرط تخفيض العملة، إضافة إلى كون حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد أن حكومة الفليبين تستطيع إعادة فرض الضريبة على النقد الأجنبي.

وحينما علم مدير الصندوق بوجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية رفض المضي في بحث المسألة معنا، وأضاف عضو الوفد الفليبيني: "إعتقدت أن مؤسسة دولية من نوع صندوق النقد الدولي لا تتبع سياسة سليمة حينما تسمح لنفسها بأن تتأثر بنفوذ أحد الأعضاء".

وقد نجح الوفد الفليبيني في موقفه المتشدد في رفض مقترحات الصندوق، وبالتالي لم يقترض منه، وإنما إتجه إلى الاقتراض من أحد البنوك الخاصة في نيويورك، ولأمد قصير للتغلب على ظروف الأزمة وفعلا تم له ذلك وحقق ما يهدف إليه[176].

2- صندوق النقد الدولي وموقفه من الأزمة المكسيكية:

لقد تجلى التأثير الأمريكي على الصندوق وإدارته خلال الأزمة المكسيكية التي وقعت في شهر جانفي من عام **1995**م والتي أطلق عليها عملية "درع البيزو" والتي توضح بجلاء مدى التأثير الأمريكي على الصندوق ومديره.

حيث أن الحكومة المكسيكية أعلنت عن عزمها تخفيض قيمة عملتها الوطنية بمقدار **15%** من قيمتها التجارية، وهو الأمر الذي تسبب في حالة ذعر خيمت على العالم أجمع، أدت تلك الحالة بدورها إلى أن يفقد "البيزو" في ظرف ثلاثة أيام **30%** من قيمته مقابل الدولار، وليس **15%** فقط كما كنا متوقعا، وكل هذا أثر على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انهار واحد من أهم مشاريع إدارة الرئيس "بيل كلينتون"، أي الاستقرار الاقتصادي في الجار الجنوبي الذي يفيض سنويا بملايين المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تم التحرك لتدبير عملية إنقاذ وصفت بعملية "درع البيزو"[177].

---

[176]- أ/ السعيد خويلدي، مرجع سابق، ص **343**.

[177]- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2009**م، ص**31**، **32**.

وبعد مفاوضات متواصلة مع الحكومة المكسيكية استمرت ثلاثة أسابيع بدا أن المشكلة قد حلت فعلا ووقف الرئيس الأمريكي وحكومته إلى جانب المكسيك وقدم ضمان قروض بقيمة **40** مليار دولار وبالتالي فلا خوف من عجز الدولة المكسيكية عن السداد. لكن الغريب أن هذا التصريح لم يؤد إلى انفراج الأزمة، بل زادت حدتها نتيجة لعلم المستثمرين بفقدان المكسيك لرصيدها من الدولارات، إضافة إلى عدم وجود ما يؤكد حصول الرئيس "كلينتون" على موافقة الأغلبية الجمهورية في الكونجرس على ذلك.

وهكذا بدأ سعر صرف العملة المكسيكية ينخفض يوما بعد يوم، وانطوت هذه الأزمة على مخاطر جمة بالنسبة للمكسيك، وذلك لأنها فجأة لم تعد قادرة على دفع ثمن ما تستورده من سلع، كما انطوت على مشكلات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أيضا، وذلك لارتباط آلاف فرص العمل فيها بالتجارة مع المكسيك.

إلا أن الأمر تغير ابتداء من **12** جانفي، حيث حدث تطور لم يتوقعه أحد فقد فقدت مجموعة من العملات في آن واحد وبسرعة قيمتها في كل البورصات المهمة في العالم ابتداء من سنغافورة وعبر لندن وانتهاء بنيويورك. وحدث التطور أيضا في بلدان مثل المجر وإندونيسيا[178]. كما أخذت قيمة الدولار أيضا في الانخفاض ابتداء من **20** جانفي **1995**م ، الأمر الذي دفع إلى التأكيد على أن: "هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي، ولجوئها إلى عملات أكثر جودة كالين الياباني والمارك الألماني تهديد لتوجه العالم باتجاه اقتصاد السوق والديمقراطية"، وقد طلب من الكونجرس وأعضاء حزبه التعجيل بالموافقة على اقتراح الرئيس الأمريكي، وهدأت الحالة لبضعة أيام.

إلا أن الأزمة تفاقمت على نحو أشد، حيث أعلن وزير المالية المكسيكي الجديد أن بلاده قد صارت على حافة الهاوية، وأنها قد استنفذت آخر احتياطاتها من الدولار، بينما قال زعيم الأغلبية في الكونجرس إن الغالبية لن توافق على منح المكسيك قرضا، وأن على الرئيس أن يتحمل المسئولية بمفرده، وألا يأخذ في الحسبان دعم البرلمان له[179].

---

[178]- شذا جمال خطيب، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، **2008**م، ص **45**، **46**.

[179] - Mechèl Drouin, "Le Système Financier international", Armand colin, Paris, **2001**, P **156**, **157**.

وهكذا لم يبق لدى الرئيس ومعاونيه سوى التصرف بصندوق الطوارئ والبالغة قيمته **20** مليار دولار، وبما أن هذا المبلغ لن يكفي، فقد تعين توجيه النداء لصندوق النقد الدولي، حيث حصل مدير الصندوق على موافقة الهيئات صاحبة القرار على منح المكسيك قرضا بلغت قيمته **7.7** مليار دولار، إلا أنه لم يجد نفعا حيث يتطلب لإنقاذ المكسيك من الإفلاس عشرة مليارات إضافية على الأقل. وأمام صعوبة الموقف على مدير الصندوق ومدى قدرته على التصرف بمفرده في كل المبالغ، كان قراره رغم إهماله كل قواعد الصندوق إبلاغ كلينتون بالموافقة على منح المكسيك قرضا بعشرة مليارات أخرى أي **7.17** مليار دولار وبالضغط على بنك التسويات الدولية ومديره وافق على تقديم قرض بقيمة عشرة مليارات أخرى[180].

وأعلن الرئيس الأمريكي عقب ذلك: "أنه وبمساعدة صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، قد صار متاحا وبدون موافقة الكونجرس، منح المكسيك قرضا تزيد قيمته عن **50** مليار دولار لمواجهة ما يعصف به من أزمة، وأن المكسيك ستسدد كل ما في ذمتها من ديون ". وقد كان ذلك القرض أكبر قرض مساعدة منذ عام **1951**م. وقد أظهرت هذه الأزمة بجلاء الكيفية التي يدار بها الصندوق، والقواعد التي يسعى لإرسائها لتنظيم الاقتصاد الدولي[181].

3- صندوق النقد الدولي وموقفه من أزمة أمريكا الجنوبية:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكن القول أن الطرق المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي غير جيدة، وأحيانا تكون كارثية مثلما حدث في أمريكا الجنوبية، فخلال الستينات كان مجموع ديون أمريكا اللاتينية يساوي **60** مليار دولار تقريبا وفي عام **1980**م أصبح يساوي **206** مليارا، وبعد عشر سنوات زاد هذا الدين إلى ضعفيه أي **443** مليارا، واليوم يقارب **750** مليار دولار، وقد كان سبب هذا الارتفاع تحويل مبلغ **250** مليار دولار كل سنة لمصلحة الدائنين على مدى ثلاثين عاما، وهكذا اضطرت دول أمريكا اللاتينية إلى أن تخصص كل سنة مابين **30** و**35%** من قيمة صادراتها لخدمات الدين[182].

---

[180]- Mechèl Drouin, "Le Système Financier international", Armand colin, Paris, **2001**, P **156**, **157**.

[181]- أ/ السعيد خويلدي، مرجع سابق، ص **346**.

[182] - Bernard Rosier, "Les théories des crises économiques", **5** ème éditions, Paris, Edition La Découvert, **2003**, P **5**.

4- صندوق النقد الدولي وموقفه من أزمة الأرجنتين:

من بين المصائب التي سببها صندوق النقد الدولي تلك التي ضربت الأرجنتين حيث كانت بلدا مزدهرا ثم انتقلت بديون خارجية وطبقت إستراتيجية جامحة في الخصخصة وتحرير الأسواق المالية ووقعت بذلك تحت سيطرة صندوق النقد الدولي الأمر الذي أملى عليها سياسات اقتصادية ومالية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الشركات الكبرى العابرة للقارات، وبخاصة الأمريكية وصار "البيزو"، وهو عملة النقد الأرجنتيني يساوي دولار واحدا.

وفي عام **2001** بلغت نسبة النمو الاقتصادي أقل من **1.9 %** وبلغت قيمة الإنتاج القومي الخام السنوي للفرد الواحدة **754** دولارا وبذلك قاربت الأرجنتين مستوى **49** بلدا الأقل تقدما في العالم، ثم تفجرت الأزمة في الأول من ديسمبر عام **2001**م، وبلغ الدين الخارجي **164** مليار دولار. ومن أجل وقف رؤوس الأموال الهاربة للخارج أمر الرئيس الأرجنتيني بتجميد الودائع المصرفية الخاصة، وإثر ذلك انتشر الهلع بين الناس وانهار الاقتصاد الوطني، وارتفعت نسبة البطالة إلى **18%**، وانهارت المؤسسات وأشهرت إفلاسها.

وفي خضم هذه الأزمة رفض صندوق النقد الدولي تقديم أية قروض جديدة الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوتر الذي تحول إلى تمرد شعبي أطاح بالرئيس. وبعد أن أعلنت المحكمة العليا شهر فيفري **2002**م حكما باعتبار تجميد الودائع الخاصة غير دستوري، كان الضرر قد حل بالبلاد وأصبح الاقتصاد في غاية الضعف والقسم الأكبر من البلاد قد أصابها الإفلاس، وأصبح كل خمسة من سكان الأرجنتين بينهم اثنان يعيشان في فقر شديد[183].

5- صندوق النقد الدولي وموقفه من أزمة أمريكا اللاتينية:

خلال عقود من الزمن، كانت دول أمريكا الجنوبية تطبق العديد من خطط التكييف الهيكلي التي تمليها عليها واشنطن، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي أملى على تلك البلاد عدة إصلاحات ضريبية تخدم مصالح الرأسمال الأجنبي والطبقة الغنية المحلية.

---

[183] - Mechèl Aglietta, "Macroéconomie Financière: 2 Crises Financières et Régulation Monetaires", 4 ème éditions, Paris: La Découverte, 2005, P 36- 37.

فقد فرض تخفيضات كثيفة على الميزانيات الاجتماعية والتعليمية والصحية كما فرض تحرير المستوردات، وتطبيق سياسات تقشف متنوعة. وقد دفع السكان ثمنا باهضا نتيجة تطبيق إملاءات الصندوق وقواعد النظام الاقتصادي التي يفرضها. ونفس الدمار الذي حدث في الأرجنتين نتيجة تطبيق تلك السياسات حدث أيضا في دول عديدة أخرى.

فالبرازيل مثلا عام **1995**م وقعت فريسة لسياسات الصندوق، وأصبحت بلدا خادما لسياساته وكانت نتائج ذلك مأساوية، فالدين الخارجي على البرازيل بلـــغ **25 %** من الدخل القومي الخام، وبلغت الفوائد **9.5 %** منه، وسعت البرازيل للحصول على قرض من الصندوق عام **2001**م وحصلت بالفعل على **15** مليار دولار بفائدة **7.5%** وأعلن وزير المالية سعادته بنجاح المفاوضات وضرورة تقديم تضحيات حيث التزمت الحكومة بإجراء تخفيضات مهمة في جانب النفقات في الميزانية وكانت في جانب التعليم والصحة.

وفي كل مرة يطلب الوزير البرازيلي من الصندوق تمديد أجل القرض، يطلب الصندوق الموافقة على بيع صناعات أو مؤسسات خدمية لشركات متعددة الجنسية التي تعد من أهم آلياته وغالبا ما تكون أوروبية أو أمريكية. وهكذا تم بيع القطاع العام القوي والمربح بكامله تقريبا بأرخص الأثمان. ونفس الكوارث السابقة أحدثها تدخل الصندوق في بلدان أخرى.

وتجدر الإشارة إلى نقطة هامة وهي تأثر صندوق النقد الدولي بالسياسة الأمريكية، فيبدو الصندوق وكأنه في الخدمة الدائمة والمباشرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ويسعى لتكريس القواعد الاقتصادية التي تتبناها هذه الأخيرة[184]. فطريقة تعامل الصندوق وكبار موظفيه، تكشف عن مدى السيطرة الأمريكية على الصندوق واعتباره آلية هامة من آليات الولايات المتحدة والدول الكبرى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي وإذا كان الصندوق يضع شروطا لمنح القروض أهمها الحكم الصالح وغياب الفساد، فإن الواقع يتنافى مع ذلك[185].

---

[184] - Vincent Marcus, "Crises des Paiment: une perspectives historique, **1980 – 2002**", Rapport du Conseil d'Analyse Economique sur la: "Crises de la Dette: Prévention et Résolution", Paris, La Documentation Française, **2003**, P **114, 115**.

[185]- آسيا بن يخلف، "الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها، مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة **(2008، 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر **03**، **2009**م/ **2010**م، ص **96**، **97**، **98**، **99**.

وإذا كانت أخطر عيوب صندوق النقد الدولي تتمثل في انحرافه بعيدا جدا عن دوره الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي واعتباره فقط آلية من آليات الدول الكبرى لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي فإنه نتيجة للنظام المرن لأسعار الصرف واعتماد هذا النظام على أسواق رأس المال الخاص، فإن على الصندوق أن ينهض بدور جديد يمثل فيه مظلة التشاور بين الدول الكبرى والدول النامية بخصوص سياسات الاقتصاد من أجل إرساء قواعد لنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة ويضمن حقوق الدول النامية.

ومن ناحية ثانية تشكل المعاملة المتباينة للبلدان المقترضة مشكلة عميقة الجذور من الممكن معالجتها جزئيا بجعل رأي الصندوق أكثر فعالية في إدارة الاقتصاديات الكبرى[186].

وبناء عليه نستنتج أن دور صندوق النقد الدولي في إقراض البلدان النامية قد تزايد وخاصة في إفريقيا التي تعاني من صعوبات جمة، فقد تحول الصندوق إلى مصدر مقبول للمساعدة، ولكن ينبغي ألا يتداخل دور الصندوق مع دور البنك العالمي، وأن يظل دوره الأساسي في الإشراف على نظام النقد الدولي ككل وليس على أعضائه الأشد عوزا فقط.

ويتعين لإصلاح وتفعيل دور صندوق النقد الدولي، إصلاح عملية صنع القرار داخله، فالأمر يقتضي أن تكون قراراته أكثر انفتاحا وشفافية، وأيضا أكثر ديمقراطية، كما أن هناك ضرورة لتعديل أحكام الصندوق وسياساته بشكل يراعي فيه المساواة والعدل بين الدول الأعضاء واستنادا لأوجه النقد وسبل التطوير السابق ذكرها، وتعديل شروط الاستفادة من الصندوق بحيث تراعى ظروف الدول الآخذة في النمو والفقيرة، مع تيسير شروط السحب بالنسبة لموارد الصندوق الأخرى.

وبالرغم من أن سياسات الصندوق قد أحدثت نتائج عكسية في كثير من الدول بسبب برامج التصحيح التي يشترطها الصندوق لقروضه ومحاولة فرض وجهة نظره، فإن بلدانا عديدة ترى ضرورة هذه البرامج بشرط أن يكون هناك إطار زمني واقعي لتطبيقها[187].

---

[186]- آسيا بن يخلف، مرجع سابق، ص 99.

[187]- أ/ السعيد خويلدي، مرجع سابق، ص 350.

ثانيا: آثار تطبيق سياسات وشروط صندوق النقد الدولي على سيادة الدول النامية:

إن تطبيق سياسات وشروط صندوق النقد الدولي يخلف آثارا من الناحية الاقتصادية، وكذا من الناحية السياسية، وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

1- آثار الأخذ بشروط صندوق النقد الدولي على الدول النامية من الناحية الاقتصادية:

إن الصندوق الدولي لفرض سياسته على الدول وخصوصا النامية منها، يقوم دائما في هذا الإطار بتطبيق خطة جاهزة لديه، يطلق عليها مصطلح: "وصفة الصندوق"، وهي تستهدف من الناحية النظرية مساعدة الدول على إعادة هيكلها الاقتصادي لتوفير فائض في موازينها التجارية لتمكنها من تسديد دينها والبدء بعملية إعادة قدرتها الاقتصادية[188]، فهو يستعمل تلك الوصفة نظريا كعلاج لإصلاح اقتصاديات جميع الدول دون مراعاة الاختلاف بين عللها، وهذه الخطة تقوم أساسا على فكرة التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة، الخصخصة، تحرير التجارة، إضافة إلى رفع الدعم، وهذه الوصفة جرى تطبيقها على أكثر من مائة دولة نامية.

ولكن ما حدث في الواقع هو عكس ما بينه صندوق النقد الدولي نظريا فأغلب الدول التي تبنت وصفات الصندوق عانت من تجارب وأزمات قاسية، حيث ترتب عليها فقدان الدول النامية السيطرة على اقتصادياتها، وتولي المستثمرين الأجانب السيطرة على الشركات المهمة في هذه الاقتصاديات، إضافة إلى فقدان الدولة سيادتها على السياسة المالية والنقدية، حيث يتم إجبارها على إعادة تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية، وتفكيك مؤسسات الدولة التي تقف في طريق هذه السياسات بمساعدة وتواطؤ البيروقراطية المحلية المستفيدة من السياسات الجديدة[189].

ورغم كل هذه السلبيات التي تؤدي إليها وصفة الصندوق الدولي، إلا أن هذا الأخير يصر على أن الحقيقة هي عكس ذلك، ويواصل تنفيذ وصاياه رغم فشلها[190]. ولكن ما يمكن قوله هو أن ما فرضه الصندوق وتخليه عن مسؤوليته اتجاه الأزمات والمشاكل التي واجهت الدول المستفيدة من موارد الصندوق كانت هي العائق أمام البلدان في استعادة قوتها الاقتصادية وقدرتها في التخلص من ديونها.

---

[188]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 335.
[189]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 323.
[190]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، ص 335.

وبناء على هذه الخطة المحكمة وهذه الشروط التعسفية والظالمة، يتم تصنيف الدول النامية باعتبارها هي الأشد حاجة إلى مثل هذه القروض، فهي إما أن تنساق وتتبع هذه السياسة، وإما أن توضع في القائمة السوداء في حال عدم تنفيذها بدقة لتلك الأوامر، مما يعرضها للعديد من المشاكل والعقبات وأهمها حجب القروض عنها وبالتالي حرمانها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى تصدير الأزمات إليها بشكل منتظم حتى ترضخ وتقبل بوصفة الصندوق، هذه الوصفة التي تقوم أساسا على برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي تضم عدة إجراءات أهمها: تخفيض سعر العملة، إلغاء الرقابة على الصرف، تحرير الأسعار، اعتماد ميزانيات التقشف، خصخصة المشروعات المملوكة للدولة والقطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص، وعدم التزام الدولة بتوظيف الخريجين، والتخلي عن حماية الصناعة الوطنية.

ويلعب صندوق النقد الدولي، دورا هاما وأساسيا فيما يتعلق بقرار تخفيض سعر العملات، الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مباشرة خاصة أسعار المواد الأساسية، كالمواد الغذائية الرئيسية، الدواء، الوقود والخدمات، مما يشكل ضغطا كبيرا على دخل الفرد الذي ينتمي إلى دول تعاني أصلا من انخفاض شديد في مستوى الدخل سواء الفردي أو القومي.

وينتهج الصندوق سياسة تخفيض سعر العملات، لغرض وحيد هو خفض القيمة الدولارية للمصروفات الحكومية مما يسهل توفير عائدات الدولة التي يتم توجيهها لخدمة الدين الخارجي، دون أدنى اعتبار للفئات المحدودة الدخل، والتي تمثل غالبية الشعب. وتوافق الحكومات على ذلك لكون مميزات الفئات السامية من كبار موظفي الدولة لن تمس، وكذلك لكون الاعتراض على ذلك يواجه بأجهزة القمع التي تعد الوسيلة الناجعة لحل مشكلات الدولة الموجهة لخدمة الدين في الدول النامية، والتي تتعهد في اتفاقها مع الصندوق على مجموعة الإجراءات أو بالأحرى العقوبات كتخفيض عجز ميزانية الدولة، والحد من النفقات العامة، ورفع الدعم أو تخفيضه بشكل كبير عن السلع الأساسية، وخفض قيمة العملة، ونقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يعرف ب "الخصخصة"، ما يؤدي إلى انتقال المشروعات المهمة والأكثر ربحية إلى أيدي الشركات الأجنبية[191].

---

[191]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 323- 324.

ونظرا لما ينجر عن سياسة التكيف الهيكلي وبرامج الخصخصة ، من اضطرابات على مستوى جميع الأصعدة، وخصوصا على الصعيد الاجتماعي، من قمع اقتصادي يتمثل أساسا في غلق المنشآت والاستغناء عن العمال...، فإن تطبيقها يتطلب تعزيز جهاز الأمن الداخلي للحكومات، ودعم القمع السياسي، لكون الدولة لا تملك إلا أن تواجه تلك الاضطرابات أمنيا.

ولقد أدت الإجراءات التي فرضها ولا زال يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية إلى ترتيب عدة آثار سلبية وضارة مست سيادتها الوطنية، وأدت إلى تدهور اقتصادياتها، وانخفاض كبير في مستوى معيشة سكانها، وبرز التباين الواضح في مستوى المداخيل بين أصحاب رؤوس الأموال المحليين، ووكلاء الشركات الأجنبية وبين بقية أفراد الشعب على مستوى جميع الدول النامية.

من خلال ما تقدم ذكره، يمكننا القول أن جميع الدول النامية سارت عبر هذا النفق الذي رسمته لها العولمة عن طريق آلياتها المتمثلة أساسا في المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، ومن هذه الدول من لا تزال في بداية هذا النفق، ومنها من تشارف على بلوغ نهايته، والتي تؤدي إلى دوامة من المشاكل والاضطرابات والنزاعات، فقد دفعت تلك السياسة التعسفية لصندوق النقد الدولي بالبلدان النامية وشعوبها إلى يأس اجتماعي متنام أدى إلى هبات شعبية في بعض الدول، وفي دول أخرى يتم السيطرة على الوضع فيها من قبل الأجهزة الأمنية بعنف مبالغ فيه، مما قد يؤدي إلى انفجار مروع، ففي عاصمة "فنزويلا" "كاراكاس" حدث تمرد عنيف نتيجة تطبيق سياسات صندوق النقد، وحدثت نفس الاضطرابات ولذات الأسباب وبدرجات متفاوتة في بلدان مختلفة، في تونس، نيجيريا، المغرب، المكسيك.... إلا أن هناك شعوبا عانت ومازالت تعاني ولا صوت لها، نتيجة الخصخصة وبرامجها الداعمة للحرية الاقتصادية، وبرامج التكييف الهيكلي، التي أدت إلى إضعاف كل المؤسسات سواء الداخلية أو الدولية التي تتعارض مواثيقها وسياساتها مع حرية السوق[192].

إن أقل ما يمكن قوله عن تلك البرامج التي يطلق عليها مصطلح : "برامج التكييف الهيكلي" والمطبقة على اقتصاديات الدول النامية برعاية صندوق النقد والبنك العالميين، هي أنها ألحقت أضرارا بالغة بالدول النامية.

---

[192]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 324- 326.

كما أوصلت العديد من البلدان لدرجة أن المؤسسات المالية الدولية أدركت مؤخرا أهمية مراعاة البعد الإنساني في هذه البرامج وخاصة عند تطبيقها على مواطنين لا يملكون سوى ما يستر أجسادهم ويشبع بطونهم بالكاد، وتفطنت هذه المؤسسات إلى ضرورة التقليل من انتشار آثار الفقر، وما ينتج عنه من مآس إنسانية في هذه الدول.

أما فيما يتعلق بسياسة خصخصة القطاع العام، وبعض الخدمات العامة، فقد لعبت تلك السياسة دورا هاما في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعى الأجانب والقطاع الخاص إلى تملك العديد من الشركات أو المساهمة في ملكيتها، وتعني الخصخصة السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والمرافق العامة، أي تراجع دور الدولة في مجال الاقتصاد الوطني، وترك المجال للقطاع الخاص لأخذ دوره الطبيعي في ممارسة أعماله الاستثمارية الربحية على أسس تجارية.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول أن معظم الدول النامية ومنذ حصولها على الاستقلال، أخفقت في عملية بناء الدولة، بمعنى أنها لم تستطع إقامة مؤسسات قادرة على الاضطلاع بمهام ووظائف الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، الأمر الذي جعل هذه الدول تعاني اختلالات وتشوهات عميقة في مجالات عديدة وخصوصا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فقد سعت الدول النامية إلى التوسع في الاقتراض من البنوك التجارية العالمية، التي سعت بدورها إلى تصريف الفوائض المالية الضخمة التي توافرت لديها، وسعيا وراء تحقيق أرباح خيالية لم تكترث تلك البنوك والمؤسسات المالية، ولم تعر أي اهتمام للقدرة الفعلية للدول المقترضة على السداد، مما أدى إلى ارتفاع نسب المديونية إلى أرقام خيالية[193].

هذا فيما يتعلق بآثار الأخذ بشروط صندوق النقد الدولي على الدول النامية من الناحية الاقتصادية، حيث لا حظنا أن تلك الشروط من شأنها تقليص دور الدولة وبالتالي تقليص سيادتها وخصوصا عند فرض نظام الخصخصة، الذي يؤدي إلى تراجع دور الدولة في مجال الاقتصاد الوطني، وترك المجال للقطاع الخاص، أما بالنسبة لآثار الأخذ بشروط الصندوق على الدول النامية من الناحية السياسية فسنتطرق إليه بالدراسة في النقطة الموالية.

---

[193]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 325، 327، 328.

2- آثار الأخذ بشروط صندوق النقد الدولي على الدول النامية من الناحية السياسية:

يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم تسهيلات نقدية إلى الدول الأعضاء لمواجهة العجز الطارئ في ميزان مدفوعاتها، وذلك بغرض حماية العملات الوطنية للدول الأعضاء من الأزمات المفاجئة، وسعيا وراء تثبيت أسعار الصرف، وتعميم قابلية العملات للتحويل إلى عملات أخرى، وتفاديا لاستخدام تخفيض قيمة العملة أو قيود التحويل كوسيلة في المنافسة التجارية. وهذه التسهيلات ليست اقتراضا وإنما عملية شراء للعملات التي تتوافر لدى الصندوق بمقتضى نظامه الأساسي.

وتتميز التسهيلات النقدية بكونها تمنح لغرض مواجهة ما يطرأ من عجز في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء، أي أنها عبارة عن ائتمان قصير الأجل، ومن ناحية أخرى فإن قدرة السحب من الصندوق تتوقف على حصة كل دولة، فبقدر هذه الحصة يتحدد المدى الذي يمكن للدولة أن تقوم فيه بشراء عملات الدول الأخرى، يضاف إلى ذلك أن الأصوات المقررة لكل دولة تتوقف أيضا على قدر ما تملكه من حصص.

وهذه الخصائص تبرز المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية عند لجوئها إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض، حيث أن هذه الدول في حاجة دائمة إلى التسهيلات النقدية نظرا لكون العجز في ميزان مدفوعاتها ليس ظاهرة طارئة، بل هو أمر هيكلي يرجع إلى بنية الاقتصاد النامي، ولا يمكن استيعابه إلى بعد عدة سنوات. ومهما حسنت الدول النامية إدارة نظامها النقدي وتعاملها الخارجي، فلا بد أن تعاني قدرا من العجز في ميزان المدفوعات. والملاحظ أن حصص الدول النامية لدى صندوق النقد الدولي ضعيفة، حيث تحتفظ الدول المتقدمة الرأسمالية بالقدر الأكبر وبالتالي تتمكن من الحصول على معظم التسهيلات[194]، ويترتب على ذلك أيضا امتلاك الدول المتقدمة القدرة على توجيه سياسات الصندوق وفق مصالحها، ومن ثم تصبح الدول النامية نظرا لحاجتها للمساعدات المالية وضعف ما تملك من حصص، محلا لتحكم الدول المتقدمة المسيطرة على الصندوق.

---

[194]- د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، "القانون الدولي العام"، الدار الجامعية، بيروت، 1988 م، ص 330، 331.

وعليه فإن الحقيقة التي يمكن إدراكها، هي أن التسهيلات النقدية ما هي إلا وسيلة تعكس سياسة الدول المتقدمة، فإذا حدث تسامح بخصوص شروط منحها، كزيادة حجم المساعدات أو عدم ربطها بحصة الدولة طالبة السحب فإن مضمون التسهيلات يبقى دائما معبرا عن اتجاهات الدول المسيطرة على صندوق النقد الدولي. وتتنوع التسهيلات أو المساعدات المالية وفقا لمدة تسديدها إن كانت طويلة أو قصيرة المدى، أو القدر المسموح به للسحب، وأيا كان نوع التسهيلات المقدمة للدولة طالبة القرض، فإن مضمونها يكاد يكون واحدا، نظرا للشروط التي يفرضها الصندوق، وتجدر الإشارة إلى أننا لن نتناول بالدراسة الأبعاد الاقتصادية لسياسات صندوق النقد الدولي تجاه الدول النامية، وإنما سنركز على بحث شروط منح التسهيلات النقدية في ضوء اعتبارات السيادة الوطنية، ومصالح الدول النامية وهو موضوع بحثنا.

وللحصول على التسهيلات النقدية أو ما يسمى بالقروض، يتوجب على الدولة طالبة المساعدة أن تقوم بتقديم برنامج معين للإصلاح الاقتصادي والمالي، والذي يسمح بإنهاء أو تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، إذ أن كل المشاكل التي تتعلق بالسيادة الوطنية للدول ومصالحها، ترتبط بالخطوات والإجراءات التي تسبق هذا البرنامج وتصاحبه، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال دراسة نطاق تدخل الصندوق في سياسة الدول ومضمون ذلك التدخل.

- <u>نطاق تدخل صندوق النقد الدولي</u>:

يتدخل صندوق النقد الدولي بشكل كبير في سياسات الدول التي تطلب مساعدته، وخصوصا الدول النامية باعتبارها الأكثر حاجة لتلك المساعدات والقروض، ويحدث ذلك عند إجراء المفاوضات بين الدولة المعنية بالقرض والصندوق، إذ أن الصندوق يقوم بإرسال بعثة تباشر من الناحية الفعلية مهمة التفتيش وتقصي الأوضاع، حيث تفحص البعثة معالم السياسة الاقتصادية والمالية الخاصة بالدولة طالبة القرض، ويشمل هذا الفحص المسائل المتعلقة بسياسات الأسعار، الأجور، العمالة، الضرائب، الاستثمار، والإئتمان....هذا إلى جانب فحص سياسات القطاعين العام والخاص، وكذا قطاع البنوك وسياسة البنك المركزي، ويفضل صندوق النقد الدولي اتساع نطاق مراقبته للأوضاع الاقتصادية والمالية[195].

---

[195]- د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص 332، 333.

وهكذا تصبح مجموعة من المجالات التي تخضع أصلا للسيادة الكاملة للدولة محلا لرقابة منظمة مالية دولية، ولكن المشكلة لا تكمن في ممارسة هذا المدى المتسع من الرقابة، وإنما تكمن في كون ذلك الفحص وتقصي الأوضاع تعقبه مجموعة من التوصيات باتخاذ إجراءات معينة، من الضروري تطبيقها من قبل الدولة طالبة القرض والرضوخ لها، وإلا فلن يمنح الصندوق مساعدته لها.

فرقابة الصندوق لا تتوقف فقط عند المرحلة السابقة لمنح القروض والتسهيلات النقدية، وإنما تتعداها إلى مرحلة تنفيذ الاتفاق المبرم مع الصندوق، فإذا لاحظنا أن القروض الممنوحة للدول وخصوصا للدول النامية، لها طبيعة شبه دائمة نظرا للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ميزان مدفوعاتها، فإننا نصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الدول النامية التي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي تخضع لرقابة دائمة من جانب هذه المؤسسة المالية الدولية، وبالتالي تخضع لضغوط كثيرة تفرض على سيادتها الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يقتصر على إرسال بعثات الصندوق إلى الدول طالبة الإعانات المالية، وإنما هناك حالات يقوم فيها صندوق النقد الدولي بتعيين ممثل له يباشر مهمة الرقابة لتنفيذ البرنامج المقترح، بل إن الصندوق قد قام أيضا بتعيين مندوب له يعهد إليه باعتماد توقيع الشيكات الحكومية، وعدم اتخاذ أي إجراء اقتصادي قبل الرجوع إليه.

- <u>مضمون تدخل صندوق النقد الدولي:</u>

بالنسبة لإدارة صندوق النقد الدولي فإنها لا تعترف نهائيا بوجود حالة تدخل لسياساتها في سيادة الدول المقترضة، وإنما تدعي بأنها تقوم بمجرد تبادل لوجهات النظر أو مشاورات مع الدول المعنية، ولكن الحقيقة هي عكس ذلك، حيث تقوم بعثات صندوق النقد الدولي بعد إجراء الفحص التفصيلي للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة طالبة القرض أو المساعدة المالية، بوضع مجموعة من الشروط والتوصيات يتعين على الدولة الأخذ بها في كل القطاعات، ولا تملك الدول وخصوصا النامية منها التي تنتظر مساعدة الصندوق إلا أن تأخذ بها، وتقوم بتضمينها في برنامج للإصلاح الاقتصادي[196].

---

[196]- د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص 333، 334، 335.

وهكذا فإن الصندوق يكون هو المخطط والمحدد للسياسة الاقتصادية والمالية للدول التي يتم منحها تسهيلاته النقدية. ويجري الإعلان عن متطلبات الصندوق بوضوح فيما يسمى بخطاب الصندوق، حيث تتعهد فيه الدولة التي تطلب المساعدة بتنفيذ كافة الإجراءات الواردة في الخطاب بدقة، ويقوم الصندوق بمراقبة تنفيذ ذلك، بل إنه لا يمنح التسهيلات والقروض إلا في شكل دفعات أو شرائح تبعا لمدى احترام ما تعهدت به الدول.

وبالإطلاع على ما يفرضه الصندوق الدولي من شروط وإجراءات، يتبين لنا أنها تشمل: إزالة القيود على الأسعار، تخفيض معدل الاستثمارات، زيادة الضرائب على الطبقات الفقيرة، رفع الدعم عن السلع الضرورية، خفض النفقات العامة، إزالة القيود على الإستيراد، فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية، رفع نفقات الخدمات العامة، وتخفيض قيمة العملة الوطنية[197].

ويتوجب على كل دولة تلجأ إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض أو تسهيلات نقدية أن تخضع لهذه الإجراءات، وأن تقوم باتباعها، وإلا فلن تمنح القرض. والتحليل القانوني لممارسات صندوق النقد الدولي في هذا المجال تؤكد النتائج التالية:

ـ أن هناك فحصا وتقييما للسياسة الاقصادية والمالية للدول التي تطلب مساعدة الصندوق، وخصوصا النامية.

ـ أن صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية دولية يقوم بفرض سياسة معينة على مجموعة الدول طالبة القروض، وهو ما يؤدي إلى المساس بسيادتها.

ـ أن جوهر احتفاظ الدول بسيادتها يصبح بلا مضمون، أمام ترك تحديد الاختيارات الاقتصادية الأساسية، لمجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي، تقوم بتحديد السياسات الواجب اتخاذها في ضوء سياسة ونظام معين، وهذا النظام هو النظام الرأسمالي الذي تأخذ به الدول القوية المسيطرة على الصندوق.

---

[197]ـ د/ محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص 335، 336.

وهكذا فإننا لا نعتقد أن هناك منظمة دولية، تملك من المقدرة على التدخل في الشؤون السيادية للدولة، سواء في مجال الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، أو في توجيهها، بمثل هذا القدر. فلقد أصبح شائعا الاعتراف بأن صندوق النقد الدولي يقوم بإدارة اقتصاديات الدول النامية. فهذه الإجراءات التي يوصي بها الصندوق، تبرر من جانبه بأنها ضرورية لتحقيق التوازن، كهدف من أهدافه، غير أن ممارسات هذه المنظمة، تؤكد مجموعة من الحقائق تبطل الادعاء بالعمل على تحقيق الهدف المشار إليه:

ـ فما يفرضه صندوق النقد الدولي من إجراءات، الهدف منها أساسا هو العمل على حماية مصالح الدول المتقدمة، وهي في نفس الوقت دائنة للدول النامية، وهكذا فإن تقديم التسهيلات النقدية يسبقه قيام دائنوا الدول المذكورة بتفويض الصندوق في فرض ما يرونه من توصيات، أهمها فتح الأسواق أمام استثماراتهم، إزالة القيود على الاستيراد، ورفع الأسعار، وذلك للعمل على الاستفادة من هذه الأوضاع. ويؤكد هذه الحقيقة، أنه تبعا لتقدير الدول الدائنة المسيطرة على الصندوق تتوقف درجة صعوبة أو سهولة شروط منح التسهيلات وتنفيذها.

ـ أن المشكلة ليست في وجود شروط مفروضة من منظمة دولية على دولة معينة، وإنما هي إغفال اختلاف طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية عن تلك التي قد تمر بها الدول المتقدمة، هذا إلى جانب نظرة الدول المتقدمة إلى الصندوق على أنه آداة لتحقيق سياستها الاقتصادية، لذا فإن الصندوق لا يهتم بالآثار الاجتماعية التي تسببها سياسته.

فالواقع يدل على أن الدول التي أخذت بتوصياته في غالبيتها لم تنجح في تحقيق الأهداف التي قام الصندوق بتحديدها، هذا إلى جانب إغفال الآثار الاجتماعية لسياسة هذه المنظمة وما تسببه من اضطرابات، فالمشكلة تكمن في كون الصندوق يتبع سياساته لصالح الدول الرأسمالية المسيطرة عليه، ويخالف بذلك نظامه الأساسي الذي يمنع أي تمييز في المعاملة. وهكذا يمكننا القول أننا أمام منظمة مالية دولية تملك من المقدرة أن توجه وتخطط السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء وفقا لنظام معين، بحيث أصبحت سيادة هذه الدول بدون مضمون، وفارغة من محتواها القانوني، وهذا ما ينطبق أساسا على الدول النامية[198].

---

[198]ـ د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص 337، 338، 339.

الفرع الثاني: المشاكل التي يعاني منها صندوق النقد الدولي والانتقادات الموجهة إلى نظامه الخاص بالشروط وسياسات التدخل في سيادة الدول النامية:

مر على قيام صندوق النقد الدولي حوالي إثنين وسبعين **(72)** عاما، وخلال هذه الفترة حاول الصندوق النهوض بمسؤوليته في تصحيح الاختلالات على مستوى موازين المدفوعات في الدول النامية، إلا أن النتيجة كانت مخيبة للآمال، وكانت أوجه الفشل السياسية خطيرة، تتعلق بعدم الاستقرار السياسي داخل الدول، وقد هددت تلك النتائج بانهيار اقتصادي شامل. وهذه المحاولات العديدة والتي منيت بالفشل، أفقدت صندوق النقد الدولي مصداقيته لدى شعوب البلدان النامية، خصوصا وأن تلك الشعوب هي التي دفعت ثمن فشل الصندوق غاليا.

وقد أرجع البعض سبب فشل المؤسسة النقدية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي إلى الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي الذي تعيشه الدول النامية، وذلك في معرض دفاعهم عن الصندوق. ولكن حتى نكون موضوعيين في طرحنا يجب أن لا نحمل الدول النامية وحدها المسؤولية، فكيف لمنظمة عالمية تملك موظفين اقتصاديين كبار، لديهم كفاءة وتاريخ طويل في وضع الاستراتيجيات، ويقومون بتدريب صانعي السياسات المالية في العالم، أن ترتكب هذا القدر الهائل من الأخطاء، لولا تلك المشاكل التي تعاني منها والتي انعكست سلبا على طريقة إدارتها للنظام النقدي العالمي، ولعل أهمها سيطرة الدول الصناعية الكبرى على اتخاذ القرار في الصندوق، إضافة إلى مشكلة النقص في الشفافية لدى الصندوق، وأيضا أزمة الميزانية وغيرها.

وبناء عليه فإن إصلاح الصندوق الدولي أصبح يمثل حاجة اقتصادية وسياسية ملحة، تتطلب تعاونا من جميع دول العالم، كما أن الدول النامية ومنها الدول العربية مدعوة إلى تشكيل جبهات سياسية واقتصادية تستطيع من خلالها انتزاع حقوقها لأجل حصولها على قوة تصويتية أكبر تؤثر من خلالها في القرارات الصادرة عن الصندوق، كما أن هذا الأخير مدعو إلى إعادة النظر في جدول الديون المفروضة على الدول، والتي تشكل عقبة في طريق تنميتها، وهي النقطة التي كانت محلا للانتقادات كون تلك الشروط التي يفرضها الصندوق لها تأثيرات سلبية عديدة على الدول النامية وخصوصا فيما يتعلق بسيادتها، كما أنه مدعو بالسماح للدول النامية بتقرير نظامها الاقتصادي الذي تريده وفق قناعاتها السياسية وكل هذه النقاط سنتناولها فيما يلي:

أولا: المشاكل التي يعاني منها الصندوق والحلول المقترحة لإصلاحه:

شكلت الأزمة المالية الآسيوية بداية لجهود الإصلاح لسياسات المنظمة النقدية الدولية، وقد وضع صانعو القرار عنوانا لهذه الغاية تحت إسم "إصلاح هيكل النظام العالمي"، فما هي المشاكل التي يعاني منها صندوق النقد الدولي والتي استدعت استنفارا لإصلاحه، وما هي الحلول المقترحة لذلك؟

1- المشاكل التي يعاني منها صندوق النقد الدولي:

يعاني صندوق النقد الدولي مشاكل عديدة انعكست سلبا على طريقة إدارته للنظام النقدي العالمي، ولعل سيطرة الدول الصناعية الكبرى على اتخاذ القرار فيه تعتبر أحد أبرز الأمور التي لا بد من إصلاحها، ويضاف إليها مشكلة النقص في الشفافية لدى الصندوق، وأيضا أزمة الميزانية، وهذه المشاكل هي على سبيل المثال لا الحصر.

- سيطرة الدول الكبرى على اتخاذ القرار:

إن مبدأ القوة التصويتية لدى صندوق النقد الدولي تعكس بشكل أو بآخر هيمنة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات داخله، ولهذا فإن معظم القروض التي تقدم تكون للأنظمة التي للولايات المتحدة نفوذا ومصالح فيها، ولهذا حرمت مصر عام **1956**م من قروض الصندوق لتمويل بناء السد العالي، كون مصر كانت تنتهج في ذلك الحين سياسة مناهضة لواشنطن. كما يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في منح القروض، فالمساعدات التي يقدمها الصندوق لتلك الدول تذهب إلى الأنظمة السياسية الموالية لها، فعلى سبيل المثال تعمد فرنسا إلى دعم الدول الحليفة لها في القارة الإفريقية متجاهلة دولا أخرى في القارة ذاتها تعيش تحت خط الفقر[199].

وعليه يمكن القول، أن للصندوق الدولي هدفا غير معلن، ألا وهو الحفاظ على مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعاملت مع الصندوق وكأنه من غنائم الحرب، كما شكل الصندوق مؤسسة مارس البيت الأبيض من خلالها هيمنته على العالم.

---

[199]- أحمد فرحات، مرجع سابق.

ونتيجة ذلك، أصبحت القروض الخارجية لصندوق النقد الدولي أداة للضغط السياسي على البلدان النامية، من أجل فتح حدودها وأسواقها أمام البلدان المتقدمة ومنتجاتها الأجنبية، مدمرة بذلك الاقتصاد الوطني للدول النامية، ومن جهة أخرى تمارس الدول الكبرى ضغوطا عبر قروض الصندوق بغية إقامة قواعد عسكرية لها تستخدمها ضد المصالح الوطنية، وبهذه المعطيات تكون الدول النامية أمام استعمار جديد يتوجب عليها مواجهته.

وعلى هذا الصعيد نجد أن كبير الاقتصاديين السابق في البيت الأبيض "جوزيف إ. ستلغلتز" قد اعتبر أن سياسات صندوق النقد الدولي تخدم ما أسماها الأسرة المالية العالمية أكثر مما تخدم الاقتصاد العالمي.

- نقص الشفافية لدى الصندوق:

إن المؤسسات النقدية كالمصارف وغيرها تميل إلى السرية، لأسباب عديدة أهمها التهرب من الضرائب، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي وعلى الرغم من أنه ليس مؤسسة خاصة إلا أنه يعاني من ضعف في الشفافية، فهناك غياب للمناقشات العلنية، ويقوم الصندوق حاليا بزيادة شفافيته عن طريق إلقاء مزيد من الضوء على أعمال مجلسه التنفيذي تفاديا لمزيد من الانتقادات.

إن صندوق النقد الدولي لا يعمد إلى اعتماد سياسة الشفافية حيال مواطني الدول الأعضاء، فنجده يصدر ملخصات عن تقاريره التي أعدتها عن الأوضاع النقدية في بلدانه، لا تحتوي على كامل المعلومات التي يجب على الدولة معرفتها، ما يضعها تحت رحمة الصندوق وهذا الأمر بدوره خاضع لرغبة الدول الكبرى المؤثرة فيه، ويتجلى ذلك أيضا بإصداره تقريرا يدعم فيه خطة الحكومة الإصلاحية فيه، بينما يعمد إلى العكس في دول أخرى. وفي هذا الصدد صرح مدير الصندوق في أوروبا "أوليفر باستن" أن على الصندوق إصدار مقترحات تقتصر على الشفافية والمسؤولية تجاه مواطني البلدان[200].

[200]- أحمد فرحات، مرجع سابق.

- مشكلة الميزانية:

إن تمويل عمليات صندوق النقد الدولي بشكل فعلي يتم من خلال مبالغ القروض التي يتم تسديدها من قبل البلدان النامية، إضافة إلى اشتراكات الدول الأعضاء، وهذا يعد قليلا مقارنة مع حجم تعاملات الصندوق، فمثلا نجد أن الحكومة التايلاندية قد أعلنت سنة **2003**م أنها قد قامت بتسديد معظم ديونها للصندوق، وأنها ستكون مستقلة عنه ماليا، وفي السنة نفسها أنهت أندونيسيا اتفاقيتها الاقتراضية مع الصندوق، وأنهت دينها بعد سنتين، وامتنع عدد من المقترضين الكبار في آسيا عن اللجوء إلى الاستدانة من الصندوق، ومنها الفيليبين والهند وكذلك الصين، وقامت البرازيل والأرجنتين بنفس الأمر، مؤكدين عدم استعدادهم للاستدانة مجددا من المؤسسة الدولية[201].

- الإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية:

بالرغم من الدور الرقابي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء، خاصة في إطار ما يعرف بمشاورات المادة الرابعة، فإنه فشل في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية، ولم يعطي أي إشارة إلى مواطن الضعف والمخاطر التي كانت تتراكم في اقتصاديات البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية[202].

وهذه المشاكل وغيرها دفعت البعض إلى القول بوجوب البحث عن مؤسسة جديدة تدير النظام النقدي الدولي، ما أصاب الصندوق بشلل مؤقت، أنعشته الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، حيث تم الاتفاق بين الدول العشرين المجتمعين في لندن عام **2009**م على إعطاء دور لصندوق النقد الدولي في الخلاص من الأزمة عبر مضاعفة موارده المالية سواء بالنسبة لميزانيته أو حقوق السحب الخاصة به.

وبعد تعرضنا لمجموعة تلك المشاكل التي تعترض تطور صندوق النقد الدولي، طرحت مسألة إصلاحه كاعتراف ضمني بفشل سياسته، وهو ما سنتناوله بالدراسة في النقطة التالية.

---

[201]- أحمد فرحات، مرجع سابق.

[202]- فارس بن رقرق، مرجع سابق، ص **92**.

2- الحلول المقترحة والإصلاحات الضرورية لتثمين الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي:

لقد أثبتت الأزمات الأخيرة للنظام النقدي والمالي العالمي، أن هذا النظام يفترض أن يخرج بنظام اقتصادي أكثر عدالة وإنصافا، وإشراكا للدول النامية في منظومة اتخاذ القرار، ومن المنتظر أن يولد نظام اقتصادي أكثر إنسانية، ولا نقصد بذلك نظاما تغيب فيه قواعد الرأسمالية والحرية، ولكنها الحرية المنظمة التي توازن بين اعتبارات الربح وإشباع الحاجات الاجتماعية، فتكلفة الرأسمالية الاجتماعية مهما عظمت لا يمكن أن تقارن بتكلفة الانهيارات الاقتصادية المتتابعة وما يترتب عليها من مشكلات يصعب إن لم نقل يستحيل حصرها[203].

إن تكريس المسار الحالي لصندوق النقد الدولي يعني استمرار الاضطرابات النقدية وترسيخ حالة عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على آداء الاقتصاد العالمي. ولهذا ازداد الوعي بأهمية وضرورة إجراء إصلاحات جوهرية لهذه المؤسسة، ونرى بأن تحقيق هذا الهدف يستدعي إعادة النظر في القضايا الأساسية التالية:

- إصلاح نظام العضوية والتصويت:

نظام العضوية: إن النظام الحالي للصندوق الدولي يقوم على مبدإ عدم المساواة بين الدول الأعضاء وهذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله: "إن الغائب الكبير على نظام بريتن وودس هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق، فإصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها البارزين، عن طريق تجسيد مبدإ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة".

حيث نجد أن الدول التي تزعم بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الدكتاتورية المؤسساتية، والاستبداد داخل المنظمات الدولية، وبالتالي فقد آن الأوان لإصلاح صندوق النقد الدولي عن طريق الالتزام بالديمقراطية داخله، ونشر مبدإ المساواة الذي يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري، ولا يتجاهل المكانة الاقتصادية للدولة[204].

---

[203]- رضا عبد السلام، "أزمة مالية أم أزمة رأسمالية"، المكتبة العصرية، المنصورة، **2010**م، ص **16**.

[204]- د/ علاوي محمد لحسن، و أ/صالحي هالة، "حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة - الجزائر، **25**، **26** نوفمبر **2013**م، ص **101**، **102**.

نظام التصويت: لما كان صندوق النقد الدولي يقوم على مبدإ عدم المساواة بين الدول الأعضاء فإنه بالتالي مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره في الميدانين النقدي والمالي، ويسري هذا المبدأ على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه، وتجدر الإشارة إلى أن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره، فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان التجاري والمالي بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية.

وذلك لأن المؤشرات التي تحدد على أساسها الحصة عادة ما لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية في الميدان المالي والتجاري، ولا غرابة إذا وجدنا أن تحديد الحصة في بداية التسعينات كان خاضعا للتغيرات في المؤشرات الاقتصادية والمالية السائدة في بداية الثمانينات.

كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائما لصالح مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، على حساب الدول النامية، حيث نجد أن نسبة **28%** من الأصوات كانت موزعة على **24** دولة نامية سنة **1953**م، ونجد اليوم أن نسبة **39%** من الأصوات تتقاسمها **132** دولة نامية.

وعليه فإن الأمر يستدعي تصحيح الاختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة في المجالين النقدي والمالي الدوليين[205].

- إصلاح نظام الحصص والمهام:

نظام الحصص: نظرا للأهمية التي تكتسيها حصة البلد العضو في صندوق النقد الدولي، بحيث تمثل عاملا أساسيا في تحديد القوة التصويتية وكذا تحديد حجم التمويل الذي يمكن للصندوق الحصول عليه من البلد العضو، فإنه من الضرورة بمكان أن تعكس حصة البلد المكانة الاقتصادية العالمية له[206].

---

[205]- د/ علاوي محمد لحسن، و أ/صالحي هالة، مرجع سابق، ص **102**.
[206]- فارس بن رقرق، مرجع سابق، ص **99**.

ولكن الملاحظ هو أن حصص الدول الأعضاء ما زالت لا تعكس قوتها الاقتصادية، والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها وفق مجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية... فالحصص الحالية للدول الأعضاء قد حددت على أساس مجموعة من المؤشرات الهامة، إلا أنها تبقى غير كافية، وذلك راجع إما لاعتماد المؤشرات القديمة وليست الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور البلد العضو، أو أن تلك المؤشرات قد تخفي مكانة البلد الحقيقية[207].

وعليه فإنه أصبح من الضرورة تعميق إصلاح نظام الحصص، بحيث يعكس المكانة الاقتصادية لكل دولة عضو، كما أنه ينهي هيمنة أي دولة على صندوق النقد الدولي، ليفتح الباب للتنسيق بين الدول المختلفة[208]، مع ضرورة تقليص مدة المراجعة الدورية للحصص من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات على الأقل.

المهام: إن ما يلاحظ مؤخرا على صعيد المؤسسات المالية العالمية هو ذلك التحول الكبير في مهام صندوق النقد الدولي، حيث أن وظائفه الإيديولوجية الجديدة طغت على مهامه الأساسية، وأضحى متخصصا في وضع البرامج وإعداد السياسات الاقتصادية وجبر الأطراف على تطبيقها في البلدان النامية، لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فالصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة إيديولوجية تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي بموجته الليبيرالية المتطرفة الحالية، فقد زاد تدخله وتطورت مشروطيته وتنامى دوره كوسيط محفز للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة انتقائية تنسجم مع المهمة المذهبية[209].

وانطلاقا مما سبق لا بد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتنقيتها من مظاهر التحيز الإيديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، حيث لا بد أن ينحصر دور الصندوق في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي.

---

[207]- د/ علاوي محمد لحسن، و أ/صالحي هالة، مرجع سابق، ص **103**.

[208]- صالح صالحي، "إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية"، بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، **20**،**21** أكتوبر **2009**م، ص **06**.

[209]- د/ علاوي محمد لحسن، و أ/صالحي هالة، ص **103**، **104**.

- تعزيز العدالة والشفافية:

يمثل المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أهم أجهزة الحوكمة لدى صندوق النقد الدولي، وعليه فإن تعزيز الحوكمة لا يتم إلا من خلال إصلاح هذه الأجهزة، من أجل تعزيز شرعية الصندوق ورفع مستوى الفعالية وإتاحة قدر كاف من المساءلة عبر القنوات التي يمكن للأطراف المعنية استخدامها في التعبير عن آرائها المختلفة.

ولتعزيز الحوكمة والشفافية لا بد من اتباع جملة من الإجراءات لعل أهمها:

ـ إختيار مدير صندوق النقد الدولي والموظفين يجب أن يكون على أساس الكفاءة والمنافسة وليس على أساس الجنسية أو حجم حصة البلد كما هو معمول به.

ـ تشكيل المجلس التنفيذي للصندوق الدولي يجب أن يضمن أفضل تمثيل للدول النامية والفقيرة، ويعكس أكثر شيء القوى الاقتصادية المختلفة.

ـ توضيح دور كل جهاز من أجهزة الحوكمة في صندوق النقد الدولي للحد من التداخل فيما بينها.

ـ رفع درجة الشفافية في البيانات التي ينشرها والمعلومات المتعلقة بعمل الصندوق، وإتاحة وثائق المجلس التنفيذي للاطلاع العام.

- زيادة موارد الصندوق والتوجه نحو تجسيد دور المقرض الأخير:

يزداد لجوء الدول الأعضاء إلى موارد صندوق النقد الدولي في أوقات الأزمات، غير أن موارد هذا الأخير والتي تتشكل أساسا من حصص العضوية محدودة نسبيا مقارنة بهذه الاحتياجات، ولتغطية هذا العجز يلجأ الصندوق إلى الأعضاء الذين يملكون فوائض مالية للحصول على التمويل اللازم الذي يساعده على تحقيق أهدافه الأساسية كمقدم للمساعدات المالية تحقيقا للاستقرار المالي والاقتصادي للدول المختلفة[210].

---

[210]- محمد إبراهيم السقا، "دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 05، الإمارات العربية المتحدة، 2010/05/22م، ص 06.

كما يجب ألا نغفل الدور الأساسي الذي يفترض أن تلعبه حقوق السحب الخاصة باعتبارها إحتياطيا دوليا يسمح للدول الأعضاء بالتعامل مع الاختلالات في موازين مدفوعاتها، غير أن توزيعها حسب نظام الحصص، يؤدي إلى عدم استفادة الدول الفقيرة بالشكل الكافي منها، وعليه وجب إعادة النظر في الدور الذي تلعبه حقوق السحب الخاصة وإصلاحها بما يكفل تعزيز دورها[211].

إذن فمن شأن إجراءات زيادة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة السالفة الذكر، أن تدعم الصندوق للقيام بدور المقرض الأخير لدول العالم، وهو ما سوف يجنب الدول الاحتفاظ باحتياطات ضخمة لمواجهة الاحتياجات المتوقعة وما يترتب عليها من تكاليف على مستوى الاقتصاد العالمي.

وحتى يقوم صندوق النقد الدولي بدور المقرض الأخير على أحسن وجه، يمكن العمل على إنشاء مجمع للاحتياطات على المستوى العالمي، يتم فيه تجميع الاحتياطات التي لا يتم استعمالها على المستوى القطري، ووضع آليات مرنة تسمح لدول العالم بالحصول على الاحتياطات اللازمة بما يتوافق مع استدامة قدراتها على رد تلك الاحتياطات، وهو ما سوف يضمن سلامة النظام النقدي الدولي[212].

إذن وبناء على ما تقدم ذكره نخلص إلى نتيجة مفادها أن إصلاح صندوق النقد الدولي أصبح يمثل حاجة اقتصادية وسياسية ملحة، تتطلب تعاونا من جميع دول العالم، وذلك من أجل الحفاظ على مكانة الصندوق كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى ضمان استقرار النظام المالي والنقدي الدولي، وكذلك حتى تزيد ثقة الدول في مقدرة الصندوق الدولي على توفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب باعتباره المقرض الأخير.

وبعد تعرضنا للمشاكل التي يعاني منها الصندوق وكذا الحلول المقترحة لإصلاحه، سنحاول من خلال النقطة الموالية التعرض لأهم الانتقادات التي تعرض لها الصندوق فيما يتعلق بنظامه الخاص بالشروط وسياسات التدخل في سيادة الدول النامية.

---

[211]- صالح صالحي، مرجع سابق، ص 08، 09.
[212]- فارس بن رقرق، مرجع سابق، ص 102.

ثانيا: الانتقادات الموجهة إلى نظام صندوق النقد الدولي الخاص بالشروط وسياسات التدخل في سيادة الدول النامية:

قبل التطرق إلى الانتقادات التي تم توجيهها إلى نظام شروط صندوق النقد الدولي وسياسات تدخله، وجب أولا تلخيص أهم تلك الشروط في النقاط التالية:

1- أن يبدي العضو استعداده للقبول بمبدإ التشاور مع خبراء الصندوق في صياغة سياسات وبرامج تستهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي النقدي من خلال تصحيح وتعديل أوضاع موازين المدفوعات من جهة، وزيادة الاحتياطات من السيولة الدولية من جهة ثانية. علما أنه لا يجوز أن تتعرض هذه السياسات والبرامج إلى الخصائص الأساسية لاقتصاد الدولة طالبة القرض ولا المساس بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأولوياتها، ويركز الصندوق على مهامه التقنية وخبراته المتقدمة وضرورة معاملة الأعضاء بشكل موحد دون تمييز.

ومن أجل هذا الغرض ترسل عدة لجان من خبراء الصندوق لإجراء أبحاث ودراسات حول الأوضاع الاقتصادية، المالية والنقدية للدولة طالبة القرض، مع تحديد مدى وقع الإجراءات المقترحة على السكان وظروفهم المعيشية، وآثارها على القطاعات المختلفة، والصعوبات التي يمكن أن تواجهها الحكومات عند التطبيق وتحديد فترة تنفيذ المقترحات وحجم الموارد المالية الممكن توفيرها من قبل الصندوق خلال تلك الفترة.

2- أن يبدي العضو استعداده لإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والنقد الأجنبي، أو تخفيفها وتعديل أسعار الصرف تدريجيا، إضافة إلى تحديد السياسات الخاصة بمكافحة ظاهرة التضخم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. علما أن كل سياسة أو برنامج مقترح يجب أن يقترن بفترة زمنية محددة للإنجاز والتنفيذ لا تتجاوز الخمس سنوات[213].

وكان من نتائج ممارسات الصندوق وسياساته أن تعرض نظام الشروط لانتقادات عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[213]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مراجعة د/ مصطفى سليمان علي دفع الله، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية، الأسباب والإستراتيجيات"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص 229.

1- تشديد الرقابة على السياسة الاقتصادية المحلية:

ينطلق صندوق النقد الدولي في فلسفته الاقتصادية وما يتفرع عنها من سياسات وشروط، من كون السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للدول تشكل السبب الرئيسي لاختلال موازين المدفوعات الخاصة بالدول الأعضاء، ولهذا يسعى الصندوق إلى معالجة تلك الأزمات عن طريق تشديد الرقابة على السياسة الاقتصادية، وذلك بواسطة اقتراح إجراءات تستهدف تحديد الطلب الإجمالي الداخلي، وهذه السياسات المقترحة من قبل الصندوق أدت إلى حدوث حالات من الكساد أو الانكماش، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية.

فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية تختلف كثيرا عن تلك الأوضاع في الدول الصناعية المتقدمة، فالمشاكل البنيوية طويلة الأجل المتعلقة بهياكل الإنتاج التقليدية هي سبب مشاكل موازين المدفوعات لديها من جهة، إضافة إلى عوامل خارجية قاهرة لا تستطيع التأثير عليها مثل فترات الكساد العالمي، والتضخم المستورد، ومشاكل التجارة الدولية والتبادل التجاري بين الدول النامية والدول الصناعية من جهة ثانية.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن السياسات والبرامج التي يشارك الصندوق في صياغتها نابعة من الأنظمة والفلسفة الاقتصادية للدول الصناعية الرأسمالية، وكثيرا ما تبدو أنها تستهدف صيانة هذه الأنظمة وتعزيز موقعها العالمي أكثر من مراعاتها لاحتياجات ومتطلبات الأنظمة الاقتصادية القائمة في معظم الدول النامية، وتبدو الإجراءات المقترحة وكأنها تصلح لمعالجة اقتصاديات الدول الصناعية أكثر من كونها وضعت لمراعاة ظروف وأوضاع الدول النامية.

2- قسوة الشروط الموضوعة:

إن الشروط القاسية الموضوعة من طرف صندوق النقد الدولي كانت كثيرا ما تؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة، يصعب على حكومات الدول النامية مواجهتها، أو تدارك عواقبها، مما يضطر الكثير من الحكومات إلى رفض الالتزام بالشروط المفروضة عليها[214].

---

[214]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص 230.

3- التدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة:

إن عدم القدرة على الالتزام بما يمليه صندوق النقد الدولي من سياسات وبرامج في جميع الحالات، أدى إلى عدم التزام الصندوق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الراغبة في الحصول على القروض والتسهيلات، فقد اعترض الصندوق على السياسة الاقتصادية العامة والمتعلقة بتشجيع الاستثمارات ودعم أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية وسياسات الأسعار والأجور وأسعار الصرف. وهو ما يؤكد أن صندوق النقد الدولي يحاول بشتى الطرق التدخل في السياسات الداخلية للدول المقترضة وخصوصا النامية منها، وبالتالي محاولة الانتقاص من سيادتها الوطنية.

4- تضييق الخناق على الدول المقترضة:

في حالة عدم الاستجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي تغلق الأبواب ومصادر التمويل الأخرى أمام الدول المقترضة، فالبنك العالمي والمجموعات التابعة له هي التي تقوم بإجبار الحكومات على التوجه إلى الصندوق، وذلك بجعل تأييدها مشروطا بالاتفاق أولا مع الصندوق. كما جرى ضم صندوق النقد الدولي إلى عضوية كل الاتحادات المالية أو المجموعات الاستشارية منذ تأسيسها، وأوكلت إليه مسؤولية تقرير ما إذا كانت الدولة المعنية تستحق الإقراض، وهكذا أصبح رضا الصندوق عن بعض الحكومات الموالية أو المرغمة على الإذعان شرطا لوصولها إلى أشكال أخرى من التمويل الرسمي والخاص.

5- الحماية التجارية والتدخل في السوق:

يندد الصندوق بكل أنواع التدخل الحكومي في الأسعار، بوصفها تشويهات لنظام السوق الحرة، إلا أن الواقع أثبت أن صندوق النقد الدولي لم يستطع أن يفعل شيئا بالنسبة لتشويهات السوق من نوع الحماية التجارية التي تمارسها الدول الصناعية نفسها ضد صادرات الدول النامية[215].

---

[215]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص 231.

كما ويعتبر الصندوق جميع الإعانات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها تدخلا في السوق وتشويهات غير مرغوبة من قبله، بينما يؤكد على ضرورة تقديم الدعم للمستثمرين الأجانب بحجة جلب رؤوس الأموال، ولا يعتبر ذلك تشويهات للسوق الحرة.

6- ضعف المردود المادي للسياسات المقترحة:

أثبتت التجارب أن الإجراءات والسياسات المقترحة من قبل خبراء صندوق النقد الدولي ذات مردود مادي ضعيق، بالمقارنة مع التضحيات التي يتوجب على الدول النامية أن تقدمها مقابل حصولها على قروض وتسهيلات محدودة نسبيا.

7- صعوبة التنبؤ بإمكانية نجاح السياسة المقترحة:

كما أثبت الواقع صعوبة التنبؤ بإمكانية نجاح الإجراءات المقترحة في تحقيق الأهداف المرجوة قبل البدء بالتطبيق العملي لهذه الإجراءات، وخاصة في الدول النامية، التي تكون فيها مرونة الهياكل الإنتاجية ضعيفة.

وفي ضوء هذه الانتقادات عملت إدارة الصندوق على إعادة النظر ومراجعة نظام الشروط عدة مرات، وذلك بهدف المحافظة على سلامة أموال الصندوق من جهة، والحاجة إلى معاملة الدول الأعضاء معاملة مرنة ومتوازنة من جهة ثانية[216].

وكخلاصة يمكن القول أن صندوق النقد الدولي هو أهم هيئة فاعلة في النظام النقدي الدولي، تسهر على استقرار النظام النقدي العالمي واستقرار أسعار الصرف، ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح يولي اهتماما للدول النامية إذ أصبح بمثابة الهيئة الموجهة والمشرفة على اقتصاديات هذه الدول، وذلك بمساعدة مؤسسة مالية دولية أخرى وهي البنك العالمي والذي سنتطرق إلى دراسته في الفصل الموالي.

---

[216]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص 231، 232.

الفصل الثاني:

البنك العـــالمي وتأثيرات سياساته على سيـــادة الدول النامية.

المبحث الأول: البنك العالمي، سياساته الإقراضية والتبعية التي تحققها.

المبحث الثاني: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وواقع سيادتها في ظل انعكاسات سياساته.

الفصل الثاني: البنك العالمي وتأثيرات سياساته على سيادة الدول النامية:

لم تكن محاولة تنظيم الشؤون النقدية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي كافية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية، وبصفة خاصة مشكلات إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي خربتها الحرب، ثم مشكلات تعمير ذلك العدد الضخم من البلدان المتأخرة الفقيرة وتنميتها. وقد كان الأمر يحتاج في الحالتين إلى تيار منتظم من الموارد تقدمها الدول القادرة وقد كانت أهمها في ذلك الوقت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الدول المحتاجة بنوعيها.

لذلك رأى مؤتمر "بريتن وودس" أن يكمل منظمته الأولى العاملة في ميادين النقد وموازين المدفوعات بمنظمة ثانية أطلق عليها تسمية **"البنك العالمي"** تعمل في ميدان القروض والاستثمارات طويلة الأجل[217].

ويكتسي موضوع البنك العالمي في الوقت الراهن أهمية بالغة لكونه يتعلق بجانبين أساسيين: الجانب الأول، يتعلق بأكبر هيئة مالية في العالم والتي تضم تقريبا جل بلدان العالم، إضافة لكونها تعمل على تمويل وتطوير المشاريع للبلدان الأعضاء، أما الجانب الثاني فيتعلق بالبلدان النامية ومن بينها الجزائر والتي تتخبط في مشاكل مالية متزايدة ما جعلها في حاجة وتبعية دائمة للبنك، وهذا كله نتيجة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم من تكتلات واتحادات وبروز ما يعرف بمفهوم العولمة الاقتصادية.

فأهمية البنك العالمي إذن في الوقت الراهن والدور الذي يلعبه في تمويل ورفع آداء الاقتصاديات الدولية، وانعكاسات سياساته على سيادة الدول النامية، جعلنا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول لدراسة البنك وتأثيرات سياساته على سيادة الدول النامية، أما المبحث الثاني فحاولنا من خلاله تبيان دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وواقع سيادتها في ظل انعكاسات سياساته.

---

[217]- د/ فارس رشيد البياتي، "الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار غار حراء للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص73.

المبحث الأول: البنك العالمي، سياساته الإقراضية والتبعية التي تحققها:

تمخض عن اتفاقية "بريتن وودس" إنشاء صندوق النقد الدولي وإلى جانبه البنك العالمي الذي يعد مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والتي أوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أوروبا التي خربتها الحرب العالمية الثانية، إلا أن دوره تطور إلى أبعد من ذلك بسبب اتساع نطاق عضويته إذ أصبح البنك العالمي يهتم بمحاربة الفقر عبر العالم. ونتيجة لهذا التوسع الذي شهده البنك العالمي على مستوى نشاطه العالمي، فقد لجأ إلى إنشاء مؤسسات تابعة له تكمل مهامه من أجل تحقيق أهدافه.

ورغم كون صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يوصفان بأنهما توأم، إلا أن هناك اختلافا واضحا بينهما من حيث الأهداف والوظائف، ففي حين يعمل الأول على تشجيع التعاون النقدي الدولي ويقوم بمنح قروض مؤقتة تعين البلدان الأعضاء على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، نجد البنك العالمي يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الدعم المالي والفني، وتقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في إصلاح قطاعات إنتاجية معينة أو تنفيذ مشاريع اقتصادية، والمساعدات التي يقدمها البنك هي مساعدات طويلة الأجل بشكل عام.

والإلمام بالمنظومة التي تحكم البنك العالمي تستوجب تحليل الجوانب المتعلقة بمفهوم هذه المنظمة العالمية وظروف نشأتها وتكوينها، الأهداف التي أسست من أجل تحقيقها، تنظيمها المالي، وتحليل كل ما يتعلق بالعضوية من حيث الانخراط في البنك بمختلف مراحله، بالإضافة إلى التعرض إلى تنظيم هذه المنظمة العالمية من مجموع المؤسسات التي تحويها خلال التطور المؤسساتي الذي عرفته والهياكل التنفيذية المختلفة، وكذلك التمثيل الذي تحظى به الدول الأعضاء سواء في مجلس المحافظين أو مجلس المدراء التنفيذيين ومجال اختصاص كل منهما وما لهذين المجلسين من دور فعال في توجيه عمل البنك العالمي.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرض لكل تلك النقاط وذلك بتقسيم المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول، البنك العالمي، وذلك بإعطاء نظرة شاملة عنه وعن مؤسساته، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة سياسات البنك العالمي الإقراضية والتبعية التي تحققها.

المطلب الأول: نظرة شاملة عن البنك العالمي ومؤسساته:

يعتبر البنك العالمي أحد أضلاع مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، وقد برزت فكرة إنشائه متزامنة مع إنشاء صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وذلك على إثر الأوضاع المتردية التي عانت منها العديد من دول العالم، وخاصة في أعقاب أزمة الكساد العالمي الكبير عام **1939**م، وكانت فكرة إنشاء هذه المؤسسات المالية الدولية تهدف إلى دعم الاستقرار الدولي للعملات بالمساعدة في تمويل العجز المؤقت في موازنة المدفوعات الدولية، وإعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب، وتمويل مشروعات التنمية في المناطق المتخلفة من العالم، والعمل على حرية التجارة برفع القيود المفروضة عليها وإلغاء الرقابة على الصرف[218].

إذن فالبنك العالمي يعتبر النواة الأولى لمجموعة البنك العالمي أنشئ سنة **1944**م، وتتمثل مهمته الأساسية في منح قروض لحكومات الدول متوسطة الدخل، والدول منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الإئتمانية، ويقوم بتشجيع التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية الاستشارية غير الإقراضية، كما تمكنه قوة مركزه المالي من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه.

وبالرغم من أن مهمته الأولية عند إنشائه كانت إعادة القدرة للبلدان الأوروبية للنهوض الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن مجال عمله اتسع مع التطور الذي عرفه في مستوى وتنوع خدماته مما جعله أكبر هيئة للتنمية في العالم، وبذلك تشعبت أهدافه وتطورت.

وسنحاول دراسة كل ما يتعلق بالبنك العالمي في هذا المطلب وذلك بتقسيمه إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول: تعريف البنك العالمي، هيكله التنظيمي، مع تبيان أهدافه والعضوية فيه. وفي الفرع الثاني: سنحاول دراسة البنية المؤسساتية للبنك العالمي.

---

[218]- قوال فاطمة، مرجع سابق، ص **178**.

الفرع الأول: البنك العالمي، تنظيمه، أهدافه والعضوية فيه:

أنشئ البنك العالمي بمقتضى اتفاقية "بريتن وودس" سنة **1944** م، شأنه في ذلك شأن صندوق النقد الدولي، وباشر أعماله في نفس السنة، فهو توأم الصندوق، ومكمل لأهدافه، ولكن لابد من الإشارة، إلى أن البنك العالمي ليس مجرد بنك لتمويل التنمية فقط، بل هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية التي تشكل في مجموعها مؤسسة البنك العالمي، وهي تعمل مجتمعة على تحقيق أهدافه، ويأتي على رأس هذه المؤسسات ما يعرف ب"البنك الدولي للتنمية والتعمير"، ويوجد إلى جانبه "الوكالة الدولية للتنمية"، وكلا هاتين المؤسستين مهمتها تقديم القروض ومنح المشروعات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ذلك هناك "مؤسسة التمويل الدولية" والتي تعمل مع القطاع الخاص والمستثمرين في المؤسسات الاستثمارية والتي تركز نشاطها في الدول النامية[219].

وقد بدأ البنك العالمي نشاطه بالمساعدة في إعادة إعمار أوروبا بعد الخراب الذي أصابها نتيجة الحرب العالمية الثانية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك العالمي في بدايات مشواره، إلا أن دور هذا الأخير تطور وأصبح ينشط في عدة مجالات أخرى تماشيا مع التطورات الدولية، حيث أصبح يعمل على تمويل مشروعات التنمية في المناطق المتخلفة من العالم، كما زاد تركيزه على تخفيف حدة الفقر، كهدف موسع لجميع أعماله.

إذن فالبنك العالمي باعتباره مؤسسة مالية عالمية أجمعت معظم دول العالم على إنشائها حتى تعمل جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي للحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي، فإن أهميته على المستوى الدولي لا تقل عن أهمية صندوق النقد الدولي، لذا فقد كان محل اهتمام الدارسين والباحثين فقد تناولته كتب وأبحاث عديدة بالدراسة.

وسنحاول من خلال هذا الفرع أن ندرس هذه المؤسسة المالية العالمية من حيث التعريف بها وهيكلها التنظيمي وهذا في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنتطرق إلى أهداف البنك العالمي والعضوية فيه.

---

[219]- محمد قاياتي، "الصندوق والبنك الدوليين، سياسات الإفقار والتبعية"، www.anntv.tv

أولا: تعريف البنك العالمي كمؤسسة مالية دولية وهيكله التنظيمي:

ينظر للبنك العالمي على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، وقد أنشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لاتفاقية بريتن وودس، من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق.

وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة، التطرق إلى تعريف البنك العالمي، إضافة إلى توضيح هيكله التنظيمي والمالي.

1- تعريف البنك العالمي:

توجد عدة تعريفات تخص البنك العالمي كمؤسسة مالية دولية، فهناك من يعرفه على أنه: "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء"، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص.

وهناك من يعرفه بقوله: "البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف، وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولي في العالم، ويعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية "بريتن وودس" التي وقعت عام **1945**م"[220].

كما يعرف أيضا على أنه: "مؤسسة مالية نشأت بموجب اتفاقية بريتن وودس بدأت تمارس نشاطها في **25** جويلية **1946**م، حيث أنه الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء"[221]. كما اعتبر البنك بمثابة المؤسسة التي تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية، خاصة بعد أن خلفت الحرب مجموعة من الدول المدمرة، ومجموعة أخرى من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تعيش في ظروف التخلف الاقتصادي، هذا كله في الوقت الذي غابت فيه مراكز التمويل العالمي.

---

[220]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **20**.

[221]- عاطف السيد، "الجات والعالم الثالث"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، **2002**م، ص **21**.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك العالمي بالقول: "إن البنك العالمي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودس" عام **1945**م، ويعتبر مكملا لأهداف صندوق النقد الدولي، كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ويعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية"[222]. ويضم البنك العالمي في عضويته **185** دولة، تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن،ويتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقا لحصتها النسبية في رأس مال كل من المؤسستين، وحددت هذه الحصة بناء على المكانة الاقتصادية مقارنة مع الدول الأخرى.

ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك العالمي يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية إضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية، والتي اتفق على إنشائها مع صندوق النقد الدولي خلال مؤتمر "بريتن وودس" والذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة[223].

ونجد أن الدول الصناعية المتقدمة والمتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا وإنجلترا تسيطر على أكثر من ثلث **(3/1)** رأس مال البنك، وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيته، وتشارك الدول الأعضاء على مختلف المستويات في إدارة البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، رئيس البنك العالمي ولجنة التنمية. ويقوم البنك بتوفير أكثر من **20** مليار دولار سنويا لمساعدة الدول النامية، والدول التي تمر بمراحل انتقالية[224].

ولقد اعتبر الهدف الأساسي للبنك مساعدة البلدان النامية في رفع مستوى معيشتها مقاسا بمتوسط الدخل الوطني بالنسبة للفرد، وكذلك تنمية اقتصاديات الدول النامية، حيث يساعدها البنك على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لخدمة مجموعة واسعة النطاق من المشروعات، بالإضافة إلى ذلك يهدف البنك إلى إعادة إعمار وتنمية البلاد التي دمرتها الحرب.

---

[222]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **20**.

[223]- محمد قاياتي، مرجع سابق.

[224]- إيمان الغماري، "دور البنك الدولي للتعمير والتنمية في تنمية الدول النامية"، دنيا الوطن، الجماهيرية الليبية، **2011/01/12**م.

فالبنك العالمي يعتبر أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولية، حيث يستعمل أمواله لتمويل مشروعات البنية الأساسية، وتشجيع رأس المال الدولي الخاص، وتسريع وتيرة الخصخصة، وكل هذه الأهداف هي من المبادئ الأساسية للعولمة. وهو يضم أكثر من **9000** موظف في أكثر من **100** موقع في جميع أنحاء العالم، ويمارس البنك العالمي مجموعة من الوظائف أهمها:

- تشجيع الاستثمار الخاص الذي يضمن نمو وتوسع القطاع الخاص.

- العمل على حل المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المتخلفة، لتحديد أسبقية التدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات، ووسائل تمويل نفقاتها المحلية[225].

وما تجدر الإشارة إليه، هو أنه لا يوجد ارتباط بين حصة الدولة في رأس المال المدفوع لتمويل البنك ومبلغ القرض الذي يمكن أن تحصل عليه. ويقدم البنك مساعداته المالية إما عن طريق إقراض الدول قروضا منخفضة الفائدة، أو عن طريق بطاقات إئتمانية معفاة من الفائدة، كما يقدم أيضا منحا للبلدان النامية، وتهدف كل هذه الوسائل إلى دعم قطاعات التعليم والصحة والإدارة العامة، والبنية التحتية وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص والزراعة وإدارة الموارد البيئية والطبيعية في تلك الدول.كما يقدم الدعم للبلدان النامية من خلال تقديم المشورة السياسية والبحث والتحليل والمساعدة التقنية[226].

2- الهيكل التنظيمي للبنك العالمي:

إن أي تنظيم مؤسساتي لا بد له من ضوابط تحدد الإطار العام الذي يقوم فيه بإدارة أعماله، سواء من جانب هيكلته وتوزيع مؤسساته وترتيب السلطات فيه، وباعتبار البنك العالمي مؤسسة دولية تهتم بالجانب التنموي فلا شك أن هذه الخصوصية تقتضي أن يكون التنظيم العملي لها يتماشى وقدرتها على تحقيق أهدافها. وعليه سنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث التعرف على الهيكل التنظيمي للبنك والمتمثل أساسا في الأجهزة التالية:

---

[225]- http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome, **28/01/2008.**

[226]- بشار محمود قابلان، " أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية"، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان **2008**م، ص **23.**

- مجلس المحافظين:

يمثل مجلس المحافظين للبنك العالمي أعلى هيئة به، حيث تخول المادة الخامسة من الاتفاقية المنشئة لمجموعة البنك للمجلس كافة صلاحيات البنك، فهو الذي يشرف على إدارة البنك، وهو يتشكل من **185** عضوا يمثلون كبار واضعي السياسات في البنك العالمي. وبصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية، أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. حيث تقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمس سنوات ليمثل الدولة العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة في مقر البنك الدائم بواشنطن.

ويتولى أعضاء مجلس المحافظين الذين يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء، مهام الإدارة العليا للبنك، ومن بينها زيادة رأس مال البنك والنظر في قبول طلبات العضوية الجديدة التي تقدمها الدول، إلا أنه يعهد بكثير من السلطات إلى المديرين التنفيذيين[227].

ويتم التصويت داخل المجلس على أساس نظام "التمييز بين الأصوات"، وتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات، باستثناء بعض القضايا التي يشترط فيها أغلبية خاصة للتصويت. وتتركز جميع سلطات البنك في هذا المجلس[228].

- المجلس التنفيذي:

وعدد أعضائه واحد وعشرون مديرا تنفيذيا، يتم تعيين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك أكبر الحصص في رأس مال البنك وهي: الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا واليابان، أما الأعضاء الستة عشر الآخرون فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين. ويلاحظ أن التصويت في مجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين يتم وفقا لنظام التصويت المرتبط بمدى المساهمة في رأس مال البنك[229].

وقد فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته إلى مجلس المديرين التنفيذيين، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل شهر.

---

[227] - Jean-Pierre Cling et François Roubaud,"La banque mondiale",1ére édition, édition la Découverte, Paris, France, 2008, P 14.

[228]- أ/ السعيد خويلدي، مرجع سابق، ص 334.

[229]- يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 51.

- مدير البنك:

لقد جرت العادة على أن يكون رئيس البنك العالمي من مواطني أكبر الدول المساهمة في البنك، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم المدير التنفيذي الممثل لها بترشيحه، ويتم انتخاب الرئيس بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت داخل المجلس إلا للترجيح في حالة تساوي الأصوات[230]، كما أن له حق حضور جلسات مجلس المحافظين ولكن دون الاشتراك في التصويت، ويعتبر الرئيس مسؤولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته.

- اللجنة الاستشارية:

وهي لجنة تضم مجموعة خبراء يختارهم مجلس المحافظين وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية سبعة **(07)** أعضاء[231]، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي، نظرا لكونهم سيقدمون الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين.

وقد أنشأ البنك الدولي، ما يعرف ب "المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار"، وهو مؤسسة دولية أنشئت في منتصف الستينات، وهو عبارة عن مركز دولي يقوم بتقديم خدمات التوفيق والتحكيم لتسوية المنازعات القانونية الناجمة عن الاستثمار التي تثور بين مستثمر أجنبي تابع لدولة عضو، ودولة أخرى مضيفة للاستثمار[232].

هذا فيما يتعلق بتعريف البنك العالمي وهيكله التنظيمي، أما عن أهدافه والعضوية فيه فسنحاول دراستها في النقطة الموالية.

---

[230]- أ/ السعيد خويلدي، مرجع سابق، ص **335**.
[231]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **23**.
[232]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص **202**.

ثانيا: أهداف البنك العالمي والعضوية فيه:

سنحاول من خلال هذه النقطة التعرف على الأهداف الأساسية التي يسعى البنك العالمي لتحقيقها، إضافة إلى معرفة طريقة الانخراط في البنك وعوارض العضوية فيه، وذلك فيما يلي:

1- أهداف البنك العالمي:

لقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للبنك العالمي أهدافه كما يلي:

1- المساعدة على إعمار الدول الأعضاء وتنميتها بتوفير استثمار رأس المال للأغراض الإنتاجية، بما في ذلك بناء الاقتصاديات المدمرة أو المعطلة من جراء الحرب وتحويل الإنتاج إلى حاجات السلم وتشجيع تنمية الإمكانيات والموارد الإنتاجية في البلاد المتخلفة.

2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها الأفراد، كذلك سد النقص في الاستثمار الخاص إذا ما تعذر الحصول عليه بشروط مناسبة، وذلك بتقديم الأموال اللازمة للأغراض الإنتاجية بالشروط المناسبة، وهذا إما من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.

3- العمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والمحافظة على توازن موازين المدفوعات، وذلك بتشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء، وبالتالي المساعدة على رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.

4- تنظيم القروض التي يقدمها البنك.

5- إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء والمساعدة في سنوات مع ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم.

6- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية[233].

---

[233]- د/ فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص 85.

7- يمول البنك العالمي المشاريع في جميع القطاعات، ويقدم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع.

ومما سبق يتبين لنا أن تلك الأهداف توضح أن البنك العالمي هو الوكالة الدولية الرئيسية للتمويل من أجل التنمية، وهذا ما يعكس الطبيعة المزدوجة للبنك، حيث يقوم بإصلاح وتجديد وسائل وأدوات الإنتاج التي دمرتها الحروب، وكذلك تنمية الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء النامية.

ومنذ نشأة البنك العالمي وحتى الآن، نلاحظ استحواذ الدول الرأسمالية الصناعية بالسيطرة على إدارته وتحديد سياسته وتخصيص موارده، وذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية رأسماله، وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في البنك، وهو ما انعكس على قرارات البنك حيث بدأ بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية لدول غرب أوروبا التي كانت تعاني من آثار الحروب ثم بعد ذلك الدول النامية[234].

وتجدر الإشارة إلى أن البنك العالمي في سبيل تطبيق سياساته يعتمد على إستراتيجية الخوصصة وذلك قصد دفع اقتصاديات الدول النامية نحو مزيد من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي والتعولم، ومن أجل ذلك يعمل على تسخير كل قوته المالية لتشجيع رأس المال الخاص الدولي، وذلك بشتى الطرق، ومنها:

- العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج.
- تقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات متعددة الجنسية.
- الضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية.

وبصفة عامة، فإن البنك يسعى إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، حيث تقول **"ماري شيرلي"** واحدة من خبراء البنك: إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الإقراض لأغراض التكيف الهيكلي[235].

---

[234]- قوال فاطمة، مرجع سابق، ص **180**.

[235]- أ/ لخضر طوير، "العولمة الاقتصادية، دوافعها وأبعادها"، ص **14**. **www .univ-djelfa.dz**

هذا بالنسبة للأهداف العامة للبنك، أما عن الأهداف الجديدة للبنك سنة **2008**م فقد حددها رئيس البنك الجديد "روبرت زوليك" في حديث له بنادي الصحافة العالمية في واشنطن بتاريخ **2007/10/14**م بمناسبة مرور مائة يوم على توليه رئاسة البنك وهي كالتالي:

1- ضرورة الالتفاف للدول ذات الدخول المتوسطة باقتصاديات سريعة النمو كالهند، الصين والبرازيل، لأنها تضم **70%** من الشعوب الأفقر في العالم.

2- السعي إلى رصد **39** مليار دولار من الدول الغنية يحتاجها البنك لتوفير قروض منخفضة الفائدة للدول الأكثر فقرا في العالم في إطار مكافحة الفقر.

3- زيادة الدعم للدول الخارجة من نزاعات ودعم أكبر للدول العربية.

4- تحسين فرص الحصول على أدوية علاج الإصابة بالملاريا والفيروس المسبب لمرض الإيدز، وكذلك اتخاذ موقف أشد في المسائل التجارية والبيئية[236].

ويتبع البنك من أجل تحقيق أهدافه الوسائل التالية:

- تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية إلى الدولة النامية من دول أخرى، كما يقدم قروضا طويلة الأجل وتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى **05** سنوات وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.

- تقديم المعونات الفنية والاستثمارية للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.

- استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى، وقد لوحظ خلال العشرين سنة الأخيرة أن البنك العالمي لعب دورا مهما في مجال التمويل التعاوني بين الدول أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة[237].

---

[236]- برباص الطاهر، مرجع سابق، ص **59**.

[237]- علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، **2003**م، ص **340**.

2- العضوية أو الانخراط في البنك العالمي:

تعتبر عضوية الدولة في المنظمة الدولية الوضعية القانونية الناتجة عن اتباع مجموع الإجراءات التي يصطلح عليها قانونا بإجراءات الانخراط، وينتج عن العضوية كوضع قانوني مجموع التزامات وحقوق، إذ يتوجب على العضو ألا يخل بالوفاء بالتزاماته قبل البنك العالمي حتى لا تتخذ ضده الإجراءات المناسبة.

وتجدر الإشارة بداية إلى أن ميثاق إنشاء البنك العالمي وكغيره من المنظمات الدولية يميز بين نوعين من الأعضاء، وهم الأعضاء الأصليون، والأعضاء المنخرطون.

ويقصد بالأعضاء الأصليين في مجموعة البنك العالمي أعضاء صندوق النقد الدولي الذين قبلوا الانضمام إلى البنك العالمي قبل **1945/05/01**م، الأمر المحدد في المادة الثانية من الفصل الثاني من القانون الأساسي للبنك العالمي.

أما الأعضاء المنخرطون فيقصد بهم الدول الأعضاء الذين التحقوا بمؤسسة البنك العالمي بعد التاريخ المحدد لتحديد الأعضاء الأصليين الوارد في الميثاق الأساسي لإنشائه[238].

مع الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تصبح أي دولة عضوا في البنك العالمي ما لم تكن عضوا في صندوق النقد الدولي، الأمر الذي يدل على مدى الترابط بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، هذا بغض النظر عن أن تكون الدولة قبل كل شيء عضوا في الأمم المتحدة لأن ذلك لا يعد شرطا، كما أن العضوية في مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية تتوقف على العضوية المسبقة في البنك العالمي[239].

هذا إضافة إلى أن الانخراط في المنظمات الدولية الاقتصادية يخضع لطبيعة تدريجية مقننة بموجب مواثيقها، إذ أنه مثلا لا يمكن الانضمام إلى البنك العالمي إلا بعد الحصول على العضوية في صندوق النقد الدولي، وأن هذا الأخير يلزم الدول بموجب قانونه الأساسي أن تصبح الاتفاقية المنشئة له جزء من التشريع الداخلي للدولة العضو وهذا في نظرنا يعد تدخلا في سيادة الدولة التشريعية.

---

[238]- Jean-Pierre Cling et François Roubaud, op.cit , P 25,26.

[239]- د/ خليل حسين، "البنك الدولي"، الفصل الثامن عشر من كتاب "السياسات العامة"، دار المنهل اللبناني، بيروت 2006، drkhalilhoussein.blogspot.com، 2011/02/04.

إذ يمكن أن تكون أحكام الاتفاقية متناقضة تماما مع أحكام التشريع الداخلي للدولة إلا أنها تكون مجبرة على إدماج هذه الاتفاقية والالتزام بالعمل بأحكامها، إذ يفرض عليها الصندوق تقديم الدليل على إدخال الاتفاقية ضمن تشريعاتها الداخلية، الأمر الذي يعتبر دليلا على التزام الدولة العضو بالشروط التي حددها مجلس المحافظين للصندوق بما فيها الكيفيات المتعلقة بتقديم مساهماتها وحصتها في رأس مال الصندوق، كونها تخضع لمبادئ ارتبط بها جميع الأعضاء الآخرين. وعليه فإن شرط العضوية المسبقة للدولة بالإضافة إلى شرط استقلالية الدولة واكتمال سيادتها تشكل الشروط الموضوعية المطلوبة للانخراط.

أما الشروط الإجرائية فتتمثل في طلب الانخراط، إذ تقوم هذه الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم طلب، وتقوم الهيآت المختصة التابعة للبنك بدراستها وعرض هذا الطلب على مجلس المدراء التنفيذيين قصد مناقشته وإصدار توصيات بخصوص الطلب قصد عرضها على مجلس المحافظين الذي له سلطة تقدير قبول عضوية الدولة ونصاب مساهمتها.

ويتطلب الانخراط في مجموعة البنك العالمي والاحتفاظ بالعضوية فيها والتعاون معها تحمل بعض الالتزامات، حيث يتمثل الالتزام الأول في تقديم طلب الانخراط، الذي يعتبر بمثابة إبداء النية الفعلية للدولة في الانضمام، ويكون الطلب مشتملا على بيانات خاصة بالدولة تتعلق بنمطها الاقتصادي والبنى التحتية، عدد السكان والدخل الوطني الخام[240]....

إذن وبعد أن تطرقنا في هذا الفرع إلى كل ما يتعلق بالبنك العالمي من حيث التعريف به، هيكله التنظيمي، أهدافه، والعضوية فيه، سنحاول من خلال الفرع الموالي دراسة البنية المؤسساتية للبنك العالمي والمتمثلة أساسا في المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك من حيث التعريف بهما، هياكلهما، وأهدافهما.

---

[240]- لخضر عليان، "البنك العالمي وعلاقته بالجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع: الإدارة والمالية، تحت إشراف أ.د/ يوسفي آمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، 2011/2010م، ص 31، 32.

الفرع الثاني: البنية المؤسساتية للبنك العالمي:

يعد البنك العالمي الذي انبثق عن مؤتمر"بريتن وودس" إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ثم توسعت مهامه لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى الدول النامية.

وسعيا منه لتوفير الموارد اللازمة واستكمال نشاطه وتحقيق أهدافه أنشأ البنك العالمي مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به ارتباطا وثيقا أهمها: **"المؤسسة الدولية للتنمية"** وهي آداة فريدة للتعاون الإنمائي، يرتكز هدفها الأساسي على مساعدة أشد بلدان العالم فقرا، فهي مؤسسة مالية تراعي أكثر من البنك العالمي ظروف الدول النامية، و**"مؤسسة التمويل الدولية"** والتي تعتبر إحدى الأذرع المالية لمجموعة البنك العالمي، وتتمتع باستقلالية ذمتها المالية والقانونية، هي تعمل على تشجيع الاستثمار في الدول النامية عن طريق دعم القطاع الخاص، وتنمية الأسواق المحلية، وبناء علاقات مع الجهات المتعاملة معها في الأسواق النامية، إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بإدارة الاستثمار الأجنبي، وكل هذه المؤسسات تشكل ما يعرف بمجموعة البنك الدولي[241].

وسنحاول في هذا الإطار التعرض بالدراسة لهذه المؤسسات وذلك بتقسيم الفرع إلى نقطتين أساسيتين: نتناول بالدراسة في الأولى، المؤسسة الدولية للتنمية من حيث التعريف بها، مهامها ونشاطاتها، أما النقطة الثانية فسنخصصها لدراسة مؤسسة التمويل الدولية من حيث التعريف بها، هيكلها التنظيمي، أهدافها ومواردها المالية.

---

[241]- عبيدات ياسين، وبيوض محمد العيد،"تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل - دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء-"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08- 09 ديسمبر 2014م، ص 208. www.unv-alger3.dz

أولا: المؤسسة الدولية للتنمية:

نظرا لكون البنك العالمي يقرض أموالا هي في الأصل أموال مقترضة، فإنه يقرضها بشروط صعبة، وبأسعار فائدة مرتفعة لتتناسب مع التكلفة التي يقترض بها هذه الأموال، وهذا لا يناسب الدول الأكثر فقرا، التي تحتاج إلى تمويل بشروط أكثر يسرا من تلك التي يفرضها البنك العالمي، وهو ما أدى إلى التفكير في إنشاء مؤسسة مالية تراعي أكثر ظروف الدول النامية، وبذلك ظهرت المؤسسة الدولية للتنمية.

حيث تلعب هذه المؤسسة دورا مهما في تحقيق رسالة البنك العالمي المعنية بتخفيض أعداد الفقراء، حيث تركز هذه المؤسسة على تقديم المنح والقروض الميسرة لبلدان العالم الأكثر فقرا[242]، وهي تشكل أحد أكبر مصادر المعونة في العالم، المساندة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم، الزراعة والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية والمؤسسية للبلدان السبعة والسبعين الأقل نموا، والتي يقع **39** بلدا منها في إفريقيا.

وتقوم المؤسسة في سبيل تحقيق هدفها الأساسي المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء، وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

كما تقوم أيضا بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون، وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح للبلدان المعنية بناء على حجم مخاطر ارتفاع أعباء المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرار قدرتها على تحمل هذه الأعباء[243].

وسنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث معرفة كل ما يتعلق بهذه المؤسسة من حيث التعريف بها وبيان مهامها، وأيضا التعرف على نشاطاتها من حيث معايير منح قروضها وشروط تقديمها.

---

[242]. عبيدات ياسين، وبيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص **208**، **209**.

[243]. www5.albankaldawli.org

1- التعريف بالمؤسسة الدولية للتنمية ومهامها:

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك العالمي، الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا، وتهدف المؤسسة التي أنشئت سنة **1960**م، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة، ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال والظروف المعيشية للشعوب[244]، فالمؤسسة الدولية إذن هي استثمار في تعزيز النمو، بحيث يؤدي إلى خلق الوظائف والفرص الجديدة في البلدان النامية.

وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، قررت مجموعة البلدان الأعضاء بالبنك إنشاء وكالة يمكنها إقراض البلدان الأشد فقرا، بموجب أقصى شروط ميسرة ممكنة، وقد أطلقوا على هذه الوكالة "المؤسسة الدولية للتنمية". وقد رأى مؤسسو هذه الوكالة أنها تعتبر وسيلة أو سبيلا من خلاله يستطيع أغنياء العالم مساعدة فقراء العالم. إلا أنهم أرادوا أيضا أن تدار المؤسسة الدولية للتنمية على النهج وبنفس النظام الذي يدار به البنك. ولهذا السبب اقترح الرئيس الأمريكي آنذاك "دويت دي أيزنهاور"، ووافقته على هذا الاقتراح بلدان أخرى، أن تكون تلك المؤسسة للتنمية جزءا من البنك العالمي.

وقد أصبحت اتفاقية تأسيس المؤسسة سارية النفاذ منذ عام **1960**م، وتمت الموافقة على تقديم أول قروض للمؤسسة، تعرف بالاعتمادات، عام **1961**م، إلى كل من الشيلي، الهندوراس، الهند والسودان.

وتضم حاليا المؤسسة الدولية للتنمية في عضويتها **170** دولة، وهي تكمل عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك العالمي، والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية، حيث أن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة[245].

---

[244]- siteresources.worldbank.org

[245]- بلال علي النسور، "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، **2012**م، ص **78**.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقرا، والبالغ عددها **79** دولة، من بينها **39** دولة في إفريقيا، كما أنها تعد أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا.

وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية بإقراض الأموال أو ما يعرف بالاعتمادات بشروط ميسرة، وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها ما بين **35** و**40** سنة. كما تقدم المؤسسة منحا إلى البلدان التي تعاني ارتفاعا في أعباء مديونيتها، والأموال التي تتيحها هذه المؤسسة ليست مشروطة بأي قطاع محدد، فالحكومات المعنية هي التي تحدد أولوياتها الخاصة بها، وإذا تغيرت الأوضاع نتيجة لصدمة اقتصادية أو كارثة طبيعية يمكن إعادة توجيه الأموال من المؤسسة الدولية للتنمية حسب الحاجة[246].

وتعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولا وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يمكن معرفته من خلال النظر إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حيث يكون أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنويا، وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية **2011** م: **1165** دولارا أمريكيا.

وتساند المؤسسة أيضا بعض الدول، ومنها العديد من دول الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض، ولكنها لا تتمتع أيضا بالمؤهلات الكافية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وأيضا بعض البلدان مثل الهند وباكستان، والتي تعتبر من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناء على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضا بالمواصفات التي تؤهلها للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي تعرف باسم **"البلدان الخليطة".**

ويوجد حاليا **79** دولة مؤهلة لتلقي موارد المؤسسة، وتضم تلك البلدان معا نحو **2.5** مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في دول العالم النامية. وجدير بالذكر أن حوالي **1.5** مليار نسمة في هذه البلدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم[247] .

---

[246] - siteresources.worldbank.org

[247] -www5.albankaldawli.org

2- نشاطات المؤسسة الدولية للتنمية:

تقدم المؤسسة الدولية للتنمية القروض وفق معايير معينة لقطاعات اقتصادية مختلفة، وللهيئة استراتيجية خاصة في مجال مكافحة الفقر، وهو ما سنتناوله بالدراسة في النقاط التالية:

- معايير منح قروض المؤسسة الدولية للتنمية:

تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضا للدول الأعضاء وفقا لمعايير معينة، وهي:

درجة الفقر: إذ لا يستفيد من موارد الهيئة إلا الدول الأعضاء التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن **925** دولار أمريكي.

جدوى المشاريع: تمول الهيئة أو المؤسسة المشاريع القادرة على تحقيق عوائد مالية عالية، لأن هذه العوائد تجعل المؤسسة مؤهلة لاستخدام رأس المال الأجنبي، وبالتالي توفير مصادر تمويل جديدة[248].

توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المقترضة: ورغبتها الجادة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أن المؤسسة لا تقرض الدول المتورطة في صراعات سياسية دولية.

معاناة الدولة من مشاكل حادة في ميزان المدفوعات: وذلك على نحو يحد من قدرتها على الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية، أو وفقا للقواعد التي يضعها البنك العالمي وغيره من مؤسسات التمويل الدولي[249].

- قروض المؤسسة الدولية للتنمية وشروطها:

تقدم الهيئة أو المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان الأعضاء قروضا بعد دراسة الأوضاع والآفاق الاقتصادية للبلد العضو، كما تأخذ الهيئة في الحسبان طبيعة وأولوية المشاريع الاستثمارية عند منحها لهذه القروض.

---

[248]- عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي لنشر، عمان **1999**م، ص **315**.
[249]- يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص **57**.

وللهيئة كامل الحرية عند تحديد العمولات المفروضة ومدة القرض إما بالعملة الصعبة أو بعملة البلد المقترض، لكن هذه الحرية محدودة، بحيث لا يمكن للهيئة أن تخصص اعتمادات لمشروع معين إن لم يكن ذا أولوية، كما يجب أن تتوافق السياسة الإقراضية للهيئة مع أهداف وأولويات البنك العالمي.

وعن شروط الإقراض، فالهيئة تقدم قروضا بشروط جد ميسرة ولمدة طويلة نسبيا، إذ لا تحتسب الهيئة فائدة على القروض الممنوحة بل تحتسب فقط عمولة قدرها **0.75%** على المبالغ الموزعة، كما تطالب أيضا بعمولة الالتزام والتي تقدر ب **0.50%** من المبالغ المعتمدة وغير الموزعة.

أما مدة القرض فيمكن أن تصل إلى **50** سنة، مع فترة سماح مدتها عشر سنوات، وفيما يتعلق بتسديد القرض، فإن الدولة المقترضة تسدد **01%** من أصل القرض بعد فترة السماح في كل سنة ولمدة عشر سنوات، و**03%** سنويا طوال المدة المتبقية أي **30** سنة[250].

وحسب الإحصائيات التي تم الاطلاع عليها، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية خلال السنة المالية **2010**م، حوالي **14.5** مليار دولار أمريكي، تم تقديم **18** بالمائة منها على أساس منح. وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية **2010**م ما يبلغ **190** عملية جديدة. وقد قامت المؤسسة منذ عام **1960**م بإقراض **222** مليار دولار أمريكي ل **108** دول، وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يقارب **13** مليار دولار أمريكي.

وتعالج العمليات التي تمولها المؤسسة بصفة أساسية: مجالات التعليم، خدمات الرعاية الصحية، المياه النظيفة، مرافق الصرف الصحي، الإجراءات الوقائية البيئية، إدخال تحسينات على مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، البنية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه المشاريع الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مستويات الدخل وتحسين الظروف المعيشية[251].

---

[250]- برباص الطاهر، مرجع سابق، ص **121.**

[251]- www5.albankaldawli.org

وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- السياسات الاقتصادية السليمة، التنمية الريفية، أنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة.
- الاستثمار في العنصر البشري، التعليم، والرعاية الصحية، خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز، الملاريا والسل.
- توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة.
- تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية.
- تشجيع التكامل التجاري والإقليمي[252].

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بوضع تصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض نسبة الفقر، وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضا بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإعانة للدول الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون، وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون.

بينما يحصل البنك العالمي على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى بالبنك العالمي، كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك العالمي ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها[253].

---

[252]- قوال فاطمة، مرجع سابق، ص 182.

[253]- siteresources.worldbank.org

ثانيا: مؤسسة التمويل الدولية:

سنتناول في هذه النقطة من البحث مفهوم هذه المؤسسة من خلال التطرق إلى: النشأة، الأهداف، الهيكل التنظيمي والموارد، وذلك من خلال النقاط التالية:

1- نشأة مؤسسة التمويل الدولية وهيكلها التنظيمي:

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية في **24** جويلية **1956**م، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في **20** فيفري **1957**م، وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والفردية، والمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الأقل نموا، وتقدم هذه المؤسسة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال المشروع المقترح، بشرط أن لا يتوفر لدى المؤسسة الأموال الكافية للبدء بتنفيذه فعليا أو لا تستطيع الحصول عليها بتكاليف الاقتراض الحالية في سوق رأس المال، ورغم ارتباط المؤسسة بالبنك العالمي وتبعيتها له إلا أن لها شخصية قانونية مستقلة بأموالها المنفصلة عن أموال البنك، وتعتبر العضوية في البنك شرطا للعضوية في المؤسسة[254].

وتتكون مؤسسة التمويل الدولية من **174** عضوا وفقا لتقريرها السنوي لسنة **1999**م، وأغلب أعضائها من الدول النامية، وقد اتخذت المؤسسة مقرا لها في مدينة واشنطن.

من خلال ما تقدم ذكره يتضح لنا الارتباط الوثيق بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك العالمي رغم كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي مستقل، وذلك الارتباط يكمن في مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك العالمي الذين تشارك دولهم في عضوية المؤسسة، كما يتكون مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة من المديرين التنفيذيين للبنك الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة، أما الرئيس الإداري للمؤسسة فيعينه مجلس الإدارة بحيث يرأس الجهاز الإداري للمؤسسة الذي يحتل المراكز الرئيسية فيه بعض موظفي البنك العالمي[255].

---

[254]- الشافعي محمد البشير، "المنظمات الدولية، النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي، المنظمات الدولية العالمية، المنظمات الدولية الإقليمية"، منشأة المعارف، مصر، **2002**م، ص **227**.

[255]- يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص **54**، **57**.

2- أهداف مؤسسة التمويل الدولية ومواردها المالية:

تتلخص أهم أهداف هذه المؤسسة فيما يلي:

- دعم النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء، وخاصة في الدول الأقل نموا، وبذلك تكمل نشاط البنك العالمي.

- المساعدة في تمويل وتأسيس وتوسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة، وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.

- تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل فرص الاستثمار ورأس المال المحلي والأجنبي والخبرة الفنية.

- التدخل المباشر بتقديم الخدمات الاستشارية بهدف خلق ظروف محلية مشجعة وملائمة أكثر للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وإيجاد مشاريع مربحة.

- كما أن هناك هدفا آخر لهذه المؤسسة وهو النجاح والتوسع من أجل البقاء، هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويل لنحو **2626** مشروعا حتى سنة **2001**م، ودفعت من مواردها الخاصة أكثر من **21** بليون دولار[256].

- ويعد الهدف الأساسي لهذه المؤسسة هو تحسين مستوى معيشة سكان أعضائها من الدول النامية وتحقيق التعاون بينهما في مجالات التمويل والمساعدات الفنية والإدارية اللازمة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء وخاصة في مجالات الصناعة واستغلال الثروات وغيرها ولك على النحو التالي:

الاستثمار: تسعى مؤسسة التمويل الدولية بصفة أساسية للاستثمار في المشروعات الخاصة وإن كانت تشارك أيضا في المشروعات المختلفة التي تساهم الدولة في جانب منها، والتي يتبين للمؤسسة أن هذه المشروعات تتجه نحو التحول الكامل للملكية الخاصة[257].

---

[256]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **26**.
[257]- يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص **54**.

وتقوم المؤسسة بالإسهام في هذه المشروعات وتقديم القروض لها دون اشتراط تقديم ضمانات حكومية بحيث تتولى تقديم المعونة المالية لاحتياجات كل مشروع بشروط مناسبة.

خدمات إدارة مخاطر سوق المال: تقدم المؤسسة خدمات إدارة مخاطر السوق المالية لشركات أسواق الدول الناشئة أو النامية التي لا تتوفر لديها عادة الإمكانيات والأدوات اللازمة وذلك بتقديم برامج تعليمية وتدريبية لعملائها في الدول النامية في تقنيات إدارة المخاطر لرفع مستوى جدارتها الإئتمانية وتنمية قدراتهم على الحيطة من مخاطر سوق المال.

المساعدات الفنية والاستشارية: تتوسع المؤسسة سنة بعد أخرى في تقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية، بحيث اشتمل مجالها على المساعدات الفنية للقطاع المالي ولسوق المال والأعمال الاستشارية في البنية الأساسية وأعمال الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات ومرافق تنمية المشروعات وكذلك هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، وهي هيئة أوكلت لها مهمة مساعدة حكومات البلدان النامية على تقليل المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر[258].

أما بخصوص الموارد المالية لمؤسسة التمويل الدولية فهي تتكون من اكتتابات الدول الأعضاء، وأرباح المنشآت التي تشرف عليها، بالإضافة إلى مدخرات الأفراد والهيئات.

حيث بلغ رأس مال المؤسسة المكتتب فيه عام **1985**م، حوالي **545.784** مليون دولار أمريكي. أما عن آخر تعديل في رأس مال المؤسسة فكان بتاريخ **2008/12/31**م، حيث بلغ **2.363.891.000** دولار أمريكي[259].

وبعد تعرضنا بالدراسة في المطلب الأول لكل ما يتعلق بالجوانب التنظيمية للبنك العالمي، سنحاول من خلال المطلب الموالي دراسة سياسات البنك العالمي الإقراضية مع التركيز على التبعية التي تخلفها تلك السياسات.

---

[258]- يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 55، 56.
[259]- برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 64.

المطلب الثاني: سياسات البنك العالمي الإقراضية والتبعية التي تحققها:

يمارس البنك العالمي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، وهو يعد أحد أكبر مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف، فهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد عن **225** مليار دولار، وتلك القروض تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في الدول النامية منخفضة الدخل[260].

كما يؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار، وفي بعض الحالات يغطي العجز في الميزانية كما في حالة النيجر، وهو يمول كل عام مئات من مشاريع التنمية، فالبنك يعتبر الهيأة المقرضة ويستطيع أن يفرض شروطه على مدينيه، ومن غيره يستطيع أن يمنح قرضا لبلاد مثل: تشاد أو الهندوراس، أو مالاوي أو كوريا الشمالية أو أفغانستان.

لكن إلى جانب هذا الوجه الخير للبنك العالمي هناك وجه آخر له، يتجلى في الشروط القاسية والظالمة التي يفرضها على الدول المقترضة لإجبارها على تغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية، ومن يرفض الامتثال لهذه الشروط يرفض طلبه[261].

فهذه القروض والمنح التي يقدمها البنك العالمي للدول النامية إذن تعتبر أداة لتحقيق تبعية تلك الدول، وذلك من خلال التزامها بما يترتب على تلك القروض من شروط تكرس تبعيتها تجاه البنك.

وبناء على ما تقدم ذكره، سنحاول من خلال هذا المطلب، أن نتعرف على سياسات وإجراءات البنك العالمي في منح القروض، وذلك في فرع أول، ثم نعرج للفرع الثاني الذي سنخصصه لتبيان دور سياسات البنك العالمي قي تحقيق التبعية.

---

[260]- عبيدات ياسين، وبيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص 206. **www.unv-alger3.dz**

[261]- أحمد فرحات، مرجع سابق.

الفرع الأول: سياسات وإجراءات البنك العالمي في منح القروض:

إن البنك العالمي باعتباره منظمة دولية تعمل على دعم التنمية فإنها تقوم بتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية، والتي تتنوع بين القروض والضمانات، فتوفر بذلك القروض لمجموعة متنوعة من الأغراض، وكذا بآليات مختلفة قصد الوصول إلى أكبر قدر من الشمولية والليونة الممكنة في التعاون مع الدول باختلافها واختلاف اقتصادياتها.

وتقوم السياسة الإقراضية للبنك العالمي على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وعلى الأخص الأخيرة، وهي موجهة إلى الدول النامية بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة، وتحظى قروض البنك العالمي عموما بفترة سماح قدرها خمس سنوات ويتم استردادها على **15** إلى **20** سنة، وهي تعطى في الوقت الحالي للدول النامية إلى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حدا معينا، تصبح بعدها قادرة على استيفاء حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من أسواق المال العالمية مباشرة، وقد كان البنك مقيدا بأن يكون إقراضه للحكومات أو بضمان من الحكومات، وقد تغير الوضع بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية أحد مجموعات البنك التي أصبحت قروضها لا تحتاج إلى ضمان الحكومات ويمكن أن تكون مع القطاع الخاص مباشرة[262].

ومن خلال النظر إلى المنح والقروض التي يتم تقديمها للدول النامية نلاحظ أنه كثيرا ما توجه تلك المعونات والمساعدات للدول ذات الدخل المتوسط وليس للدول الفقيرة بالفعل، إضافة إلى أن معظمها تكون من تصميم الدول المانحة التي تحدد الدول التي تستحق تلك القروض، وهو ما يعبر عن اتجاه الدول المتقدمة التي تتحكم في البنك العالمي إلى اتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم الدول الفقيرة والنهوض بها بقدر ما تكون أداة لخدمة أهدافها ومصالحها في المنطقة على الرغم من أن البنك العالمي تعهد بتقديم معونات للدول التي تواجه مشاكل تحدث نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية.

---

[262]- أ/ حامد نور الدين، "العولمة والسياسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية - حالة الجزائر-"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 08. www.elbassair.net

وبالتالي نجد أن البنك العالمي حاد عن الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجل تحقيقه، حيث لم يعد يقدم قروضا للدول التي تستحقها فعلا للخروج من أزماتها ومساعدتها على النهوض بتنميتها، بل أصبح يمنح قروضا للدول التي يرى مصلحة في إقراضها ومصلحة الدول المسيرة له، ولكن بمعايير محددة وشروط تشكل عبء على الدول المقترضة وخصوصا النامية منها. وعليه فإن دراستنا تستوجب بحث معايير إقراض البنك العالمي للمشاريع وشروطه وهذا ما سنتناوله بالدراسة في نقطة أولى، كما تستوجب الدراسة أيضا التطرق إلى مجموعة القروض التي يقدمها البنك العالمي وأهم المشاريع التي يمولها وهو ما سنتناوله بالدراسة في نقطة ثانية.

أولا: معايير إقراض البنك العالمي للمشاريع وشروطه:

لقد أوجد البنك العالمي في سنوات الثمانينات برنامجا للإقراض وذلك لغايات التكيف الهيكلي، من أجل الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل واختلالات في ميزان المدفوعات، بينما توضع إجراءات لتثبيت ميزان المدفوعات، حيث يضع البنك شروطا تضمن له استرداد هذه القروض.

وقد أصبح البنك العالمي يزاحم صندوق النقد الدولي في عمله، أو بالأحرى أصبحا يكملان بعضهما البعض، إذ تداخلت أعمالهما معا، وبدآ يسيران في خط واحد بعد عام **1980**م. إضافة إلى أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اتفقا على العمل لمساعدة الحكومات في تصميم وتنفيذ البرامج الاقتصادية الكلية والهيكلية المتكاملة وبرامج الإصلاح الاجتماعي. كما أنهما تحركا في اقتصاديات الأسواق الناشئة.

وشهد البنك مرحلة تحولات مهمة في سياسته تجاه الدول النامية، تمثلت بمنهج البرامج القطاعية المعتمدة على مشروعات يمولها البنك لصالح من أسماهم بالسكان الأكثر فقرا، ثم يتحول بسرعة إلى قوة ضغط هائلة على الدول النامية، لكي ترضخ لإجراءات التكييف التي يصر عليها صندوق النقد الدولي، ليصبح بعد ذلك من العسير التفرقة بين سياسات الصندوق والبنك[263].

---

[263]- د/ حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص **167**، **168**، **169**.

وتلك التحولات الجوهرية في سياسات البنك العالمي جعلته يطور نشاطاته، حيث غطت هذه الأخيرة جميع المجالات الأساسية، وذلك من خلال إقراض البنوك المركزية وكذلك القطاع الخاص والمنظمات ذات الصبغة التطوعية.

ويعمل البنك ضمن إطار وسياسات محددة للإقراض والتمويل منها: قروض الاستثمار والمشاريع وقروض التكييف الهيكلي التي يقصد بها عمل تغييرات جذرية وشاملة في بنى الاقتصاد الوطني، وكذلك السياسات النقدية والسياسات المهمة التي لها علاقة بالاقتصاد، والتي تعمل ضمن شروط محددة، وكذلك تمويل الدول الأعضاء لسداد قروضها أو خدمة ديونها وقت الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول، وهو ما يسمى "تجسير الفجوة المالية"، وقد بدأ البنك العالمي عام **1979**م بعمليات التمويل الخاصة بالاستثمار والتمويل لإعمار ما خلفته الحروب، ثم بدأ المرحلة الثانية في السنة المالية **1980**م لإعادة هيكلة اختلالات ميزان المدفوعات التي ظهرت في كثير من الدول النامية بعد أزمة البترول. وبدأت المرحلة الثالثة في التسعينيات بعد حصول أزمة الديون عقب انتهاء الحرب الباردة.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن التشابه شديد بين قروض البنك وقروض صندوق النقد الدولي الخاصة بميزان المدفوعات وما يصاحبها من شروط، فعلى غرارها ستدفع قروض البنك للتكييف الهيكلي في شكل شرائح، ويمكن تعليقها إذا لم يستجب البلد للاتفاقات التي وقعها لتغيير سياساته.

ويمكن القول، أن دخول البنك العالمي مجال إقراض البرامج الهيكلية جعله يصبح الوجه الآخر لصندوق النقد الدولي، وأحيانا مطبقا لسياساته وملتزما بشروطه[264].

وتجدر الإشارة إلى أنه وقبل أن يباشر البنك العالمي أي نشاط إقراضي للدول الأعضاء، فإنه يقوم أولا بإجراء دراسة شاملة حول الدولة المعنية بالقرض، وذلك قصد الحصول على حوصلة ومعطيات شاملة عن الوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في تلك الدولة طالبة القرض، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في[265]:

---

[264]- د/ حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص **169، 170، 171.**

[265]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **28.**

1- يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية، المعدنية والبشرية.

2- تقييم البنية التحتية للدولة وحالة أو وضعية تجارتها الخارجية، إضافة إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

3- يتناقش كل من البنك العالمي والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وإمكانيات تطبيقها.

4- بعد عملية التقويم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدورية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك العالمي.

5- يقوم البنك العالمي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة القرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة على إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الإقراض.

6- تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك العالمي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية (خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو[266].

بعد إتمام كل هذه الإجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين، أي البنك العالمي والدولة المقترضة، ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك العالمي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع.

وما يمكن قوله بشأن معايير الإقراض فإنها تتم على أساس العائد الاقتصادي للمشروع ومدى مساهمته في تنمية قدرة الدولة على النمو وسداد المديونية[267].

---

[266]- إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 28، 29.

[267]- د/ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 23.

ورغم أن الظواهر تؤكد أن المشروعات التي يقرها البنك العالمي هي انعكاس لأولويات الدول المقترضة إلا أن البنك العالمي لما له من خبرة كبيرة في مجال التنمية، كثيرا ما يساعد تلك الدول في صياغة الأولويات حيث يخصص جزءا مهما نصيبا من ميزانية العمليات في البنك لتقديم المعونة الفنية والمشورة الاقتصادية للدول الأعضاء والمستفيدة من مساهماته.

هذا فيما يتعلق بمعايير إقراض البنك العالمي للمشاريع، أما عن شروط الإقراض فإنه يمكننا القول أن البنك العالمي يعد ثاني أهم المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على إصلاح المسار الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتعثرة، والنشاط الرئيسي للبنك العالمي هو الإقراض بهدف تشجيع الدول على إنشاء المشروعات وإصلاح السياسات الاقتصادية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

وقبل منح أي قرض لأي دولة لابد من توافر عدة شروط من أهمها الحصول على صك أو شهادة من صندوق النقد الدولي تشهد بصلاحية السياسات التي تتبعها تلك الدولة فنيا واقتصاديا، هذا بخلاف عدة مفاوضات أخرى تتم بشأن المشروعات التي يقترح تمويلها البنك سواء أكانت قصيرة أو طويلة الأجل، ثم يعقب ذلك عرض نتائج المفاوضات على مجلس المديرين المكون من ممثلي **172** دولة لأخذ التصويت عليها[268].

فشروط الإقراض المفصلة التي يفرضها البنك العالمي تجعل من تلك القروض عبء على الدول النامية، لأنها في أغلب الأحيان تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية، وتحد من تطور المؤسسات الديمقراطية المسؤولة. والواقع أن محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد يصبح عائقا صعبا أمام صنع القرار في عملية الإصلاح، وليس من الممكن فرض الإصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج، بل ينبغي تصميم هذه الإصلاحات وتطويرها من الداخل[269].

---

[268]- د/ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص **23**.

[269]- ألكسندر شكولنيكوف، وجون سوليفان، مرجع سابق. **www.mafhoum.com**

ومع مرور السنين، اتسع مجال شروط الإقراض بعد أن كان في الأصل مقتصرا على متغيرات الاقتصاد العام. فالدول النامية التي كانت تواجه عددا قليلا من الشروط الهيكلية لكل برنامج طوال عقد الثمانينات، أصبحت في أواخر التسعينات تواجه أكثر من اثني عشرة شرطا مختلفا لكل برنامج في المتوسط. وبالتالي أدت زيادة عدد الشروط إلى زيادة مخاطرة الدول التي تعجز عن الوفاء بتلك الشروط، مما أدى إلى تراجع حكومات عن التفاوض بشأن القروض.

فتلك الاشتراطات المفصلة إذن، لا تقدم للحكومات كثيرا من الخيارات عند تصميم سياسات الإصلاح، حتى أنها تعتبر في الغالب بمثابة هجوم على السيادة الوطنية.

فمثلا لم تتمكن **نيجيريا** رغم العناية المتزايدة من البنك العالمي، من إدخال تحسين ملحوظ على آدائها الاقتصادي، بل ظلت أكثر اعتمادا على قروض البنك العالمي، بينما أخذت المنح المقدمة من المانحين الدوليين تتضاءل مع مرور السنين، وظلت نيجيريا تطلب المساعدة من صندوق النقد والبنك العالمي بصورة متكررة، ولكنها في الغالب كانت تعلق المفاوضات على القروض بسبب كثرة الشروط المفروضة عليها. وقد بلغ متوسط الشروط التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سنة **1999**م على **13** دولة إفريقية جنوب الصحراء **114** شرطا لكل دولة، وكان لتنزانيا النصيب الأكبر من تلك الشروط حيث بلغ عددها **150** شرطا. وقد ثبت أنه من المستحيل أن تتمكن هذه الدول الإفريقية من الالتزام أو تنفيذ هذا العدد الضخم من الشروط وأن تنجح في نفس الوقت في تحسين مستوى معيشة شعوبها بكفاءة[270].

ومن بين أهم الشروط التي يشترطها البنك العالمي عند قيامه بعمليات الإقراض لأغراض الإعمار أو التنمية نذكر:

1- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام، ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الإقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقدير مدى نجاحه ومدى قدرة الدولة على سداد القرض[271].

---

[270]- ألكسندر شكولنيكوف، وجون سوليفان، مرجع سابق.

[271]- نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي"، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، **2006**م، ص **200**.

2- أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى، وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج.

3- يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية[272].

4- تتراوح مدة هذه القروض ما بين **15** و**17** سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين **7,5** و **7,75 %.**

5- في حالة تقديم البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصاريف الخاصة بالمشروع حسب نشوئها فعليا[273].

والحقيقة أن استراتيجية البنك العالمي يشوبها من الناحية الواقعية شبهة التدخل السياسي من خلال التدخل في عملية صنع السياسة الاقتصادية للدولة وذلك نتيجة نظم التصويت المتبعة والشروط التي وضعها البنك العالمي للموافقة على الإقراض، إضافة إلى أن تلك الاستراتيجية تستلزم إعادة ترتيب الأهداف والأولويات، وهي شروط تؤثر بشكل واضح في مسار السياسة الاقتصادية للدولة طالبة القرض وذلك من خلال التدخل في التفاصيل الدقيقة لمشروعات تلك السياسة، مما يعني في نهاية الأمر خروج سلطة اتخاذ القرار من يد الحكومة الوطنية. ومن ناحية أخرى فإن البنك الدولي إلى جانب صندوق النقد الدولي رغم أنهما ينتميان إلى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة إلا أنهما يختلفان كثيرا عن باقي المؤسسات من خلال نظم التصويت والعوامل التي تحكم سياسة الإقراض[274].

فمن ناحية نظم التصويت في مؤسسات الأمم المتحدة فإن الدول الأعضاء فيها تتمتع بحقوق متساوية، أما في البنك العالمي فالتصويت يعكس المساهمة النقدية للدول المساهمة في رأس ماله.

---

[272]- نبيل حشاد، مرجع سابق، ص **200.**

[273]- طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، **2010**م، ص **180.**

[274]- د/ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص **23.**

ثانيا: قروض البنك العالمي وأهم المشاريع التي يمولها:

يقوم البنك العالمي بتقديم مجموعة من القروض يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- قروض المشروعات: وهي قروض تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها، بالإضافة إلى أن هذه القروض تستحوذ على مساحة واسعة من النشاط الإقراضي للبنك. وعادة ما تخضع هذه القروض إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن تنفيذ المشروع وإدارته.

2- قروض البرامج: وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة، أو لتمويل الاستيرادات لصناعة ما أو عدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض، وبالتالي فهي في الواقع قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على إثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي، لذلك فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطية[275].

3- قروض التكييف: تشكل التسهيل الخاص بهذه القروض عام **1980**م بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها، ولرفع قدراتها على تسديد ديونها، وتختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي.

4- قروض التكييف القطاعي: تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة، وهي تختلف عن القروض السابقة لكونها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة، وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله[276].

---

[275]- عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص **308**.

[276]- أعراب نور الدين، "دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتهما بالدول النامية (حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، **2003**م، ص **109**.

وكل تلك القروض التي يقدمها البنك العالمي توجه لتمويل العديد من المشاريع والتي تخص البنية الأساسية، والمشاريع الصناعية ومشاريع النفط والغاز، بالإضافة إلى مشاريع الزراعة والتنمية الريفية ومشاريع الإسكان في المدن، ويمكن إيجاز هذه المشاريع فيما يلي:

1- مشاريع البنية الأساسية:

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل، الاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطابا لقروض البنك، ويمكن إيجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك العالمي فيما يلي:

- **النقل:** يكتسي قطاع النقل أهمية كبرى في الاقتصاد، والذي يتطلب توفير مرافق لنقل كميات ضخمة من البضائع والمواد على مسافات طويلة، وتعتبر الموانئ والمطارات والسكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك العالمي.

- **الطاقة الكهربائية:** وتعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية من أولى المشاريع التي مولها البنك العالمي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها، وقد كانت تلك المشاريع مناسبة لقروض البنك العالمي كونها ذات كثافة رأسمالية شديدة وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة.

2- المشاريع الصناعية:

تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك العالمي متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصيص هذه الحصة لا يعود إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وإنما هو راجع إلى كون البنك العالمي لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالي الدولي[277].

3- مشاريع النفط والغاز:

لقد ظل البنك العالمي لسنوات طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما، ويرجع هذا الرفض إلى سببين أساسيين:

---

[277]- أعراب نور الدين، مرجع سابق، ص 70.

ـ أولهما أنه وقبل سنة **1973**م كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايدة. أما السبب الثاني فيرجع إلى توفر رأس المال الخاص لتمويل مثل تلك المشاريع في تلك الفترة.

ومع إدراك البنك العالمي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية أصبح يخصص ربع القروض لذلك القطاع، وقد ساعد البنك العالمي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية ذات كفاءة للقطاع واختيار المشاريع وتنفيذها وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز.

4ـ الزراعة والتنمية الريفية:

ـ **الزراعة:** كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك العالمي خلال سنواته الخمسة عشر الأولى، فعلى امتداد السنوات من **1948**م إلى **1963**م، لم يتجاوز إقراض البنك العالمي للقطاع الزراعي مبلغ **628** مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل **8,5%** من مجموع إقراضه، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري، وقد أصبح البنك العالمي يهتم بتطوير المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات الزراعية مثل طحن الحبوب وتعليب الخضر والفواكه، وحفظ اللحوم إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق.

ـ **التنمية الريفية:** يعد نشاط البنك العالمي في مجال التنمية الريفية نشاطا واسع المدى، إذ يشمل الإدارة المستديمة للأراضي والمحاصيل الزراعية وتربية الماشية، بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية[278].

ومما سبق يمكن القول بأن البنك العالمي يعتبر المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، حيث يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء على النهوض باقتصادياتها من خلال منحها القروض بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية وغيرها لأجل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، ويعتبر عمل البنك العالمي مكملا لعمل صندوق النقد الدولي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة للدول الأعضاء.

---

[278]. إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص **32**، **33**.

الفرع الثاني: دور سياسات البنك العالمي في تحقيق تبعية الدول النامية وأشكالها:

إن الدول المتقدمة والمصنعة تجد نفسها عاجزة عن النمو والتطور بدون أسواق شاسعة تمكنها من بسط نظمها ومناهجها الاقتصادية التي تعتبر الأساس لتحقيق مصالحها وأطماعها، هذه الأطماع التي تنحصر في استنزاف الثروات الباطنية، واستتباع الطاقات المادية والبشرية للدول النامية، مع حصر النمو الاقتصادي لتلك الدول في قطاعات التعدين والزراعة، لكي تؤمن لنفسها المواد الخام، وبالتالي يزيد الغني في غناه، ويستمر الفقير في فقره، وتظل الدول النامية في حاجة دائمة إلى استثمارات وأموال وصناعات تلك الدول المتقدمة، وهذا ما يبقيها أيضا في تبعية دائمة[279]، وتعتمد الدول المتقدمة على مجموعة من الآليات لإبقاء الدول النامية في تبعية دائمة من بينها: الشركات متعددة الجنسية، البنوك والمنظمات المالية الدولية وغيرها.

ويعتبر البنك العالمي من أبرز تلك الآليات التي تعتمدها الدول المتقدمة الأعضاء فيه لإبقاء الدول النامية في تبعية اقتصادية، حيث أن الدول النامية وبعد استحواذ الأزمات المالية عليها رحبت بمقترحات البنك العالمي لإقراضها قدرا من المال يكفل لها الخروج من أزماتها ويبعث نوعا من الحياة في جهازها الاقتصادي، ويضمن لها النهوض بتنميتها الاقتصادية.

غير أن تلك الدول حتى وإن استفادت من تلك القروض الممنوحة من طرف البنك العالمي لتحديث مصانعها وتطوير بنيتها التحتية، وجدت نفسها عاجزة عن تسديد قروضها بعد أن أصبحت الفوائد تشكل الجزء الأعظم من ميزانيتها السنوية، وقد أصبحت الديون الوسيلة المفضلة للبنك العالمي للضغط على الدول التي لا تحظى بالرضا والقبول من الدول المانحة. وقد ازداد الوضع سوء في الكثير من الدول النامية خاصة بعد إقدامها على تقليص الميزانيات المخصصة للتعليم والصحة والسكان، بفعل قلة الموارد المالية واستجابة لنصائح البنك العالمي وشروطه وتعليماته التي أصبحت تتدخل في السياسات الداخلية للدول وتوجهها وفقا لمتطلبات البنك العالمي ووفقا لمصالح الدول الكبرى المهيمنة على البنك، وهو ما أدى إلى التدخل في سيادتها الوطنية التي تعتبر القلب النابض للدولة. وسنحاول من خلال هذا الفرع دراسة هذه النقاط فيما يأتي.

---

[279]- www.univ-media.dz

أولا: دور السياسة المالية للبنك العالمي في تحقيق التبعية:

تعتبر السياسة المالية التي يتبعها البنك العالمي من خلال المنح والقروض الممنوحة للدول وخصوصا النامية منها من أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبعية، كون تلك القروض مربوطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة اتباع تعليمات البنك لإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الدول المانحة داخل البنك سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي، وذلك وفق الشروط والمعايير التي تحدد مسبقا من قبل البنك وتكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقها[280].

فأقل ما يمكن أن يقال عن تلك القروض والمنح أنها لا تحقق التنمية وإنما تعمق التبعية، فمن ينظر مثلا إلى حجم المساعدات الدولية المقدمة إلى الدول النامية وخصوصا العربية منها، يعي حجم الإنفاق من قبل هذه المؤسسة المالية الدولية على اقتصاديات الدول تحت شعار تطويرها، لكن الملاحظ أن آليات التمويل هذه لم تكن يوما مصحوبة بأي نهضة تنموية في البلاد، فالدول النامية ومنها العربية تتلقى ملايين الدولارات من قبل البنك العالمي سواء على شكل قروض أو منح وهبات، إلا أن المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول تزداد تدنيا وانخفاضا.

ففي لبنان مثلا تخطى الدين العام بحسب أرقام وزارة المالية عتبة **65** مليار دولار، وفي الأردن وصل الدين العام إلى أكثر من **30** مليار دولار، أي ما نسبته حوالي **80%** من الناتج المحلي الإجمالي. أما في مصر فقد تخطى الدين العام نسبة **95%** من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الدين العام أكثر من **110** مليار جنيه مصري، وبطبيعة الحال فإن ارتفاع الدين العام في هذه الدول ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[281]، فقد بلغت معدلات الفقر نسبا جد عالية، وما هذه الدول إلا عينة من مجموع الدول النامية المتعاملة مع البنك العالمي.

وقد دفع ارتفاع الدين العام ونتائجه السلبية البنك العالمي إلى فرض سياسات اقتصادية ومالية بحجة مساعدة تلك الدول، وقد تجلت هذه السياسات في شكل منح ومساعدات مالية.

---

[280]- فارس فائق ظاهر، مرجع سابق.

[281]- بلقيس عبد الرضا، "المساعدات: القروض والمنح لا تحقق التنمية وتعمق التبعية"، مجلة العربي الجديد، بيروت، **04** ماي **2015**م.

وما يمكن قوله بخصوص تلك المنح والمساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي، أنها لا تهدف في النهاية إلا لخدمة مصالح معينة، إذ أن الشعوب النامية ومنها العربية لم تتمكن يوما من الاستفادة من حجم القروض أو المنح المقدمة إليها، ومما لا شك فيه أيضا أن باب القروض يعد المصدر الرئيسي لتدخل هذه المؤسسات في الشؤون السياسية والاقتصادية، وقد لا حظنا حجم التبعية التي تفرض على تلك الدول، لتنفيذ سياسات البنك العالمي، والتي أدت في النهاية إلى ارتفاع حجم الفقر والبطالة في العديد من الدول النامية وخصوصا العربية. فتلك السياسات وكأنها ترمي إلى إفقار المواطنين بدلا من مساعدتهم، الأمر الذي يطرح علامات استفهام حول حقيقة تلك المساعدات وغاياتها[282].

إذن فخطورة تلك المنح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية تكمن في تفاقم الديون الخارجية والتي لا تقف آثارها عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل تتجاوزها إلى حد تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ومنها الدول العربية من خلال سياستها المالية، حيث يرى البعض أن تلك الأموال قادرة على التأثير في سيادة الدول وأنها تلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي وفرض تبعيتها للبنك العالمي والدول المحركة له، مما يعني أنه يجب على الدول النامية النضال ضد البنك العالمي ودوره الاستعماري والعمل على حل مشكلة المديونية من خلال تنمية القدرات الداخلية لهذه الدول بما يتيح لها الاستغاء عن طلب المنح والقروض التي تحصل عليها من البنك العالمي ضمن شروط وقيود تكرس واقع تبعيتها نتيجة لازدياد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية العالمية، مما عزز من تبعية البنوك الداخلية لسياساته بحيث أصبحت البنوك التجارية تعتمد قرارات الصرف التي يصدرها البنك العالمي[283].

---

[282]- بلقيس عبد الرضا، مرجع سابق.
[283]- فارس فائق ظاهر، مرجع سابق.

ولا شك أن تفاقم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من البنك العالمي وخصوصا الدول العربية عرضها لكثير من الضغوط القاسية ووضع إمكانية حرية الحركة الاقتصادية والسياسية لها تحت القيود الناتجة عن المنح والقروض التي تحصل عليها، مما أدى بالبعض إلى الدعوة لإنشاء صندوق نقد عربي أو مؤسسة مالية عربية تكون وظيفتها الأساسية تقديم المساعدة والقروض المالية للدول العربية، وبذلك لن تكون هناك حاجة للجوء إلى المؤسسات المالية العالمية لطلب المنح والقروض والمساعدات التي تزيد من تبعيتها لتلك الجهات وهيمنتها على قرارها السياسي والاقتصادي الداخلي.

ومن خلال النظر إلى المنح والقروض التي يتم تقديمها للدول النامية، نلاحظ أنه كثيرا ما توجه تلك المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليس إلى الدول الفقيرة بالفعل، إضافة إلى أن معظمها تكون من تصميم الدول المانحة التي تحدد الدول التي تستحق هذه القروض، وهو ما يعبر عن اتجاه الدول التي تتحكم في البنك العالمي إلى اتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم هذه الدول والنهوض بها بقدر ما تكون أداة لخدمة أهداف ومصالح تلك الدول في المنطقة على الرغم من كون البنك قد تعهد بتقديم معونات للدول التي تواجه مشاكل تحدث نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية[284].

ويتزايد اهتمام البنك العالمي بتقديم القروض لتنمية الموارد البشرية حيث يعمل على تمويل مشاريع تتعلق بمجال التربية والتعليم، كما أصبح يعتبر أكبر مصدر للتمويل على الصعيد الحكومي ومتعدد الأطراف، كما أنه يركز على مكافحة الفقر في العالم النامي، ومراقبة الاستراتيجيات الاقتصادية لكل دولة من خلال تقديم القروض والمساعدات والسعي لمكافحة الفساد من خلال تزايد تأكيد البنك العالمي على ضرورة قيام الحكومات في الدول النامية على اتباع نظام الخصخصة وهو ما يؤكد أن السياسة التي يتبعها البنك تهدف إلى تعميق تبعية تلك الدول إلى الدول الممولة للقروض التي تحصل عليها الدول النامية عن طريق البنك.

---

[284]- جان ج يولاك، "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة"، ترجمة: أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2001م، ص 124.

والملاحظ أن الدول النامية شهدت تطورات اقتصادية خلال عامي **2004**م و**2005**م، إلا أن تلك التطورات كانت نتيجة عوامل خارجية ستظل تهيمن إلى حد كبير على تشكيل مظهر النمو الاقتصادي لتلك الدول بالرغم من تحليل وتوصيف البنك العالمي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، إلا أنه ما زالت تسيطر عليه الأفكار القديمة فيما يتعلق بآفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية والتي تمثل العقبة في إبقاء هذه الأخيرة حبيسة لإنتاج المواد الاستهلاكية الأولية، وإن كان قد منحها فرصة للتوسع في أنشطة الخدمات الاقتصادية فإنه يبدو أن مقترح البنك في هذا الشأن يستند إلى نظرية التبعية التي تفرض على دول العالم النامي أن تبقى رهينة سياسته المالية التي ترسمها الدول التي تهيمن عليه من أجل خدمة مصالحها وأهدافها الخاصة[285].

وبناء عليه نلاحظ أن البنك العالمي قد فشل في تحقيق نظريته الخاصة بالاستثمار الخارجي، حيث تم إحباط انسياب الاستثمار الأجنبي للعديد من الدول النامية بسبب ظروف ومناخ تلك الدول، حيث أن المناخ الملائم للاستثمار والذي تراه تلك المؤسسات شرطا ضروريا للاستثمار ليس متوفرا بسبب ضعف البنية التحتية في تلك الدول، كما أن الانفتاح الاقتصادي الذي يشير إليه البنك العالمي وما يؤدي إليه من تحويل للتقنيات الجديدة لم يعد أمرا مجديا.

وبعدما قمنا بتوضيح ما تؤدي إليه السياسات المالية للبنك العالمي من تحقيق لتبعية الدول النامية، سنحاول من خلال الفرع الموالي تبيان أشكال ومجالات تلك التبعية.

ثانيا: أشكال التبعية التي تحققها القروض التي يقدمها البنك العالمي:

تعتبر القروض والمنح التي يقدمها البنك العالمي للدول النامية أداة لتحقيق تبعية تلك الدول ونظامها المالي وسياستها، وذلك من خلال التزامها بما يترتب على تلك القروض من شروط تكرس واقع تبعيتها تجاه البنك وتجاه الدول التي تهيمن عليه، وبالتالي تقليص سيادتها وحصرها في نطاق معين بعيدا عن الإطلاقية التي كانت تمارس في إطارها كامل صلاحياتها، وتتجلى التبعية في مجالات الإقتصاد والسياسة باعتبارهما المجالين الأكثر حيوية بالنسبة لأي دولة، وسنحاول دراسة هذين المجالين فيما يأتي:

---

[285]- جان ج يولاك، مرجع سابق، ص **125**.

1- التبعية السياسية:

تعتبر السياسة المالية التي يتبعها البنك العالمي والتي تتمحور حول المنح والقروض التي يقدمها للدول وخصوصا الدول النامية، من أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبعية، كون هذه القروض مرتبطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة إتباع تعليمات البنك في حال التعامل مع هذه القروض وإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنك العالمي سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي، وذلك وفق الشروط والمعايير التي تحدد مسبقا من قبل البنك، وتكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقها.

وتكمن خطورة المنح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية، في تفاقم حجم الديون الخارجية والتي لا تقف آثارها عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل تتجاوزها إلى درجة تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ومنها الدول العربية، من خلال سياستها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية. حيث يتضح لنا من خلال نظرتنا الشاملة عن سياسة البنك العالمي، أن تلك القروض أو الأموال التي يقدمها البنك بحجة مساعدة الدول النامية على الخروج من بؤرة الفقر والحرمان التي تعيشها، قادرة على التأثير في سيادة الدول النامية، فهي أي تلك الأموال تلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية، واستقلال القرار السياسي، وفرض تبعيتها للبنك العالمي والدول المحركة له، مما يعني أنه يتوجب على الدول النامية الكفاح والنضال ضد البنك العالمي وبالأحرى سياسته ودوره الاستعماري، والعمل على حل مشكلة المديونية من خلال تنمية القدرات الداخلية لهذه الدول بما يتيح لها الاستغناء عن تلك المنح والقروض التي يتم الحصول عليها من البنك العالمي ضمن شروط وقيود تكرس واقع تبعيتها نتيجة لازدياد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية[286].

[286]- محمد قاياتي، مرجع سابق.

ولا شك في أن تفاقم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من البنك العالمي ومنها الدول العربية، عرضها لكثير من الضغوط القاسية ووضع حرية حركتها الاقتصادية والسياسية تحت القيود الناتجة عن المنح والقروض التي تحصل عليها من البنك العالمي ومؤسساته. ما أدى بالبعض إلى الدعوة لإنشاء صندوق نقد عربي أو مؤسسة مالية عربية تكون وظيفتها الأساسية تقديم المساعدة والقروض المالية للدول العربية، وبذلك لا تكون هناك حاجة للجوء إلى المؤسسات المالية العالمية لطلب المنح والمساعدات التي تزيد من تبعيتها لهذه الجهات وهيمنتها على قرارها السياسي والاقتصادي الداخلي من خلال هذه القروض[287].

2- التبعية الاقتصادية:

إن تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي واللجوء إلى البنك العالمي من أجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها وموازنتها، أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية التي خلقت العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينة تخدم سياسة وأهداف البنك العالمي في تعزيز تبعية تلك الدول ونظامها المالي للخارج، والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة بهذه الدول للخطر الشديد، بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة بالجهة المانحة والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته. مما أدى في النهاية بالدول إلى أن تحيد عن الطريق الإنمائي الذي اختارته بوعي واستقلالية لتسير في طريق آخر حدده البنك العالمي كشرط من شروط الحصول على تلك المنح والمساعات، ذلك الطريق الذي لا يؤدي في أغلب الأحيان إلى تحقيق الأهداف المنشودة من التمويل والتي تم الاعتماد على المنح المقدمة من البنك العالمي من أجل تحقيقها لهذه الدول[288].

---

[287]- محمد قاياتي، مرجع سابق، ص

[288]- فارس فائق ظاهر، مرجع سابق، blog.amin.org

إذن فالتبعية الاقتصادية سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية، تعود إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بتلك الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى الاقتراض من البنك العالمي والاعتماد على المنح والقروض الخارجية، ما جعلها تعاني من التبعية المالية للبنك العالمي، والذي نتج عنه اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي وبالتالي أصبح النظام المالي لتلك الدول مرهونا بالتغيرات والتقلبات التي تطرأ على النظام المالي العالمي.

وانعكست السياسة التي يتبعها البنك العالمي في تعميق تبعية اقتصاد الدول النامية للدول المتقدمة على النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنيا أو قوميا أو إقليميا، وقد اختارت معظم دول العالم النامي اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة، معتقدة أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات، ولكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية، مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا، كما أن اقتصاد بلدان العالم النامي المدينة ومنها الدول العربية يتعرض لمؤامرة مالية دولية، بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، والتي تتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية.

فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج، وبعد التعثر في سداد خدمتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي بعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان، وقد لقي هذا الطرح صدى واسعا في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية[289].

---

[289]- فارس فائق ظاهر، مرجع سابق.

المبحث الثاني: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية ومنها الجزائر وواقع سيادتها في ظل انعكاسات سياساته:

تكمن الميزة التنافسية لمجموعة البنك العالمي في قدرتها على معالجة المشكلات المعقدة على الصعيد العالمي، وتنبع هذه القدرة من المزيج القوي للعمق القطري والانتشار العالمي لعملها، وأدواتها وعلاقاتها مع القطاعين العام والخاص، ومعارفها التي تغطي قطاعات متعددة وقدرتها على تعبئة التمويل.

فمجموعة البنك العالمي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم، وهي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف أنحاء العالم، وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك معا، ويكمل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة المتمثلة أساسا في الحد من الفقر وتحسين حياة الأفراد، وتتبادل مجموعة البنك المعارف وتساند المشروعات في مجالات التجارة، التمويل، الرعاية الصحية، مكافحة الفقر، التعليم، البنية الأساسية وتغير المناخ وغيرها، وذلك من أجل نفع كافة الأفراد في الدول النامية.

فمعظم المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك العالمي تركز على تشجيع التنمية في الدول النامية، وذلك من خلال توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمقرضين التجاريين، وتقديم خدمات المشورة بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن تلك المساعدات والخدمات لا تكون دون مقابل، حيث أن تقديمها من طرف البنك يكون مقابل تنفيذ البلدان النامية طالبة المساعدة لمجموعة من الشروط والتعليمات والبرامج التي تخدم البنك والدول الكبرى المسيرة له، وهو ما يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وإضعاف سيادتها نتيجة الشروط الظالمة والتعسفية التي يمليها البنك. وسنتناول بالدراسة هذه النقاط فيما يأتي، كما أننا سنحاول التطرق إلى دراسة علاقة الجزائر باعتبارها دولة نامية بالبنك العالمي وآثار سياسته على سيادتها وهذا في مطلب ثان.

المطلب الأول: ممارسات وعلاقات البنك العالمي بالدول النامية، ودوره في تنميتها:

يقول الخبير الاقتصادي اللبناني، "إيلي يشوعي": إن أزمة القروض والمنح لها شقان: الأول، يتعلق بسيطرة الدول الغربية على سياسات المؤسسات الدولية، وبالتالي فرضها قوانين وسياسات ضد الشعوب الفقيرة، والشق الآخر يتعلق بحجم الفساد الموجود في الدول النامية، والذي يمنع تنفيذ برامج إصلاحية، الأمر الذي ينعكس سلبا على برامج هذه السياسات، والغايات التي وضعت من أجلها، حيث أنه وأمام الفساد والهدر، لا يمكن الحديث عن نجاح لهذه السياسات، إلا أنه وفي المقابل لا يمكن القول أن السياسات بمجملها ترمي إلى إفقار الشعوب، لأن غاية المؤسسات المالية الدولية مساعدة الدول النامية، إلا ان الآليات والبيئة السياسية في هذه الدول تحول دون تنفيذ أساسيات القروض والمنح، فكثرة الفساد والسرقات تجعل أي قرض يفقد الهدف الرئيسي الذي وضع لأجله[290].

وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة الشق الأول من هذا الرأي لأن الشق الثاني مؤكد ومفروغ منه، وذلك بتقسيم المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول، سياسات وعلاقات البنك العالمي بالدول النامية، أما الفرع الثاني فسنحاول من خلاله تبيان دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وآثار سياساته على سيادتها.

الفرع الأول: سياسات وعلاقات البنك العالمي بالدول النامية:

لإجراء تقييم لنشاطات البنك العالمي لا بد من التأكد وتحديد نوعية السياسات التي كان البنك وما يزال يتبناها. والتحقق من ادعاءات الدول النامية القائلة بأن البنك يتبع سياسات التمييز والتفرقة في تعامله مع الدول الأعضاء، وأنه يمارس ضغوطا ويتدخل في السياسات العامة للدول المقترضة. إضافة إلى ضرورة التعرف على مراكز القوى المسيرة والموجهة لقرارات البنك والتي لا تخدم الأهداف الموضوعة لمساعدة الدول النامية. وتعتمد طريقة التقييم على مناقشة النقاط التالية:

---

[290]- بلقيس عبد الرضا، مرجع سابق.

أولا: سياسة إعادة الإعمار:

لقد اتجه نشاط البنك العالمي منذ البداية إلى تقديم المساعدات والقروض السريعة إلى كل من دول أوروبا الغربية واليابان بصورة مركزة. وكانت الدوافع المعلنة هي ضرورة تجديد فعالية وديناميكية الاقتصاد العالمي المنهار بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان هذا التركيز على مجموعة الدول المتقدمة ـ أوروبا الغربية واليابان ـ على حساب الدول النامية، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية، ما أدى إلى إثارة نزاع استمر طويلا بين ممثلي الدول النامية بقيادة المكسيك وممثلي الدول الصناعية المتقدمة، بخصوص المساواة في منح القروض المخصصة لإعمار أوروبا واليابان، وتلك المخصصة للدول الفقيرة.

ولم تتغير توجهات البنك العالمي نحو الاهتمام بمشاكل الدول النامية، إلا سنة **1960**م، عندما أنشأ الوكالة الدولية للتنمية **(DIA)** أي بعد مرر **15** سنة على إنشائه وبعد أن اكتملت أعمال إعادة الإعمار في أوروبا واليابان، وأصبحت دولا تعتمد بصورة كلية على طاقاتها الوطنية، دونما حاجة إلى المزيد من القروض والمساعدات الأمريكية والدولية. وبعد ذلك بدأ عقد التنمية في الدول النامية، وأخذت الموارد المالية تنتقل وبشروط ميسرة مبدئيا من الدول الصناعية والمنظمات الدولية إلى الدول النامية[291].

ثانيا: سياسات الإقراض:

إن سياسات الإقراض التي اتبعها البنك العالمي مع أعضائه لها بعض الخصائص والمميزات التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- الاهتمام بالأهلية الائتمانية للعضو:

إن البنك باعتباره شبه مصرف تجاري، يهدف إلى تحقيق الربح وحماية مصالح أصحاب الأسهم بالدرجة الأولى، فهو يركز على ضرورة وفاء الدول المقترضة بوعودها وتسديد القروض مع الفوائد المستحقة. وأن عدم القدرة على التسديد حتى وإن كانت ناتجة عن أسباب خارجة عن إرادة الدول النامية فإنها تؤدي لا محالة إلى زعزعة الأهلية الائتمانية لدى البنك.

---

[291]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص **233**.

2- التمسك بمبدإ عدم إقراض الدول النامية المؤممة لشركات أجنبية دون تعويضات:

فمن مبادئ البنك العالمي ألا يقدم قروضا للدول المدينة التي قامت بتأميم شركات أجنبية دون تقديم تعويضات، وأيضا عدم إقراض الدول التي تفشل في تنفيذ الاتفاقيات مع مؤسسات الاستثمار الأجنبية. فالبنك العالمي ونظامه يؤكدان على ضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة في الدول النامية وحمايتها، وذلك بسبب اعتماد البنك على المستثمرين من القطاع الخاص في تسويق سنداته[292]. ولكن الملاحظ أن البنك العالمي ومنذ سنة **1970**م أصبح لا يتشدد في معارضة بعض الدول الأعضاء عند قيامها بتأميم الممتلكات الأجنبية.

3- السماح بإعادة جدولة الديون:

لقد وافق البنك العالمي على إعادة جدولة الديون بالنسبة لبعض الدول النامية التي كانت تعاني من صعوبات في خدمة ديونها. وهذا الإجراء يعتبر نوعا من حسن النية تجاه العضو المدين، كي تحثه وتحفزه على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها.

4- معارضة منح القروض لدول نامية تستدين أكثر من قدرتها على التسديد:

إن إدارة البنك العالمي تتدخل لدى مؤسسات التمويل الأخرى في محاولة منها لوقف أو منع عملية إقراض دولة نامية مبالغ كبيرة تفوق القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني لتلك الدولة، ومقدار ما تحصل عليه من عملات أجنبية، وذلك تخوفا من حدوث أخطاء تراكمية تخص عملية تسديد الفوائد واستهلاك الدين، ينتج عنها تحويل الموارد المالية المخصصة إلى مجال آخر.

5- التوزيع الجغرافي غير العادل للقروض:

واجهت سياسة البنك الإقراضية العديد من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للقروض والتركيز على بعض الدول النامية دون أخرى، رغم ما لدى الدول من قدرات اقتصادية كبيرة[293].

---

[292]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص **234.**

[293] - François Lacasse," Intégrer savoirs et opérations: la stratégie de la banque mondiale, Revue Française d'administration publique, Ecole nationale d'administration, **2002**, Paris, France, n° **103**, P **439.**

فمثلا نجد أن السودان ومصر من أكثر الدول النامية المزدحمة بالسكان والتي تمتلك من الامكانيات والطاقات الاقتصادية غير المستغلة ما يفوق ما لدى دول أمريكا اللاتينية أو دول جنوب شرق آسيا، ورغم ذلك لم تحصل على القروض بسخاء كما حصلت عليها تلك الدول، أو ما حصلت عليه أخيرا كل من بولندا ويوغسلافيا. يستنتج من ذلك أن وراء سياسة الإقراض التي يتبعها البنك دوافع غير اقتصادية تتسم بالتمييز بين الدول الأعضاء[294].

6- مشكلة اختيار التقنية المناسبة:

إن اعتماد إدارة البنك العالمي لبرنامج القروض يعني التأكد من استخدام الموارد المالية سواء أكانت مقترضة من الخارج أو محلية، بصورة عقلانية. وهذا يتطلب وجود برنامج للتنمية لدى الدولة المقترضة، وضرورة مشاركتها الجدية في الاستثمارات المراد تحقيقها.

وبهذا التركيز على البرامج يهمل البنك عملية اختيار التقنية المناسبة، كذلك يهتم البنك بصورة متزايدة بتمويل مشاريع محددة ذات المنافع العامة والقادرة على تسديد قيمة القروض مع الفوائد. ولكن المشكل يكمن في كون تمويل المشروع من قبل البنك يقتصر على تكلفة إقامة المشروع بالعملة الأجنبية فقط، دون الاهتمام بالأعباء المالية الثقيلة التي يتحملها المقترض محليا، أضف إلى ذلك فإن قيمة الفوائد المراد تسديدها قد تتجاوز قدرة المدين على الإيفاء بالتزاماته.

7- الاهتمام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي:

لقد كان اهتمام البنك العالمي مرتكزا قبل كل شيء على ضرورة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما جعله يتجه إلى دعم وتمويل قطاعات النقل والطاقة، بينما تم إهمال قطاعات أخرى أساسية نسبيا مثل الزراعة والصناعة إضافة إلى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان، رغم أهمية هذه القطاعات بالنسبة للتنمية، كذلك لم ينتبه البنك إلى أهمية ودور الموارد البشية بالنسبة للتنمية إلا أخيرا[295].

---

[294]- François Lacasse, op cit, P 439.

[295]- siteresources.worldbank.org

ثالثا: تأثير ممارسات البنك ومجموعته على السياسات الداخلية للدول النامية المقترضة:

عادة ما تكون الشروط الموضوعة للإقراض ذات تأثير على السياسات العامة للدولة المقترضة، وفي نفس الوقت ذات تأثير غير مباشر على المشروع المراد تنفيذه، حيث يجري البنك محاولات تتميز بقدر كبير من التدبير والتنظيم المسبق للتأثير في سياسات الدول المقترضة، وخصوصا الدول النامية منها ذات المشاكل الاقتصادية الحادة، حيث يطلب البنك في بعض الأحيان "مذكرة تفاهم رسمية" عن مسائل محددة، تشبه إلى حد ما "خطاب النوايا أو المقاصد" الذي يطلبه صندوق النقد الدولي.

ويرجع سبب قيام إدارة البنك بالتدخل في السياسات العامة للدولة المقترضة إلى مشكلة المديونية المتزايدة للدول الأعضاء وخصوصا النامية، وهي مشكلة تهم البنك مباشرة كمقرض دولي ذو قيمة كبرى تستوجب منه معرفة المركز المالي للدولة المقترضة وإمكانية تسديد الديون في المستقبل، وقد تدخل البنك فعلا في كل من الهند، غانا، إندونيسيا وكولومبيا.

وقد يصل التدخل أحيانا إلى حد أن يرفض البنك أحد المشاريع الاقتصادية على أساس أن السياسات العامة للدولة المقترضة لا تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المنشودة، ولهذا السبب يشترط موافقة لجنة القروض واللجنة الاقتصادية على طلب القرض قبل أن يقبل من قبل هيئة الموظفين[296].

ويمكن تلخيص مجالات تدخل البنك في السياسات العامة للدولة المقترضة فيما يلي:

- تصر إدارة البنك على أن يكون أسلوب طرح المنح خاضع للمنافسة الكاملة أو الحرة، وأن يكون صرف الأموال المقترضة خاضع للمراقبة.

ولكن اتباع أسلوب المنافسة الحرة في طرح المنح لا يخدم مصلحة المقترض ويحرمه من خبرات وتجارب وعلاقات دولية لا تعوض، أضف إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية التي يختارها البنك بعناية وبراعة هي التي تقوم بتخطيط وتنفيذ المشروع بمعزل عن الحكومة الوطنية تماما، وهذا ما لا ترضاه دولة مستقلة.

---

[296]- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص 236، 237، 238.

ـ لأول مرة عام **1968**م منحت قروض مشروطة بسياسات عامة يرضى عنها البنك العالمي، بالرغم من أن التقارير السنوية لهذا الأخير لا تأتي على ذكر الشروط العامة للإقراض. فبحجة المشروع المراد تمويله يتدخل البنك في السياسات المالية والنقدية للدولة المستحقة للقروض عن طريق إصراره على محاربة ظاهرة التضخم. أو اتخاذ إجراءات للتخفيف من العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق أخذ تعهدات بإصلاح النظام الضريبي، أو التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات عن طريق إعادة تقييم سعر صرف العملة المحلية، أو أنه يصر على رفع معدلات الفائدة المصرفية، أو حتى تخفيض عدد العاملين في القطاع العام، حتى في حالة عدم وجود مشروع ممول من قبل البنك. ففي عام **1967**م وضع البنك كشرط للمساندة والتمويل للأرجنتين أن يفصل سبعون ألفا من عمال سكك الحديد فيها.

كما يطلب البنك تعهدات بإصلاح نظم استغلال الأراضي وتحسين الأوضاع الصحية والإسكان، ويعارض طلب الدولة للقروض قصيرة الأجل من الموردين الأجانب، ويمكن للبنك أن يطالب المشروعات العامة بأن تفرض رسوما أعلى، أو أن تقوم بفصل بعض موظفيها، وذلك بغرض تقليل الدعم الحكومي لتلك المشاريع[297].

كما توجد هناك أمثلة كثيرة أخرى مارس فيها البنك سلطة الضغط، مثلما مارسها صندوق النقد الدولي، من أجل تنفيذ سياسات انكماشية محددة.

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن تنفيذ هذه السياسات المتناقضة من شأنه إثارة الفوضى والاضطرابات في الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي بدورها إلى توقيف عملية التنمية، وإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، كما أنها تزيد من معدلات البطالة وما يتبعها من مآسي اقتصادية واجتماعية[298].

وبعد تعرضنا في هذا الفرع بالدراسة لسياسات وعلاقات البنك العالمي بالدول النامية وما لهذه الأخيرة من سلبيات على تلك الدول، كون سياساته تخدم مصالح الدول القوية ذات الاقتصاد المتطور على حساب باقي الدول، سنحاول من خلال الفرع الموالي دراسة دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وآثار سياساته على سيادتها.

---

[297] - François Lacasse, Op. Cit, P 440 , 445.

[298] - أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مرجع سابق، ص 238، 239.

الفرع الثاني: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وآثار سياساته على سيادتها:

عندما تعاني أي دولة نامية من أزمة بنيوية عميقة وشاملة، فإن تلك الأزمة ستظهر تجلياتها في شكل اختلال واضح وعميق بين جانب الطلب الكلي والعرض الكلي واختلال في التوازن الخارجي، أما سبب هذه الأزمة فيعود إلى تراكم المديونية الخارجية أو بسبب الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية والإنسانية المعلنة.

وهذه الظروف ستجبر تلك الدولة إلى اللجوء حتما إلى البنك العالمي للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي، تفرض على الاقتصاد المتأزم للالتزام بها كشرط ضروري لعودته إلى وضعه الطبيعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة النامية عندما تلجأ إلى البنك العالمي من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية، فإن هذا الأخير يشترط أن توافق هذه الدول أولا على ما يراه صندوق النقد الدولي حتى يمكن للبنك أن يمنحها القروض التي تحتاج إليها، وهذا يعني التنسيق الفاعل بين كل من البنك والصندوق الدوليين في التعامل مع الدول النامية، حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك العالمي.

وحسب الإحصائيات التي تم إجراؤها بخصوص قروض البنك العالمي اتضح أن هذا الأخير يقوم بتوفير أكثر من **20** مليار دولار سنوياً للدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي ، وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية.

وهذه القروض الممنوحة من طرف البنك تخضع لمجموعة من الشروط والقيود التي غالبا ما يكون لها تأثير كبير على سيادة الدول المقترضة وخصوصا النامية منها. وسنحاول من خلال هذا الفرع التعرض لجميع هذه النقاط.

أولا: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية:

على الرغم من أن المهمة الأولية للبنك العالمي عند إنشائه كانت إعادة القدرة للبلدان الأوروبية للنهوض الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن مجال عمله اتسع مع التطور الذي عرفه في مستوى وتنوع خدماته مما جعله يصبح أكبر هيئة للتنمية في العالم،

- خفض معدلات الفقر: يسعى البنك العالمي إلى خفض معدلات الفقر، وهي تعتبر مهمته الرئيسية فالنهج الذي اعتمده البنك بشأن تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء يضعهم في مركز عملية التنمية ويخلق أوضاعاً يمكّنهم فيها من اكتساب المزيد من السيطرة على حياتهم، وذلك من خلال تحسين قدرتهم على الحصول على المعلومات وزيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات. ويساند البنك العالمي حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بموارد تمويلية تبلغ أكثر من بليوني دولار أمريكي.

- المساعدة على توفير المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء: تعتبر البنية الأساسية أيضاً جزءاً هاماً من جهود البنك الدولي في التمويل والمساعدة على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فلتقديم المياه النظيفة أثر مباشر في تخفيض معدلات وفيات الأطفال، كذلك توفير خدمات الكهرباء والاتصالات يربط بين المجتمعات المحلية والعالم المحيط بها، ومد الجسور ومساندة الطرق في المناطق والدول الفقيرة[299].

- تمويل التعليم في العالم: يعتبر البنك العالمي أكبر ممول خارجي للتعليم في العالم، حيث يقوم بمنح القروض والاعتمادات وتقديم المشورة والخدمات الفنية والتحليلات، ويعمل البنك العالمي بصورة وثيقة مع كل من: حكومات البلدان، والوكالات والهيآت التابعة للأمم المتحدة، والهيئات المانحة الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها لإتاحة التعليم لكافة مواطنيها، وذلك كوسيلة لتمكينهم من أسباب القوة ودعم نمو اقتصادياتها الوطنية.

---

[299]- إيمان الغماري، مرجع سابق.

- مكافحة فيروس ومرض الإيدز في العالم: يعتبر البنك العالمي من بين أكبر الممولين الخارجيين لمكافحة فيروس ومرض الإيدز في العالم، وبما أنه من بين الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة المُكتسبة أو ما يعرف، فقد قام في السنوات الخمس الماضية بتخصيص ما يزيد عن **1.8** بليون دولار أمريكي لمكافحة انتشار فيروس ومرض الإيدز في مختلف مناطق العالم. كما يعد البنك العالمي من أكبر المساندين مالياً لبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في البلدان النامية[300].

- مناهضة الفساد في مختلف مناطق العالم: يعتبر البنك العالمي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف بقاع العالم فمنذ عام **1996**م شرع في تنفيذ مئات البرامج بخصوص تحسين أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي **100** دولة من الدول النامية. وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين اشتراط قيام المسؤولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم وإدخال الإصلاحات على الإنفاق العام وتدريب القُضاة وتعليم الصحفيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية... وقد أدى التزام البنك العالمي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي. كما يواصل البنك جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءاً أساسياً من عمله على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات.

- تمويل مشروعات التنوع البيولوجي: فالبنك العالمي واحد من أكبر المؤسسات الدولية تمويلا لمشروعات التنوع البيولوجي، حيث أن الاهتمام بالبيئة يحتل مركزاً هامّاً في رسالة البنك العالمي الرامية إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وقد انضم إلى أكبر مؤسسات حماية البيئة. وتركز إستراتيجية البنك العالمي بشأن البيئة على مجموعة من المواضيع نذكر منها: تغيّر المناخ، الغابات، الموارد المائية، إدارة شؤون التلوّث والتنوع البيولوجي وهناك مواضيع أخرى إلى جانب المواضيع المذكورة. وتبلغ حالياً قيمة المشروعات التي يمولها البنك العالمي والتي تتضمّن أهدافاً بيئية واضحة حوالي **11** بليون دولار[301].

---

[300]- عبيدات ياسين، وبيوض محمد العيد، مرجع سابق، ص **214**.
[301]- إيمان الغماري، مرجع سابق.

- تنظيم شراكة في العديد من البرامج الإنمائية: دخل البنك العالمي في إطار الشراكة في العديد من البرامج الإنمائية، حيث انضم إلى مجموعة واسعة من الشركاء في الحملة الدولية لمكافحة الفقـــر ليكون ممولا رئيسيا لها فقد عمل البنـــك على سبيل المثال مع الحكومات والقطاع الخـاص لتنفيذ صندوق جديـد يعرف باســم "صندوق الكربون البيولوجـــي"، ومع الرابطة الدولية لمبادلة انبعاثات غاز الكربون في تنفيذ "صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية"، كما يعمل البنك العالمي مع الصندوق العالمي للأحياء البرية في حماية الغابات... وغيرها من الشراكات.

- مساندة وإعانة منظمات المجتمع المدني: حيث نلاحظ تزايد نسبة اشتراك منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك العالمي من **21%** في كافة المشروعات عام **1990**م إلى حوالي **72%** عام **2005**م. كما تزداد مساندة البنك العالمي لمنظمات المجتمع المدني عن طريق تزويدها بالمعلومات وتقديم عروض تدريب لها. كما يقوم البنك بتقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني بغية إعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة تنمية المجتمعات المحلية. ويقوم موظفو البنك المعنيون بمنظمات المجتمع المدني في أكثر من **70** مكتباً تابعاً للبنك في مختلف بلدان العالم بالتشاور والعمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا، التي تتراوح ما بين الوقاية من فيروس ومرض الإيدز وتطوير أنشطة الائتمان البالغ الصغر ومحاربة الفساد وحماية البيئة...

- مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات لاستئناف التنمية السلمية فيها: حيث يعمل البنك العالمي حالياً في **35** بلداً متأثرا بصراعات مختلفة، وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية بهدف: مساعدة الأفراد المتضررين من الحروب، استئناف عملية التنمية السلمية، ومنع نشوب العنف مرة أخرى. ويتناول عمل البنك مجموعة من الاحتياجات من بينها: استنهاض الاقتصاد، ترميم وإعادة بناء البنية الأساسية التي تضررت بسبب الحرب، إعادة بناء المؤسسات، إزالة الألغام الأرضية، ومساعدة الأفراد الذين شاركوا في الصراعات واللاجئين على الاندماج ثانية في مجتمعاتهم[302].

---

[302]- إيمان الغماري، مرجع سابق.

- تخفيض أعباء مديونيات أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية: فالبنك العالمي يساند بقوة فكرة تخفيض أعباء المديونية للدول الأشد فقرا ومديونية، وفي هذا الإطار، يتلقّى حالياً حوالي **28** بلداً تخفيفاً لأعباء ديونه بما يبلغ **56** بليون دولار أمريكي مع مرور الوقت[303].

وكخلاصة لهذه الجزئية من البحث يمكننا القول أنه وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به البنك العالمي في مجالات عديدة من الأنشطة التي تشمل الزراعة وسياسات التجارة، والصحة والتعليم والطاقة والتعدين وما حققه من انجازات، علاوة على صياغة السياسات التي يرى البنك أنها مشجعة على التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية، إلا أن ما يشير إلى وجود نوايا خفية للبنك العالمي هو التأثير الواضح للمشروعات التي يقوم بها وسياساته على حياة ومستوى معيشة مليارات البشر في كافة أنحاء العالم، مع العلم بأن هذا التأثير يؤدي في بعض الأحيان إلى تحسين الأوضاع، ومع ذلك ترتبط العملية بسبل ووسائل مثيرة للجدل والمشاكل.

هذا، بالإضافة إلى أن البنك العالمي يرتبط بصندوق النقد الدولي حيث يعمل الإثنان بهدف التأثير على سياسات الحكومات المقترضة خصوصا النامية منها، علاوة على أن القدرة على الحصول على القروض من إحدى المؤسستين يعتمد إلى حدٍ كبير على الالتزام بإجراء إصلاحات محددة أو اتخاذ إجراءات معينة تتطلبها المؤسسة الأخرى، وتستخدم المؤسستان في حالات كثيرة اشتراطات متبادلة، أي أن الحكومة تصبح مطالبة بالالتزام بشروط إحدى المؤسستين حتى تتمكن من الحصول على التمويل من المؤسسة الأخرى

ومع مراعاة أن البنك العالمي مثله في ذلك مثل الكثير من الجهات المانحة يحرص على أن توفير القروض يكون فقط للحكومات التي ليس عليها متأخرات قائمة لصندوق النقد الدولي وفى نفس الوقت تلتزم بتوصيات الصندوق من حيث السياسات، وهذا الأسلوب من شأنه منح الصندوق سلطات هائلة يتحكم بها في إمكانية حصول الدول على التمويل الخارجي.

---

[303]- إيمان الغماري، مرجع سابق.

ثانيا: آثار سياسات البنك العالمي على سيادة الدول النامية:

تتكامل سيادة الدولة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية، لتخلق دولة قوية ذات سيادة، وأي انتقاص في جانب من هذه الجوانب ينعكس على سيادتها في النهاية، وحتى تقوم السيادة بشكل كامل، فإنه يجب أن يتوافر للدولة اتساع جغرافي ووضع جيوبولتيكي وريادة تكنولوجية واقتصادية وثقافية، والمحافظة على سيادة الدولة لها أهميتها وأولويتها، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب وسواء تجاه الدول أو المنظمات الدولية، ولذا فقد تمتعت الدول التي لها درجة عالية من السيادة بدرجة عالية من الحرية تجاه الدول الأقل سيادة، وكذا المنظمات الدولية، فقد تمتعت الدول الرأسمالية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بدرجة عالية من الحرية في اتباع ما تراه من سياسات نقدية ومالية، دون أن تلتزم بأي معيار للحكم على مدى اتفاق أو مخالفة سلوكها مع ما تلزمها به اتفاقية البنك العالمي، ودون أن يملك البنك أية سلطة عملية على إجبار هذه الدول على اتباع السياسات المناسبة لتصحيح اختلالاتها الداخلية والخارجية على نحو ما تقضي به اتفاقية "بريتن وودس".

في حين نجد أن الدول النامية ذات السيادة الضعيفة هي الأكثر تضررا وتأثرا بسياسات البنك العالمي، حيث أن ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي والمالي يدفعها إلى طلب المساعدة من البنك العالمي، وحتى تنال تلك المساعدة تضطر دائما إلى الخضوع لما يمليه عليها البنك العالمي من شروط ظالمة وتعسفية، فهي تجبر على اتباع السياسات التي يمليها عليها البنك لتصيح اختلالاتها الداخلية والخارجية، وغالبا ما تكون تلك السياسات متضاربة ولا تتماشى مع السيادة الوطنية لتلك الدول.

ومن خلال دراستنا للمراحل التي يتبعها البنك العالمي في سبيل ممارسة نشاطه الإقراضي، نلاحظ أن البنك بهذه الطريقة ومن خلال الدراسة الشاملة التي يقوم بها بخصوص الدولة طالبة القرض، فهو يتدخل بطريقة غير مباشرة في تفاصيل مختلف المجالات الخاصة بالدولة، ومن خلال شروطه التي يفرضها فهو يتدخل في الجانب السيادي للدولة بحيث يفرض شروطا في الغالب ما ترد منافية لسيادة الدولة طالبة القرض.

وكما سبق أن ذكرنا أن مجموعة البنك العالمي تشمل كلا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وتختلف وظيفة كل مؤسسة عن الأخرى، فالبنك يمارس عملياته للإقراض وفقا لقواعد الأسواق المالية حيث يتم تحديد سعر الفائدة، والمؤسسة الدولية للتنمية تقوم بتقديم قروض دون فوائد، أما مؤسسة التمويل الدولية فهي مخصصة لتمويل مشروعات القطاع الخاص. وأيا كان الاختلاف القائم بين هذه المؤسسات الثلاث، فإنها جميعا تشترك في خضوعها للنظام الذي يقوم عليه البنك العالمي. فوفقا للمادة الأولى من نظام البنك فإنه يقوم بالمساعدة على التعمير والبناء، وتقوية الاستثمارات الخاصة.

وما يمكن ملاحظته على نشاط البنك هو أنه يفضل دائما تمويل المشروعات التي تحقق عائدا، ويفضل أيضا مساعدة الدول التي تتخذ لنفسها سياسة رأسمالية، وهذا الأمر يكاد يكون الصفة الغالبة أو ما يميز عمليات البنك العالمي عن غيره من منظمات التمويل الدولية، ومع ذلك فسياسة تمويل الدول التي لا تتبع نظاما غير اشتراكي، تأتي متسقة مع سياسة الدول التي تسيطر على البنك، فالدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في البنك عن طريق ما تتمتع به من أصوات تؤثر بمقتضاها على قراراته المتعلقة بتقرير أو رفض طلبات القروض، وكذلك لتحديد معايير الإقراض ومجالاته.

والمشكلة لا تنحصر في رأينا في مجرد خضوع البنك للدول المسيطرة عليه، وإنما أيضا في استغلال القروض للتأثير على الدول المقترضة وخاصة النامية منها، بحيث تصبح سياستها الاقتصادية محلا لتدخل البنك، مما يجعل سيادتها محلا للشك.

والأصل ألا يتدخل البنك العالمي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وأن الاعتبارات السياسية لا محل لها في منح القروض، ومع ذلك فإن هناك من النصوص التي تبدو لأول وهلة أنها ذات طبيعة فنية تستغلها إدارة البنك للتدخل في شؤون الدول المقترضة[304].

فهناك مثلا المادة الثالثة من القسم الخامس من نظام البنك، التي تعطيه حق اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل استخدام القروض فقط وفقا للاعتبارات الاقتصادية أي بعيدا عن الاعتبارات السياسية.

---

[304]- د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص 317، 318، 319.

في حين نجد المادة الثانية من القسم التاسع من شروط الإقراض، الذي يعد جزء لا يتجزأ من اتفاقيات القروض، وبمقتضاها يفحص البنك الأوضاع الاقتصادية للدول طالبة الاقتراض.

وبمقتضى هذه النصوص يجري البنك فحصا شاملا ليس فقط للمشروع المزمع إقامته، وإنما أيضا للسياسة الاقتصادية للدولة الراغبة في الاقتراض، وهي تشمل: الأوضاع المالية والنقدية لتلك الدولة، وحالة المديونية القائمة، ثم وضع المشروع المقترح بالنسبة للأولويات المحددة لسياسة الاستثمار، والأخطر من ذلك مدى ملاءمة السياسة الاقتصادية للدولة طالبة القرض لحاجات التنمية، ويهتم البنك بمتابعة هذه السياسة بعناية ودقة.

والأمثلة متعددة بخصوص قيام البنك العالمي بالتدخل في شؤون الدول المقترضة فيما يجاوز أغراض نجاح المشروع الممول.

ففيما يتعلق بالفلبين بعد فحص الوضع العام لهذه الدولة، صرح رئيس البنك لرئيس الفلبين بعدم سلامة السياسة الاقتصادية لبلاده، وبعدم وجود تشريعات ملائمة، ومن الواضح أن البنك لا يقوم فقط بالبحث عن المشروع الواجب تمويله، وإنما يناقش أيضا السياسة الاقتصادية، بل حتى إن نشاط السلطة التشريعية يخضع لمراقبته.

وقد يبرر البنك هذا الامتداد لاختصاصه بفحص السياسة الاقتصادية بدافع الرغبة في التأكد من ملاءمة سياسة الدولة طالبة القرض، ولكن مثل هذا التبرير لا يجد محلا للقبول مع وجود الحقائق التالية:

- أن البنك يمارس رقابة أولية، حيث يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات تسبق تمويله، بل يجعل اتخاذ إجراءات معينة رهنا لموافقته وتدخله. كضرورة الحصول على موافقة البنك بالنسبة لتعيين القيادة العليا في المشروعات الممولة، أيضا بالنسبة للترتيبات الخاصة بالتعاقد...

- يمارس البنك نفوذا واسعا على الدول المقترضة وخصوصا النامية منها، بحيث يطلب تعديل السياسة الاقتصادية الوطنية، من حيث تغيير سياسة الاستثمارات، أو رفع القيود على الاستيراد أو رفع الأسعار...[305]

---

[305]- د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص 319، 320، 321.

- إن الخطورة تكمن في أن اقتضاء تعديل السياسات القائمة، لا يجري لصالح الدول المقترضة ومعظمها نامية، وإنما لصالح الدول القوية التي يعتمد عليها البنك في التمويل، سواء تلك التي تساهم في رأسماله، أو تلك التي تتشارك في القروض المطروحة للتداول. والجدير بالملاحظة هو أن الصعوبات التي تواجهها الدول النامية لا يعتد بها إلا جزئيا، واعتماد منح القروض يتم بناء على السياسة التي تتفق مع الاتجاهات المسيطرة على إدارة البنك، ومن المؤسف أن نجد حالات صارخة تؤكد هذه الحقيقة.

فمثلا كان البنك العالمي يرفض منح القروض للشيلي عام **1973**م، رضوخا لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعارض السياسة الاشتراكية للرئيس سلفادور الليندي. فبرغم حاجة هذه الدولة إلى التمويل، ودخولها في مفاوضات من أجل إبرام اتفاق مع الاستعداد لتقديم ضمانات معينة للسداد، فقد رفض البنك التمويل، إلا أنه وبعد خمسة أشهر فقط من وقوع الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة الاشتراكية، سارع البنك إلى تقديم العون للشيلي رغم أن الأوضاع الاقتصادية لم تتغير، وإنما التغيير الذي اعتد به البنك كان تغيير نظام الحكم، الذي أصبح بيد مجموعة من العسكريين أتت بهم المخابرات المركزية إلى الحكم بشهادة المسؤولين الأمريكيين ذاتهم[306].

وهكذا فإن سيادة الدول المقترضة وغالبيتها من الدول النامية، تصبح محلا للانتهاك والتقييد والضغط، نتيجة للسياسات والممارسات العديدة للبنك العالمي من فحص للسياسة الاقتصادية للدولة المقترضة، مرورا بفرض العديد من الإجراءات عليها، وانتهاء بالضغط عليها.

فإذا عدنا إلى مضمون فكرة السيادة، وبأنها تمنح الدولة الاستقلالية والتحرر من كل رقابة يتم ممارستها على أسلوب تحديد اختياراتها السياسية، نستطيع أن نقرر أن هذا المضمون يصبح منعدما أمام التدخلات السابقة.

---

[306]- د/محمد سامي عبد الحميد، ود/مصطفى سلامة حسين، مرجع سابق، ص **321**، **322**.

وكخلاصة لما تم التطرق إليه بخصوص البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يمكن القول أنه وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به البنك العالمي في مجالات كثيرة من الأنشطة التي تشمل الزراعة، سياسات التجارة، الصحة، التعليم، الطاقة والتعدين وما حققه من إنجازات، علاوة على صياغة السياسات التي يرى البنك أنها مشجعة على النمو الاقتصادي، إلا أن ما يشير إلى وجود نوايا خفية للبنك العالمي هو التأثير الواضح للمشروعات التي يقوم بها البنك وسياساته على حياة ومستوى معيشة مليارات البشر في كافة أنحاء العالم، مع العلم بأن هذا التأثير يؤدي في بعض الأحيان إلى تحسين الأوضاع، ومع ذلك ترتبط العملية بسبل ووسائل مثيرة للجدل والمشاكل.

هذا بالإضافة إلى أن البنك العالمي يرتبط بصندوق النقد الدولي حيث يعمل الإثنان بهدف التأثير على سياسات الحكومات المقترضة خصوصا النامية منها، علاوة على أن القدرة على الحصول على القروض من إحدى المؤسستين يعتمد إلى حد كبير على الالتزام بإجراء إصلاحات محددة أو اتخاذ إجراءات معينة تتطلبها المؤسسة الأخرى. وتستخدم المؤسستان في حالات كثيرة اشتراطات متبادلة، أي أن الحكومة مطالبة بالالتزام بشروط إحدى المؤسستين حتى تتمكن من الحصول على التمويل من المؤسسة الأخرى، مع مراعاة أن البنك العالمي مثله في ذلك مثل كثير من الجهات المانحة يحرص على أن توفير القروض يكون فقط للحكومات التي ليس عليها متأخرات قائمة لصندوق النقد الدولي، وفي نفس الوقت تلتزم بتوصيات الصندوق من حيث السياسات، وهذا الأسلوب من شأنه أن يمنح الصندوق سلطات هائلة يتحكم بها في إمكانية حصول الدول على الدعم والتمويل الخارجي.

إذن وبعد أن بينا من خلال هذه الجزئية بعض آثار سياسات البنك العالمي على سيادة الدول النامية، سنحاول من خلال المطلب الموالي دراسة علاقة الجزائر باعتبارها دولة نامية بالبنك العالمي وكيف تطورت، مع إبراز آثار سياسته على سيادتها الوطنية.

المطلب الثاني: تطور علاقة الجزائر بالبنك العالمي، وآثار سياسته على سيادتها:

تشكل الجزائر باعتبارها من أبرز الدول النامية محط اهتمام المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كونها دولة حديثة الاستقلال وذات فرص استثمار جيد، إضافة إلى اعتبارها ذات علاقات اقتصادية بارزة ويعتبر مطلبا جديا إخضاعها لتبعية الرؤية الرأسمالية للدول الكبرى، كما أن ما دعا الجزائر إلى الانخراط بعد الاستقلال مباشرة في هاتين المنظمتين، هو الفكرة السائدة آنذاك بأن الانخراط في المنظمات الدولية يعطي الدول حديثة الاستقلال المزيد من الشرعية الدولية التي تبحث عنها.

وما يلاحظ على دور البنك العالمي أنه قد تطور في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب العالمي بمساعدة الجزائر كدولة نامية نظرا للمشاكل العديدة التي كانت تعاني منها، حيث صنفها البنك ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فبعد انخراط الجزائر في البنك العالمي أخذت العلاقة بين الطرفين بالتطور من خلال المشاريع المقامة والوقوف على حالتها وعوائقها، وقد تحصلت الجزائر باعتبارها دولة نامية على مجموعة كبيرة من القروض الموجهة لكافة القطاعات. غير أن من النتائج التي أفرزتها علاقة التعاون وكذا المتغيرات العالمية ما أدى بالضرورة إلى اختلاف رؤى الطرفين وبالتالي تحول العلاقة إلى إطار جديد مبني على أسس حديثة.

وبالحديث عن تلك المتغيرات نجد أن البنك العالمي هو بدوره حاد عن الهدف الذي أسس لأجل تحقيقه، حيث أصبح يسعى للسيطرة على الدول المقترضة ومن بينها الجزائر والتدخل في سياساتها الداخلية من خلال فرض قيود وشروط تفرض في إطار برامج التكيف الهيكلي، وهو ما يؤدي إلى التدخل في سيادة الدولة ومحاولة وضع قيود لها. وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى علاقات وتعاملات الجزائر مع البنك العالمي في فرع أول، وفي فرع ثاني سنتطرق إلى التحول في علاقة الجزائر بالبنك وأثرها على السيادة الجزائرية.

الفرع الأول: علاقات وتعاملات الجزائر مع البنك العالمي:

إن البنك العالمي كمؤسسة مالية عالمية يعتبر من أبرز المؤسسات التي تهتم بمجال التنمية، كما أنه عرف توسعا في مجال عمله أدى بالضرورة إلى اتساع مؤسساته. وتتركز عملية تعامل البنك العالمي مع الدول في إطار المشروع النموذجي الذي يصطلح على تسميته "دورة المشروع" حيث يركز على مرحلتين: المرحلة التحضيرية للمشروع التي تقوم على الاختيار الدقيق للمشروع والإعداد المتقن له، إضافة إلى التقدير أو التقييم المتقن من قبل خبراء البنك من النواحي التقنية، المؤسساتية، المالية والاقتصادية، لينتقل المشروع بعدها إلى مراحل الاعتماد والتنفيذ، التي تبدأ عند التفاوض بين أطراف المشروع، مرورا بمرحلة التنفيذ الميداني للمشروع والإشراف عليه، ليختم المشروع بالتقييم الاستعدادي الذي يركز على المردودية التي يؤديها المشروع المقام.

إن هذه النظرة للبنك العالمي وطريقة عمله ساهمت كثيرا في تحديد معالم علاقته بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية للجزائر سواء من الجانب الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والمالي.

حيث أن الانضمام إلى البنك العالمي كمؤسسة مالية دولية كان يعتبر ضرورة بالنسبة للجزائر كونها دولة حديثة الاستقلال تسعى إلى كسب المزيد من الشرعية الدولية، بالإضافة إلى أهمية الجزائر كدولة نامية يسعى البنك العالمي إلى التعامل معها قصد فرض عالميته، وما يشكله إخضاع الاقتصاد الجزائري في النظام المالي الدولي من أهمية.

إلا أن التعامل الفعلي المكثف بين الجزائر والبنك العالمي لم يكن ليحصل لولا توفر مجموعة من المبررات التي جعلت من التعامل الإقراضي بين الطرفين ضرورة ملحة تفرضها الوضعية الاقتصادية السيئة الناتجة عن تتابع فشل سياسات التوازن الاقتصادي على المستوى الداخلي وبقاء الصناعة البترولية أبرز عامل في المظهر الخارجي[307].

[307] -http://dlibrary.univ-boumerdes.dz

أولا: مبررات اللجوء إلى التعامل مع البنك العالمي:

إن حاجة الجزائر إلى التعامل مع المؤسسات المالية الدولية عموما ومجموعة البنك العالمي خصوصا باعتباره أداة للتمويل الخارجي نابع من وجود فجوة في مواردها المحلية بين ضرورة إشباع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومعدل الاستثمار المطلوب تحقيقه من جهة والموارد الوطنية من ادخار وعوائد الصادرات من جهة أخرى، ولا سيما عند حدوث الأزمات في الاقتصاد الوطني، والتي تكون في كثير من الأحيان بسبب فشل استراتيجية التنمية وما تتطلبه عملية إعادة توجيه الاقتصاد الوطني.

ومن خلال متابعة مختلف المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن التعامل مع البنك العالمي كان ضرورة ملحة على الدولة الجزائرية فرضتها هشاشة الاقتصاد الوطني مباشرة بعد الاستقلال وضعف سياسة التخطيط المركزي وبعدها تفشي الأزمة الاقتصادية الوطنية وارتفاع المديونية للخارج، وسنحاول من خلال هذه النقطة التعرض لهذه المبررات[308]:

1- هشاشة الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال:

كون الجزائر كانت دولة مستعمرة طيلة الفترة الممتدة من **1830**م إلى غاية **1962**م، فقد خرجت منهارة اقتصاديا ومدمرة، حيث ورثت الجزائر عن العهدة الفرنسية اقتصادا ضعيفا قائما على الزراعة، مع وجود قاعدة صناعية ضعيفة محدودة ومشلولة بعد غياب اليد العاملة الفرنسية المؤهلة ورأس المال الاستثماري. وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء للبنك العالمي لأول مرة سنة **1963**م طالبة منه قروضا من أجل البدء في عملية إقامة البنية التحتية.

ولعل أهم عامل من عوامل هشاشة الاقتصاد الجزائري هو التبعية وارتباطه بالعوامل الخارجية وهو ما يعتبر صفة مميزة للبنية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال. حيث أن اقتصاد الجزائر يعتمد أساسا على قطاع المحروقات ما جعله يستجيب للصدمات الخارجية نتيجة لكون أسعار البترول تتحدد في السوق الدولية، وهو ما ساهم في خلق أزمات مالية في الجزائر تستوجب اللجوء إلى البنك العالمي للحصول على القروض[309].

---

[308]- لخضر عليان، مرجع سابق، ص **63**، **64**.

[309]- www.worldbank.org/dz

2- فشل سياسة التخطيط المركزي:

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية للخروج من مخلفات وتبعات المساوئ الاقتصادية السابقة سياسة اقتصادية تهدف إلى تجنيد كل المؤسسات الاقتصادية والآليات القانونية الرسمية وغير الرسمية للوصول إلى مستوى من الرفاهية من خلال تشغيل اليد العاملة والتوزيع العادل للثروة، وتنمية القدرات الانتاجية وتحقيق استقرار اجتماعي واقتصادي، وهذا لم يكن ليحصل حسب الخلفية الإيديولوجية للدولة آنذاك إلا بتبني أسلوب التخطيط المركزي.

وما يمكن قوله عن سياسة التخطيط المركزي أنها لم تكن إلا مجرد برمجة لعدة سنوات من الاستثمارات، وأن هشاشة الجهاز العام للتخطيط لم تضمن السيطرة من أجل تنمية اقتصادية متسارعة، وعليه فقد نتج عن هذا تأخر إنجاز مجموعة من المشاريع بالإضافة إلى تعطل بعض المصانع، وغلق الكيثر منها، وكذا تواجد كبرى المؤسسات الصناعية في الجزائر في حالة استدانة مزرية، هذه الوضعية الميدانية دفعت السلطات السياسية الجديدة ابتداء من سنة **1980**م إلى تغيير المسار الاقتصادي تدريجيا وتبني أنظمة اقتصادية أخرى مختلفة.

ولكن ما حدث هو أن معظم تلك الأنظمة أدت إلى ظهور فوارق في التنمية بين القطاعات، وانعكس هذا الخلل الوظيفي على مرحلة الثمانينات والتسعينات بنتائج سلبية، حيث توجهت السلطات السياسية آنذاك نحو الخدمات المستوردة من الخارج عن طريق الاستدانة الخارجية عوض التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فشكلت بذلك هذه العوامل بداية لمظاهر الأزمة الاقتصادية متعددة الجوانب[310].

3- استفحال الأزمة الاقتصادية بالجزائر:

إن النتائج المعتبرة التي حققها نمط التسيير التوجيهي للاقتصاد الجزائري في بداية عهده لم تكن قادرة على إخفاء مساوئه اللاحقة التي بدأت تظهر مع بداية الثمانينات، بحكم ظهور تراجع التحكم في عملية التنمية على مستوى كل المؤسسات العمومية والمزارع الحكومية، مضافا إليه تراجع حجم الاستثمارات، وما زاد الأمور تعقيدا أكثر الصعوبات المالية الخارجية التي أنتجتها الأزمة النفطية لسنة **1986**م.

---

[310]- لخضر عليان، مرجع سابق، ص **65**، **67**، **68**.

والملاحظ أنه وبدلا من التصدي لهذا الوضع الاقتصادي الآخذ في التدهور، تم انتهاج سياسة اقتصادية ركزت على اعتبارات جد عامة، كإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية بتفتيتها، والسعي إلى استيراد المواد الاستهلاكية، حيث دعمت هذه السياسة إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات غير منتجة، وبذلك حطمت المؤسسات العمومية باسم إعادة التنظيم والهيكلة.

وقد نتج عن ذلك تحول آليات الاستثمار إلى آليات الاستدانة، أي تبني نظام يعتمد على التمويل الخارجي لتغذية الاستهلاك والواردات.

4- ارتفاع المديونية الخارجية:

إن الجزائر من خلال التدهور الاقتصادي الذي أصابها عرفت وضعيتها الماضية اختلالا تميز بمديونية خارجية ثقيلة، حيث بلغت نسبة المديونية الخارجية بالنسبة للناتج الوطني الخام سنة **1990**م ما يقارب **62%** وأخذت هذه النسبة في الارتفاع حيث بلغت **69,9%** سنة **1994**م، و**75,1%** سنة **1995**م، حسب المعطيات التي أبرزها البنك المركزي الجزائري.

وإذا ما تم ترتيب هذه النسب حسب معايير البنك العالمي بالنسبة للدول المسماة بالأكثر مديونية، فإننا نجد أن هذه النسب تتجاوز هذا التصنيف كون الدول الأكثر مديونية يتراوح حجم مديونيتها بين **30%** و **50%** بينما جاوزت نسبة مديونية الجزائر ال **75%** في فترة من الفترات، وهذا ما يعطي صورة واضحة على غرق النظام المالي للدولة في المديونية للخارج[311].

وكل هذه التطورات جعلت الحكومات غير قادرة على تمويل الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والوسطية والمعدات الرأسمالية، وأصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمات دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة.

وبتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأثيراتها السلبية اتجه تفكير الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى البحث عن حلول، وبدل أن تتم معالجة الموضوع بشكل جدي وجذري، تم اللجوء إلى الحلول السياسية السهلة التي تسكن وتهدئ الأزمة ولا تحلها[312] وذلك من خلال الاقتراض من الخارج بشكل مفرط، حيث بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك العالمي لطلب

---

[311]- لخضر عليان، مرجع سابق، ص **68**، **69**، **70**، **71**.

[312]- www.worldbank.org/dz

المساعدة، ولم تتوخى بذلك النتائج السيئة لسياسة الاقتراض على الاقتصاد الوطني والوضعية المالية للبلاد، لولا أن صرامة السياسة التقشفية التي اتبعت بعد ذلك كان لها مساهمة كبيرة في إعادة تصحيح الوضع بشكل كبير.

والملاحظ على هيكلة هذه المديونية الخارجية أنها أخذت منحى خطيرا، حيث أنها أصبحت مديونية من أجل الاستهلاك، أي أن القروض التجارية المحصل عليها خصصت لتمويل الطلب المتزايد على الواردات من السلع الاستهلاكية التي تتميز قروضها بالطابع القصير، بدلا من القروض الخاصة بالتنمية والتي تتميز بالطابع المتوسط وطويل الأجل.

ثانيا: الانفتاح على البنك العالمي:

إن تعامل الجزائر مع مجموعة البنك العالمي باعتباره مؤسسة مالية دولية وإن كان ضرورة أملتها ضعف البنية الاقتصادية نتيجة الفشل المتواصل، إلا أنه عرف تذبذبا في وتيرته بين مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر.

وما يلاحظ على المشاريع محل التعاون بين الجزائر والبنك العالمي في السنوات الأولى للاستقلال أنها اتسمت بالقلة وعدم الاكتمال، ويرجع ذلك إما لطبيعة الخلفية السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في الجزائر، وإما للخوف من التعامل مع المؤسسات المالية العالمية بشكل عام والبنك العالمي بشكل خاص[313].

إلا أنه وفي مرحلة معينة تم الانفتاح بشكل كبير على البنك العالمي حيث عرفت مشاريع التعاون بين الجزائر وهذا الأخير نموا غير مسبوق.

ومع تعاقب المشاريع بدأت الجزائر ومعها البنك العالمي تقف على نقائص التعاون الحاصل بينهما، مما استدعى الوقوف عليها ودفع وتيرة التعاون أكثر من خلال تفعيل آليات الدعم التقني من خلال خبراء البنك العالمي.

---

[313]-لخضر عليان، مرجع سابق، ص 71، 72، 73.

1- بدايات التعاون مع البنك العالمي:

تعود بدايات التقارب بين الجزائر المستقلة والبنك العالمي إلى زيارة المدير العام للبنك العالمي إلى الجزائر يوم **1963/05/09**م حيث تلقى هذا الأخير طلبا رسميا للانضمام إلى البنك، وهذا بعد لقائه وزير المالية الجزائري، وقد قام البنك بعدها بتقديم عرض مساعدة للجزائر عن بعض المشاريع الفلاحية والصناعية. ومع صدور القانون **63/320** المؤرخ في **31** أوت **1963**م المتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك العالمي تمكنت الجزائر من الانضمام رسميا إلى البنك وكذلك المؤسسة الدولية للتنمية.

وبعد ذلك بشهر تقريبا تقدم وفد جزائري إلى البنك العالمي بطلب تمويل مصنع تمييع الغاز بأرزيو، وبتاريخ **21** سبتمبر من نفس السنة مثل السيد: بشير بومعزة الجزائر لأول مرة في مجلس محافظي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وتوجت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية آنذاك والبنك العالمي بإمضاء أول عقد تمويل بين الطرفين بتاريخ **1964/05/14**م، والمتعلق بمشروع الغاز المميع السائل بقرض قيمته **20,5** مليون دولار.

وبعد تولي الرئاسة من قبل الرئيس "هواري بومدين" وإلى غاية سنة **1973**م، لم يتم التعامل مطلقا مع البنك العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى المنطلق الاشتراكي الذي تبنته الجزائر والذي يعتبر المنظمات المالية الدولية أدوات تدخل تستغلها الدول الرأسمالية لتغيير اقتصاديات وأنظمة حكم الدول التي تتعامل معها وتفرض السيطرة غير المباشرة عليها[314].

وبعدها صارت الجزائر تتعامل مع البنك بشكل حذر وبمعدل اتفاقيتي قرض أو ثلاثة في السنة، ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات أخذت وتيرة التعاون بالتسارع حيث أصبح عدد المشاريع يزداد إلى أربع مشاريع فما فوق.

ورغم هذا، فإن الشراكة بين الطرفين عرفت تأثرا كبيرا بالمعطيات التي تعاقبت على الجزائر في هذه الفترة خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي وتعاقب الحكومات، وكذا خلال تحويل التوجه من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى فترة العصيان المدني وبعدها ضعف المشهد الأمني، وما شكل أيضا عقبة أمام دعم وتيرة التعاون بين الطرفين

---

[314]- لخضر عليان، مرجع سابق، ص **73**، **74**، **75**.

إستقرار أسعار البترول عند معدلات مرتفعة نسبيا، بالإضافة إلى الموقف الحذر من التعامل مع البنك الذي يبديه بعض أعضاء الحكومة، مما يساهم في عرقلة مشاركة البنك في عملية التعاون.

2- تفعيل التعاون مع البنك العالمي:

ابتداء من سنة **1999**م حدثت ليونة في موقف السلطة التنفيذية بعد تولي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئاسة الجمهورية، إذ تم طلب دعم البنك العالمي لفتح قطاع الهياكل الاقتصادية القاعدية للاستثمار الخاص، حيث نظم ملتقى حول التنازل عن مجموعة من المشاريع التنموية والمؤسسات في إطار دعم الاصلاحات في القطاعات الاستراتيجية، ومنذ ذلك التاريخ تم الشروع في تقديم قروض من البنك العالمي للمؤسسات.

وعليه فإنه يلاحظ بأن انفتاح التعاون بين الجزائر والبنك العالمي زال التحفظ عنه في هذه العهدة، حيث حدث التقارب بين وجهات النظر كما تم إقامة حوار حول المظاهر الاقتصادية للجزائر، بفضل الأعمال التحليلية التي قدمها البنك العالمي ويضاف إليها إقامة مكتب دائم للبنك بالجزائر من خلال الاتفاقية المبرمة بين الطرفين والموقعة في الجزائر بتاريخ **2004/02/11**م.

ولكن بالموازاة مع هذا التوجه لتحسين العلاقة بين الطرفين فإن نسبة المخاطر المتعلقة بالمشاريع كانت مرتفعة حسب تقارير البنك العالمي، وهذا راجع إلى التدهور الحاصل في مدى التصور والإدراك عند وضع المشاريع وهيكلتها وتنفيذها الذي يقع على الجزائر، الأمر الذي أدى إلى الالتجاء إلى تطهير شامل للبرامج سواء بإلغاء القروض أوإعادة هيكلة بعضها.

إلا أنه ومنذ سنة **1999**م عمل الطرفان على تنشيط العلاقة بهدف معالجة المشاكل التي تطرأ على المشاريع خاصة منها تخطيط المشاريع وتفادي التأخر والتنفيذ البطيء لها، حيث أن بطء التنفيذ كان يؤثر على فعالية إنجاز الأهداف التنموية، وكذا تأخر سحب الأقساط المتعلقة بالقرض من أجل الاستثمار[315]، ونتيجة لذلك فقد تضاءلت نسبة المخاطر المتعلقة بالمشاريع، وارتفعت نسب تحسنها. ولعل ما أدى إلى هذا التحسن في النسب هو استمرارية الإشراف على تنفيذ المشاريع والتقيد بالتنفيذ وفق للجدول الزمني المحدد الذي يؤدي إلى السحب المبرمج لأقساط القرض.

---

[315]- لخضر عليان، مرجع سابق، ص **75**، **76**، **77**، **78**.

الفرع الثاني: التحول في علاقة الجزائر بالبنك وأثرها على السيادة الجزائرية:

لقد ارتبطت الجزائر بالبنك العالمي بشكل رسمي مباشرة بعد الاستقلال، ولكن الارتباط الفعلي الذي يصل إلى مرحلة التعاون لم يتم إلا بعد وقوع الجزائر في وضعية اقتصادية جد حرجة، بسبب تراكم الفشل في سياسات التنمية بالجزائر، وطيلة فترة التعاون حصلت الجزائر على برامج كثيرة من قبل البنك، ولكن مع تزايد الارتباطات المالية بين الطرفين حسب البرامج المسطرة، وجدت الجزائر نفسها قادرة على إحداث تغيير جوهري من خلال إيقاف التعامل بآلية القروض التي تعتبر الآلية الأكثر استعمالا من قبل المؤسسات المالية العالمية، واقتصار التعاون على الوسائل المتاحة من قبل البنك العالمي دون القروض.

ولا شك أن إرادة الجزائر كدولة في إحداث هذا التحول نابع من تغير المعطيات التي كانت تحكم علاقاتها مع البنك العالمي والتي تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي الداخلي، إضافة إلى ما طرأ على الاقتصاد العالمي من تغير.

وقد فرض هذا التحول في العلاقة إطارا جديدا يربط الطرفين، وتتمثل أبرز معالم الوضعية الجديدة تخلص الجزائر من المعاملات ذات الطابع القرضي وسعيها إلى التخلص من مديونيتها، وتهديدات الأزمة المالية العالمية الحديثة على الوضعية المالية للبنك العالمي بالموازاة مع خفة الأضرار التي لحقت بالجزائر من جراء هذه الأزمة، مما يؤدي إلى اختلال في مكانة كل طرف، الأمر الذي يستدعي دراسة هذه النقاط من خلال هذا الفرع.

أولا: عوامل تحول علاقة الجزائر بالبنك العالمي:

إن حصيلة الجزائر من المعاملات مع البنك العالمي مثلت الخلفية الدافعة إلى مراجعة آلية التعامل نظرا للمشاكل التي تلقتها الجزائر في سبيل إدارة هذه المشاريع، إضافة إلى التبعات المالية لها والعوائق التي ترهن مساهمة الجزائر في هذه المشاريع، كل هذا جعل التعاون يقتصر على المساعدات خارج إطار القروض.

كما أن المديونية للمؤسسات المالية العالمية لا شك أنها تترك العديد من الآثار السلبية على الدولة المقترضة سواء في شكل آثار داخلية ضمن وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، أو خارجية ضمن تقييد قراراتها السياسية[316].

1- حصيلة المساعدات القرضية وغير القرضية للبنك العالمي بالجزائر:

عقب مصادقة الجزائر على الاتفاقية المنشئة للبنك العالمي، تمت المصادقة بعدها على حوالي **66** اتفاقية قرض بين الطرفين، وقد تميزت فترات التعاون باختلاف كبير من حيث الوتيرة، وكذا تنوع مجالاتها والقطاعات محل القروض والمساعدات، كما أن طبيعتها عرفت تغييرا مهما.

حيث ركزت العشريات الأولى من التعاون بين الطرفين على الاتفاقيات ذات الطابع القرضي البحت، وهذا نتيجة لحاجة ضخ الأموال الملحة التي كانت عليها الوضعية الاقتصادية بالجزائر، ومع تواصل العقود القرضية لوحظ عدم قدرة المؤسسات الجزائرية آنذاك على القيام بإعداد جيد للمشاريع، بالإضافة إلى النقص الفادح في متابعة ومراقبة المشاريع المقامة، والناتج عن تفشي الفساد في المجال الاقتصادي، وما صاحب هذا الفساد من سوء التسيير الذي ظهر بشكل واضح من خلال عدم الإجماع على سياسة واضحة للإصلاح وبشكل جلي فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، وكذا مسار الخصخصة الذي كان وعلى غرار بقية الدول النامية موضوع تدافع سياسي واختلاف الرؤى حوله[317].

---

[316]- www.worldbank.org/dz

[317]- علي كنعان، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، **2012**م، ص **265**، **266**.

كما أن التعاون القرضي لمؤسسات بريتن وودس يعتبر بالجهة الخفية فرضا لنموذج معين من إعادة الهيكلة والتكييف الاقتصادي التي تفرض تعديل القوانين وتليينها وفقا لمتطلبات هذه المؤسسات من تخفيض الأسعار الجمركية وإلغاء البرامج الاجتماعية والخدمة العمومية[318].

وتتسم سياسة البنك العالمي في المجال الإقراضي بطابع الحذر الشديد والاهتمام بالدرجة الأولى بمصالح المستثمرين من الدول المقرضة الرأسمالية، كون الهدف من الإقراض هو تحقيق الربح واستعادة القروض وفوائدها بضمانات أكيدة، وبالتالي فهو لا يعير أي اهتمام لتنمية البلد النامي المتعامل معه إلا بدرجة ثانوية سطحية، فالقروض لا توجه إلا لمشروعات محددة مضمونة النجاح.

وإذا أضفنا إلى كل هذا ضعف المركز التفاوضي للدول المقترضة، فإن البنك العالمي إضافة إلى صندوق النقد الدولي الداعم للمذهب الاقتصادي الرأسمالي، لا تعتبر سوى أدوات توجيه لاقتصاديات الدول المقترضة إلى الفضاء الليبيرالي الذي تتحكم فيه الدول الغربية[319].

ومن جهة طبيعة التمويل فإن الجزائر كغيرها من الدول المقترضة من البنك العالمي تساهم في مشاريع التعاون المقامة على أراضيها بأضعاف مضاعفة من تخصيصات البنك لهذه المشاريع التي لم تكن لها الحرية الواسعة في اختيارها، وهذا سواء بإنشاء البنية التحتية أو نفقات التشغيل...، مما يعطي انطباعا أن البنك يستعمل هذا كأسلوب لجر حكومات الدول المتعامل معها ومنها الجزائر إلى إنفاق أموالها الخاصة في مشاريع لم تكن لها مطلق الحرية في اختيارها، وربما لم تكن تمثل أولوية قطاعية بالنسبة إليها أو كان من الأفضل استعمالها في مشاريع أخرى لولا شرط البنك العالمي.

ومع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية ابتداء من **1986**م سارع البنك العالمي إلى مساندة صندوق النقد الدولي في إخضاع السلطة الجزائرية للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنى عليها مطالب الدول الدائنة للجزائر والتي تشكل معظم الرأسمال الدولي الذي تستثمر فيه الجزائر مشاريعها.

---

[318]- B.Cassen, "Les institutions Financières sous le feux de la critique", Le monde diplomatique, Paris, France, Septembre, **2000**, p **18**.

[319]- أحمد باشي، "أثر برامج إعادة الهيكلة على الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء **41**، عام **2003**م، رقم **02**، ص **38**.

وانعكست كل هذه العوامل على الاقتصاد الجزائري بشكل ملفت أدى إلى تعطيل سياسة التنمية الداخلية، خاصة مع مواصلة تركيز الاقتصاد الجزائري على عوائد المحروقات التي عرفت استقرارا في الأسعار، فشكل كل هذا دفعا لتوجه الجزائر إلى المساعدات ذات الطابع التقني والدراسي بدلا من الطابع الإقراضي البحت.

فالتعاون مع البنك العالمي بالنسبة للجزائر في المجال الإقراضي يعتبر ذو طابع سلبي في معظمه، حيث أن السلطات الجزائرية تجد نفسها مجبرة ولو نسبيا على احترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البنك، وبالتالي فإن مخالفتها يترتب عليها آثارا سلبية تتعلق بصورتها وهيبتها أمام الدول الصناعية ومكانتها في السوق الدولية الاقتصادية والمالية[320].

أما التعاون في المجال أو الجانب التقني فنلاحظ أن الجزائر تجد لدى مجموعة البنك العالمي خبرة فنية كبيرة ودراسات تحليلية وافية، واستشارات عميقة تحظى بثقتها، حيث عبرت الجزائر منذ سنة **2003**م بأنها ليست بحاجة إلى قروض من البنك العالمي ولكنها بحاجة إلى المعرفة والخبرة التقنية لقيادة مرحلة التحول الاقتصادي، وطلبت من البنك المساهمة من خلال تجنيد خبراته العالية المستوى في هذا الإطار والمشاركة في هذا التحول.

وقد لقي هذا الطلب موافقة من مجلس المديرين التنفيذيين في **12** جويلية **2003**م على دعم الإصلاحات الحكومية، حيث يقوم البنك بتقديم الخدمات التحليلية والاستشارية ودعم المؤسسات الخاصة، وكذلك تخفيف مخاطر الاستثمار.

والملاحظ أن الجزائر اعتمدت على التمويل الذاتي فيما يخص مشاريع التنمية ولم تستفد من القروض بسبب الوفرة المالية التي حصلت نتيجة ضخامة عوائد المحروقات وتخفيف عبء المديونية.

وللإشارة فإن الدراسات التقنية والفنية التي يقدمها البنك العالمي تهتم بكيفية إعداد وتجهيز مشروعات للتنمية بمساعدة منظمات دولية أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية[321].

---

[320]- أحمد باشي، مرجع سابق، ص **38**.

[321] - www.worldbank.org/dz

وبناء على ما تقدم ذكره يمكن القول بأن قروض البنك العالمي عموما كانت موجهة لتمويل عملية التحول في المنهج الاقتصادي للدولة الجزائرية بالانتقال من نظام توجيهي اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق في إطار التقسيم الدولي للعمل والإبقاء على التبعية للدول المتقدمة، عوض النهوض بالتنمية الوطنية الحقيقية.

2- آثار مديونية الجزائر للمؤسسات المالية الدولية:

تشكل مؤسسة البنك العالمي أبرز أوجه التدخل الرأسمالي للدول الكبرى في اقتصاديات الدول النامية وخاصة منها التي كانت تتعامل بمبادئ الاقتصاد الاشتراكي سابقا، ومن بينها الجزائر، حيث تعمل الدول الكبرى إلى جانب البنك العالمي على إخضاعها إلى نمط اقتصادي يتماشى وتوجهات النظام الاقتصادي العالمي كجزء من النظام العالمي الليبرالي الذي تسعى الدول الغربية الكبرى لفرضه[322].

ويظهر ذلك جليا من خلال الدراسة الدقيقة للقوانين الأساسية المنظمة لعمل صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث أصبح لهاتين المؤسستين حق النظر في تنظيم اقتصاديات الدول الأعضاء، كما لهما أن تشترطا على الدول الراغبة في الحصول على مساعدتهما المالية القيام بما يسمى إجراءات تصحيحية على مستوى اقتصادياتها وتتعلق بالأسعار وتكاليف الإنتاج والميزانية العامة، وسعر صرف العملة، وكذلك القيام بما يسمى إصلاحات هيكلية تؤدي إلى تطبيق قواعد تتعلق بالاقتصاد تنتج بشكل مباشر عواقب سيئة على مستواها الداخلي والخارجي.

فالمديونية الخارجية بالنسبة للدول النامية تعتبر حسب المنظمات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي نتيجة حتمية لتراكم عوامل داخلية على الدولة النامية نظرا للأخطاء المرتكبة من طرف حكومات الدولة إزاء التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

حيث يرجع الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات وما يرتبه من مديونية خارجية إلى الإفراط في مستوى الاستهلاك الداخلي، أي وجود فائض في الطلب المحلي[323].

---

[322]- أحمد باشي، مرجع سابق، ص 38.
[323]- علي كنعان، مرجع سابق، ص 266.

وإذا تم استخدام المديونية الخارجية لتمويل الزيادة في الاستهلاك الداخلي الجاري، فإن ذلك سيؤثر بالتأكيد سلبا على الطاقة الإنتاجية للبلد المدين، وبالتالي لن يكون قادرا على خدمة أعباء دينه الخارجي، وهي وضعية توضح حالة الجزائر في بداية التسعينات، في حين تفترض الدولة المدينة أن التمويل الخارجي في الأصل موجه إلى عملية الاستثمار في القطاعات المنتجة والخدمات، وبالتالي سيكون اقتصاد الدولة بعد سنوات قادرا حسبها على خدمة دينه، وعليه فمن المهم أن يتناسب حجم المديونية مع أنماط الاستهلاك المحلي والقدرة الاستثمارية للدولة حتى يكون قادرا على خدمة دينه.

ولأجل هذا تحديدا فإن صندوق النقد الدولي مع البنك العالمي يفرض عملية التكييف والتصحيح الاقتصادي على الدول التي أصبحت عاجزة عن تسديد مديونيها الخارجية، والأكيد أن تلك العمليات تتضمن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي بشكل آلي إلى زيادة المديونية الخارجية لتلك الدول، فالدول المثقلة بالديون الخارجية ومنها الجزائر في فترة تأزم مديونيتها تجد نفسها مجبرة على إبرام اتفاقيات تكييف وإعادة هيكلة لاقتصادها كشرط مسبق من شروط إعادة الجدولة لديونها، والأكيد أن لكل هذا تأثير على الأوضاع الاجتماعية للدولة.

فالدول النامية إذن تفرض عليها مجموعة من الإجراءات كشروط مسبقة لمعالجة مديونيتها ومنها: تخفيض قيمة العملة الوطنية، تحديد سعر الصرف وتحرير الأسعار، الأمر الذي يشكل عنصرا جوهريا في الاقتصاد ويؤدي مباشرة إلى زعزعة استقرار العملة الوطنية.

فعملية تخفيض قيمة الدينار الوطني مثلا بالجزائر أدى إلى تضخم الأسعار المحلية وارتفاع أسعار المنتجات وقلص القدرة الشرائية للمواطنين وخفض من قيمة العملة الصعبة لتكاليف اليد العاملة والنفقات العمومية حتى يسمح بتوجيه العائدات نحو خدمة الدين الخارجي وليس نحو التنمية الوطنية، علاوة على جعل سعر الصرف هو المنظم للأسعار الحقيقية ولقيمة الأجور، وعادة ما يرفق شرط تخفيض العملة الوطنية بشرط إلغاء الدعم على أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وإلغاء إقامة الرقابة على الأسعار، ما يجعلها ترتفع بشكل رهيب، وهو ما يؤدي إلى تراجع شبه كلي للقدرة الشرائية للشرائح الاجتماعية الواسعة[324].

---

[324]- د/ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 07، 08.

ثانيا: الإطار الجديد للعلاقة وتأثيرها على السيادة الجزائرية:

لا شك أن أي علاقة تعاون في الإطار المالي، الاقتصادي والقانوني بعد فترة من بداياتها تحتاج إلى تقييم جاد من أطراف العلاقة، حيث يتم على أساس هذا التقييم الذاتي بناء نظرة لآفاق العلاقة. وبالمقابل فإن للظروف الدولية ومستجدات المتغيرات تأثيرا كبيرا على علاقات التعاون خاصة في محيط النظام المالي الدولي الذي هو في عرضة دائمة إلى التغير والتطور.

وعلاقة الجزائر مع البنك العالمي لا تخلو من هذه العناصر، حيث أن الوضعية بين الطرفين عرفت تحولا عميقا خلال فترة معينة، فمع كثافة مشاريع التعاون قررت الجزائر التخلص من المديونية الخارجية ومنها المديونية تجاه البنك العالمي، وبالفعل كان هناك تخلص شبه تام من الديون الممنوحة من قبل البنك العالمي، وهو ما استدعى بالضرورة إيقاف مشاريع التعاون ذات الطابع الإقراضي، وكان لهذا القرار أثر كبير على إملاءات البنك العالمي اتجاه الجزائر. وما عزز من مكانة الجزائر اتجاه البنك العالمي وغيره من المؤسسات المالية العالمية التأثير الكبير اللاحق بهذه الأخيرة جراء الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالموازاة مع القدر الخفيف من التأثر الذي لحق الجزائر، مما جعل البنك العالمي بحاجة إلى ضخ أموال في ميزانيته عن طريق الدول التي لم تتأثر بشكل كبير من هذه الأزمة ومنها الجزائر، مقابل منح قوة تصويتية أكبر للدول النامية ومنها الجزائر في إطار إعادة النظر الأخيرة التي أجراها البنك العالمي في حقوق التصويت الممنوحة للدول المنتمية إليه، مما فتح آفاقا جديدة للتعاون بين الجزائر والبنك العالمي[325].

1- آلية التخلص من المديونية:

لقد عملت الآثار السلبية التي انعكست على الاقتصاد الجزائري سواء على المستوى الداخلي المتعلق بالعملة الوطنية ... أوعلى المستوى الخارجي المتمثل في التبعية الاقتصادية للخارج بالإضافة إلى تدهور التجارة الخارجية على استخلاص موقف سلبي بالنسبة للجزائر من البنك العالمي.

[325] -http://dlibrary.univ-boumerdes.dz

كما كان لمكانة الجزائر ضمن تقارير البنك العالمي دفع معتبر لتغيير طبيعة علاقة التبعية، إذ أن البنك العالمي كان يقيم الاقتصاد الجزائري بشكل سلبي غالبا خاصة من جانب عدم التحكم في تكاليف المشروع وكذا مدة إنجاز المشاريع وهي عوامل كفيلة لوحدها برهن وتفويض أي مشروع للإنعاش الاقتصادي.

وإذا كانت الانتقادات الرسمية العلنية الموجهة للبنك العالمي وسياسته الإقراضية وتبعاتها نادرة في البداية، إلى أن تنامي تدخل البنك إزاء السياسة الاقتصادية بالجزائر دفع إلى خروج هذه الانتقادات إلى العلن، حيث أبدت الحكومة الجزائرية تذمرها من تدخلات البنك العالمي في الشؤون الداخلية للجزائر، والمتعلقة بكيفية تسيير عوائد المحروقات التي وردت في تقرير البنك حول الجزائر لسنة **2003**م حيث جاءت هذه التدخلات في شكل توجيهات للسلطات الجزائرية التي لم تتحملها هذه الأخيرة، حيث أوضحت الحكومة الجزائرية أن الجزائر تسير عملية إدارة شؤونها الاقتصادية، وأن برامج التنمية الوطنية ستكون وفقا لوجهة نظر السلطات الجزائرية لا غير، وأن الجزائر لن تقبل أي إملاءات للبنك العالمي عليها فيما يتعلق بكيفية استعمال مصادرها المالية.

ولعل الفقرة التي كانت أكثر مثارا للسلطات الجزائرية هي تلك التي تقضي بأن: "رغبة الدولة في الحفاظ على بسط رقابتها على الاقتصاد، والتغييرات الحكومية المتتالية تؤدي إلى إطالة مدة الانتقال إلى نظام الاقتصاد الحر وترفع من حجم التكاليف في النهاية، وتؤخر ظهور النتائج المنتظرة من الإصلاحات، إضافة إلى أن تنمية العوائد والتسيير الجيد وتقديم خدمات قاعدية في المستوى المطلوب تتطلب مساهمة كبرى وواسعة للمجتمع في اتخاذ القرار السياسي وهي بالنسبة للجزائر ولأي دولة أخرى أساسية لوضع محيط سياسي واجتماعي واقتصادي مشجع لعملية التنمية وخلق مناصب عمل والرفع من مستوى التضامن الاجتماعي، والتخفيف من حدة الفقر والتهميش الاجتماعي، وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار حوار موسع حول أهداف استراتيجية التنمية في ظل شفافية آلية اتخاذ القرارات والتدعيم الدائم للأسلوب الديمقراطي"[326].

---

[326]- أحمد باشي، مرجع سابق، ص **42**، **43**.

وهذه الفقرة تعتبر انتقادا ضمنيا موجها إلى سياسة السلطة الجزائرية في تحضيرها وتنفيذها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دون اشتراك القطاعات والهيئات المعنية بالبرنامج.

وهذه تعد عينة تمثل التدخل المباشر للبنك العالمي في الشؤون الاقتصادية للبلاد، وهي تمثل في الحقيقة تدخلا غير مباشر أيضا في الحياة السياسية، وذلك من خلال تذكير السلطات السياسية أنها لم تشرك القطاعات والهيئات السياسية الأخرى، وهو ما أدى إلى ضرورة وضع حد للمديونية الجزائرية بالنسبة للبنك العالمي خصوصا وكذلك صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قرار وقف المديونية لم يكن ليحصل لولا الوضعية المالية المريحة للدولة الجزائرية، الناتجة عن ارتفاع عوائد المحروقات، وقد عملت الدولة على القضاء على المديونية بالتسديد المنتظم. ويدخل قرار وقف المديونية الخارجية بالنسبة للبنك العالمي في إطار حملة سيادية اتخذتها الجزائر قصد التخلص من كافة الديون الممكنة سواء بالنسبة للدول الدائنة للجزائر أو بالنسبة للمنظمات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي.

وقد كان لآلية التخلص من المديونية آثار عديدة على المستوى الداخلي من خلال التخلص بشكل كبير من التدخلات المباشرة التي تمارسها الهيئات الدائنة عليها، وبالخصوص البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أما على المستوى الخارجي فإن الموضوع يكون له عمق كبير في حركة معاملاتها الأجنبية وحرية كبيرة في التعامل المالي الدولي، وتثبيت أكبر لسيادتها الاقتصادية[327].

وإذا كان التخلص من المديونية جعل الجزائر في مركز أكثر اسقرارا من خلال تخلصها من التبعية، وتساوت في ذلك مع البنك العالمي، فإن السوق المالية الدولية والحركة السلبية التي عرفتها من خلال الأزمة العالمية الأخيرة أثرت بدورها في علاقة الجزائر بالبنك العالمي.

---

[327] - Christian Deblock et Samia Kazy Aoul, "La dette extérieure des pays en développement: La renégociation sans fin, presses de l'université du Québec, Canada, **2001**, p **119**.

2- تأثير الأزمة المالية العالمية:

يعاني الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي تحديدا من أزمة حادة ناتجة عن اضطراب السوق العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنها البنوك الأمريكية ثم الأوروبية فاقتصاديات الدول الأوروبية والعالمية.

وبفعل التعاملات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة بين مختلف الدول خاصة المتقدمة منها، تحولت الأزمة المالية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة عالمية، وبدأ هذا يظهر من خلال تدهور مؤشرات النمو وارتفاع مؤشرات البطالة في مختلف دول العالم ولكن بنسب متفاوتة، وهذا ما دفع بالدول والهيئات الدولية إلى محاولة احتواء هذه الأزمة التي أصبحت تشكل خطرا على الاقتصاد العالمي بفعل تطورها من أزمة قطرية إلى أزمة عالمية[328].

ولا شك أنه ومع اتساع مجال التضرر من الأزمة المالية العالمية فقد أصبحت هذه الأخيرة تشكل عاملا مؤثرا في أي علاقة اقتصادية من خلال التأثير في كل طرف من أطرافها، ولم تكن علاقة الجزائر بالبنك العالمي بمنأى عن هذا التأثير[329].

إلا أن حجم التأثر السلبي اللاحق بالبنك العالمي جراء الأزمة المالية العالمية كان كبيرا، كونه مؤسسة مالية دولية تربطها علاقة إقراض بالدول المتعاملة معها، وذلك كون تلك الأزمة قد أثرت في الدول التي تتعامل مع مجموعة البنك بشكل مباشر، ما جعلها غير قادرة على الوفاء بتسديد ديونها الملتزمة بها تجاه البنك وبالتالي فإن هذا الأخير يصبح غير قادر على تحصيل مبالغ قروضه من الدول المقترضة[330]، هذا بالإضافة إلى أن الدول المانحة في إطار مجموعة البنك العالمي هي الأخرى أصبحت متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

---

[328]- صوالتشي سفيان، "عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة وعواقبها على بعض الاقتصاديات"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 07، 2009م، ص 10.

[329] - Jean-Paul Rodrigue, "L'espace économique mondial: Les économies avancées et la mondialisation", PUQ éditions, Canada, 2000, p 143 et suite.

[330] - Claude Freud, "De la coopération Française a la Banque mondiale: Mémoires du développement", Karthala Editions, France, 2009, p 19.

الباب الثاني:

دور المنظمة العالمية للتجارة في بعث مفهوم جديد لسيادة الدول النامية.

الفصل الأول: سياسات المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على سيادة الدول النامية.

الفصل الثاني: وسائل الحـــد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية.

وإذا اعتبرنا البنك العالمي مؤسسة دولية تعمل على استقرار المنظومة المالية الدولية، فإن الأزمة المالية العالمية الأخيرة تشكل أيضا تهديدا لقدرتها على المحافظة على التوازن المالي في النظام العالمي مع شريكتها مؤسسة صندوق النقد الدولي، حيث أصبح من الضروري مراجعة مخططات الإصلاح والإنعاش لهاتين المؤسستين وذلك لكون الأزمة المالية الراهنة أثبتت محدودية قدرتهما على إدارة النظام المالي الدولي[331].

وبالجهة المقابلة لعلاقة البنك العالمي بالجزائر نجد أن تأثر هذه الأخيرة بالأزمة المالية العالمية لم يكن بالقدر الكبير، فبالرغم من اختلاف وجهات النظر التي تظهر في هذا الموضوع فإن المؤشرات العامة للاقتصاد بالجزائر لم تظهر عليها آثار كبيرة من التأثر بالأزمة الاقتصادية المالية الحديثة، وإن كان طول مدة الأزمة بدأ يؤثر على الجزائر بالشكل السلبي.

ولعل التباين الذي حدث بين طرفي العلاقة التي تجمع الجزائر بالبنك العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية قد أثر في مكانة كل طرف، بحيث رفع مكانة الجزائر وجعل البنك العالمي في مكانة أقل مما كان عليها من قبل، إذ أنه أصبح بحاجة إلى ضخ أموال إلى هيئاته، والأكيد أن ضخ هذه الأموال لن يتم من قبل الدول التي تعاني هي الأخرى من تبعات الأزمة عليها بل إنه سيتم من قبل الدول التي لم تعاني من هذه التبعات كالجزائر مثلا[332].

وعليه فإن ما يلاحظ في الفترة الأخيرة هو تغير نظرة البنك العالمي إلى الجزائر من خلال منحها صورة إيجابية وداعمة لنشاطات البنك العالمي أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وهذا بالأساس شكل الخلفية التي دفعت بالبنك العالمي إلى إعطاء مكانة أفضل وتدعيم القوة التصويتية للدول النامية ومنها الجزائر في إطار إعادة النظر في توزيع القوة التصويتية داخل هيئات المنظمة.

---

[331]- صوالتشي سفيان، مرجع سابق، ص 16.

[332] - John hull et autres, "Gestion des risques et institutions financières", Pearson éditions, 2 ème édition, Canada, 2010, P 322 et suite.

الباب الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة في بعث مفهوم جديد لسيادة الدول النامية:

إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يشكلان الآلية النقدية والمالية العالمية على التوالي، فإنه توجد آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي والتجاري العالمي، والتي تمثل القطب الثالث لمؤسسات العولمة، حيث أنه وكضمان لنجاح العولمة الاقتصادية، تم إنشاء "المنظمة العالمية للتجارة" "W.T.O" عام 1995م، كقيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري. وقد أنيطت بهذه المنظمة صلاحيات واسعة في مجال مراقبة النظم التجارية، وفرض الانضباط على النشاط التجاري، وقد أقر ميثاقها إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى الثلث على آلاف السلع، وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية[333]. وبذلك أصبح لهذه المنظمة سلطان ونفوذ واسع استطاع أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على سيادتها من الناحية الاقتصادية والتي ينجر عنها المساس بالسيادة من الناحية السياسية.

وتعتبر الدول النامية ومنها الدول العربية، هي الأكثر تأثرا بتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، نظرا لكون هذه الأخيرة جاءت لتخدم مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن المدرك والمطلع على الظروف الدولية التي نشأت فيها "الجات" 1947م، وعلى وجه الخصوص بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على التجارة الدولية جنبا إلى جنب مع الدول الأوروبية، ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة، يدرك بأن كلا من " الجات" أو الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والمنظمة العالمية للتجارة المنشأة سنة 1995م، ما هي إلا ثمرة تخطيط وتدبير من الدول الصناعية الكبرى، وحوصلة علاقات قوى دولية، ولم يكن للدول النامية فيها دور يذكر، ولذلك لم يكن من الغريب أن تركز بنود اتفاقيات المنظمة على تجارة الدول الصناعية[334]، وذلك بتركيز التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية التي تتخصص في إنتاجها الدول المتقدمة، دون المواد الأولية التي تتخصص في إنتاجها الدول النامية.

---

[333]- د/ منذر محمد، مرجع سابق، ص 299.

[334]- د/ عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص 103.

والآثار المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية مختلفة، تتراوح بين الإيجابي والسلبي، وإن كانت غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، فإن غالبية الآثار الإيجابية احتمالية، وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها، أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية[335].

ونظرا لخطورة دور المنظمة العالمية للتجارة في إضفاء قيود على السيادة الوطنية، فإنه أصبح من الضرورة البحث عن سبل واستراتيجيات من شأنها الحد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، وتعتبر سياسة الاعتماد على الذات أو ما يعرف عند بعض المفكرين بسياسة توجيه السياسات التجارية أهم طريقة أو وسيلة لبعث أسس التنمية المحلية وتطويرها، كما تعتبر التنمية المتكاملة وسيلة أخرى من وسائل المحافظة على السيادة الوطنية مما قد تتعرض له من ضغوط.

كما ينبغي للدول النامية أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها هو دخولها ضمن تكاملات أو تكتلات اقتصادية، حيث أن التكامل الاقتصادي يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف وتعزيز التعاون الإقليمي.

وبناء عليه سنقسم هذا الباب إلى فصلين رئيسيين: نتناول في الفصل الأول سياسات المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على سيادة الدول النامية، والذي سنحاول من خلاله الإجابة على الإشكالية التالية: هل انحسار سيادة الدول النامية يتم بمجرد موافقة الدولة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ أو أن الانتقاص من السيادة يحدث بعد تمام إجراءات الانضمام؟ وهذا الفصل يقسم بدوره إلى مبحثين، أما الفصل الثاني فسوف يتم تخصيصه للحديث عن وسائل الحد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية وهو بدوره مقسم إلى مبحثين.

---

[335]- د/ عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص 10،11.

الفصل الأول:

سيادة الدول النامية في ظل ممارسات وسياسات المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة وإشكالية تكييف السيادة مع اتفاقياتها.

المبحث الثاني: طبيعة الالتزامات الدولية التي تفرضها المنظمة وانعكاساتها على السيادة.

الفصل الأول: سيادة الدول النامية في ظل ممارسات وسياسات المنظمة العالمية للتجارة:

تعود نشأة المنظمة العالمية للتجارة أساسا إلى الظروف الدولية التي برزت عقب الحرب العالمية الثانية، كتعبير عن النية لبناء نظام عالمي جديد، حيث كانت بدايتها الأولى الاتفاقية العامة لإلغاء التعريفة الجمركية والتجارة، والتي تدعى اختصارا "الغات" **"GATT"** حيث دخلت هذه الأخيرة حيز التنفيذ عام **1948**م. وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة أقوى المنظمات الاقتصادية المنشأة في القرن العشرين، فقد أشرفت على حسن تنفيذ جولة الأورغواي **(1986-1994م)**، والتي تعتبر آخر وأهم الجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة، وذلك عندما توصلت إلى نتائج إيجابية حول إلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات، ولم تقتصر على تنظيم تجارة السلع فحسب، بل شملت تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما أفرزت آليات جديدة تتعلق بفض النزاعات التجارية، ولم تكن الاتفاقية في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتفق عليه، حيث أنها كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز عمل المنظمات الدولية، وتسعى المنظمة حاليا إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- إنشاء إطار لبحث المسائل المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية، وإيجاد الحلول للمشاكل الدولية التي تواجه التجارة العالمية.

- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء.

- إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي والإطار المؤسساتي لتنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، تتمثل في فترات سماح أطول تتيح لها الاندماج بفعالية في المنظمة العالمية للتجارة.

وقد استغرقت عملية الانتقال من الاتفاقية إلى غاية إنشاء المنظمة ما يقارب نصف قرن، أي من اتفاقيات **جنيف** إلى **مراكش** خلال الفترة الممتدة من **1947** إلى غاية **1994**م.

ويكمن التخوف الأساسي من المنظمة العالمية للتجارة، في كونها قد أنيطت بها صلاحيات واسعة في مجال مراقبة النظم التجارية، وفرض الانضباط على النشاط التجاري، والحث على حرية التبادل التجاري، وبالتالي رفع الحماية.

حيث أقر ميثاق المنظمة العالمية للتجارة إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى الثلث على آلاف السلع، وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية، وبذلك أصبح لهذه المنظمة سلطان ونفوذ واسع استطاع أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على سيادتها من الناحية الاقتصادية والتي ينجر عنها المساس بالسيادة من الناحية السياسية.

وتعد الدول النامية هي الأكثر تضررا بهذه السياسات التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن سيادة تلك الدول خاصة على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز هذه المنظمة التي قضت بالإزالة التدريجية والتامة لأية عوائق أمام تدفق حركة التجارة الدولية، التي تسير بطبيعة الحال في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين ويكرس تخلف المتخلفين، فقد تأثرت سيادة الدول النامية بشكل أعمق لدرجة يكمن اعتبارها تدخلا في شؤونها الداخلية، السياسية، الاقتصادية، التشريعية وغيرها، حيث أصبحت الدول الكبرى والأقوى تقسم السيادة في العالم على الدول الصغرى، كل بحسب ما تملكه من مقومات القوة الشاملة، مما أدى إلى تضعضع سيادة الدولة الأضعف من جراء ما يفرض عليها من التزام بالأنظمة السياسية والاقتصادية سواء عن طريق مشاركتها في الاتفاقات وقبولها، أو عن طريق فرضها قسرا عليها من الدول الأقوى حتى تتواءم مع سياسات تحرير التجارة، حيث أصبحت لسيادة الدول الضعيفة حدودا لا يمكن أن تتخطاها أو تمس بها، بحيث أصبحت معظم حكومات الدول النامية في حالة خضوع تام لما تمليه المنظمة العالمية للتجارة من شروط وسياسات، وأصبحت طلبات المستثمرين تعلو كل الطلبات الأخرى[336].

ونظرا لخطورة سياسات المنظمة العالمية للتجارة ودورها في إضفاء قيود على السيادة الوطنية للدول النامية، فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في الأول المنظمة العالمية للتجارة وإشكالية تكييف السيادة مع اتفاقياتها، أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة الالتزامات الدولية التي تفرضها المنظمة وانعكاساتها على السيادة.

---

[336]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، ص 240.

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة وإشكالية تكييف السيادة مع اتفاقياتها:

يرجع الفضل في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى النجاح الذي أحرزته جولة أورغواي، حيث تم التوقيع على هذه المنظمة في مراكش بالمغرب عام **1994**م، ومع بداية عملها في **1995/01/01**م، تحولت اتفاقية الجات والسكرتارية من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تتولى إدارة النظام التجاري في العالم باعتبارها المرجعية الوحيدة التي تحكم قواعد وإجراءات تنظيم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبيق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي تم إقرارها في جولة أورغواي، وبالتالي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة تقف على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي وإدارته للوصول به إلى تحقيق كفاءة أفضل في الأداء الاقتصادي وتعاون اقتصادي أكثر اتساعا ونطاقا بين أطراف الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي رغبة في زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم.

فالمنظمة العالمية للتجارة إذن تعتبر الصورة الأكثر تطورا ونضجا وشمولا لاتفاقية الجات، حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة[337]، وقد وصف رئيس الإدارة الأمريكية "كلينتون" إنشاء هذه المنظمة بأنه: "خطوة ستعزز وضع أمريكا في زعامة العالم وإرساء أسس النظام العالمي الجديد"[338].

وسنتناول في هذا المبحث كل ما يتعلق بالمنظمة العالمية للتجارة، من حيث: نشأتها، طريقة الانضمام إليها، أهدافها، مهامها، آلياتها ومؤتمراتها الوزارية وهذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسوف نخصصه لدراسة اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة وكيف أنها تحاول تكريس مفهوم جديد للسيادة.

---

[337]- بن عيسى شافية، "آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، **2011/2010**، ص **20**.

[338]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **385**.

المطلب الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة، نشأتها، أهدافها ومؤتمراتها:

مع قيام المنظمة العالمية للتجارة تغيرت ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط وتشابك العلاقات والمصالح التجارية بين عدد من البلدان، كما اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته. وتسعى الدول المنتمية للمنظمة إلى الاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية، وقد ضمت المنظمة حتى ديسمبر **2014** م، **161** دولة، وقد سبق إعلان قيام المنظمة عقد ثمان جولات للتفاوض أكدت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى للبحث عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها. أما الدول النامية فإنها تسعى لحماية اقتصادياتها من المنافسة الحادة ورفد خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة، وباعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة فقد كرست المنظمة حدة العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة صناعيا حيث تنتج الدول المتقدمة المتمثلة في كل من :أمريكا، اليابان، وأوروبا، النسبة الكبيرة من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، في حين تعاني الدول النامية من مشاكل الفقر والمديونية الخارجية والبطالة. ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة يتوافق مع العولمة وأهدافها في هيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي. وبقيام المنظمة العالمية للتجارة اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي المتمثلة في: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن التحديات الحقيقية التي تواجه الدول النامية تكمن في أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن يكون محصورا على الدول الأعضاء في المنظمة فحسب، بل يشمل جميع بلدان العالم، وتبقى الدول النامية تحت رحمة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها.

وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، خصصنا الأول لإعطاء مفهوم شامل للمنظمة العالمية للتجارة وكيفية الانضمام إليها، أما الفرع الثاني فسنحاول من خلاله تبيان مبادئ المنظمة العالمية للتجارة أهدافها، ومؤتمراتها الوزارية.

الفرع الأول: المفهوم الشامل للمنظمة العالمية للتجارة، وكيفية الانضمام إليها:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أخطر المؤسسات المتعلقة بالعولمة، والتي تمارس دورا حقيقيا في تحقيقها وتحويل الاقتصاديات المحلية المنغلقة والمنطوية على ذاتها، إلى اقتصاديات متفتحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة ليست وليدة عام **1995** م كما يعتقد البعض، ولكنها وليدة عام **1945**م في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكن لأسباب ظرفية فضل إرجاؤها إلى مرحلة متأخرة في الظهور، واستخدام الجات كمرحلة توصل إليها عندما تكتمل اقتصاديات الأمم، وتصبح مؤهلة بالفعل للدخول إلى السوق العالمية الواحدة المفتوحة دائما دون حواجز أو قيود، وقد نشطت المنظمة العالمية للتجارة في إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الداعية لحرية التجارة، وفي الوقت ذاته في تنمية الروابط الموجودة في الأسواق العالمية، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات، والسعي المباشر والحثيث نحو جعل الأسواق الدولية المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة، وقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة إحدى الركائز الأساسية في نظام العولمة وعلى الجميع أن يعي حقيقة قوتها وقدرتها باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد.

فالمنظمة العالمية للتجارة إذن أصبحت المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي، وهي تشارك بنحو **95%** من حجم التجارة الدولية، وتضع مجموعة من القوانين والقواعد التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء[339].

وقد عرف اتفاق مراكش المنعقد سنة **1995**م في مادتيه الأولى والثانية المنظمة العالمية للتجارة على أنها: "اتفاقية تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم"[340].

وسنحاول من خلال هذا الفرع تقديم مفهوم شامل عن المنظمة العالمية للتجارة من خلال التعريف بها، نشأتها وهياكلها في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنتطرق إلى عنصر العضوية وفقدان العضوية في المنظمة.

---

[339]- محمد إبراهيم أحمد عكة، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، دار المنهجية، ص **170**، **171**.

[340]- د/ لعشب محفوظ، "المنظمة العالمية للتجارة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر **2006**م، ص **26**.

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة، نشأتها وهياكلها:

تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط، ذات شخصية قانونية مستقلة، وهي تمثل الإطار التنظيمي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أوروجواي التجارية متعددة الأطراف[341]، وهي تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية المؤثرة على الأطراف المختلفة على مستوى المجتمع الدولي، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي، وقد ضمت المنظمة وقت إنشائها في أول جانفي **1995**م حوالي **110** دولة منهم **85** دولة نامية، وإلى غاية ديسمبر **2014**م بلغ عدد الدول الأعضاء فيها **161** دولة، كما توجد **22** دولة أخرى تتمتع بصفة ملاحظ.

كما تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة كباقي المنظمات العالمية الأخرى كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، لكنها تختلف من حيث كون القرارات فيها تتخذ بمشاركة كل الأعضاء، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن المنظمة العالمية للتجارة لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما أنها تعد منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء[342].

كما أن المنظمة مسؤولة عن إدارة نظام شامل وهو حد لتسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء وفقا لنصوص وثائقها القانونية. كما تدير المنظمة آلية المراجعة والمراقبة الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها[343]، وبما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات في إطار المنظمة والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتأمين المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

---

[341]- جمعة سعيد سرير، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية"، الدار الجماهيرية للنشر والتزيع والإعلان، ليبيا، **2002**م، ص **256**.

[342]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص **21**.

[343]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **416**.

وعليه يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، من أهم أحداث العقد الأخير من القرن العشرين وعصر ما بعد الحرب الباردة، وتأتي أهمية هذه المنظمة باعتبارها تشكل آلية من آليات العولمة التي لها أهميتها في إدارة وتنظيم النظام التجاري العالمي وعولمة الاقتصاد إلى جانب صندوق النقد والبنك العالمي لتسيير العالم ماليا وتنمويا وتجاريا، وفق أسس اقتصاد السوق الرأسمالية التي عمت العالم بقيادة أمريكا.

إذن فالمنظمة العالمية للتجارة هي آلية فاعلة لنشر العولمة والتفاعل معها نظرا لما تملكه هذه المنظمة من صلاحية وقدرة على إدارة جوانب متعددة من الاقتصاد العالمي، وللمنظمة العديد من الآليات المناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي، فضلا عن تمكن وقدرة المنظمة على إدارة التجارة الدولية بأشكالها المختلفة بين الدول الأعضاء في المنظومة الدولية ضمن قواعد معروفة[344].

وما تجدر الإشارة إليه، قبل الحديث عن الهيكل التنظيمي للمنظمة، هو أن قيام أو نشأة المنظمة العالمية للتجارة لم يكن وليد العدم، فمنذ نشأة اتفاقية الجات سنة **1947** م وحتى سنة **1994** م، كان هناك العديد من الجولات التجارية والتي وصل عددها إلى ثماني **(08)** جولات وذلك بغرض توسيع نطاق المشاركة والاتفاق حول المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية التي تعيق حركة التجارة الخارجية وهي كالتالي:

1- <u>جولة جنيف بسويسرا</u>: عقدت هذه الجولة سنة **1947**م بحضور **23** دولة، وقد كان موضوع هذه الجولة الأساسي يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية، وتعتبر هذه الجولة هي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية[345].

2- <u>جولة آنسي بفرنسا</u>: تم انعقاد هذه الجولة سنة **1949**م، واعتبرت أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية، شاركت فيها **13** دولة، وقد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.

---

[344]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **416**، **417**.

[345]- حاج يوسف سارة أم الخير، "انعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع: تسويق وتجارة دولية، تخصص: تجارة دولية، تحت إشراف د/ بن سماعين حياة، جامعة محمد خيضر - بسكرة - **2015/2014**م، ص **06**.

3- جولة توركواي بإنجلترا: عقدت هذه الجولة عام **1951**م في كل من تركيا وانجلترا، وضمت **38** دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية، كما تم فيها مناقشة حوالي **8700** بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بنسبة **25%** السائدة عام **1948**م.

4- جولة جنيف بسويسرا: عقدت هذه الجولة بجنيف بسويسرا، وقد امتدت فترة انعقادها من **1952**م إلى غاية **1956**م، شاركت فيها **26** دولة، وكانت قيمة التجارة الدولية لتي شملها التحرير تبلغ **2,5** مليار دولار بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية، وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة حوالي **900** مليون دولار، في حين أنها تحصل على امتيازات بحوالي **400** مليون دولار.

5- جولة ديلون بجنيف بسويسرا: تعتبر الجولة الخامسة التي اتسمت بالبحث في إحداث المزيد من تبادل التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الدول المشاركة والتي بلغ عددها **26** دولة، عقدت خلال الفترة الممتدة من **1960** إلى **1961**م، وسميت على إسم نائب وزير الخارجية الأمريكي "دوغلاس ديلون" الذي اقترح انعقاد الجولة، وقد نتج عنها تخفيض **4400** بند من بنود التعريفات الجمركية، حيث شهدت هذه الجولة قيام الجماعة الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي سنة **1962**م[346].

6- جولة كيندى (1964- 1967): تعتبر هذه الجولة من أهم المفاوضات التي قامت في إطار الجات، وتنسب إلى الرئيس الأمريكي **(جون كيندي)** الذي فرض على الكونغرس الأمريكي سنة **1962**م ضرورة الدخول في مفاوضات لتخفيض الرسوم الجمركية إلى ما يقارب **50%**. وقد شاركت في هذه المفاوضات **62** دولة، وتناولت هذه الجولة عدة نقاط منها: إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية، وإقرار إجراءات مكافحة الإغراق والتفاوض على مجموعة كبيرة من السلع[347].

---

[346]- حاج يوسف سارة أم الخير، مرجع ساق، ص **07**.

[347] - Michel Rainelli, "L'organisation mondiale du commerce", 6 éme Edition, Editions la Découverte, Paris, 2002, P 54.

7- <u>جولة طوكيو (1973- 1979)</u>: إن الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود غير الجمركية، إضافة إلى موضوع الرسوم الجمركية، وقد أسفرت هذه الجولة عن عدد من الاتفاقيات، وهي ما عرفت بمقررات طوكيو وهي: الدعم، مكافحة الإغراق، المشتريات الحكومية، الحواجز الفنية أمام التجارة، التقييم الجمركي، وتراخيص الإستيراد.

وقد شملت جولة طوكيو عدة إجراءات جديدة بما في ذلك إدماج المعاملات التفضيلية للبلدان المتخلفة ضمن الإطار القانوني الذي يحكم التجارة، وحددت هذه الجولة نسبة **38%** كتخفيضات جمركية على البلدان الصناعية أن تلتزم بها خلال ثماني سنوات.

8- <u>جولة أوروغواي</u>: تعتبر جولة أوروغواي أهم جولات الجات على الإطلاق، سواء في أبعادها أو طول الفترة التي استغرقتها، أو نتائجها، وهي آخر جولة من جولات التفاوض لأنها أسفرت عن إنشاء وقيام المنظمة العالمية للتجارة، وقد تم التوقيع عليها في **15** أفريل من سنة **1994**م، بمدينة **مراكش** بالمغرب، حيث انطوت على ضرورة الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية بين معظم دول العالم في كل المجالات تقريبا.

وتسعى جولة الأوروغواي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها، تحقيق المزيد من التحرير والتوسع في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لا سيما الدول النامية عن طريق تخفيض وإزالة القيود الكمية والإجراءات غير التعريفية لتسهيل فرص دخول الأسواق، وكذا دعم دور الجات، وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكام الاتفاقية ومبادئها، والتوسع في مفهوم التجارة الدولية، ليشمل التجارة الدولية في مجال الخدمات إلى جانب التجارة الدولية في مجال السلع ووضع ضوابط لمكافحة الدعم والإغراق وضوابط إجراءات الوقاية، إضافة إلى الحث على الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر والمبادئ أبرزها: الشفافية، الشمولية، المعاملة بالمثل، الإشراف متعدد الأطراف وتسوية المنازعات[348].

ويتشكل الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من المستويات الإدارية التالية:

---

[348]- حاج يوسف سارة أم الخير، مرجع ساق، ص 08، 09.

المؤتمر الوزاري: يرأس المنظمة العالمية للتجارة مؤتمر وزاري، وهو الجهاز الأعلى بالمنظمة، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتتبعه الأجهزة الأخرى في المنظمة، ويتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء، حيث تشكل كل دولة عضو صوتا واحدا، وتتم اجتماعاته بصفة دورية مرة كل سنتين.

ويختص المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل، كما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها اتفاقية التجارة العالمية، من حيث إقرار العضوية، إقرار التعديلات، منح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا، والقيام ببعض المسائل التنظيمية كإنشاء اللجان التي حددتها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تتكفل بالشؤون الداخلية، كما تطبق أحكام الاتفاقات متعددة الأطراف، وأخيرا يقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة وتحديد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه لمنصبه[349].

المجلس العام: يتكون المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء، ويجتمع كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسة التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية[350]، كما يشرف المجلس العام على المجالس النوعية الفرعية التابعة له، وهي مجلس تجارة السلع، مجلس الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك[351].

هيئة مراجعة السياسة التجارية: تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها ويقرها المجلس العام، وهي تتعلق بالسياسات والممارسة التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي.

---

[349]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 60.

[350]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 33، 34.

[351]- د/ حسن عبد الله العايد، مرج سابق، ص 236.

هيئة تسوية المنازعات: تعتبر هذه الهيئة من أهم الهيآت التي عالجت الاتفاقية أحكامها ونظمت عدة قواعد خاصة تتبعها الهيئة، عندما تتعرض العلاقات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء لأية منازعات أو خلافات تنشأ بينها، لذلك فإن مهمة هذه الهيئة النظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء نتيجة مخالفة إحداها لنصوص الاتفاقية الملزمة لكافة الدول الأعضاء، وتقوم هذه الهيئة بمباشرة أعمالها من خلال المجلس العام للمنظمة[352].

المجالس المتخصصة أو الفرعية: تتضمن هذه المجالس، مجلس تجارة السلع، مجلس تجارة الخدمات، ومجلس الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، وتقوم هذه المجالس بالإشراف على سير الاتفاقات المتعلقة بهذه المجالات الثلاثة السابقة، وعضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بشرط أن يطلب العضو ذلك، وتنظم هذه المجالس إجراءاتها بعد موافقة المجلس العام عليها[353].

اللجان المنفصلة: هي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى ولكنها تتبع المجلس العام، وعددها أربعة هي: لجنة التجارة والتنمية، اللجنة المتعلقة بالقيود المفروضة على موازين المدفوعات، اللجنة المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية والمالية، وأخيرا اللجنة المتعلقة بالتجارة والبيئة، ويحدد مهام هذه اللجان المجلس العام بينما يختص المؤتمر الوزاري بإنشائها.

أمانة المنظمة (السكرتارية): تمثل الأمانة دورا محوريا في المنظمة، حيث أن مهمتها القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة، ويقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأسها، ويعاونه أربعة مساعدين، كما يقوم المدير العام أيضا بتعيين موظفي الأمانة ويحدد واجباتهم، ومدة خدمتهم، ويمارس المدير العام بعض الاختصاصات كوضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة، ويودع لديه وثائق الاتفاقات والتعديلات التي تطرأ عليها، ويتلقى الإخطار الكتابي من أية دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة[354].

---

[352] - Oliver Blin, "L'Organisation Mondiale du Commerce", Paris, Ellipses édition, 2 Edition, 2004, P 91.

[353]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 62، 63.

[354]- تمام الغول، " الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية" المؤتمر العربي الرابع، مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، بحوث وأوراق عمل، فيفري 2009م، ص 17، 18.

ثانيا: العضوية وفقدان العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت العضوية في المنظمة العالمية للتجارة مقتصرة فقط على الدول، إلا أن المنظمة ونظرا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي فتحت باب العضوية فيها لكيانات أخرى غير الدول، وهي التكتلات الاقتصادية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، والواقع أنه لم يكن من الممكن تجاهل منح العضوية لهذه الأخيرة لما لها من مكانة وأثر في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتنقسم العضوية في المنظمة إلى: عضوية أصلية، عضوية بالإنضمام وعضوية المراقب[355].

العضوية الأصلية: تقررت العضوية الأصلية في المنظمة العالمية للتجارة بموجب اتفاقية تأسيس المنظمة للدول التي اشتركت في إعداد وتنفيذ الاتفاق العام، وتناولت المادة **11** من الاتفاقية الأحكام الخاصة بالعضوية الأصلية في المنظمة[356].

والأعضاء الأصليون في المنظمة العالمية للتجارة منذ إعلان قيامها سنة **1995**م، هم مجموعة الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية الجات، إضافة إلى دول المجموعة الأوروبية التي قبلت باتفاقيتي الجات والمنظمة العالمية للتجارة، وتكون عضوية المنظمة مفتوحة لجميع الدول.

عضوية بالإنضمام: (العضوية اللاحقة): وتتم هذه العضوية بقبول أعضاء جدد، وهي تمنح لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية، حيث يخضع المنظم للشروط المتفق عليها مع المنظمة، وتتم الموافقة على شروط الإنضمام بثلثي أعضاء المنظمة، ويقوم بإصدار قرار الإنضمام المؤتمر الوزاري[357].

عضوية المراقب: يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية ما بين الحكومة طالبة الانضمام والدول الأعضاء في المنظمة، وعادة ما تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم للعضوية صفة "المراقب".

---

[355]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دراسة نقدية"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، **2015** م، ص **26**، **27**.

[356]- جابر فهمي عمران، "المنافسة في منظمة التجارة العالمية، تنظيمها وحمايتها"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2011**م، ص **45**.

[357]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص **30**.

ويسمح هذا الإجراء للأعضاء الجدد بأن يتعرفوا على ممارسات المنظمة ومتطلباتها وعملية الانضمام برمتها، وعادة ما تبدأ الدول التي تتمتع بصفة مراقب بتغيير قوانينها وأساليب عملها استعدادا لعملية الانضمام، مع أنها غير ملزمة بذلك[358].

ولم تنص اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على صفة العضو المراقب، لكن نجد أن هناك العديد من الأعضاء المراقبين في المنظمة، لهم الحق في حضور المؤتمرات والندوات وإبداء الاقتراحات دون أن يكون له الحق في التصويت، ولا يلتزم بدفع الاشتراكات.

1- كيفية ومراحل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

يمكن لأي دولة أو منطقة اتفاق جمركي لها السيادة الكاملة في ممارسة سياساتها التجارية أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أن أعضاء المنظمة ينبغي أن يوافقوا على شروط الإنضمام للعضو الجديد، وبصفة عامة هناك أربعة مراحل للعضوية الجديدة.

المرحلة الأولى: (مرحلة التعريف):

فالحكومة المتقدمة للعضوية عليها أن تقدم وصفا لكل عناصر سياساتها الاقتصادية والتجارية، ذات الصلة باتفاقية المنظمة، ويقدم هذا الوصف إلى المنظمة في صورة مذكرة يتم فحصها من قبل مجموعة العمل الخاصة بشؤون الدول المتقدمة للعضوية، فالعضوية مفتوحة أمام كافة دول العالم[359].

المرحلة الثانية: (عرض الدولة طالبة العضوية):

عندما تقوم مجموعة العمل بدراسة كافية وشاملة بخصوص فحص ودراسة المبادئ والسياسات الاقتصادية والتجارية للدولة طالبة العضوية، تبدأ محادثات ثنائية بين العضو الجديد وبين الدول الأعضاء العاملين كل دولة منفردة، وهذه المحادثات تتم على أساس ثنائي نظرا لكون الدول لها اهتمامات تجارية مختلفة[360].

---

[358]- سمير اللقماني، "منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية"، منشورات المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض **2003**م، ص **56**.

[359]- د/ لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص **44**.

[360]- محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2008**م، ص **75**.

وتشمل هذه المحادثات معدلات التعريفة والالتزامات الخاصة بشأن الوصول إلى الأسواق، وغير ذلك من السياسات الخاصة بالسلع والخدمات، ويتم تطبيق الالتزامات التي يقبل بها الأعضاء الجدد على كافة أعضاء المنظمة على قدم المساواة تطبيقا لقواعد ومبادئ عدم التمييز بالرغم من أن المباحثات تتم على أساس ثنائي، وهذه المحادثات يمكن أن تكون مطولة ومعقدة بعض الشيء، وفي بعض الحالات تكون المفاوضات كما لو كانت جولة كاملة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[361].

المرحلة الثالثة: (وضع مسودة شروط العضوية):

في هذه المرحلة يقوم فريق العمل المشكل لبحث ملفات العضوية بإعداد تقارير عن نتائج مفاوضاته مع الدولة طالبة العضوية، يبين فيه مدى قدرته على الامتثال لأحكام اتفاقية **مراكش** المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة، وسائر الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ويكون ذلك في شكل مسودة تقرر اتفاقية العضوية أو بروتوكول الانضمام وجدول أو قائمة تتضمن ما يجب أن تلتزم به الدولة العضو[362].

المرحلة الرابعة: (القرار):

في هذه المرحلة تقوم مجموعة العمل بتقديم الأوراق الكاملة المتضمنة مسودة فريق العمل مقرونة بمسودة بروتوكول الانضمام إلى المجلس العام للمنظمة، أو المؤتمر الوزاري، وعلى هذا الأخير أن يقر بأغلبية ثلثي **3/2** الأعضاء هذا البروتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه[363].

2- شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة وفقدانها:

تضع كل منظمة دولية شروطا معينة للعضوية فيها، وتختلف هذه الشروط من منظمة إلى أخرى، غير أن هناك شروطا عامة تشترك فيها جميع المنظمات الدولية، وشروطا خاصة تختص بها كل منظمة على حدى، وقد وردت الشروط التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة في وثيقة بروتوكول الانضمام، وسنتناول أهم هذه الشروط فيما يلي:

---

[361]- د/ لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص 47.
[362]- جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 58.
[363]- سمير اللقماني، مرجع سابق، ص 59.

الشروط العامة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

تشترط المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الشروط العامة منها:

استقلال الدولة: ذهبت اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة إلى التوسع في قبول الانضمام، فلم تعد العضوية فيها مقصورة على الدول المستقلة فحسب، بل إن المادة **16** من الاتفاقية أجازت أن تكون الأقاليم غير المستقلة أعضاء في المنظمة إذا كانت تتمتع **باستقلال جمركي**، وكان الهدف من هذا التوسع هو قبول "تايوان" في المنظمة.

حرية الدولة: يأتي مبدأ حرية الدولة بالانضمام إلى المنظمة كنتيجة طبيعية لفكرة السيادة التي تعد حجر الأساس في العلاقات الدولية، وإذا ما دققنا في مسألة حرية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإننا نجد أن هذه الحرية مقيدة، حيث أن معظم اتفاقياتها تفرض بشروط مجحفة بحق الدول التي تطلب الانضمام، وبالنتيجة فإن حرية الدول بالانضمام عائد إلى المنظمة العالمية للتجارة[364].

التمثيل في المنظمة: إن المنظمة ليست دولة فوق الدول بل إنها تمثل إرادة الدول الأعضاء، وقد أخذت المنظمة العالمية للتجارة بهذه القاعدة، إذ يضم المؤتمر الوزاري والمجلس العام ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة عدا الاتحاد الأوروبي، إذ يعد ممثل الاتحاد ممثلا لجميع الدول الأعضاء فيه، وإن تصويته يعادل عدد أصوات الدول الأعضاء فيه، وهذا ما يدل على أن الاتحاد الأوروبي يعد قوة اقتصادية موحدة في المنظمة العالمية للتجارة[365].

دفع الاشتراكات: تعد مسألة دفع الاشتراكات من المسائل البديهية في جميع المنظمات، ويلتزم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بتسديد اشتراكاتهم ومساهمات الأعضاء بدفع مصاريف المنظمة طبقا للجداول التي تعدها لجنة الميزانية والمالية في المنظمة والإجراءات التي تتخذ بحق الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد إسهاماتهم[366].

---

[364]- خيري فتحي البصيلي، "تسوية المنازعات في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية"، دار النهضة العربية، مصر، **2007**م، ص **190**.

[365]- محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص **75**.

[366]- سمير اللقماني، مرجع سابق، ص **55**.

الشروط الخاصة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد وضعت المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الشروط للدول الراغبة في الانضمام إليها، وقد وردت تلك الشروط في وثيقة بروتوكول الانضمام، وأهم هذه الشروط ما يلي:

1- أن تعيد الدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة النظر في سياساتها الاقتصادية والإنمائية بصورة تنسجم وأحكام اتفاقية الجات، وأن تراجع هيكلية مؤسساتها المصرفية والنقدية، وكل ما يتعلق بالاستيراد والتصدير وجميع الأنظمة التي تقف عائقا أمام التبادل التجاري وتحويلها إلى تعريفة جمركية يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات.

2- اعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة على عمليات الإنتاج، وتحسين المناخ الاستثماري في البلد مع توفير الحماية اللازمة للملكية الفردية، وتطوير البنية الإنتاجية الصناعية والزراعية بما يتلاءم وتحرير التجارة والصناعة.

3- دعم وتشجيع القطاع الخاص وتقليص القطاع العام إلا فيما يتعلق بالخدمات العامة الهامة والبنى التحتية التي تسهل عمليات الاستثمار، وهنا تظهر الآثار السلبية لسياسة المنظمة العالمية للتجارة، حيث تقيد بهذا الشرط سيادة الدول.

4- أن تتعهد الدولة بتخفيض و تقديم تنازلات عن التعريفة الجمركية، وأن لا ترفعها مستقبلا إلا بعد التفاوض مع الدول الأعضاء وأن تلتزم بحد تثبيت تعريفاتها الجمركية.

5- اختبار القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الالتزام بفتحها، وعادة ما يكون الالتزام في حدود ما تسمح به القوانين الوطنية من حرية الاستثمار والتنقل والتملك للأجانب.

6- يحق للدولة أن تطلب استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في حالة وجود اتفاقية ثنائية تعطي امتيازات في مجال الاستثمار والعمل في الخدمات لرعايا بعض الدول.

7- إعلان استعداد الدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة بالالتزام بمبادئ الجات، والسعي لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم التفاوض عليها[367].

---

[367]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص **419**، **420**.

8- تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة للاستثمار وتنشيط التبادل التجاري الدولي، وتقديم مذكرة توضيحية حول سياسة التجارة الخارجية.

9- تسهيل دخول الاستثمارات الخارجية والوطنية ومنحها الامتيازات والإعفاءات اللازمة لمزاولة أعمالها.

وهذه الشروط والبنود التي حددتها ووضعتها المنظمة العالمية للتجارة، والتي يجب إتباعها خطوة بخطوة من طرف الدول طالبة العضوية، غالبا ما توصف بأنها ثمن تذكرة دخول الدولة إلى المنظمة، كما يحق لأي اتحاد جمركي أو اقتصادي إقليمي الانضمام لعضوية المنظمة، بشرط القبول بكافة الاتفاقيات التي تشرف عليها المنظمة من قبل جميع الأعضاء.

من خلال ما تقدم ذكره، حول شروط الانضمام للمنظمة، يتضح لنا جليا الضغط الذي تمارسه المنظمة على الحكومات من خلال فرض السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وذلك بغض النظر عن العواقب المترتبة على ذلك، وعن تفضيل المصالح التجارية على حساب مستلزمات التنمية والتطور في دول العالم. ما أدى إلى القضاء على فرص العمل، وتفاقم حدة البطالة والفقر، وزيادة ضعف الدولة وإفقار الدول النامية بشكل عام[368].

فالمنظمة العالمية للتجارة، ما هي في الواقع إلا مجرد أداة في يد الشركات متعددة الجنسية، ومنظمة غير ديمقراطية، وعليه فإن الانضمام إليها هو بمثابة طمس لمكانة الدولة وسيادتها وانقيادها إلى النظام العالمي الجديد، حيث أن الدولة طالبة العضوية ينبغي عليها أولا أن تأتي إلى باب المنظمة حاملة معها تنازلاتها وتعهداتها التي ستخضع في النهاية لتقدير المنظمة بأغلبية ثلثي أعضائها، وهذا في حقيقة الأمر يعد مرحلة أولى من مراحل الرقابة التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة[369]، وأمام هذا الوضع ما على الدول وخصوصا النامية منها إلا سلك طريق التكامل الاقتصادي لخلق قوة اقتصادية تكون قادرة على مواجهة التحديات الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة هي أحد أبرز هذه التحديات.

---

[368]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص 420، 421.

[369]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 35.

3- فقدان العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

إن اكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه مجموعة من الآثار القانونية من حقوق والتزامات، ولذا يتوجب على العضو ألا يخل بالوفاء بالتزاماته قبل المنظمة حتى لا تتخذ ضده الإجراءات المناسبة، وقد يقرر العضو الانسحاب من العضوية بمحض إرادته[370]. فقدان العضوية في المنظات الدولية هي تلك العوارض التي من شأنها عدم استمرار عضوية دولة معينة في المنظمة الدولية، وقد يرجع سبب ذلك إما إلى حل المنظمة ذاتها أو إلى تصفية نشاطها... ، وقد يكون لأسباب تعود إلى الدولة ذاتها، كما في حالة الانسحاب الإرادي من المنظمة لعدة أسباب، أو إلى سبب غير إرادي كاتخاذ إجراء من قبل المنظمة ذاتها على أحد أعضائها، كوقف العضوية أو الفصل من المنظمة.

وسوف نستعرض فيما يلي العوارض التي من شأنها أن تعيق العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، المتمثلة أساسا في الإنسحاب والفصل.

الانسحاب الإرادي:

يحق لأي عضو في المنظمة العالمية للتجارة الانسحاب منها، وقد تناولت المادة **15** من اتفاقية تأسيس المنظمة الأحكام الخاصة بالانسحاب الإرادي، حيث يتضح لنا من خلالها بأنه لكي يتم الانسحاب، يجب توافر ثلاثة شروط وهي:

- أن تتقدم الدولة أو الإقليم الجمركي الذي يرغب في الانسحاب بإخطار كتابي إلى المدير العام للمنظمة.

- ينطبق الانسحاب من عضوية المنظمة على جميع اتفاقات التجارة متعددة الأطراف، الملحقة باتفاقية تأسيس المنظمة.

- يبدأ مفعول هذا الانسحاب بعد انقضاء ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بذلك[371].

---

[370]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص **38**، **39**.

[371]- جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص **448**.

ومن خلال هذه الشروط نستنتج أن المنظمة العالمية للتجارة لا تبحث في أسباب انسحاب الدول، إنما تركته حقا مطلقا لكل دولة، وهذا ما يمكن أن يشكل تهديدا للمنظمة العالمية للتجارة إذا ما قررت إحدى الدول الممولة لها الانسحاب مثل الاتحاد الأوروبي، أو الدولة المضيفة لمقر المنظمة وهي سويسرا.

الإيقاف أو التوقيف:

لم تتعرض اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لمسألة إيقاف العضوية، فقد جاءت نصوص الاتفاقية خالية منها، لكن حسب اختصاصات المجلس الوزاري فإنه يمكنه وقف عضوية أي دولة بناء على طلب الدول الأعضاء في حالة مخالفة هذه الدولة لمبادئ المنظمة بشكل متعمد، أو في حالة التحلل من التزاماتها، أو لاستحالة التعاون معها في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئة المنظمة من أجلها.

ونظرا لخطورة هذا الإجراء، لا بد من توافر شرطان أساسيان قبل إصدار قرار الوقف، وهذان الشرطان هما:

- ثبوت إخلال الدولة بالالتزامات.

- صدور قرار الوقف أو التوقيف من الهيئة العليا بالمنظمة وهو المؤتمر الوزاري، مع إجماع آراء الدول الأعضاء[372].

الفصل من العضوية:

الفصل من عضوية المنظمات الدولية بشكل عام هو إجراء قانوني بمقتضاه تنتهي إجباريا كافة حقوق والتزامات الدولة كعضو في المنظمة، وهو إجراء قاس جدا تتخذه المنظمة في العادة جزاء للدولة العضو فيها والتي تتعمد الخروج عن مبادئ المنظمة وأهدافها، رغم عدم وجود نص قانوني صريح بذلك في وثائق تأسيسها[373]، فلا بد من الاعتراف أن من حق المنظمة العالمية للتجارة إبعاد كل دولة يدل سلوكها على استحالة التعاون معها في سبيل تحقيق مبادئ المنظمة والأغراض التي تعمل على تحقيقها.

---

[372]- جابر فهمي عمران، مرجع سابق، ص 75.
[373]- خيري فتحي البصيلي، مرجع سابق، ص 175.

الفرع الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة أهدافها، ومؤتمراتها الوزارية:

إن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات والمتمثلة في العولمة وتشابك اقتصاديات الدول، وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى متعددة الجنسية، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، بالإضافة إلى سعي الدول المتقدمة الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي غير شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولوعلى حساب الدول النامية.

كما شهد العالم في تلك الفترة تفاقم التوترات التجارية بين الكتل والأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى ضرورة البحث عن إطار مؤسساتي يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون نشوء النزاعات والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة[374]، وهذا الإطار المؤسساتي يتمثل في المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر من أهم النتائج التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، وقد تم إنشاؤها من أجل إستكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتنظيمه.

وقد قامت المنظمة العالمية للتجارة مثل أي منظمة أخرى على مجموعة من المبادئ، وذلك بهدف استكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتنظيمه، وكذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وهذا ما سنتناوله بالدراسة في هذا الجزء من البحث، إضافة إلى التعرض إلى آليات المنظمة العالمية للتجارة التي تعتمد عليها من أجل تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وأيضا سنحاول الاطلاع على المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها من طرف المنظمة.

---

[374]- بلعور سليمان، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، العدد 06/ 2008م، ص 55.

أولا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها:

يستند النظام التجاري متعدد الأطراف على مبادئ الليبيرالية التي تتحقق بإقصاء التمييز والتقليص الفعلي للحواجز التجارية التي تؤدي إلى عرقلة المبادلات الدولية للسلع والخدمات، لكن تحرير المبادلات قد يؤدي أحيانا إلى خلل هيكلي في بعض الأسواق، لذلك سمحت المنظمة العالمية للتجارة باللجوء إلى إجراءات الحماية التجارية التي حددتها.

1- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

إن المنظمة العالمية للتجارة وأعضاؤها ملزمون باحترام مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تحقيقها لهدف تحرير التجارة الدولية، وتنصرف مبادئ المنظمة العالمية للتجارة إلى مبادئ تنظيمية عامة ومبادئ منظمة لعمل المنظمة ويمكن إيجاز هذه المبادئ فيما يلي:

المبادئ التنظيمية العامة: وتقوم على المبادئ التالية:

- إقرار الدول الأعضاء في المنظمة بأن التعاون المشترك في مجال التجارة والاقتصاد هو السبيل نحو رفع مستوى المعيشة وتوظيف العمالة ونمو القيمة الحقيقية للدخل والطلب الفعال والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات.

- وجود رغبة لدى الدول الأعضاء للانضواء في ترتيبات مشتركة وتبادل المنافع وصولا إلى تخفيض التعريفات والحواجز التجارية وكذا إزالة المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية.

- الإقرار بالحاجة الأكيدة للجهود الهادفة إلى ضمان تقدم الدول وخاصة الدول النامية والأقل نموا من خلال نظام تجاري عالمي متكافئ يحقق حاجة هذه الدول إلى تنمية اقتصادياتها.

- الإصرار على التمسك بالمبادئ الأساسية وإنجاز أهداف نظام التجارة متعدد الأطراف.

- عزم الدول على تعزيز التكامل في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف يتجاوز الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة "الجات"[375].

---

[375]- د/ يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، منقحة ومعدلة 2016 م، ص 121.

المبادئ المنظمة لعمل المنظمة العالمية للتجارة:

تستند المنظمة العالمية للتجارة على نفس المبادئ التي قامت عليها الجات والتي يتوجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء سواء عند إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف وتقديم الالتزامات أو عند تنفيذ ما أقر من اتفاقيات.

فالمنظمة العالمية للتجارة تسعى لإرساء وترسيخ الإلتزام بعدد من المبادئ الأساسية في العلاقات التجارية متعددة الأطراف وهي:

- **مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية: Most Favoured Nation Clause:**

بمقتضى هذا المبدأ تلتزم كل دولة عضو بأن تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى، بحيث تستفيد جميع الدول الأعضاء من هذه المعاملة التفضيلية، أي المساواة في المعاملة بين الدول الأعضاء[376].

كما يقتضي هذا المبدأ أيضا منح كل طرف عضو في المنظمة فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد.

ويرد على تطبيق هذا المبدأ عدة استثناءات:

1- التكتلات الإقليمية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة تتم بين مجموعة من الدول تنتمي لإقليم اقتصادي معين، يشترط للتمتع بهذا الاستثناء:

- أن يكون الهدف من إنشاء التكتل تسهيل التجارة البينية بين الدول المعنية.
- عدم زيادة القيود المفروضة على تجارة دول التكتل مع الأطراف الأخرى الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

2- في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات[377].

3- حماية الصناعات الناشئة للدول النامية إلى أن تتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية.

---

[376]- Mitsuo Matsushita, Thomas J. Schoenbaum and Petros C.Mavroidis,"The Trade Organization Law, practice, and policy", Oxford, 2003, p 143,144.

[377]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 122، 123.

4- في حالة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول النامية حتى وإن لم تكن تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، ويسري هذا الاستثناء على اتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية.

- مبدأ تحرير التجارة الدولية:

إن الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية، وهذا المبدأ يشترط قيام الدول من خلال المفاوضات بتخفيض القيود على وارداتها مقابل حصولها على تخفيض مماثل للقيود المفروضة على صادراتها.

ويخضع هذا المبدأ لصيغتين، تأخذ الصيغة الأولى شكل التخفيض الجمركي العام، وقد تم استخدام هذه الصيغة في جولة طوكيو **(1973- 1979)**، أما الصيغة الثانية فتأخذ شكل التخفيض الجمركي بندا مقابل بند أو سلعة مقابل سلعة، وهو ما اتبع خلال الفترة الممتدة من سنة **1947** إلى **1949** م.

وتعتبر التعريفة الجمركية هي الشكل الوحيد الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية وذلك عن طريق "مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية"، حيث تمنع المنظمة الدول الأعضاء من استخدام القيود غير الجمركية كحظر الإستيراد أو تقييده من خلال الحصص.

- مبدأ التقيد بقواعد السلوك في المعاملات التجارية بين الدول:

ويتضمن هذا المبدأ قواعد للالتزام بتجنب الإغراق والالتزام بأسلوب المفاوضات كسبيل لتحرير التجارة العالمية وتسوية المنازعات وتعديل الاتفاقيات[378].

- مبدأ الشفافية: Transparency:

ويقصد بهذا المبدأ وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المدرجة في نظام المنظمة العالمية للتجارة[379].

---

[378]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **123**.
[379]- حاج يوسف سارة أم الخير، مرجع سابق، ص **18**.

- مبدأ التأكيد على النفاذ إلى الأسواق وزيادة إمكانياته:

تقوم كل دولة عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بتخفيض التعريفة الجمركية بنسب يتم التفاوض عليها، كما تقوم بفتح أسواقها لخدمات بعض الموردين الأجانب وإزالة العوائق غير الجمركية من وجه تحرير التجارة مثل: الإجراءات الإدارية على الحدود، واستعمال المقاييس والمواصفات كطريقة لإعاقة التجارة[380].

- مبدأ محاربة سياسة الإغراق:

توضح المادة السادسة من اتفاقية الغات مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التي تتبعها الدول المتضررة، فالإغراق هو عبارة عن الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر، أو تقل عن تكاليف إنتاجها. ومن بين إجراءات إثبات الإغراق وحل المنازعات ما يلي:

- يتعين على الدول المتضررة والتي تدعي وجود حالة الإغراق لأسواقها من قبل دولة أو دول ما إقامة الدليل على ذلك وفقا لنصوص اتفاقية الجات، وإثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار في بعض أو كل الصناعات الوطنية.

- تقوم الجهات المسؤولة في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها سنة واحدة، وخلال مراحل التحقيق يلتزم طرف النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي على وقائع النزاع.

- في حالة نهاية التحقيق وثبتت صحة وجود الإغراق وأضراره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية... كما أجازت الاتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع، أن يتم فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة أشهر[381].

---

[380]- تمام الغول، مرجع سابق، ص 22.
[381]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص 09.

2- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

بما أن المنظمة العالمية للتجارة هي الوريث الوحيد لاتفاقية الجات، فإنه من الطبيعي أن تصبح أهدافها أكثر تطورا وشمولا كونها باتت منظمة عالمية، ويمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة العالمية.

وقد وردت أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقية المؤسسة لها والمعروفة باتفاقية **مراكش**، حيث تضمنت ديباجة الاتفاقية مجموعة عامة وغير محددة من الأهداف حيث جاء فيها: "...تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة واستمرار نمو الدخل... وزيادة الإنتاج... والإتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية، مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها... الدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية..."[382].

ووفقا لوثائق المنظمة العالمية للتجارة فإن أهدافها تتحدد فيما يلي:

- **إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء:** فالمستهلك والمنتج كلاهما يعمل على إمكانية التمتع وضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها ومواردها الخام، وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم[383].

- **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** لم تكن آلية الجات كافية لفض النزاعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها، وبسبب المشاكل التي عانت منها الدول على مدى خمسين عاما الماضية، كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، وهذه الآلية هي المنظمة العالمية للتجارة[384].

---

[382]- خليفة موراد، "التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، تحت إشراف: د/ عمار رزيق، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2005/ 2006م، ص 204.

[383]- السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م، ص 369.

[384]- نسرين عبد الحميد نبيه، "نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012م، ص 75.

- **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو نادي من أجل التباحث في شتى الأمور التجارية، وبذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن المنظمة العالمية للتجارة تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقتهم التجارية المستقبلية.

- **إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:** تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية[385].كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة[386].

- **تنفيذ اتفاقية أوروغواي:** لقد أنيط بالمنظمة العالمية للتجارة تنفيذ اتفاقية أوروغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات[387].

- **تحقيق التنمية:** تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال تحقيق نمو مستمر في الدخل الحقيقي، وزيادة الإنتاج لهدف التنمية، مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك[388]، وتمنح المنظمة للدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة وتقديم مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها.

---

[385]- نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص **74، 75.**

[386]- د/ فادي علي مكي، "ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية"، المركز اللبناني للدراسات، **2000**م، ص **47، 48.**

[387]- www.yemen-nic.info ، الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، أوت **2004**م، ص **04.**

[388]- خالد سعد زغلول حلمي، "مثلث قيادة الاقتصاد العالمي: دراسة قانونية واقتصادية"، مجلس النشر العلمي، الكويت، **2012**م، ص **398.**

- **تقوية الاقتصاد العالمي:** وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء[389].

- **إنشاء عالم مسؤول ويتمتع بالسلام:** حيث يتم اتخاذ القرارات في المنظمة العالمية للتجارة بصورة نموذجية وذلك بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقات والتعهدات وكيفية التزام الدول بالسياسات التجارية، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام المنظمة العالمية للتجارة يزيل أيضا الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول[390].

من خلال ما تناولناه بالدراسة في هذه النقطة، يتبين لنا أن المنظمة العالمية للتجارة تسعى بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ورفع مستوى المعيشة في العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وكذا توفير البيئة المناسبة لمزيد من تحرير التجارة العالمية، والسماح للشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية بالنفاذ إلى الأسواق، وذلك من خلال دفع الدول إلى التخلي عن دعم الصادرات وفرض الرسوم على الواردات[391].

وبعد التعرض لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها، سوف نحاول من خلال النقطة الموالية معرفة الآليات التي تعتمد عليها المنظمة في تطبيق نتائج جولة أوروجواي واتفاقاتها، وأيضا سوف نعرض المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها في سبيل بحث القضايا المصروحة في المنظمة.

---

[389]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص 27.

[390]- حمزة فطيمة، "تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة: الاتحاد الأوروبي نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه، الطور الثالث (ل م د)، تخصص: تجارة دولية، تحت إشراف أ.د/ الطيب داودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014م، ص 111.

[391]- خليفة موراد، مرجع سابق، ص 204.

ثانيا: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة ومكانة قضايا الدول النامية فيها:

تنص اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة التي دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي **1995**م، على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر، بحيث يعقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين، وتعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم باتخاذ القرارات الضرورية والهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة وضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل من خلال وضع منظمة وأسلوب إدارتها. وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤتمرات:

- مؤتمر سنغافورة سنة 1996م:

انعقد المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة خلال الفترة الممتدة من **09** إلى **13** ديسمبر **1996**م، واشترك فيه وزراء التجارة والخارجية والزراعة والمالية لأكثر من **120** دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وكانت المفاوضات المكثفة خلال فترة انعقاده حدث بارز ومميز مقارنة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى[392].

وقد كان الهدف الرئيسي من عقد هذا المؤتمر، هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى مواصلة الحوار واستكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الإنتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.

أما عن الموضوعات والقضايا الهامة المطروحة على جدول أعمال مؤتمر سنغافورة فقد تجاوزت العشرين موضوعا من بينها: التجارة والبيئة، النمو الاقتصادي والتجاري، العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، إجراءات تسهيل التجارة، العلاقة بين التجارة والاستثمار، الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد، دور المنظمة العالمية للتجارة، مشكلة تهميش الدول الفقيرة، برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي..... وغيرها[393].

---

[392]- حاج يوسف سارة أم الخير، مرجع ساق، ص **22**.
[393]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص **39**.

والملاحظ على هذه الموضوعات أنه قد تم طرحها من طرف الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومعظم هذه الموضوعات يمس بالمصالح الاقتصادية للدول النامية، حيث عارضت هذه الأخيرة كل تلك الموضوعات، مما يكشف عن يقظتها لأي محاولات التفاف للمساس بمصالحها، وأنها تحتاج إلى تضامن أكثر فيما بينها مع تنسيق الجهود لتكون أكثر قدرة على مواجهة مطالب واقتراحات الدول المتقدمة.

وما يمكن قوله عن إعلان سنغافورة هو أنه جاء بمثابة محاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من طرف الدول المتقدمة والتي تحمل في طياتها آثارا سلبية كبيرة على الدول النامية، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات حيث تقف حائلا دون انطلاق الدول النامية نحو تصريف منتجاتها وزيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة[394].

- <u>مؤتمر جنيف سنة 1998م</u>:

عقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة العالمية للتجارة بجنيف في سويسرا في الفترة الممتدة من **18** إلى **20** ماي **1998**م، وقد جاء هذا المؤتمر ليطرح موضوعات جديدة بعد أن مر على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حوالي أربع سنوات، كما سعى لتحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروجواي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة.

- تأكيد ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات سير المنظمة، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية، حيث تم الاتفاق على التعاون مع هذه الدول لحل مشاكلها وفتح الأسواق أمام صادراتها[395].

---

[394]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص **39**، **40**.

[395]- د/ عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، **2004**م، ص **326**.

ـ رحب المؤتمر بالأعمال الجارية ضمن لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والأقل نموا مع التأكيد على ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

ـ أكد المؤتمر مجددا على أهمية تحرير وفتح الأسواق نظرا للصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية، وقد رفض المؤتمر استخدام أية إجراءات تقييدية، مع ضرورة العمل على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية للإسراع بالنمو المستحق لكل الدول.

ـ تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث، ويشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات، وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة[396].

ـ <u>مؤتمر سياتل سنة 1999م</u>:

انعقد هذا المؤتمر بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة الممتدة من **30** نوفمبر إلى **03** ديسمبر **1999**م، بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقات المنظمة وما تم الاتفاق عليه في الإعلان الوزاري المنبثق عن المؤتمرين الأول والثاني.

وقد تم اجتماع سياتل بمحاولة الأطراف التجارية القوية والتي تتمثل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إدراج موضوعات جديدة لم تدرج بصورة مبدئية في جدول الأعمال، ومحاولة فرض رؤيتهم الكاملة في هذا الصدد [397] ، فظهر الخلاف واضحا في مناقشات المؤتمر بين الأطراف القوية والدول النامية لتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح المجموعات الأخرى، دون الوصول إلى قرارات محددة بسبب تلك الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة وتجاهل مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة.

---

[396]ـ د/ عادل المهدي، مرجع سابق، ص **326**، **327**.

[397]ـ إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، **2000** م، ص **162**.

إذن فقد تعرض المؤتمر إلى الفشل بصورة كادت تؤثر على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، لصعوبة التوصل إلى حل المشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت قبل وأثناء انعقاد المؤتمر[398]، كما لم يسفر المؤتمر عن حدوث أي تقدم في مجال تحرير التجارة الدولية ككل، ويمكن إرجاع فشل تلك الجولة إلى عدد من الأسباب أهمها:

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض رؤيتها للموضوعات التي يجب مناقشتها دون الرجوع لرغبات ومصالح الدول الأخرى.

- التهميش الكامل للدول النامية والتي تمثل نحو **80%** من الدول الأعضاء في المنظمة، وعدم مراعاة أوضاعها[399].

- تضارب المصالح الأمريكية والأوروبية وكذا اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان واستراليا ومجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية، حول قضايا تحرير القطاع الزراعي وغيرها.

- الرغبة في عدم فتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات من باقي دول العالم، ومحاولة استخدام هذه المسألة كأداة ضغط على الآخرين لقبول المطالب الأمريكية[400].

ونظرا لإخفاق المؤتمر في حل مشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت خاصة بين الدول المتقدمة، والوصول إلى قرارات محددة، فقد أعطيت الفرصة لمدير المنظمة للتشاور مع الأعضاء لإيجاد صيغة مناسبة لتضييق هوة الخلافات بين الدول الأعضاء[401].

- <u>مؤتمر الدوحة سنة 2001م</u>:

يعتبر مؤتمر الدوحة المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة، والذي انعقد بمدينة الدوحة في قطر خلال الفترة الممتدة من **09** إلى **14** نوفمبر **2001**م، بمشاركة **142** دولة.

---

[398]- الوافي آسيا، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، تحت إشراف د/ مسعود زموري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/ 2007م، ص **107**.

[399]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص **165**.

[400]- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث **11** سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، **2003**م، ص **367**.

[401] - Patrick A. Messerlin, " Quels rôles pour L'OMC", in, Cahiers Français, Documentation Française, n° **299, 2000, p 73**.

وقد انعقد هذا المؤتمر في ظروف دولية بالغة التعقيد بما في ذلك تباطؤ النمو العالمي، وسيطرة أحداث الحادي عشر سبتمبر **2001**م على مسرح الأحداث العالمية، وقد نوقشت خلاله العديد من القضايا والتي من بينها استمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وتحرير تجارة الخدمات، والقضايا المتعلقة بالدول النامية، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الصحة العامة والأدوية، ومشاكل النفط.

ومن أهم النتائج التي جاء بها الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة:

ـ التأكيد على أهمية إصلاح وتحرير السياسات التجارية، واستمرار عملية النمو والتنمية.

ـ بما أن أغلب أعضاء المنظمة من الدول النامية، فإنه ينبغي وضع مصالح هذه الدول في قلب البرامج التي يتبناها هذا الإعلان، وضمان حصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية، بتفعيل مبادئ الدخول إلى الأسواق، واستمرارية المساعدات المقدمة إلى هذه الدول.

ـ تأكيد الالتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة، في إطار المنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية.

ـ يؤكد المؤتمر في ضوء اتساع نطاق العضوية المسؤولية الجماعية لضمان تفعيل مبدأ الشفافية والمشاركة الفعالة من طرف جميع الأعضاء، وتعهدهم بتنفيذ برنامج العمل.

ـ التأكيد على أهمية التكامل مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وقد صدر عن مؤتمر الدوحة إعلان منفصل بشأن الصحة العامة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، إلا أن هذه المسألة قد تركت مفتوحة ولم يحسم النقاش بشأنها[402].

ـ <u>مؤتمر كانكون سنة 2003م</u>:

عقد هذا المؤتمر الخامس في مدينة كانكون بالمكسيك خلال الفترة الممتدة من **10** إلى **14** سبتمبر **2003**م، بهدف الاستمرار في التفاوض بشأن بعض الموضوعات التي تم طرحها في مؤتمر الدوحة، واستكمال العمل في الالتزام بتنفيذها.

---

[402]ـ الوافي آسيا، مرجع سابق، ص **107**، **108**.

وبعد المناقشات الحادة التي ميزت الاجتماع خلص المجتمعون وخاصة الدول العربية إلى نتائج هامة جاءت في شكل توصيات وهي بإيجاز:

- العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادلات التجارية.

- الإسراع في استكمال إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية.

- دعوة الدول النامية لفتح أسواق الدول الغنية ومطالبتها بعدم ترويج السياسات التجارية التي تكرس الفقر.

- مطالبة مجموعة **22** التي تضم في عضويتها البرازيل والصين بتخفيض حاد في المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للمزارعين خاصة في أوروبا والولايات المتحدة.

وأول ما يلاحظ على هذا المؤتمر أن المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة قد وصفه بأنه مخيب للآمال، وذلك بقوله أن مستقبل المسائل التجارية التي يمكن أن تحقق المنافع الممكنة للبلدان النامية مثل فتح الأسواق للمنتجات الصناعية والخدمات والزراعة سيكون غير مضمون بسبب الإخفاق في التوصل إلى اتفاق في مؤتمر كانكون[403].

وقد فشل المؤتمر نظرا لأسباب وخلافات عديدة، إلا أنه ساهم في إحداث تغيير ملحوظ في طريقة عمل الدول النامية داخل المنظمة، حيث استطاعت الدول النامية أن تحظى بوزن حقيقي في إطار هذا المؤتمر، كما استطاعت تحديد مطالبها والإسهام في الإطار الذي يجب أن تتم فيه المفاوضات.

وعلى كل فإن فشل مؤتمر كانكون في تحقيق أهدافه لم يفجر الخلافات حول الملف الزراعي وموضوعات سنغافورة، ولكنه فجر ما أكدت عليه الدول النامية دائما باقتصار المنظمة في جنيف على الشفافية في عملها، وعدم تعبيرها عن مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة، ولقد جاء هذا المؤتمر ليثبت أهمية تظافر الجهود بين الدول النامية من أجل الدفاع عن مصالحها ورفضها للرضوخ لضغوطات الدول المتقدمة[404].

---

[403]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص **68**.

[404]- هشام الصادق، "المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وإخفاق جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد **145**، أكتوبر **2003**م، ص **312**.

- مؤتمر هونغ كونغ سنة 2005م:

عقد هذا المؤتمر في مدينة هونغ كونغ الصينية، في الفترة الممتدة من **13** إلى **18** ديسمبر **2005**م، في ظل أجواء غير مواتية، نظرا لحدة الخلافات بين الدول الأعضاء بالمنظمة لعدم تمكنها من التوفيق بين اختلافاتها حول تحرير تجارة السلع الزراعية والنفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع غير الزراعية، إضافة إلى وجود جدل واسع بين الدول النامية والدول المتقدمة حول جدوى تحرير التجارة ودورها في زيادة معدلات النمو وتقليل معدلات الفقر[405].

ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية:

- إزالة الرسوم الجمركية بنسبة **97%** على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة **2008**م.

- الإبقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال.

- رفع الدعم عن الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

ومنه نستخلص أن هذا المؤتمر لم يأت بالجديد، وبقيت آمال الدول النامية في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة معلقة. وعليه فإن الفشل الذي ساد مؤتمرات سياتل وكانكون وهونغ كونغ، جعل الجميع يعيدون النظر في مواقفهم التفاوضية للدور الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك جعل هذه الأخيرة نفسها تعيد النظر في آلية وأسلوب العمل فيها وإدارتها للمفاوضات متعددة الأطراف.

إذن ومن خلال عرضنا للمؤتمرات الوزارية التي عقدت، نلاحظ أن نشاط المنظمة يقتصر على مجموعة من المفاوضات التي لا تتجاوز الناحية النظرية، وتترجم المواقف المتناقضة للدول الأعضاء التي تحرص كل منها على الدفاع عن مصالحها، وبعبارة أخرى فإن الحوصلة النهائية ليست لصالح التجارة الدولية كهدف ابتغته الجماعة الدولية من وراء إنشاء المنظمة، فهذه المؤتمرات لم تحقق الدور المرسوم لها في اتفاقيات التجارة الدولية.

---

[405]- شحاب نوال، "أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، تحت إشراف د/ بن عبد العزيز مصطفى، جامعة الجزائر **03**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **2010/2009** م، ص **129**.

المطلب الثاني: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة وتأثيراتها السلبية على سيادة الدول النامية:

تعد المنظمة العالمية للتجارة، إحدى أهم دعائم النظام الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بوضع القوانين الدولية المعنية بالتجارة في المجتمع الدولي، كما تعد من أبرز آليات تحقيق العولمة الاقتصادية، وتكمن مهمتها الأساسية في ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر ممكن من السلاسة واليسر والحرية، وتعتبر اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي ناقشتها ووقعتها غالبية دول العالم التجارية وأقرتها برلماناتها، هي محور النظام المعروف بالنظام التجاري متعدد الأطراف، كما تعد تلك الاتفاقات القواعد القانونية للتجارة الدولية التي تتميز بالإلزام والشمول، وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية هامة، كما أنها تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية بما يتوافق ومبادئ هذه الاتفاقات، على عكس اتفاقية "الجات" لعام **1947**م، حيث كانت قاعدة **"شرط القانون الساري" "Sous réserve de la législation en vigueur"** في عهدها تسمح للدول الأطراف المتعاقدة بتطبيق قواعدها في ظل هذا القانون، الأمر الذي كان يترك للدولة سيادتها الاقتصادية كاملة، حيث كان بإمكان الدول الإنضمام إليها دون أن تقوم بتعديل قوانينها الداخلية حتى ولو كانت لا تتلاءم مع قواعد ومبادئ الجات[406].

ومن هذا المنطلق، ومما لا شك فيه أن تنفيذ اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة سيكون له آثار متباينة على جميع اقتصاديات دول العالم، سواء كانت دولا اقتصادية كبيرة أو دولا ذات اقتصاديات نامية، من الناحية الإيجابية أو السلبية على حد سواء. ولكن هذه الآثار تتفاوت في إيجابياتها وسلبياتها حسب حجم الاقتصاد وسرعة تجاوب النظام السياسي مع المتغيرات الدولية من حيث التشريعات القانونية، التحديثات والإجراءات الضرورية في العملية الإدارية[407]... مدى الاستعداد لاستيعاب المستجدات في الاقتصاد الدولي وغيرها من الإجراءات والمتغيرات ذات الآثار على الاقتصاديات الدولية وخصوصا اقتصاديات الدول النامية التي هي محور بحثنا.

---

[406] - Roziak Patricia,"Les transformation du droit international économique, les états et la société civile face a la mondialisation économique", Editions L'harmattan, Paris, **2003**, P **237**.

[407]- سمير اللقماني، مرجع سابق، ص **133**.

إلا أنه ومع بداية القرن الواحد والعشرين، نجد حتى الدول الكبرى لم تعد قادرة على امتلاك وسائل وآليات سيادتها الكاملة لأن الأمر يتعلق بالقوة الاقتصادية للدولة المعنية، وتبعا لذلك فإن حكومات الدول النامية يمكن تسميتها "حكومات بالوكالة" لأنها تخضع لضغوط خارجية تجعلها تحت تصرفها، وتعتبر أحكام واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة من أبرز وأهم تلك الضغوط الخارجية. ولكن القانون الدولي لم يعر لعدم المساواة المادية بين الدول اهتماما، حيث منحها نفس الحقوق والالتزامات، رغم أن الواقع يجعل من سيادة الدول الضعيفة مجرد قوقعة فارغة[408].

ورغم ذلك فالواقع يثبت أن الدول الأكثر تأثرا باتفاقات المنظمة العالمية للتجارة هي الدول النامية، حيث أن انضمامها إلى المنظمة لا يخلو من بعض الإيجابيات التي أهمها التحفيز على العمل، الإنتاج، تحسين جودة المنتوج، دخول أسواق جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي للدول المتقدمة، إلا أن ذلك كله يبدو صعبا في ظل نقص قوة الدول النامية وضعف موقعها من النظام الاقتصادي العالمي حيث تعاني التخلف الاقتصادي وتراكم الديون وانخفاض مستوى الديمقراطية والرقابة، إضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات نتيجة عدم الاطمئنان إلى الحماية والقوانين المحلية، وهو ما يجعلها تعاني من سلبيات حرية التجارة أكثر من إيجابياتها التي لا تطال منها إلا الجزء القليل[409].

وعلى العموم فإن اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة عديدة ومتنوعة، ولا تستطيع الدراسة تناولها كلها أو حتى واحدة منها بشكل مفصل، ولذا فإن الدراسة ستتناول من هذه الاتفاقات ما يعطي خلفية لموضوعنا أو تظهر فيها جلية العلاقات بينها وبين سيادة الدولة، ومن هذا المنطلق سنقسم دراسة هذا المطلب إلى فرعين، نخصص **الأول** لتبيان الآثار السلبية لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال سلع معينة على سيادة الدول النامية، أما **الثاني** فسنحاول من خلاله تبيان الآثار السلبية لتلك الاتفاقات في مجال السلع وقطاعات ومجالات أخرى على سيادة الدول النامية دائما.

---

[408] - Robert Keiffer, "L'Organisation mondiale du commerce et l'évolution du droit internatonal, Larcier, Bruxelles, 2008, P 74.

[409]- سليمان ناصر،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة - دراسة لحالة الجزائر-" مجلة الباحث، ورقلة، العدد01، 2002 م، ص 84، 85.

الفرع الأول: الآثار السلبية لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال سلع معينة على سيادة الدول النامية:

استهدفت مبادئ وأحكام اتفاقية جات **1947**م تحرير التجارة الدولية في مجال السلع، وتنطبق هذه المبادئ والأحكام من حيث المبدأ على كافة المنتجات سواء كانت صناعية أو زراعية، غير أن عملية التحرير تركزت في الواقع العملي على التجارة الدولية في مجال المنتجات الصناعية فقط، وذلك منذ نشأة الجات، وحتى بدء العمل باتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي من سنة **1995**م، أين أصبحت اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة تسري حتى على المنتجات الزراعية.

ومن خلال الاطلاع على اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع سواء كانت زراعية أو صناعية، يتضح لنا أن تطبيقها ينجر عنه عدة تأثيرات على سيادة الدول وخصوصا النامية منها، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات هذه الدول، حيث تعتمد اقتصادياتها أساسا على إنتاج المواد الأولية الزراعية أو على المعادن، بهدف التصدير إلى الخارج، كما تلجأ إلى الخارج في سبيل الحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية والسلع الوسطية، والمعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

وفي ظل هذه الأهمية للتجارة الخارجية لا يمكن للدول النامية أن تنعزل أو تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية لارتباطها السياسي والاقتصادي الدولي. ومنذ بدايات ترسيم النظام التجاري الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وموقع الدول النامية من النظام التجاري الدولي واضح الملامح[410].

وسنحاول في هذا الجزء من البحث، تبيان تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول وخصوصا النامية منها، وذلك في نقطتين أساسيتين، نتناول في الأولى تحليل الاتفاقات المبرمة في مجال السلع الزراعية، وفي النقطة الثانية سنتناول بالدراسة الاتفاقات المبرمة في مجال السلع الصناعية، مع تبيان تأثيراتها السلبية على سيادة الدول وخصوصا النامية منها.

---

[410]- د/ عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سابق، ص **102**،**103**.

أولا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع والمنتجات الزراعية:

جاءت اتفاقية المنتجات الزراعية لتشجيع الدول الأعضاء على زيادة التوجه إلى آليات السوق، فيما يتعلق بالتجارة في مجال السلع الزراعية، وذلك من خلال خفض الدعم الموجه إلى الصادرات وتحويل جميع الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية، ثم تقوم الدول بإجراء تخفيضات مطردة فيها حتى تصل إلى **36%** في المتوسط، مع تخفيض حجم الصادرات المدعمة بنسبة **21%**. وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض الدعم للسلع الزراعية المعروضة في الأسواق العالمية سيكون له أثره المباشر على الدول النامية التي تستورد كميات كبيرة من السلع الزراعية المدعمة، وقد التزمت الدول الأعضاء في الاتفاقية بفتح أسواقها أمام الواردات من السلع الخاضعة لقيود غير جمركية بكميات تبدأ بنسبة **3%** من إجمالي متوسط الاستهلاك للدولة يصل إلى **5%** وذلك سنة **2000م**، مع عدم الالتزام بتخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية، سواء اتخذ هذا الدعم مبالغ مخصصة في الميزانية أو مبالغ حكومية يتم التنازل عنها لصالح المنتجين[411].

ومن ثم، فإن موضوع تحرير التجارة الدولية في مجال السلع الزراعية كان بمثابة واحد من أهم المواضيع الجديدة التي تم طرحها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية، التي لم يسبق تناولها قبل مفاوضات جولة أوروغواي.

وعليه سنحاول في هذا الجزء من البحث التطرق إلى كل من اتفاق الزراعة في نقطة أولى، واتفاق الصحة والصحة النباتية في نقطة ثانية، وتأثيرها على سيادة الدول النامية.

---

[411]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، ص **220**.

1- اتفاق الزراعة:

إن اتفاق الزراعة الذي أسفرت عنه جولة أوروغواي، يعد خطوة بارزة على طريق تحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية التجارية، ويعتبر أساسا للشروع في عملية إصلاح التجارة في مجال المنتجات الزراعية على المدى الطويل، وقد أوضحت ديباجة اتفاق الزراعة أن: "الهدف من الاتفاق على الأمد الطويل هو إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية يكون منصفا ومستندا إلى قوى السوق، يشتمل على تخفيضات جوهرية ومتصاعدة في الدعم والحماية الزراعية، يتم تنفيذها خلال فترة زمنية متفق عليها، مما يؤدي إلى إصلاح الأوضاع في الأسواق الزراعية العالمية".

ويتكون هذا الاتفاق من ديباجة و**21** مادة وخمسة ملاحق، وسنحاول تبيان التأثير السلبي لبعض أحكام هذا الاتفاق على سيادة الدول حسب تسلسل الأحكام الواردة فيه دون توسع.

فالبنسبة للحكم القضائي في الاتفاق بتحسين النفاذ إلى الأسواق، فإن ما يترتب عليه هو انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية، خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل تلك الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، حيث أن أغلب السلع الزراعية المتداولة في الأسواق العالمية تنتج فيها، وهي تمثل لكثير من هذه الدول المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، ما يجعلها في وضع شديد التأثر بالتقلبات في أسواق هذه السلع. فالدول العربية مثلا: ستزيد نسبة خسارتها نتيجة لتراجع أو انخفاض حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق التي تعتبر أسواقا لها، لضعف القدرة التنافسية مع المنتجات الزراعية القادمة من الدول الأخرى، ولا تستطيع هذه الدول فعل أي شيء[412].

فحكم النفاذ إلى الأسواق يترجم نفسه بحصول عمالقة صناعة الأغذية على كامل الحرية في دخول أسواق البلدان النامية، حيث تجد هذه الأخيرة نفسها عاجزة على أخذ أي إجراء وقائي أو تنافسي حيال هذا الحكم مما يجعلها تفقد السيادة الغذائية لمواطنيها شيئا فشيئا[413].

---

[412]- د/ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص165.

[413] - Chossudovsky Michel, "La mondialisation de la pauvreté", Revue de nouvelles pratiques sociales, Vol 12, № 2, les presses de l'université du Québec, Décembre 1999, P 07.

فأوغندا مثلا: قد ازدادت فيها الواردات الغذائية بما يتجاوز ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل إبرام اتفاق الزراعة، وقد كان لتلك الواردات تأثيرات سلبية عليها حيث زاحمت الإنتاج المحلي، وبقي العمال الذين فقدوا فرص عملهم في القطاع الزراعي دون عمل، بحيث لا يستطيع صغار المزارعين المشاركة في زراعة المحاصيل التي تتوجه نحو التصدير فقد يواجهون منافسة أكثر ضراوة فيما يتعلق بالحصول على الموارد مما يؤدي إلى زيادة تهميش وضعهم في بلدانهم.

فقد جعل هذا الاتفاق المزارعين يبحثون عن نشاطات أخرى يستثمرون فيها أموالهم، وإن كان هذا الأمر قد بدأ يحدث في أوروبا، فسيكون له في البلدان النامية وقع أكبروأخطر، لذلك لابد من إعادة النظر في بنوده وجعلها أكثر ملاءمة، لأن هذا ما يجعله يؤثر سلبا على السيادة الاقتصادية لهذه البلدان[414].

أما بخصوص تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، فإنه سيؤدي إلى الزيادة في الأسعار، مما سيؤثر بطريقة غير مباشرة على الميزان التجاري للبلدان النامية، وهذا ما من شأنه أن يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية، لذلك فإن البلدان المتقدمة تملك اقتصادا قويا يجعلها في اكتفاء ذاتي وبالتالي تحفظ سيادتها، أما الدول الضعيفة اقتصاديا فهي تبقى تحت رحمتها، لهذا ينظربعض الاقتصاديين إلى موضوع الدعم بأنه لا يخدم إطلاقا هذه الأخيرة مما يستدعي التعامل معه بحذر شديد[415].

من خلال ما تقدم يتجلى لنا المساس الكبير بالسيادة الاقتصادية، وذلك بجعل القطاع الزراعي في الدول النامية أكثر هشاشة، وجعلها تابعة دائما من الناحية الزراعية للبلدان المتقدمة، فعلى البلدان الضعيفة أن تدرك الأمر جيدا، خصوصا مع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتدهور شروط التبادل الذي تتحمل عبئه هذه الأخيرة التي تعاني من التبعية الغذائية، مما يهدد ميزان مدفوعاتها ويزيد اختلاله[416].

---

[414]- Chavagneux Christian, "OMC, changer pour exister", in: L'économie politique, ,n° 35, Editions Editorial, France, Juillet, 2007, P 17.

[415]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 221.

[416]- بن موسى كمال، "من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة "، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م، ص 156.

لقد حاول المفاوضون من خلال اتفاق الزراعة القضاء على كل ما هو أساسي في الدولة والذي يمس بسيادتها في تسيير المراكز الحساسة، وهو ما اضطر العديد من الدول النامية إلى المطالبة بضرورة حماية أمنها الغذائي باعتباره جزءا لا يتجزأ من أمنها الوطني وسيادتها السياسية، على أساس أن الاعتماد الكلي على واردات الغذاء يعد في حد ذاته أمرا خطيرا ومهددا للأمن القومي، مستندة في ذلك إلى ما نصت عليه المادة **21** من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لسنة **1994**م بالنسبة لحماية مسائل الأمن الوطني واستثنائها من قواعد النظام التجاري الدولي[417]، وهو ما يبين تأثر سيادة الدولة بهذا الاتفاق.

فالقبول باتفاق الزراعة والإندماج فيه ليس هو الحل المناسب للبلدان النامية، إضافة إلى ذلك فإن إلغاء الدعم الحكومي للمزارعين يؤدي بالبلدان المتقدمة إلى تقليص كميات الإنتاج، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليص المعونات الغذائية التي كانت تقدمها إلى البلدان الفقيرة، ما ينجر عنه ظهور المجاعة وأمراض سوء التغذية في هذه الأخيرة[418].

من خلال ما تقدم ذكره بخصوص اتفاق الزراعة، يمكننا القول أنه يهدف إلى منع الدولة من حماية زراعتها المحلية، إضافة إلى كونه يسعى إلى ضبط الممارسات الزراعية في الدول النامية، فآثاره السلبية باتت محسوسة في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان الأقل فقرا، والتي تعكس تزايد التبعية الغذائية[419]. لذلك يتوجب على الدول النامية أن تدرك درجة خطورة هذا الاتفاق على أمنها الغذائي وبالتالي سيادتها في هذا المجال.

وعلى الرغم من الأولوية التي أفردتها مفاوضات الدوحة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نموا، فإن هذه المعاملة لم تلقى الاهتمام اللازم في إطار المفاوضات الزراعية، ولا يجب هنا أن نقلل من مستوى الجهود التي قام بها مفاوضو هذه البلدان والمقترحات العديدة التي قاموا بتقديمها لحماية سيادة دولهم ومصالح شعوبهم، غير أنه يتعين عليهم استمرار تمسكهم بمطالبهم المشروعة.

---

[417]- د/السن عادل عبد العزيز، "مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)"، المؤتمر العربي الرابع، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمهورية اليمنية، فبراير **2009**م، ص **274**.

[418] - Daudin Guillaume," Tous unis contre le protectionnisme des pays du nord? Revue de l'ofce, Nº **84**, Janvier **2003**, p **96-97**. www.ofce.sciences-po.fr.

[419] - Gelinas Jacques," Le piége du libre échange de l'OMC ", in: le journale alternatives, vol **14**, n° **10**, Québéc, Canada **27/06/2008**.

2- اتفاق الصحة والصحة النباتية:

نجحت الدول الأعضاء في التوصل لإطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة الإنسان، الحيوان والنبات مع التنسيق الدولي في هذا الشأن مع المنظمات الدولية، وتنظم اتفاقية التدابير الصحية تقويم المخاطر على أساس الاستناد إلى الأدلة العلمية المتاحة والأوضاع البيئية المناسبة، وتقويم الأضرار المرتبطة من منظور اقتصادي من حيث خسارة الإنتاج والمبيعات في حالة ظهور آفة في البلد المستورد، كذلك تم الاتفاق على إنشاء لجنة تدابير حماية صحة الإنسان، الحيوان والنبات[420].

ويعتبر اتفاق الصحة والصحة النباتية مكملا لاتفاق الزراعة، نظرا لارتباط المنتجات الزراعية خاصة الغذائية منها بصحة الإنسان، الحيوان والنبات، كما أن هذه الأخيرة مرتبطة بقاعدة القيود الفنية على التجارة، بحيث يقر حق الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير الضرورية لحماية صحة الإنسان، الحيوان والنبات، مع مراعاة أن تكون هذه التدابير واضحة ومبررة وتطبق بقدر ما يلزم لتحقيق الهدف منها، وأن يكون استخدام الاشتراطات الصحية استخداما يحقق ضمان الصحة العامة دون أن يتحول إلى وسيلة للحماية أو للحد من الواردات الزراعية، وهذا ما تم الإعلان عنه صراحة في ديباجة الاتفاق حيث جاء فيها: "إنه تأكيدا من جديد على عدم جواز منع أي بلد عضو من تبني أو تنفيذ أية ترتيبات ضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، بشرط ألا تطبق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التحكمي أو الذي ليس له ما يبرره بين البلدان الأعضاء، التي تسود فيها نفس الظروف، أو بشرط ألا يتم استخدامها بطريقة مقنعة للحد من التجارة الدولية".

وينظم هذا الاتفاق تقييم المخاطر الصحية وفقا لأسس عملية حيث تنص المادة **1/3** على أنه[421]: "من أجل تحقيق التنسيق في تدابير حماية صحة الإنسان والنبات على أوسع نطاق ممكن، على البلدان الأعضاء إقامة هذه التدابير وفق مقاييس وإرشادات أو توصيات دولية إذا وجدت... كما يحدد الأضرار الناجمة عنها من الوجهة الاقتصادية كخسائر الإنتاج والمبيعات في حالة ثبوت ظهور آفة وتكاليف المقاومة في البلد المستورد".

---

[420]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص **50**، **51**.

[421]- د/ محمد محمد علي إبراهيم، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2003/2002**، ص **50**.

كما ألزم الاتفاق كل دولة بنشر القواعد المتعلقة بالإجراءات الصحية التي تحددها وإخطار الدول الأخرى بها تحقيقا للشفافية، فضلا عن تقديم المساعدات الفنية في مجال الحماية الصحية للبلدان النامية، وبالموازاة مع ذلك إنشاء لجنة لحماية صحة الإنسان والنبات تكون مهمتها تفعيل المشاورات بين الدول الأعضاء.

ويعتبر هذا الاتفاق من الناحية النظرية منصفا، وجاء ليخدم مصالح جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، إلا أن الواقع غير ذلك، فغالبا ما يستعمل من طرف البلدان المتقدمة لإيجاد حجج تخدم مصالحها التجارية متجاهلة بذلك الأضرار التي قد تلحق بالبلدان النامية، فهيمنة القوى الكبرى عليه أدى إلى عدم مقدرة هذه الأخيرة أي الدول النامية على حماية أسواقها الداخلية ومؤسساتها من المنافسة الأجنبية، ما يعني تهديد السيادة الاقتصادية لهذه الدول.

فالدول المتقدمة أصبحت تلجأ إلى تطبيق هذا الاتفاق للحد من نفاذ السلع الزراعية إلى أسواقها بحجة عدم مطابقتها للمواصفات البيئية والصحية، وأصبح يستعمل كحماية من قبلها متجاهلة بذلك مضمون الاتفاق[422]، حيث أكد هذا الأخير على "ضرورة أن تتبنى الدول الأعضاء قواعد الحماية الصحية وحماية النباتات على ألا تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائي"[423]، لكن ما يحدث لا ينطبق إطلاقا مع هذا المعنى، فقد تذهب الحمائية لأقصى صورها إلى درجة حظر ممارسة أنشطة محلية معينة أو في صورة عدم السماح بدخول سلع معينة لم تراعي المعايير والقيود المفروضة نظرا لما قد يترتب عليها من مخاطر بيئية، وما يثير التساؤل في هذه المسائل أن البلدان المتقدمة اعتادت أن تصدر العديد من المواد الضارة والخطرة إلى البلدان النامية وتحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة، ثم تستخدمها هذه الدول في إنتاجها، فترفض البلدان المتقدمة استيراد المنتجات التي أدخلت في تركيبها تلك المواد إلى أسواقها، أي أن البلدان النامية تتعرض للخسارة عدة مرات.

---

[422]- د/ جلال عبد الفتاح الملاح، "الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية"، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثاني، 2003، ص 21.

[423]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 50، 51.

وقد شهدت عدة دول نامية تطبيقات لرفض الكثير من شحنات صادراتها من بعض المنتجات الزراعية المصنعة لأسباب بيئية، في حين نجد في المقابل أنه من الصعب فرض الرقابة الواجبة على كل الواردات من الخارج، إذ كثيرا ما تعبر سلع لا تتوفر فيها الشروط البيئية إلى داخل الدولة وتتعقد المشكلة وتصبح أكثر خطورة بالنسبة للسلع الغذائية، الزراعية والحيوانية، ونذكر هنا أن البلدان المتقدمة قد تصدر مواد خطرة وسامة، كالمبيدات والكثير من الكيماويات، لاستخدامها في أغراض معينة ثم تحظر استيراد السلع التي استخدمت فيها ومن ثم تتعدد صور الخسارة في هذه الحالات كما أشرنا سابقا[424].

فاتفاق الصحة والصحة النباتية كان من المفروض أن يهدف إلى ضمان الحق السيادي لأية حكومة، وذلك بتقديم مستوى الحماية الصحية الذي تراه الدولة مناسبا دون إساءة استخدامها لأغراض حمائية، ودون خلق عقبات أمام التجارة الدولية[425]، ولكن الملاحظ أن ما يحدث في الواقع هو العكس تماما فقد تلجأ البلدان المتقدمة المستوردة لبعض المنتجات الزراعية رغم إلغاء القيود غير الجمركية، إلى السعي لحماية إنتاجها المحلي من تلك السلع، وذلك من خلال التشدد في تطبيق تدابير اتفاق الصحة والصحة النباتية وهو ما يعتبر مخالفا لبنود الاتفاق، لأنها بذلك تسيء استخدام مستوى الحماية الصحية وذلك باستغلاله لأغراض حمائية، كما أنها إلى جانب ذلك تعرقل مسار التجارة الدولية[426]، مستندة في ذلك إلى نص المادة **05** من الاتفاق، التي فتحت الباب على مصراعيه أمام البلدان المتقدمة للتحكم في هذا الاتفاق، حيث تنص الفقرة الأولى منها على أنه:

---

[424]- د/ السيد أحمد عبد الخالق، د/ أحمد بديع بليح، "الجات تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي"، الكتاب الأول: منظمة التجارة العالمية، آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2002/ 2003**م، ص **133**، **174**، **239**.

[425] - Ngaire Woods et Amrita Marlikar, " La gestion des institution et les limites de l'obligation redditionnelle: L'OMC, le FMI et la banque mondiale", Reuvue internationale de sciences sociales, ,n° **170 , 2001/4** , p **630.**

– L'accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires (SPS) a pour but de garantir le droit souverain de tout gouvernement d'offrir le niveau de protection sanitair qu'il juge approprié et de faire en sorte que ces droit souverains ne soient pas détournés dans un but protectionniste et ne créent pas d'obstacles inutiles au commerse international.

426 - Boy Laurence, Charlie Christoplre, Michel Rainelly, Patrice Reis, " Lamise en oeuvre du principe de précaution dans l'accord SPS de l'**OMC**, les enseignements des différends commerciaux", Revue Economique, vol **54**, ,n° **6**, Novembre **2003** p **296 - 297**.

" يجب على البلدان الأعضاء أن تضمن استناد تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات إلى تقييم يتناسب مع الظروف التي تتعرض لها حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، مع مراعاة أساليب تقييم المخاطر التي أعدتها المنظمات الدولية المختصة بالموضوع"، حيث تشكل هذه الأخيرة خطرا على البلدان النامية بإتاحتها للدول تحديد معايير الاحتياطات في حالة الخطر، وهو ما يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية، ما يستدعي إعادة المنظمة العالمية للتجارة التقييم العلمي الصحيح لهذا الاتفاق والمطابق للواقع العملي الذي يأخذ مصالح الدول النامية بعين الاعتبار، إضافة إلى ضرورة تكييف المنتجات الزراعية الوطنية في الدول النامية لكي تراعي هذه الظروف والشروط، وأن تقدم المنافسة على أساس من الكفاءة واحترام الضمير العالمي وحقوق الإنسان، وإلا ازدادت وضعيتها تهميشا، وبالتالي ازدياد تقليص سيادتها الداخلية بفرض المزيد من القيود والشروط المجحفة من الطرف الأقوى في المعادلة[427].

أما عن الأشكال الحديثة للإجراءات الحمائية التي تتخذها الدول المتقدمة حاليا لمنع دخول العديد من البضائع القادمة من البلدان النامية، فتتمثل في المقاييس المتعلقة بطرق تغليف السلعة ومدى تطابقها مع قواعد الصحة والبيئة، وهذه المقاييس تستخدمها هذه الدول بحجة حماية المستهلك والبيئة داخل البلاد، وبالتالي تعرقل دخول سلع البلدان النامية إليها[428].

من خلال ما تقدم ذكره، نستنتج أن المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها آلية من آليات العولمة الاقتصادية تحمل تهديدا للحرية وسيادة الدول النامية، ونقصد هنا اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي أضحت تهمش دور الدولة بالمعنى السياسي، وتفرض قراراتها على الاقتصاد الوطني لأن الاقتصاد هو سيد السياسة، وبالتالي خضوع القانون إلى السياسة، وعليه نكون أمام قاعدة هي: "إذا اختلطت القاعدة القانونية بالسياسة فقدت مضمونها وفحواها"، ومن هنا يتبين أن اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة هي نوع من الهيمنة، وأن قبولها يعني بشكل أو بآخر تنازل عن سيادة الدولة.

427- قابل محمد صفوت، "الدول النامية والعولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003م، ص 99، 102.

428- هندي إحسان، "العولمة وأثرها على سيادة الدول"، مجلة معلومات دولية، العدد 58، 1998م، ص 61.

ثانيا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع الصناعية:

إن اتفاقية الجات لعام **1947**م قامت بالتركيز على تحرير التجارة الدولية في مجال السلع المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس، ولم يختلف الأمر في جميع الجولات بخصوص هذا الوضع، أما في إطار جولات أوروغواي فقد تم التوصل إلى اتفاق لتحرير المنسوجات والملابس تدريجيا، وكذلك إلى بروتوكول لفتح الأسواق أمام السلع المصنعة، وقد تضمن هذا الأخير مجموعة من القواعد المنظمة لتحرير التجارة في مجال السلع المصنعة، وعليه سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرض إلى بروتوكول تحرير السلع المصنعة في نقطة أولى، وفي نقطة أخرى سنتطرق إلى اتفاق المنسوجات والملابس، ومدى تأثيرهما على سيادة الدول النامية.

1- بروتوكول تحرير السلع المصنعة:

ينص البروتوكول على أن: "الإلتزامات المقدمة من قبل الدول الأعضاء والمتضمنة تنازلات جمركية متبادلة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية العامة، كما تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ التنازلات المتفق عليها بنسب متساوية على مدار خمس سنوات بدءا من جانفي **1995**م".

وما تجدر الإشارة إليه أولا هو أن هذا البروتوكول يرتكز على تخفيف التعريفات الجمركية، وتخفيف عبء القيود غير التعريفية والحد من تصعيد الرسوم الجمركية.

وبناء على ما جاء به البروتوكول الخاص بتحرير السلع المصنعة، فإن المعادن تقرر لها أكبر نسبة تخفيضات جمركية، حيث ألزمت البلدان المتقدمة على تخفيض تعريفاتها على الواردات من المعادن من كل المصادر بنسبة تصل إلى **62%**، وعلى وارداتها من الدول النامية بسبة تصل إلى **67%**، أما المنتجات الكيميائية فتقرر على البلدان المتقدمة تخفيض تعريفاتها على البيتروكيماويات والأسمدة من البلدان النامية بنسبة **04%**، أما الأسماك ومنتجاتها فقد حددت ب **40%**، وبخصوص آليات ومعدات النقل فقد بلغت نسبة التخفيضات بالنسبة للآليات **18%**، أما معدات النقل ف **66%**، أما الآلات الكهربائية فقد بلغت نسبة التخفيضات فيها **48%**.[429]

---

[429]- د/ محمد عبيد محمد محمود، "منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية"، دار الكتب القانونية، مصر، **2007** م، ص **922**، **931**.

من خلال إلقاء نظرة مبدئية على هذا الاتفاق يبدو لنا أنه جاء ليخدم مصالح الدول النامية، وذلك استنادا إلى التخفيضات المتعددة التي سبق وأن أشرنا إليها، لكن الواقع شيء آخر، فبالرغم من هذه التخفيضات المغرية التي تقدمها هذه الدول، فإن هناك العديد من القيود التي تحول دون دخول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، فهذا لا يتوقف على نسبة التخفيض فحسب، وإنما يتحدد أيضا بالقيمة الأصلية، كما أن التعريفة الجمركية المفروضة على الصادرات الصناعية من الدول النامية تزيد عن **10%**، خصوصا السلع التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة تنافسية في إنتاجها كالجلود، الأسماك، الصلب والمنتجات الزراعية المصنعة، وتتزايد هذه التعريفة مع زيادة درجة التصنيع[430].

وإلى جانب ذلك نجد أن هناك سلعا مصنعة لا تزال خارج نطاق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وهي البترول، حيث استبعدت اتفاقات الأوروغواي الصناعات النفطية من مجالات التحرير، مما يعني استمرار إخضاعها للقيود الحمائية، ولأعباء ضريبية ثقيلة من قبل البلدان المتقدمة. ذلك أن تحرير تجارة هذه السلع معناه تطوير وتدعيم اقتصاديات الدول المنتجة لها، وهذا يسير عكس اتجاه مصالح الدول المتقدمة، لذلك فقد حالت تلك الدول دون إدراج هذه السلع ضمن الاتفاق. والمؤكد أن هذا الاستبعاد سيضاعف خسائر الدول النامية المصدرة للنفط الخام ومشتقاته خاصة وأن عددا كبيرا من هذه البلدان تعتمد اعتمادا كليا على صادراته، ومن هنا يظهر لنا جليا كيف أن هذا الاتفاق جاء ليضرب سيادة الدل النامية بطريقة ممنهجة وذكية، مع تركها دائما تابعة من الناحية الصناعية للبلدان المتقدمة.

فهذا الاتفاق جاء ليكرس الهيمنة الرأسمالية التي أدت إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، هذه الأخيرة التي تعاني من تدني أسعار مواردها الأولية، وبالتالي السيطرة على قدراتها الصناعية. فالجزائر مثلا خلال مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تعرضت إلى ضغوطات كثيرة خاصة بالنسبة للمنتجات الكيميائية التي فرض عليها تخفيض التعريفة الجمركية المطبقة عليها، فوجدت نفسها مجبرة على التنازل[431].

---

[430]- د/ محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 56.

[431]- د/ كميل حبيب، ود/ البنى حازم، "من النمو والتنمية إلى العولمة والجات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000 م، ص 274، 275.

فالبلدان المتقدمة من خلال هذا الاتفاق استمرت في وضع العقبات أمام دخول السلع الصناعية للدول النامية إلى أسواقها، مما جعل هذه الأخيرة تتكبد خسائركبيرة، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقات ستحد من حرية الحركة أمام حكومات البلدان النامية في اختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيق سياساتها وبالتالي تقلص سيادتها الداخلية، وعليه فإن اتفاق أو بروتوكول تحرير السلع المصنعة، رغم أنه يهدف إلى زيادة حجم التجارة الدولية، إلا أنه بالنسبة للدول الفقيرة يشكل تهديدا، حيث نجد أن هذه الأخيرة تواجه ارتفاع التعريفات الجمركية عند دخول سلعها إلى أسواق الدول الغنية، رغم الاتجاه إلى تخفيض هذه التعريفات عموما[432]. فهذا الاتفاق يسعى إلى خدمة مصالح الدول المتقدمة مهما كانت النتائج التي تسعى إلى جعل الدول النامية أسواقا مربحة أمام منتجاتها وبالتالي تكريس التبعية بأي ثمن.

فالإلغاء المتزايد للتعريفات الجمركية من شأنه التأثير على الصناعة المحلية في الدول النامية فطبقا لدراسة أعدها **DEARDAFF AND STERN** يمكن القول أن: "تنفيذ البلدان النامية لالتزاماتها بإزالة أو تخفيف القيود الحمائية والجمركية على مستورداتها الصناعية، والسماح بالنفاذ المطلق إلى أسواقها، سيترتب عليه إضرار فادح بصناعاتها الوطنية حديثة النشأة، وقمع للتخطيط الساعي إلى إقامة الصروح الإنتاجية الجديدة، أو الراغب في توسيع الخطوط الإنتاجية القائمة، ولا شك في أن حدوث ذلك من شأنه أن يزيد من حدة أزماتها الاقتصادية ويؤخر برامجها التنموية، وبالتالي تصبح سيادتها الاقتصادية أكثر هشاشة بموجب هذا الاتفاق"[433].

فمن منظور البلدان النامية يعد هذا الاتفاق خاطفا للسيادة الوطنية، وذلك نتيجة هيمنة البلدان الرائدة اقتصاديا على المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يترجم نتائجه السلبية على الدول التي لا تملك قاعدة صناعية قوية، ذلك أن تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي كالعادة إلى انخفاض الموارد المالية العامة للدول، والنتيجة هي أن الدول الضعيفة قد تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها، بسبب تلك الإجراءات التي تجد نفسها مرغمة على التقيد بها وفق ما تضمنه هذا الاتفاق.

---

[432]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق ص 76.

[433]- د/ محمد عبيد محمد محمود، مرجع سابق، ص 908، 909.

وكنتيجة لما تقدم ذكره، يمكن القول أن البلدان المتقدمة تسعى من خلال هذا الاتفاق إلى استنفاذ ما تملكه البلدان النامية من ثروات، حتى تدعم ثراءها وتحافظ على مستويات معيشة مواطنيها المرتفعة، وتأمين مصادر الطاقة بأسعار زهيدة، وهذه هي العولمة الاقتصادية التي تسعى إلى اندماج أسواق العالم، من خلال إطارها القانوني المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة واتفاقاتها الموجهة لاختراق الحدود القومية، وعبور حدود الدولة الوطنية لحصر سيادتها وتقليصها وخاصة الدول النامية منها.

2- <u>اتفاق المنسوجات والملابس:</u>

تعتبر صناعة المنسوجات والملابس مجالا تتمتع فيه الدول النامية بمزايا نسبية وتحقق فيه فائضا في تجارتها مع البلدان الصناعية، وذلك لكون هذه الصناعات تعد من الصناعات كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية ولذلك استوعبتها معظم الدول النامية. وقد كان الهدف الرئيسي الذي سعت دورة أوروغواي إلى تحقيه هو إنهاء نظام الحصص الذي يطبق على هذه السلعة، بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواة مع غيرها من السلع الصناعية، ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة، لأن الدول الصناعية تضع قيودا صناعية صارمة على هذه الصناعة خشية المنافسة الأجنبية لها، ولذا فقد قاومت البلاد الصناعية كل المحاولات السابقة على دورة "أوروغواي" لتحرير المنسوجات والملابس، وقد وافقت الدول الصناعية على إلغاء نظام حصص الإستيراد وعلى إنهاء الحماية لصناعة المنسوجات على أربعة مراحل[434].

فالمنسوجات والملابس إذن تم إدراجها في اتفاقات الجات بسبب إصرار الدول النامية على ذلك، ولهذا تمت مفاوضات في مراحل متعددة، واتفق على كثير من القواعد في إعلان "بونتا ديل أيستي"، وكانت من أهم القواعد التي اتفق عليها وضع قواعد وترتيبات مؤقتة على أن يتم إدماج هذا القطاع تدريجيا في النظام العالمي الجديد لحرية التجارة والمعاملات حتى يتم تدقيق الأوضاع[435].

---

[434]- د| السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 223.
[435]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 79.

ولهذا الغرض تم توقيع اتفاق حول المنسوجات والملابس، انضمت إليه في البداية أربعون دولة من بينها الدول التسع المتقدمة والمستوردة خاصة السوق الأوروبية كوحدة واحدة، ثم توالى الانضمام، حتى أصبح الاتفاق الآن يعتبر جزءا من اتفاقات أوروغواي.

كما أن تنفيذ هذا الاتفاق على منتجات النسيج يخضع لآلية مراقبة تتولى التعرف على النزاعات القابلة للظهور والنشوء عند تطبيق الاتفاق، وحق الدول الأعضاء في حماية مصالحها عن طريق استخدام إجراءات للوقاية من خطر زيادة وارداتها من المنسوجات والملابس التي تسبب خسائر جسيمة لصناعتها الوطنية التي تنتج مماثلة، كما نصت الاتفاقية على إعطاء معاملة أكثر تفضيلا للبلدان الأقل نموا ولصغار الموردين[436].

ونظرا للحساسية التي ميزت المفاوضات التي أخذت أبعادا سياسية، استغرقت المفاوضات سبع سنوات كاملة ليصل المشاركون في النهاية إلى الموافقة على إقامة اتفاق خاص بالنسيج والملابس.

إذن فتحرير تجارة المنسوجات والملابس يعتبر تطورا كبيرا في مجال التجارة الدولية، كون هذه التجارة بقيت خاضعة لحماية الدول الصناعية لمدة تزيد عن ثلاثين عاما، خوفا من غزو الدول النامية لأسواقها، وتوقيع الدول الصناعية على هذه الاتفاقية سيسمح للمنتجات النسيجية والتي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا نسبية، أن تدخل إلى أسواق الدول الصناعية دون معوقات أو قيود كالتي كانت تفرض عليها من قبل، إلا أن هناك بعض التخوفات من اشتعال المنافسة بين البلاد النامية التي ستتسابق للحصول على أكبر حصة ممكنة من أسواق البلدان الصناعية، الأمر الذي يتطلب رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع في العديد من هذه البلدان ومنها العربية، وإلا ستكون هي الأكثر خسارة من تحرير قطاع المنسوجات، فهي أن لم تطور صناعاتها في مجال المنسوجات والملابس فلا هي استفادت من تحرير التجارة في هذا القطاع، ولا بقيت لها حصة في ظل نظام الحماية الذي تم إلغاؤه، وبالتالي فإن الاتفاق بهذه الطريقة لا يخدمها بتاتا، ويزيد من تهميش دورها في التجارة الدولية[437].

---

[436]- Flory (TH), L'organisation mondiale du commerce, droit institutionnel et substantiel", Braylant, Bruxelles,1999, P77-78.

[437]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 224.

والحقيقة أنه ورغم بعض الإيجابيات التي حققها اتفاق المنسوجات والملابس، إلا أن المستفيدين الرئيسيين منه هم دول النافتا والاتحاد الأوروبي، وفي المقابل نجد أن الدول النامية وخاصة الفقيرة منها قد خرجت خاسرة من هذا الاتفاق عكس ما كانت تتوقعه، رغم امتلاكها لميزة نسبية في هذا القطاع، وتظهر الخسارة خاصة في تصدير الملابس، حيث تعرضت الموازين التجارية خاصة للبلدان العربية لاختلالات بسبب إلغاء نظام الحصص في تصدير الملابس، إضافة إلى الضغط على أسعار التصدير الذي سيؤدي إليه تحرير هذه التجارة. كذلك ستواجه هذه الدول خطر تزايد المنافسة من طرف المنتجين أصحاب التكاليف الأقل مثل: تايوان، تركيا، ودول شرق آسيا، وقد ينتج عن ذلك تضييق نطاق السوق الخارجي المتاح أمام الصادرات العربية من المنسوجات والملابس بل سيمتد إلى الأسواق المحلية لها، وبالتالي ستتعرض لمنافسة شديدة في حالة إلغاء كافة الإجراءات الحمائية التي كانت تتمتع بها[438].

فكل هذه العراقيل التي تتعرض لها الدول النامية في هذا المجال الحيوي، جعلها تعاني من آثار هذا الاتفاق، فمادامت الدول المتقدمة هي التي وضعت اتفاق المنسوجات والملابس بعد تصميم وإلحاح من البلدان النامية، فهو دليل على أن هذا الاتفاق ليس في صالح البلدان المتقدمة، ولكنها حاولت جاهدة قلب الموازين وجعل الاتفاق يخدم مصالها عكس البلدان النامية التي أخذت تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، إضافة إلى المنافسة القوية التي ستواجها مع العديد من الدول العملاقة، وهو ما يجعل سيادتها الاقتصادية عرضة للتهميش والتقليص[439].

وما يمكن قوله بخصوص هذا الاتفاق، هو أن تحقيق التنمية المستدامة يبقى حجرة عثرة في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية داخل المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي تبقى السيادة هي حقيقة التحدي الصعب بالنسبة للدول النامية خاصة مع تزايد الفوارق بينها وبين الدول المتقدمة، وهو ما جاء هذا الاتفاق ليؤكده على غرار الاتفاقات السابقة، بالرغم من أن الدول النامية هي التي كانت تصر على إدراج اتفاق المنسوجات والملابس ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، ظنا منها أنه سيخدمها ما دامت متفوقة في هذا المجال، متجاهلة بذلك ما يمكن أن تقوم بع الدول الغنية المتقدمة عندما يتعلق الأمر بمصالحا الاقتصادية.

---

[438]- د/ دادي عدون ناصر، وأ/ متناوي محمد، "الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003م، ص 51، 52.

[439]- د/ كميل حبيب، ود/ حازم البنى، مرجع سابق، ص 335، 336.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع عامة وقطاعات ومجالات أخرى على سيادة الدول النامية:

من خلال دراستنا في الفرع الأول لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع الزراعية والصناعية، خلصنا إلى أن تلك الاتفاقات تؤدي إلى العديد من التنازلات التي تقدمها الدول وخصوصا النامية منها في سبيل الاندماج ضمن منظومة التجارة الدولية، مما يؤدي إلى تقليص دور الدولة في حماية اقتصادها الوطني، وبالتالي جعل سيادتها عرضة للتقليص والتهميش، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل تعداه إلى اتفاقات أخرى تنطبق على جميع السلع زراعية كانت أم صناعية، تتمثل في إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة من جهة واتفاقات مكافحة الإغراق من جهة أخرى وهو ما سنتناوله بالدراسة في نقطة أولى، كما تمس كذلك اتفاق الخدمات واتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وهو ما سنتعرض له في نقطة ثانية.

أولا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع عامة:

يظهر تأثير اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول وخصوصا النامية منها من خلال اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة كموضوع ومجال جديد أضيف إلى اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، كما يظهر أيضا من خلال اتفاق مكافحة الإغراق، وسنتناول في هذا الجزء من الدراسة هذه النقاط المشار إليها كما يلي:

1- اتفاقية تحرير الاستثمار الأجنبي:

لقد تم التوصل من خلال مفاوضات أوروغواي إلى اتفاق بشأن شروط وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، والتي تضعها السلطات المحلية للاستثمارات الأجنبية التي ترغب بالعمل في نطاق إقليمها، والتي تنطوي على تقييد وإعاقة التجارة الدولية[440]، وتلك الإجراءات تهدف إلى تسهيل شروط الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وهو ما يخدم مصالح الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية، ويتألف ذلك الاتفاق من تسعة مواد وبعض الملاحق.

---

[440]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 228.

وقد تم الاتفاق في هذا المجال، على أنه من حق المستثمر الأجنبي أن يقوم باستيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية، وفقا لتقديراته ودون قيود، وكذلك يتمتع بالحرية التامة في تصدير منتجاته، دون الالتزام بتخصيص حصة محددة للسوق المحلي أو للتصدير.

وهذا الاتفاق هو في الحقيقة كان محل خلاف أثناء مفاوضات جولة أوروغواي بين البلدان المتقدمة والدول النامية، فالأولى ترى بأن الشروط المفروضة على الاستثمار تعتبر شكلا من أشكال الحماية وبالتالي يجب إدراجها في إطار اتفاقية الجات، بينما ترى البلدان النامية بأن هذه التدابير من ضرورات التنمية[441].

لهذا السبب ومن خلال الاطلاع على هذا الاتفاق، نلاحظ أنه جاء ليضرب سيادة الدول النامية في جوهرها، حيث يمنع هذا الاتفاق الدول الأعضاء من تقييد التجارة الدولية، عن طريق اتخاذ إجراءات تتعارض مع أحكام الاتفاقية والمتعلقة بشرط المعاملة الوطنية، وعدم فرض قيود كمية على الواردات، وتراقب هذه الإجراءات لجنة الاستثمار التابعة للمنظمة. ومن أمثلة الإجراءات المعرقلة للتجارة والتي نص عليها الاتفاق ما يلي:

- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط استخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.

- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي تحقيق توازن بين صادراته ووارداته.

- لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الاستثماري في السوق المحلية.

- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي من الإستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من التصدير[442].

وهكذا نكون أمام اتفاقية منحازة بصورة كبيرة لصالح البلدان المتقدمة، أضف إلى ذلك أن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية سيؤدي إلى التسوية والمساواة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مما قد يؤدي إلى زيادة هذه الأخيرة على حساب نقيضها وبالتالي تقليص السيادة الاقتصادية للدولة المضيفة لها.

---

[441]- د/ محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 85.

[442]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 34، 35.

وكنتيجة لحق الشعوب والدول في اختيار تنميتها وحرية تسيير نفسها، كان من المفروض أن تمنح الدول حقها في ممارسة رقابة دائمة على الاستثمارات الأجنبية وفق ما ينص عليه ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية، لكن من خلال الاطلاع على هذا الاتفاق نجد أنه لا ينطبق بتاتا مع ما جاء في هذا الميثاق، لهذا فإن البلدان النامية محقة فيما تراه من ضرورة الإحاطة بالمخاطر الناجمة عن تحرير الاستثمارات وعدم التوقف فقط عند المزايا المتوقعة[443]، لأن هذا الاتفاق يؤثر بطريقة مباشرة على جانب جد حساس، ألا وهو سيادة البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية، فلا بد على الحكومات أن تتنازل عن سيادتها ولا سيما في البلدان النامية كما سبقت الإشارة إليه، فمنع هذه الأخيرة من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة الجنسية عن الامتناع من فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار هو ظلم في حد ذاته، وهذا يدل بطبيعة الحال على أن مطلب إلغاء القيود موجه إليها دون سواها.

فهذا الاتفاق لم يكن متوازنا تماما وإنما جاء تعبيرا عن الاختلال الموجود في علاقات القوى بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ لم يتعرض الاتفاق لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة الشائعة في الدول المتقدمة، كالإعانات والمنح، بينما شمل معظم الإجراءات الشائعة في الدول النامية، ولم يتعرض الاتفاق لقضايا تراها الدول النامية مهمة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، كالسياسات الاستثمارية للشركات الدولية، والممارسات غير المنصفة والمخلة بشروط المنافسة من جانبها، ولم تتمكن الدول النامية من انتزاع أي تنازل من الدول المتقدمة بشأن هذا الاتفاق[444].

وذلك ما دفع الدول النامية إلى إجراء تعديلات كبيرة على تشريعاتها، والتي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل داخلية في هذه البلدان أو حتى إلى تفككها، فبعضها يجد نفسه مضطرا لإحداث تعديلات دستورية لكون هذا الاتفاق غير متوازن وتنفيذه يسبب اختلالات داخلية خطيرة[445].

---

[443]- د/ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 165.

[444]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 228، 229.

[445] - Horman Denis, "Mondialisation Excluant, nouvelles solidarités, Soumettre au de mettre l'OMC!, L'harmattan, France, 2001, p, 134.

فالجزائر مثلا كدولة نامية وجدت نفسها مضطرة إلى إجراء العديد من التعديلات التشريعية، وخاصة سنة **2001** م، حيث تم إعادة النظر في قانون الاستثمارات بموجب الأمر رقم **01/03** المؤرخ في **2001/08/20**م، وذلك قصد منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب تماشيا مع اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، وتسهيلا لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي الذي يعتبر من السلطات الكاملة للدولة وجزءا من سيادتها الوطنية، وفسح المجال أمام المستثمرين الأجانب في إطار قواعد المنافسة.

ونجد أن المشرع الجزائري لم يكتفي بضمان الاستقرار التشريعي للمستثمر فحسب بل أضاف امتيازا آخر له يتمثل في منحه إمكانية الاستفادة من التشريع الجديد في حالة شموله على ضمانات أوسع، وهذا من خلال نص المادة **15** من الأمر **01/03** التي نصت على أنه: " لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"[446].

فالتشريع الجزائري توسع في منح المزايا للاستثمار الأجنبي، وهذا الأمر يتناقض مع السلطة السيادية للدولة في تعديل أو إلغاء أي قانون مسايرة للتطورات الاقتصادية وحاجيات اقتصادها، وذلك لكونه لا ينطبق على المستثمر الأجنبي وبالتالي تقليص السيادة التشريعية للدولة في هذا المجال.

وللإندماج في هذا الاتفاق كان لزاما على الدولة أن تلجأ إلى التحكيم الدولي لحل النزاعات التي قد تنجم بينها وبين المستثمر الأجنبي تاركة بذلك صلاحية قضائها الداخلي في حل هذه النزاعات التي تنشأ على ترابها، فعدم خضوعها للمحاكم الوطنية يضرب سيادة الدولة في جوهرها، وهذا ما أبدته الجزائر بعد استرجاع سيادتها لكن سرعان ما تراجعت الجزائر عن مبدئها السيادي[447].

---

[446]- د/ نسيب محمد أرزقي، "مدى تأثر السيادة الوطنية في مظهرها الاقتصادي بظاهرة العولمة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، العدد **02**، **2009**م، ص **405**.

[447]- د/ دادي عدون ناصر، و أ/ متناوي محمد، مرجع سابق، ص **75**، **76**.

وقد أقر مبدأ التحكيم الدولي أيضا الأمر رقم **01/03** المتعلق بتطوير الاستثمار كأسلوب لتسوية الخلافات والنزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، وهذا ما جاء في نص المادة **17** منه التي نصت على أنه: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص"[448].

كما قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم **06/08** المؤرخ في **2006/07/15** المعدل والمتمم للأمر رقم **01/03**، والذي جاء لتعديل قانون الاستثمار وإتمامه وجعله يتوافق أكثر مع اتفاق الاستثمار تداركا للنقائص المسجلة مع إدراج تسهيلات وامتيازات بغرض الاستجابة لرغبات المستثمرين.

والدليل على أن هذا الاتفاق يمس بالسيادة الاقتصادية للدول في جوهرها، هو ما قامت به الجزائر من خلال إصدارها لأمر يحمل رقم **09/01** المؤرخ في **2009/07/22** يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2009**، فبعد كل هذه الإصلاحات في مجال الاستثمار عادت مرة أخرى لتقيده وتقلص الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب بعدما كانت قوانينها على وشك مطابقتها لهذا الاتفاق وذلك حفاظا على سيادتها الاقتصادية في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث تيقنت بأن الاستثمار الأجنبي لم يأتي بالنتائج الاقتصادية التي كانت ترجى منه.

وبناء على ما تقدم ذكره يتأكد لنا الدور الذي يلعبه اتفاق إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة في تقليص سيادة الدول وخصوصا النامية منها في المجال التشريعي، إضافة إلى كونه جاء ليسهل دور الشركات متعددة الجنسية في التسلل إلى الدول وفرض موقعها[449]، وذلك بفضل التعديلات السابقة، وغيرها من الامتيازات الواردة في الاتفاق، وهذه الاستراتيجية تهدف إلى تحرير التجارة من قبضة الدولة الوطنية، وفتح أسواقها لمنتجات هذه الشركات العملاقة.

---

[448]- الأمر رقم **04/95** المؤرخ في **01/21/ 1995**م، المتضمن الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد **47** الصادر في **07/19/ 2006**م.

[449] - Benfare Noureddine, "Les multinationales et la mondialisatin", Editions Dahleb, Algérie, **1999**, p **12-13.**

فتوسيع التجارة والاستثمار الأجنبي يؤدي غالبا إلى زيادة الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، لسبب أن ناتج الدول النامية ضعيف، وعاجز عن مواجهة نظيره في البلدان الرأسمالية الصناعية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تدهور الإنتاج، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وفي المقابل يستفيد الاقتصاد الأجنبي من هذه المنافسة غير المتكافئة. فاتفاق تحرير الاستثمار الأجنبي، جعل البلدان المتقدمة الواضعة له تدرك انعكاساته على سيادتها الداخلية كالولايات المتحدة الأمريكية، وتبين لها بشكل واضح أن من الأفضل لها قبول بعض الانتقاص من سيادتها في سبيل الحصول على مكاسب أكثر أهمية بواسطة هذا الاتفاق، في حين نجد دولا وإن لم تبدي اهتمامها بهذه المسألة كالعديد من الدول النامية خاصة الإفريقية منها، فمن المؤكد وبناء على ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة، أن سيادتها كانت أكثر تأثرا من البلدان المتقدمة، وذلك كون تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة من طرف الدول الضعيفة يكون بحاجة إلى رأس المال الأجنبي، الذي رسمت له حماية كبيرة بموجبه، بشكل يلغي مفعول قرارات صنفت على أنها مكاسب تدعم السيادة السياسية والقانونية لهذه الدول من خلال إمدادها ببعد اقتصادي، تمثل في السيادة الدائمة على الثروات والمصادر الطبيعية والحق في تأميم الأموال الأجنبية، ولكن هذا البعد الاقتصادي للسيادة واجه الكثير من الضربات، وهذا الاتفاق يعد من ضمن الضربات الموجعة له[450].

وكخلاصة لما تم قوله بخصوص هذا الاتفاق، هوأن هذا الأخير يعتبر عاملا يعيق مسار التنمية في جميع البلدان النامية، إذ أن التدابير والإجراءات التي جاء بها تسمح وتقدم سلطات غير محدودة للشركات متعددة الجنسية للاستثمار في أي مكان، وبالتالي تقليص الحق السيادي للحكومات في اتخاذ أو وضع لوائح فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار الدولي، وكذلك محدودية قدرتها على استخدام وتسخير دخول هذه الاستثمارات الأجنبية في التنمية الداخلية للدولة، وعليه فهذا الاتفاق يجب أي يقر ويأخذ مصالح البلدان النامية بعين الاعتبار، ولا يجب أن يكون بالصورة التي هو عليها حاليا يجسد منفعة لجانب واحد فقط وإلا ازدادت انتهاكات هذا الأخير لسيادة البلدان النامية أكثر فأكثر.

---

[450]- د/ نسيب محمد أرزقي، مرجع سابق، ص 406.

2- اتفاق مكافحة الإغراق:

يقصد بالإغراق قيام دولة ما بتصدير سلعة معينة بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق الدولة المصدرة أو في سوق دولة أخرى، أو يقل عن السعر المقابل لسلعة مماثلة تباع في دولة التصدير، أو بسعر يقل عن سعر تكلفة الإنتاج، سواء تم الإستيراد من المنتج مباشرة أو من خلال طرف وسيط[451].

كما يعني الإغراق أيضا، بأنه عملية تصدير المنتج بأسعار منخفضة جدا، ومن الناحية الفنية، يقال بأنه تم إغراق المنتج من قبل المصدر، وذلك عندما يكون السعر التصديري لذلك المنتج أدنى من السعر الذي تباع به سلعة مشابهة في الدولة المصدرة، ويعتبر الإغراق بأنه ممارسة تجارية غير عادلة، حيث أنها تؤثر بالسلب على الوضع العادي للمنافسة. وأحيانا ما يستخدم الإغراق كممارسة سلبية وغير شرعية للقضاء على المنافسة.

ويتحقق الإغراق في حالة وجود التمييز السعري **Price Discrimination** أي عندما يقوم منتج في دولة ما ببيع سلعة معينة في أسواق دولة أخرى بأسعار تقل عن أسعار بيعه لنفس السلعة في أسواق دولة ثانية، بحيث يكون كلا السعرين أقل من أسعار البيع المحلية في دولة المنشأ.

ولإثبات وجود ظاهرة الإغراق، تواجه الدول صعوبات عديدة، حيث لا توجد أسس واضحة متفق عليها لتشخيص حالات الإغراق وقياسها، إضافة إلى صعوبة توفير البيانات والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها من حيث مستويات الأسعار وتكاليف الإنتاج، وتلجأ بعض المؤسسات والشركات في دول العالم المختلفة لممارسة سياسات الإغراق بدافع الرغبة في فتح أسواق جديدة، أو المحافظة على أسواق قائمة أو تحقيق مركز احتكاري أو إخراج منافسين من السوق كلية، أو التخلص من فائض المخزون السلعي، أو الرغبة في الحصول على نقد أجنبي لتمويل عمليات طارئة للمؤسسة، أو كسياسة انتقامية للرد على منافس يتبع ذات السياسة[452].

---

[451]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 91.

[452]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 233.

وقد تضمنت اتفاقية الإجراءات المضادة للإغراق في مادتها السادسة عددا من الإضافات المهمة الرامية إلى ضبط معنى الإغراق، ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق أي فرق السعر المعتبر إغراقا، وتحديد المعايير المثبتة لوقوع الضرر من الإغراق، وتحديد مفهوم الصناعة المحلية التي يمكن أن تتضرر من ظاهرة الإغراق...، إضافة إلى تحديد دور اللجان المكلفة بفض النزاعات حول الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية لمواجهة الإغراق، وقد نص الاتفاق على استثناءات للدول النامية بعدم تطبيق الإجراءات الوقائية عليها في بعض السلع عدا المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية التي تخضع لاتفاقيات خاصة بها[453].

فنلاحظ من الناحية التشريعية، تناقص السيادة التشريعية للدول وخصوصا النامية منها، كون هذا الاتفاق أقيم وفق معايير معتمدة لدى الدول المتقدمة، فعلى كل دولة عضو أن تجري تغييرات في التنظيم القانوني الخاص بها سواء على مستوى التشريع الداخلي أو السلطة القضائية بما يتوافق وهذا الاتفاق، وهو ما نص عليه هذا الأخير. والأخطر من ذلك أن تجد الدولة نفسها مضطرة لإجراء تغيير في السلطة القضائية، بهدف المراجعة السريعة للتدابير الإدارية المتعلقة بالتحديد النهائي لرسوم مقاومة الإغراق ومراجعات التحديدات، والبلدان المتقدمة تعي جيدا أنه من الصعب على البلدان النامية أن تحقق كل هذه الشروط المطلوبة منها، وبالتالي هي المتضرر الأكبر من هذا الاتفاق.

والملاحظ أن بعض نصوص الاتفاق لا تفرض أي التزامات قانونية على الدول المتقدمة تجاه الدول النامية، وعليه فإن تطبيق رسوم مقاومة الإغراق من قبل الدول الصناعية على سلع واردة من الدول الفقيرة سيؤدي إلى عدم رواج هذه السلع في الأسواق المحلية لهذه الأخيرة، وذلك للتفاوت في الجودة بين منتجاتها ونظيراتها المتقدمة، وبالتالي خسارتها لأسواق البلدان المتقدمة، ومن ثم خسارتها لنصيبها من التجارة الدولية مما يؤثر على تنميتها الاقتصادية، وبالتالي المساس بالسيادة الاقتصادية للبلدان النامية وتقليصها قدر المستطاع[454]، من خلال هيمنة البلدان المتقدمة على هذا الاتفاق، من أجل جعل منتجات نظيرتها النامية تفقد كل المزايا التنافسية، مما يعمق من تهميشها وإضعاف دورها المتواضع أصلا في النظام التجاري العالمي.

---

[453]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 233، 234.

[454]- د/ خالد محمد جمعة، "مكافحة الإغراق وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مجلة الحقوق، العدد الثاني، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، جويلية 2000، ص 125، 126.

ثانيا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في قطاعات أخرى ومجالات جديدة:

في هذا الجزء من البحث سنتعرض بالدراسة إلى اتفاق الخدمات كقطاع جديد أضيف إلى رزنامة عمل المنظمة العالمية للتجارة في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول عرض اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة كمجال جديد آخر، مع تبيان إمكانية تأثير كلا الاتفاقين على السيادة الوطنية للدول النامية باعتبارها محل دراستنا.

1- اتفاقية تحرير التجارة في مجال الخدمات:

مع تزايد أهمية قطاع الخدمات في العلاقات التجارية الدولية، وتنوع الخدمات المتاجر فيها بدرجة كبيرة خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، نتيجة التطورات العلمية والتقدم الفني في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ونتيجة الضغوط التي مارستها الشركات متعددة النشاط العاملة في مجال الخدمات لتحرير التجارة في ذلك المجال، طالبت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإخضاع التجارة في مجال الخدمات لالتزامات وضوابط متعددة الأطراف وذلك من خلال توسيع نطاق تطبيق أحكام واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ليشمل بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية في مجال السلع تحرير التجارة في مجال الخدمات[455].

ولعل من الضروري بداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات، حيث يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في مجال السلع، على اعتبار أنه في معظم الحالات لا تطرح مشكلة عبور الحدود، والتعريفات الجمركية بالنسبة لانتقال الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والتشريعات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهي القيود التي سعت اتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظام التبادل الحر للخدمات[456].

---

[455]- وصاف عتيقة، "آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999-2009 م)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ.د/ مفتاح صالح، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013 م، ص 69، 111.

[456]- محمد صفوت قابل، "البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول 2002 م، ص 448.

وينصرف مفهوم تجارة الخدمات إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية، والتقليل من التحيز اتجاههم وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية[457].

ولقد كان إدراج الخدمات في جولة أوروغواي محل خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حين نادت الدول المتقدمة بالتحرير الكامل والفوري لكافة الخدمات وتطبيق نفس المعاملة المقررة للوطنيين على الأجانب من موردي الخدمات، فعلى النقيض من ذلك عارضت الدول النامية هذه المسألة نتيجة أسباب عدة أهمها:

- هذه الاتفاقية ستؤدي من وجهة نظر الدول النامية إلى الإضرار بالصناعات الوطنية الخدمية بسبب ما تتمتع به صناعة الخدمات في الدول المتقدمة من ميزة تنافسية وتطور تكنولوجي سريع.

- ترى معظم الدول النامية أن إخضاع التجارة الدولية في الخدمات لآليات المنظمة العالمية للتجارة يمثل تقليصا لسيطرة الأجهزة الوطنية على القطاعات التي يشملها التحرير، ومن ثم تهديدا مباشرا لسيادتها الوطنية.

- كما رأت الدول النامية بأن تحرير التجارة في مجال الخدمات سوف يضر باعتبارات النمو الاقتصادي وأهداف التنمية فيها، حيث ستقوم الشركات متعددة الجنسية عقب التحرير بالهيمنة أو السيطرة، مما سيعيق النمو الاقتصادي للصناعات الوليدة أو الناشئة في الدول النامية.

- إن تحرير الخدمات يؤدي إلى زيادة الواردات الخدمية مما يؤثر سلبا على موازين مدفوعاتها مما يؤدي إلى التأثير سلبا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الحد من قدرة السلطات النقدية الوطنية على رسم وتنفيذ سياستها، وكذا فعاليتها في الرقابة على الأنشطة الاستراتيجية المرتبطة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، فضلا عن فقدان سيطرتها على الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات[458].

---

[457]- عبد المطلب عبد الحميد، "تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، جمهورية مصر، 2003، العدد 02، المجلد 21.

[458]- وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 111، 112.

فوضع الاتفاق العام للتجارة في مجال الخدمات يعتبر من أهم نتائج جولة أوروغواي، إذ شمل هذا الاتفاق لأول مرة تحرير تجارة الخدمات من القيود التي تفرضها الدول على التجارة في ذلك المجال، من خلال القوانين والإجراءات الإدارية[459].

وقد حدد الجزء الأول من الاتفاقية، المقصود بالتجارة في مجال الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة، فقد تأخذ تلك التجارة شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد، كما هو الحال فيما يتعلق بخدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو في شكل انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد تقديم الخدمة كما في حالة السياحة، أو في شكل انتقال المشروع المؤدي للخدمة إلى بلد المستفيد كما في حالة إنشاء شركات أو فروع لشركات أجنبية، أو انتقال مواطني دولة ما لآداء الخدمة في دولة أخرى.

ويتضمن الجزء الثاني من الاتفاقية، الالتزامات والضوابط العامة لتجارة الخدمات، ومن أهمها الالتزام بمبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية، الالتزام بالشفافية، حيث تتعهد كل دولة بنشر كل القوانين والقرارات والإجراءات الوطنية ذات الصلة بتنفيذ هذا الاتفاق وإتاحة المعلومات المطلوبة وإنشاء مكتب أو أكثر للمعلومات حول تحرير تجارة الخدمات.

وقد تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية الخدمات تسهيلات لزيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية في مجال الخدمات من خلال التفاوض بين الأعضاء لتقديم قطاعات الخدمات في هذه الدول ورفع مستوى كفاءتها وقدرتها على المنافسة وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية.

أما بخصوص فرص النفاذ للأسواق، فالاتفاق لا يعنى بالتحرير الفوري وفتح الأسواق في مختلف قطاعات الخدمات، بل يترك لكل دولة حرية اختيار ما تراه مناسبا من القطاعات لفتح أسواقها مع الالتزام بأن تكون المعاملة التي تمنح لموردي الخدمات لا تقل امتيازا عن ما هو محدد من التزامات وشروط تعلنها الدولة[460].

---

[459]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 123.

[460]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 225، 226، 227.

وظاهريا، تعتبر اتفاقية التجارة في مجال الخدمات من أكثر الاتفاقيات التي يمكننا القول أنها جاءت منصفة للدول النامية، ومراعية للفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، إلا أنها من الناحية العملية تخلق صعوبة شديدة على البلدان النامية، إذ تشعرها بخطر حقيقي من جراء تسارع إجراءات تحرير التجارة في هذا المجال، إذ أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمي بنسبة تبلغ **97** بالمائة من براءات الاختراع العالمية، كما أن هذه الدول تسيطر على قطاع خدمات الاتصالات والخدمات المالية والبنوك، وفي المقابل نجد أن الدول النامية تملك قطاع خدمات ضعيف لا يقوى على الوقوف في وجه المنافسة القادمة من الدول الكبرى في حالة تحرير هذا القطاع، مما يجعل سيادتها الداخلية عرضة للتقليص والإنحسار.

فهذا الاتفاق يضرب سيادة الدول النامية في وضع سياستها الاجتماعية عرض الحائط، لتحسين معيشة شعبها، حيث من الصعب العثور على حكومة من حكومات البلدان النامية تكون هي المورد الوحيد لأي خدمة عامة، فخدمات الصحة والتعليم توفرها مؤسسات من القطاعين العام والخاص، بنسب تتغير باستمرار، وهذا يعني أن أية هيئة حكومية توفر خدمة ستكون على تنافس مع مؤسسات خاصة[461].

كما أن لهذا الاتفاق تأثيرا كبيرا على الخدمات المالية والمصرفية للبلدان النامية، حيث يحد من السيادة الوطنية لتلك البلدان في مجال السياسة المالية، فتحرير التجارة في هذا الجال ينتج عنه خسائر عديدة للبلدان النامية، بما يعنيه ذلك من إتاحة الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية سواء عبر الحدود أو إنشاء فروع لها داخل البلدان النامية، وهذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الاقتصادية للدولة كما سبق وأن أشرنا، مما يجعل سيادة هذه الدول عرضة للانكماش والتقليص من قبل الشركات العملاقة في هذا المجال.

وفي مجال السياحة تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية، في المركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية في الدول النامية، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع يصعب سدها[462].

---

[461]- د/السن عادل عبد العزيز، مرجع سابق، ص **130**.

[462]- قويدري محمد، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، العدد الأول، **2002** م، ص **22**.

وبهذا فإن هذا الاتفاق في شقه المالي يتجاهل كليا مبدأ السيادة الوطنية، بواسطة حركة رأس المال، ويجبر الدول الوطنية على الخضوع والتكيف مع السياسات المالية التي تمليها البورصات والشركات العالمية[463].

وكمثال على الضغط الذي يمارسه هذا الاتفاق، الموقف التفاوضي الذي وضعه الاتحاد الأوروبي مؤخرا الذي يقضي بأنه: "ما لم تقم الدول النامية بتحرير أسواقها المصرفية والتأمينية سيمتنع هذا الأخير عن توسيع عملية وصول المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من البلدان النامية إلى أسواقه"[464]. فالاتحاد الأوروبي بذلك يتلاعب بنقطة ضعف الدول النامية، حيث أنه يساومها بالامتناع عن فتح أسواقه في المجال الذي تتمتع فيه بمزايا نسبية ألا وهو تجارة المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، إذا لم تقم بتحرير أسواقها المصرفية والتأمينية والذي يعتبر بالنسبة للدول النامية قطاع خدمات ضعيف لا يقوى على المنافسة، فأي سيادة تبقى لهذه الدول عندما يأتي من يملي عليها ما تتبعه من سياسات.

فهذا الاتفاق لم يراعي انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة، ولم يراعي أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في البلدان النامية بمصالحها الاستراتيجية، وهذا ما يؤثر سلبا على سيادة هذه الدول.

وبصفة عامة نلاحظ بخصوص هذا الاتفاق أن هناك عدة فقرات منه تتعلق بالدول النامية ما هي في الواقع إلا إعلان عن نوايا أو مبادئ عامة تتعلق بأهداف يجب الوصول إليها من خلال المفاوضات حول الالتزامات المحددة، وقد تبين من خلال السلوك الفعلي للدول المتقدمة أن القطاعات التي تمثل أهمية خاصة للدول النامية لم تلقى الاهتمام الكافي.

كذلك لم تقم الاتفاقية بوضع أي ضوابط أو قواعد لتهذيب الاحتكار والحد منه، مما يمثل تهديدا للدول النامية بصفة عامة والشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة[465]، ليس فقط على الصعيد الدولي بل أيضا على الصعيد المحلي عند فتح الأسواق أمام الشركات الأجنبية الضخمة متعددة الجنسية في مجال الخدمات.

---

[463]- Rousset Maurise, "La mondialisation de l'économie", 2 éme édition, Ellipse Edition, Paris, 2005, P 190.

[464]- د/السن عادل عبد العزيز، مرجع سابق، ص 157، 158.

[465]- وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 117.

2- اتفاق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:

تركزت مناقشات حماية الحقوق الفكرية المتعلقة بالتجارة حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النامية، والمتمثلة أساسا في نقل التكنولوجيا وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع، وبعد مشاورات مطولة تم التوصل إلى اتفاقية حول الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية[466]، والتي تشمل: حقوق الطبع، العلامات التجارية، براءات الاختراع، العلامات الجغرافية للسلع، التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج، التصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسرار الصناعية، وتتعهد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق، بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية[467].

وتعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية إلى اتفاقية باريس لعام **1967** م الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، واتفاقية بيرن لعام **1971** م، التي تتناول حقوق التأليف، كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة في هذا المجال وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشئت عام **1967** م، مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم **157** دولة، وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ورغم معارضة غالبية الدول النامية، انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة أوروغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف بشأن حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. والواقع أن مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا تعدو أن تكون محاولة من قبل الدول المتقدمة من أجل حماية نتائج ابتكاراتها واختراعاتها العلمية، والانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع إلا بشروط تضعها الدول المتقدمة[468].

---

[466]- بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 57.
[467]- بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص 35.
[468]- قويدري محمد، مرجع سابق، ص 22.

فمن خلال هذا الاتفاق يتجلى لنا من الوهلة الأولى أن سيادة البلدان الضعيفة سوف تكون عرضة للتقزيم والتهميش، والبداية تكون من الناحية التشريعية حيث يفرض الاتفاق أعباء تشريعية جديدة على الدول التي لا تتوافر لديها تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، أو أن تشريعاتها لا تتماشى مع أحكامه، مما يعرض السيادة التشريعية للبلدان النامية للتآكل والتهميش. كما جعلت تلك الدول تتعرض إلى بذل جهد كبير في سبيل ترجمة هذه الحقوق الفكرية في قوانينها المحلية وضمانها[469].

فالجزائر مثلا كدولة نامية وجدت نفسها مضطرة إلى إصدار العديد من القوانين وإدخال مجموعة من التعديلات على الترسانة القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية، وذلك بهدف تكييف القوانين الجزائرية مع أحكام هذا الاتفاق تحسبا لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة[470].

وبناء عليه نلاحظ تقلص وتراجع فكرة السيادة الوطنية في ظل اتفاق حقوق الملكية الفكرية، إذ يصبح لزاما على الكثير من البلدان النامية أن تعيد النظر حتى في تشريعاتها الوطنية، إذا ما تعارضت مع ذلك الاتفاق، وهي بذلك تخدم بالأساس المصالح الاقتصادية الكبرى للشركات العملاقة في الغرب، فالبلدان المتقدمة لا تترك مناسبة إلا واستغلتها لممارسة كافة الضغوط على البلدان النامية لاستدراجها إلى تطبيق معايير حماية أعلى في مختلف المجالات.

ففي مجال الصحة، تعد صناعة الأدوية في الدول النامية من التحديات الكبرى نظرا للقيود التي تفرضها الدول صاحبة الاختراع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول العربية استهلكت سنة **1997**م ما قيمته **3840** مليون دولار، الأمر الذي يبين التبعية للدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس، طالبت الدول النامية بقيادة الهند والبرازيل من الدول المتقدمة، السماح لها بإنتاج أدوية خارج براءات الاختراع، وفي إطار سياستها للصحة العامة، وذلك بغرض مواجهة الأمراض والأوبئة المتفشية في إقليمها[471].

---

[469]- سمير بريك اللقماني، مرجع سابق، ص **94**.
[470]- د/ لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص **74**.
[471]- قويدري محمد، مرجع سابق، ص **22**.

ولكن في الوقت الراهن، يمكن القول أن قدرات الدول النامية لا تسمح لها باكتساب ميزة تكنولوجية وابتكارية، إذ أن الأمر يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير، وذلك يعد مشروعا جد مكلف، وعليه قد تكون مشروعات الشراكة مع الطرف الأجنبي مسألة استراتيجية لتضييق الفجوة التكنولوجية، والحد من التبعية المطلقة للعالم المتقدم[472].

إضافة إلى ذلك، نجد أن لهذا الاتفاق تأثيرا كبيرا على السيادة الغذائية للبلدان النامية، حيث مع توسع صناعة التكنولوجيا الحيوية، أصرت الشركات متعددة الجنسية بفضل الدول المالكة لها أن يقر الاتفاق الحماية على الأصناف الزراعية المستنبطة بأساليب الهندسة الوراثية، وعلى طرق تهجين النبات، وطبقا لهذه الحماية فإن المزارعين في البلدان النامية الذين نجحوا من قبل في تحسين وزيادة إنتاجهم ودخلهم باستخدام البذور المهجنة عالية الجودة، لن يتمكنوا بعد تطبيق أحكام الاتفاق من ذلك الاستخدام، حيث أصبح من المحظور عليهم إعادة إنتاج الشتول الناتجة عن البذور الخاضعة للحماية إلا بموافقة صاحب البراءة والذي يطلب أسعارا مرتفعة لمنحها، وبذلك يتعرض الإنتاج الزراعي على المستوى القومي للضرر وتزيد الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية سوء، وتبقى تابعة لنظيرتها المتقدمة من الناحية الغذائية، مع تقليص فرص تحقيق الأمن الغذائي فيها وبالتالي القضاء على سيادتها الغذائية[473].

وبناء على ما تقدم ذكره بخصوص هذا الاتفاق، الذي رأينا فيه اختلال التوازن لصالح البلدان المتقدمة الأعضاء ذات مستويات التكنولوجيا المتطورة والمتخصصة والتي تفوق القدرات، نتساءل كيف تستطيع الدول النامية في ظله تطبيق نظام صارم لحماية الملكية الفكرية؟ وكيف يتأتى لها الاستفادة من مبدإ التبادلية في المصلحة والمنفعة الذي تقوم عليه المنظمة العالمية للتجارة؟ فقد بات واضحا في ظل هذا الاتفاق، أنه بينما تتحمل البلدان النامية أعباء النظام الصارم لحماية حقوق الملكية الفكرية، تجني البلدان المتقدمة فوائده مع إعاقة البلدان النامية من الحصول على أبسط حقوقها في الوصول إلى التقدم العلمي في مختلف المجالات الحيوية. وعليه فإن هذا الاتفاق يعد من ضمن أخطر الاتفاقات التي ستكون سلبياتها على سيادة الدول النامية كبيرة جدا.

---

[472]- قويدري محمد، مرجع سابق، ص 22.
[473]- د/ محمد عبيد محمد محمود، مرجع سابق، ص 984.

وكخلاصة لما تم التعرض إليه بالحديث في هذا المطلب بخصوص اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة وتأثيراتها السلبية على سيادة الدول النامية، يمكننا القول أن تلك الاتفاقيات تعد من أبرز وأخطر الضغوط المفروضة على السيادة الوطنية، حيث نجد أن اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ بعض القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث أنها أوجبت على الدول ضرورة التشاور معها قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة الدولية، والتي تؤثر على التزامات الدولة في اتفاقيات المنظمة[474].

إضافة إلى ذلك فإن اتفاقيات المنظمة لم تراعي موازين قوة الدولة وضعفها اقتصاديا، حيث تركت الاتفاقيات للدول حرية المنافسة التجارية على قدم المساواة بين دول ليست متساوية أصلا، فوفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر عام **1997**م، بلغ نصيب أقل **48** دولة نامية في التجارة الدولية **0,3%**، ومعظم هذه الدول تمر الآن بعمليات إعادة هيكلة وخصخصة، ومع ذلك بالغت الدول المتقدمة في وضع القواعد التي تعظم من منافعها ومكاسبها من حرية التجارة دون مراعاة لهذه الدول، فأقحمت اتفاقيات الملكية الفكرية واتفاقية التجارة المتعلقة بالاستثمار وتجارة الخدمات، وغيرها من الاتفاقيات وضمنتها العديد من الشروط ضد دول الجنوب الفقيرة والتي ليس باستطاعتها أساسا المنافسة عن طريق تصدير منتجاتها للدول الغنية، بل أن الدول الغنية ابتكرت سياسات اقتصادية هبطت بأسعار المواد الخام التي تصدرها الدول الفقيرة إلى أكثر من نصفها في فترة الثمانينات والسبعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى فرض رسوم إغراق واتخاذ إجراءات حمائية ضد بعض المنتجات القليلة التي يكون للدول النامية فيها ميزة نسبية، مثل صناعة المنسوجات وبعض المنتجات الزراعية[475].

---

[474]- رفيقة بسكري، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام إليها"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، تحت إشراف أ.د/ عواشرية رقية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، **2014/ 2015**م، ص **231**، **232**.

[475]- Hofman John:Beyond the state, Cambridge **1995**, in Gorringe- timothy: fain shores: Ethics and the Global economy, London, Thomas & Hudson, **1999**, p **72**, **73**.

المبحث الثاني: طبيعة الالتزامات الدولية التي تفرضها المنظمة وانعكاساتها على السيادة:

تعد السيادة من أهم مقومات وجود الدولة التي لا تكتمل بدونها، فمن منظور فقهاء القانون والسياسة تعتبر أهم ما يميز الدولة عن غيرها من الوحدات أو المؤسسات السياسية الأخرى بالرغم من عدم وجود إجماع فكري وقانوني على المعنى الدقيق للسيادة في ظل تشابك المصالح وتباين أسباب القوة والنفوذ بين الدول، إذ تعد نظرية السيادة من أكثر نظريات القانون العام غموضا. وعلى العموم فإن السيادة هي عنصر من العناصر المميزة للدولة، إذ يجب أن يتوفر إلى جانب الإقليم والسكان سلطة لا تعلوها سلطة أخرى تستأثر بمباشرة جميع الاختصاصات داخل حدود الإقليم في مواجهة الرعايا وتتصرف في الخارج على قدم المساواة مع غيرها من السيادة المماثلة.

غير أن التحديات الكبرى التي أصبحت فكرة السيادة تواجهها لم تعد مقتصرة على الجوانب السياسية فحسب، فمع تحول المجتمع الدولي المعاصر نحو الاهتمام البالغ بالمسائل الاقتصادية خصوصا في بعدها الدولي في ظل الحاجة إلى دعم فكرة التعاون الدولي في بعده الاقتصادي من خلال تبادل المنافع، ظهر جليا أن هذا التعاون لا يكتمل في معالمه إلا من خلال التجارة الدولية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن اشتداد المنافسة التجارية في الأسواق الدولية يحتم إيجاد القواعد القانونية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، كما أن البحث عن الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يشرف على ضمان عدم انحراف سلوك الدول عن الشرعية التي أرسيت في ظل التطور المتلاحق لقواعد التجارة الدولية، هذا الإطار الذي سعى المجتمع الدولي لإكمال مؤسساته بعد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث استطاع الوصول إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة لإدارة مختلف القضايا التي أصبحت تفرزها الحياة الدولية في مجال التجارة، مما يظهر حقيقة مفادها أن القواعد القانونية والإطار المؤسسي الجديد لتنظيم التجارة الدولية هو المجال الجديد لتطويع سيادة الدولة وتحدي كبير للدول من حيث حدود ممارسة السيادة ونطاقها.

ولعل هذه المسألة تفرض وجودها بازدياد انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتحول في اقتصاديات كانت اشتراكية في معظمها تتسم بنظم الحماية وتتمسك بخاصية السيادة في إدارتها إلى اقتصاديات ليبيرالية تحتكم إلى قواعد اقتصاد السوق وحرية التجارة، وتراجع دور الدولة في إدارة التجارة الخارجية، ولعل ما يثير الانتباه هو أن هذا التحول قد رسم صراحة بقواعد دستورية في العديد من الدساتير الوطنية.

والظاهر أن مبدأ تحرير التجارة ينتقل في المرحلة الراهنة من طابعه الدولي إلى طابعه العالمي بشكل يظهر أن الدولة التي تتمسك بخاصية السيادة بصورتها أو مفهومها المطلق قد تبقى معزولة عن المحيط الدولي خصوصا في مسائل التجارة والاقتصاد، ومن ثم لا تستطيع تحصيل منافع مفترضة من التبادل الدولي التجاري، فالحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية يبدو أنه يمر حتما عبر تحقيق هذا الاندماج عمليا، من خلال تبني آليات اقتصاد السوق، وهذا بدوره يفرض خضوع الدولة للقواعد الموضوعية التي تشكل النظام الدولي التجاري الجديد ومنها قواعد القانون الدولي التجاري، كما يفرض الانضمام إلى الإطار المؤسسي الذي يكفل حقوق الدولة الاقتصادية والتجارية من حيث المبدأ، بعد استيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تشكل التزامات قد تكون غير مألوفة بالنسبة للدولة، لذا قد تستغرق وقتا طويلا في مرحلة المفاوضات، وهنا تكمن عمليا صعوبة تخلي الدولة عن كثير من مظاهر سيادتها الداخلية لصالح المنظمة الدولية، بل تصل هذه الصعوبة إلى حد الاصطدام بين تحرير التجارة والسيادة بسبب هذه الالتزامات، الأمر الذي يدعم وجهة نظر جانب من الفقه أن السيادة عائق حقيقي لتحقيق التبادل الدولي، لذا سنتناول بالدراسة آليات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في مطلب أول.

وإن كانت السياة أساس ممارسة الدولة لاختصاصاتها الداخلية والخارجية اعتمادا على المبادئ الدولية، فإن انضمام الدولة إلى المنظمة العالمية للتجارة يحد من حماية السيادة التي كانت تتمتع بها انطلاقا من هذه المبادئ وهذا ما سنتناوله بالدراسة في مطلب ثان.

المطلب الأول: آليات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتأثيراتها على السيادة:

إن شروط العضوية في المنظمات الدولية ذات الاتجاه العالمي هي مسألة محل اختلاف، حيث لا توجد قاعدة عامة تسير عليها فيما يتعلق بشروط العضوية، وعن المنظمات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاقتصادي فقد استطاعت أن ترسي نظاما متميزا للعضوية، من أهم قواعده الإجابة عن مختلف الأسئلة التي تخص السياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة الراغبة في الانضمام، ويكون هذا من خلال مرحلة المفاوضات، والغرض من ذلك تكوين صورة شاملة عن الحالة الاقتصادية للدولة ومختلف القطاعات الأساسية التي تعتمد عليها للمشاركة في التبادل التجاري، وهو نفس النظام الذي أرسته المنظمة العالمية للتجارة، للتحقق من مدى استيفاء هذه الدولة للشروط المحددة في نظام العضوية حتى تتأكد من رغبتها القاطعة في الانضمام، ومن ثم الاحتكام إلى القواعد الموضوعية والفنية المنظمة للتجارة الدولية، والجدير بالذكر أن الدولة تتمتع بصفة مراقب بالمنظمة بعد استيفائها لغالبية الشروط المطلوبة للعضوية تمهيدا لقبولها كعضو كامل الحقوق في إطارها.

كما ذهبت إرادة الدول المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة إلى إرساء نظام قانوني يكفل تحقيق أهدافها، حيث يرمي أساسا إلى تأكيد الالتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدإ المساواة في المعاملة، والتزام الدول بقواعد مدونة سلوك في العلاقات الدولية التجارية، ولعل أبرز ملامح هذه الالتزامات هي ضرورة ملاءمة التشريعات الاقتصادية للدول في مرحلة الانضمام إلى المنظمة، مما يعطي انطباعا بضرورة إدخال القواعد الدولية في صلب التشريعات الوطنية، وهنا يطرح السؤال، هل تكييف التشريع الوطني في هذه المرحلة مع قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة يشكل قبولا من الدولة بالانتقاص من سيادتها في مظهرها الداخلي؟، وهو ما سنتناوله بالدراسة في الفرع الأول.

كما أنه ومن خلال الاطلاع على اتفاقيات تحرير التجارة العالمية يتبين أن هناك هدفا مقتضاه خلق التزام دولي بضرورة تحرير التجارة من كل أشكال القيود ونظم الحماية مما ينجر عنه إعادة النظر في أدوار الدولة الاقتصادية، وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تكييف التشريعات الاقتصادية الوطنية:

تحرص المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المشرف على تطبيق النظام الدولي التجاري على ضرورة استيفاء الدول الراغبة في الانضمام إلى ذلك النظام لشروط العضوية المقررة في نظامها القانوني، ومن باب أولى مراقبة استمرارية سلوك الدول لضمان احترامه في مرحلة ما بعد الانضمام. وتعد مسألة تكييف القوانين التزاما قائما بذاته على الدول، حيث يتضمن تقديم الدولة لتعهد صريح بملاءمة قوانينها الداخلية مع قواعد وأحكام المنظمة واتفاقات تحرير التجارة العالمية، وذلك عبر فترات زمنية تختلف باختلاف طبيعة اقتصاد الدولة إن كان متقدما أو متخلفا.

ولا يتوقف هذا الالتزام عند حدود ما تقتضيه قواعد القانون الدولي بضرورة تطابق القوانين الداخلية مع التزامات الدولة مع غيرها من أشخاص المجتمع الدولي التي يرعاها القانون الدولي عند تعارضها، بل إن اتفاقية مراكش جاءت بنص صريح في المادة **16** في فقرتها **04** بفرض تطبيق هذا الالتزام: "يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الملحقة"[476].

ومن ناحية أخرى فإن واقع العولمة الاقتصادية وضرورات إدماج الاقتصاديات الوطنية ضمن الاقتصاد العالمي الذي يشهد تطورا متسارعا في مختلف قطاعاته، يدفع بالدولة إلى ملاءمة قوانينها الداخلية مع النصوص الدولية، كمحاولة لتحصيل منافع التجارة الدولية بمختلف أبعادها، وذلك قصد تأهيل اقتصادها مع متطلبات المنافسة، ومما لا شك فيه أن المجالات التي تم فيها تحرير التجارة العالمية تشكل فضاء خصبا لعملية تعديل التشريعات الوطنية. ومن ثم سنحاول من خلال هذه الدراسة مناقشة مسألة مدى ضرورة تعديل التشريعات الداخلية وفقا لاتفاقيات المنظمة وذلك في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول تبيان القيمة القانونية التي تتمتع بها اتفاقيات المنظمة في مواجهة القانون الوطني[477].

---

[476]- د/ مصطفى سلامة حسين، "قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة"، منشأة المعارف، القاهرة، دون طبعة، ص 65.

[477]- Vergile Pace, "L'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échange commerciaux internationaux", l'Harmattan, 2000, p 97.

أولا: ضرورة تعديل التشريعات الداخلية وفقا لاتفاقيات المنظمة:

إن من البديهي أن لا ترتب اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة أي التزام قانوني اتجاه الدول التي لم تنضم بعد إلى التنظيم التجاري الدولي، وبالتالي فإن تلك الدول غير المنضمة لا تكون مجبرة على تعديل تشريعاتها الوطنية المنظِمة للنشاطات الاقتصادية والتجارية حتى تكون مطابقة للقواعد والمبادئ التي تشرف المنظمة على تفعيلها وتطبيقها على الدول التي سبق لها الانضمام إليها واكتملت صفة العضوية بالنسبة لها. والواقع أن هذه القاعدة من المسلمات في إطار القانون الدولي، حيث أن "الاتفاقية لا تلزم إلا عاقديها"، وعليه فإن مخالفة التشريعات الاقتصادية الوطنية لقواعد وأحكام اتفاقيات المنظمة بالنسبة للدول غير الأعضاء يحميه القانون الدولي ذاته من منطلق حق الدولة السيد في اختيار النظام الاقتصادي الذي تراه مناسبا لتحقيق مصلحتها في التنمية[478]، وحق يحميه حتى القضاء الدولي طالما أن هذا يمثل الوجه الأصيل للاختصاص المحجوز للدولة، فلا يجوز للأشخاص الدولية الأخرى التدخل للانتقاص منه بالتقييد، فسلوك الدولة يتسم بالمشروعية ولا مسؤولية تترتب في مواجهتها. ولكن يبدو أن الواقع الدولي يفرض تعديل التشريعات الوطنية التي تختص بتنظيم النشاط الاقتصادي والتجاري وهذا لدعم اندماج الاقصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وهو ما سنتناوله بالدراسة في النقطتين التاليتين.

1- الواقع الدولي التجاري يفرض تعديل التشريعات الوطنية:

إن مسألة تعديل التشريعات الوطنية للدولة لا تنطلق في كل الأحوال من التزام قانوني فحسب، بل هناك عوامل أخرى تدفع الدولة نحو تعديل تشريعها الداخلي، وهذه العوامل تعبر عن الضرورة الواقعية ومنها تحقيق "المصالح القومية للدولة" وأهدافها التي تعد العامل الحقيقي لأي اتجاه نحو تكييف التشريعات النافذة.

ومن هذا المنطلق وجدت العديد من الدول غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة نفسها مجبرة على تعديل تشريعاتها الداخلية بالشكل الذي يحقق فعليا هذه المصلحة[479].

---

[478]- د/ ناصر الحويش، "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية"، منشورات الحلبي، دمشق، 2005م، ص 81.

[479]- Yves Nouvel,"Aspects généreux de la conformité du driot interne au droit de l'OMC",Annuaire Français du droit international,volume 48, 2002, p 457.

هذه الضرورة أوجدها الواقع الدولي الجديد الذي أعيد تشكيله بفعل العولمة الاقتصادية كأساس واقعي، في حين أصبحت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي تدفع نحو المزيد من تحرير التجارة العالمية تشكل إطارها القانوني، وبناء عليه أصبحت الدول غير الأعضاء في المنظمة تسعى إلى كسب العضوية فيها، بحيث يصبح أحد السبل للدخول في النظام الدولي التجاري هو مطابقة تشريعاتها مع ما تقتضيه أحكام وقواعد المنظمة ذاتها للاستفادة من مزاياها المفترضة، ثم بذل الجهد الكافي لتفادي آثاره السلبية بدلا من الوقوف خارج هذا الإطار وبقاء اقتصادها منعزلا وتحمل مساوئه دون الاستفادة من إيجابياته.

والحقيقة أن المتغيرات الدولية الجديدة شكلت أدوات ضغط هائلة دفعت الدول الفاعلة في النظام الدولي بشكل عام إلى الانخراط فيه أو بذل جهود لإنجاح هذه المحاولة والأمثلة على ذلك كثيرة، فإن كانت منطلقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوصفهما قوى اقتصادية فاعلة في النظام الاقتصادي العالمي قائمة على فلسفة اقتصادية ليبيرالية قد أسهمتا عمليا أكثر من غيرهما في إيجاد النظام الدول التجاري الجديد وبناء الإطار المؤسسي الذي يكفل تحقيق أهدافه، فإنه عمليا هناك كيانات أخرى كانت تتمسك في وقت قريب بإيديولوجيات مناقضة تقوم على اقتصاديات موجهة، سعت بعد ذلك بجهود حثيثة نحو الانضمام إلى مؤسسات هذا النظام ومثال ذلك: الصين التي نجحت في افتكاك العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بعد مفاوضات مضنية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك هناك دول أوروبا الشرقية التي نجحت الكثير منها في اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى روسيا التي تسعى جاهدة إلى كسب عضوية المنظمة[480].

ولقد أصبح من الضروري التسليم بأن اكتساب عضوية المنظمة لا يتحقق دون مقابل، فهذه العملية إنما هي صفقة بين الدولة التي تسعى إلى كسب العضوية والأعضاء في المنظمة، ولا يستطيع طالب العضوية أن يحقق هذا الهدف ما لم يقنع الأعضاء في المنظمة بالمقابل الذي سيقدمه، وهو بدون شك يشكل تنازلات غير مألوفة تبدأ بتعديل التشريعات الداخلية[481]، بحيث تصبح متناسقة تماما مع النصوص الدولية التي ارتضتها الدول المنخرطة ضمن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية.

---

[480]-Yves Nouvel, op cit, p 457,458.

[481]- د/ لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص 49.

فأثناء مفاوضات الصين بشأن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة طلب منها الأعضاء في المنظمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعديل تشريعاتها الوطنية في عدة مجالات تمس النشاطات التجارية والاقتصادية وحتى السياسية منها، كالقوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية والنظام المصرفي، وامتدت إلى تعديل تشريعات تتنافى مع مقتضيات احترام حقوق الإنسان، مما يوحي بأن فكرة الحرية متكاملة فهي ليست ذات مضمون اقتصادي فحسب بل تتعداها إلى المضمون السياسي[482].

ومن الطبيعي أن يهتم أعضاء المنظمة بمدى ملاءمة تشريعات طالبي العضوية مع النصوص الواردة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ولعل المرحلة المناسبة لتحقيق ذلك هي مرحلة المفاوضات بشأن الانضمام بين طالب العضوية والأعضاء الآخرين.

ففي هذه المرحلة يُفرض على طالب العضوية عرض قوانينه النافذة على جميع أعضاء المنظمة، والوسيلة المستخدمة هنا هي الأسئلة التي تهدف إلى تكوين صورة متكاملة حول الإطار القانوني الداخلي المنظِم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وبعد ذلك يُطلب الأعضاء في المنظمة خاصة الفاعلين منهم من طالب العضوية تعديل التشريعات التي يرونها غير متطابقة مع الالتزامات التي تحرص المنظمة على تطبيقها لضبط سلوك الدول لاحقا بعد الانضمام، وعندما يصبح اكتساب العضوية متوقفا على الوفاء بهذا الالتزام الذي يشكل شرطا في حد ذاته تصبح مصلحة الدولة خاضعة لعملية موازنة بين تعديل القوانين السارية المفعول والتي يترتب على القيام بها اكتساب العضوية أو الإبقاء على تلك القوانين وبالتالي عدم اكتساب العضوية والإبقاء على الاقتصاد الوطني منعزلا عن النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي الذي أصبح أكثر اندماجا وترابطا. فإذا فرضنا أن تقدير الدولة طالبة العضوية هو أن مصلحتها تتطلب تعديل القوانين النافذة لديها رغم عدم وجود التزام قانوني صريح يدفعها نحو هذا التعديل، فإن هذه الدولة تكون قد استجابت للواقع الدولي، وهو ما تقوم به حاليا جميع الدول التي تسعى إلى كسب عضوية المنظمة العالمية للتجارة حتى ولو كان هذا يمس بسيادتها الوطنية[483].

---

[482]- د/ لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص 49، 50.

[483]- د/ ياسر الحويش، "تأثير اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2004م، ص 73.

2- تعديل التشريعات الوطنية للاندماج في الاقتصاد العالمي:

من المعروف أن هناك دولا لم تشرع في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومع ذلك تجد نفسها متأثرة بالواقع الدولي الاقتصادي الذي يدفعها إلى تعديل العديد من التشريعات الوطنية، وهذه الدول هي غير ملزمة أصلا بإجراء هذه التعديلات فهي لا تعد شرطا للدخول في المفاوضات لأنها لم تصل إلى هذه المرحلة بعد، ورغم ذلك فإنها تعمل بشكل تدريجي على موافقة التشريعات الوطنية مع النصوص الدولية، وذلك من أجل تهيئة الشروط اللازمة لاكتساب العضوية في المنظمة، ولا سيما إذا كانت هذه الدول قد تبنت في دساتيرها آليات التحول نحو اقتصاد السوق الذي تنهض على أساسه قواعد النظام التجاري الدولي الجديد، وكانت هذه الدول توصف بالدول النامية أو الأقل نموا وقد استطاعت الوصول إلى نتيجة مفادها أن فترة السماح أو الفترة التي تسبق عدم تطبيق أحكام اتفاقيات تحرير التجارة العالمية بحقها، لا تكفي لتسوية أوضاعها الداخلية، وبعبارة أخرى تجد أن الأفضل لها أن تهيء البنى التحتية المناسبة، بحيث يمكن لها أن تستفيد من مزايا النظام التجاري الدولي بأقصى ما يمكن والتقليل من آثاره السلبية عندما تنخرط في المنظمة العالمية للتجارة لاحقا.

إذن فقد أصبحت مسألة التعديل التشريعي وتكييف النصوص الناظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري للحصول على العضوية محسومة في شكل التزام يقع على عاتق الدولة وتحرص المنظمة المعنية على التأكد من الوفاء به[484].

ومما لا شك فيه أن الاتفاقيات متعددة الأطراف قد احتوت قواعد قانونية دولية كثيرة تمس مجالات كانت تدخل ضمن السياسات الاقتصادية والتجارية المقررة حصرا للدول التي كانت تتمسك بالسيادة الكاملة في بناء اقتصادها، وهي مرحلة لازمت فكرة الدولة القومية إلى حد بعيد، غير أنه بنجاح الجهد الدولي في إطار اتفاقية الجات لسنة **1947**م بنقل هذه السياسات من طابعها الفردي إلى الطابع الجماعي[485]، ليمتد بعد اكتمال الإطار المؤسسي لإدارة الاقتصاد العالمي من خلال تأسيس المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب صندوق النقد والبنك العالميين، أصبحت تلك السياسات التي كانت محكومة بقوانين وطنية خاضعة لأحكام القانون الدولي.

---

[484]- د/ ياسر الحويش، مرجع سابق، ص 73، 75.

[485]- جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص 395، 396.

وإذا ما التزمت الدولة بتكييف هذه التشريعات والنصوص الواردة في تلك الاتفاقيات، فإنه ودون شك ستكون مجالات التعديل واسعة بحسب اتساع الاتفاقيات الالتي تم مراعاتها في هذا المجال.

وما تجدر الإشارة إليه في هذه النقطة هو أن عملية تعديل وتكييف التشريعات لا ترتكز فقط على جانب واحد من مجالات التجارة كخفض التعريفات الجمركية مثلا، إذ أن كل اتفاقية من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تفرض التزاما بتعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع قواعدها، والأمثلة على ذلك متعددة فهناك المجال الحساس بالنسبة للدولة كالاتفاق الخاص بشأن الزراعة الذي عرف اختلالا على نطاق واسع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ناهيك عن تأثيره بالنسبة للبلدان النامية والفقيرة نظرا لارتباطه بمسألة الأمن الغذائي، إضافة إلى المجال المتعلق بتطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية، وآخر بشأن تجارة المنسوجات التي تملك فيه بعض الدول النامية ميزة نسبية في إنتاجه وتصديره، علاوة على الاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والفحص قبل الشحن وقواعد المنشأ، وإجراءات إصدار تراخيص الاستيراد، كما يمتد إلى مسألة الدعم والأحكام الوقائية الوطنية في حال تعارضها مع الأحكام الواردة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ويستلزم الأمر فحصا دقيقا لبيان مدى توافقها مع النصوص الدولية الناظمة للتبادل التجاري الدولي قبل الانضمام واكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، ومن البديهي أن تعمل كل دولة طالبة العضوية على إزالة ما يعارض أحكام ومبادئ المنظمة في تشريعاتها[486].

وعلى كل فإن عملية تهيئة الشروط اللازمة سواء قبل عملية الدخول في المفاوضات مع الشركاء التجاريين في المنظمة، أو بعد مباشرة المفاوضات كسبيل للانضمام أو حتى بعد اكتساب صفة العضو فيها كشكل من أشكال تقييد إرادة الدولة، لا تمس فقط مجرد نصوص قانونية جامدة، بل ينبغي الحرص على تفعيل تلك النصوص وتطبيقها في مجمل القطاعات التي تتصل بالتجارة ضمن منظومة متكاملة مع القواعد الدولية التي يتم مراعاتها في هذا الشأن تماشيا مع الواقع الدولي الجديد في التجارة الدولية[487].

---

[486]- د/ ياسر الحويش، مرجع سابق، ص 73، 75.

[487]- جمعة سعيد سرير، مرجع سابق، ص 396.

وبناء عليه فإن الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تلتزم باستيفاء الشروط الموضوعية المتعلقة بقبول سريان مبدأ تحرير التجارة ضمن نظامها الاقتصادي والتجاري، علاوة على إجراءات وشروط شكلية تتعلق أساسا بتقديم طلب إلى سكرتارية المنظمة التي تحيله بدورها إلى المجلس العام للنظر فيه، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة المفاوضات مع هذا الأخير، ويشمل هذا تقديم مذكرة تفصيلية عن حالة الاقتصاد الوطني والنظام الساري المفعول على التجارة الخارجية، حيث يتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها ودراستها وتوجيه مختلف الأسئلة القانونية والفنية إلى طالب العضوية.

وتأتي المرحلة الأخيرة التي يفترض فيها إبرام اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية وتثبيت حدودها وعلى تحديد طبيعة الالتزامات، علاوة على القطاعات التي يشملها تحرير التجارة، عندئذ تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي، وإعداد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام، الي تقوم المجموعة برفعه إلى المجلس العام الذي يقوم بدوره بإحالته إلى المجلس الوزاري للموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء، ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك ويصبح الإنضمام ساري المفعول بعد ثلاثون يوما من توقيع البروتوكول طبقا للمادة **12** فقرة **02** من اتفاقية المنظمة[488].

وبعد اكتساب الدولة لصفة العضو في المنظمة ومن ثم القبول بسريان النظام التجاري الدولي في مواجهتها، يصبح اقتصادها خاضعا لجملة من الالتزامات الدولية التي تجد مصدرها في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات تحرير التجارة العالمية التي تنظم التجارة في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما يفترض أن عملية تكييف التشريعات الوطنية قد اكتملت بإدخال المعيار الدولي في نضمونها، مما يجعل الدولة في وضع دولي جديد يطرح بقوة وضع السيادة في مواجهة القواعد الدولية التجارية[489]، ومن ثم فإن مسألة القيمة القانونية لهذه القواعد في مواجهة التشريعات الوطنية تعبر عن تقييد خاصية السيادة خصوصا فيما يتقرر من إلغاء التعارض بين القواعد القانونية في التشريع الوطني والقواعد الدولية التي يتم مراعاتها في مجال التجارة الدولية.

---

[488]- د/ دادي عدون ناصر، وأ/ متناوي محمد، مرجع سابق، ص **140**.

[489]- بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2004**م، ص **166**، **169**.

ثانيا: القيمة القانونية لاتفاقية المنظمة في المجال الداخلي للدول النامية:

إن هذه المسألة لا يمكن معالجتها في تقديرنا إلا إذا اكتسبت الدولة صفة العضو في المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت طرفا في النظام التجاري الدولي بعد استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية، ومنها إعادة تكييف جملة التشريعات الاقتصادية والتجارية مع القواعد والمبادئ الدولية التي تتم مراعاتها في مختلف اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وكذا اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، أين تصبح مسألة احترام الدولة للقواعد الدولية المنظمة للتبادل الدولي مقترنة بالمسؤولية الدولية في حالة إتيان أي سلوك مشوه للتجارة الدولية، ومن باب أولى بقاء تشريعاتها الداخلية في كل عملية متطابقة مع التزاماتها، ومن هنا تطرح مسألة مدى سمو قواعد التجارة الدولية على القانون الداخلي[490].

والحقيقة أن مسألة سمو القانون الدولي أصبحت محسومة لصالح هذا الأخير في مواجهة قواعد القانون الداخلي، ومن ثم يجب أن يكون هناك توافق بينهما، حيث أن العمل الدولي يفرض إزالة التمييز بينهما، ذلك أن الدولة التي تصدر القاعدة القانونية الداخلية هي التي تلتزم بالقواعد الدولية بحيث إذا نظرنا إلى مكانة القانون الدولي نجد ثمة تفوقا ضمنيا تقره الدول لصالح هذا القانون. فالاتفاقيات الدولية والمعاهدات والبروتوكولات لا تتمتع بقيمة قانونية أدنى من التشريعات الداخلية بل تسمو عليها.

ففي مجال ممارسة السيادة، نجد أن الدولة سلطة واحدة وعليا في مواجهة المجتمع الداخلي، ولكنها ليست كذلك بالنسبة للمجتمع الدولي فإرادتها في وضع القاعدة القانونية أو تعديلها تصبح مقيدة بموافقة الدول الأخرى، وفي هذا الصدد قررت محكمة العدل الدولية الدائمة في رأي استشاري أصدرته سنة **1930**م أن: "القوانين الداخلية لا تسمو على المعاهدات التي تبرمها الدول". وإن جرى العمل الدولي عموما على سمو قواعد القانون الدولي على قواعد القانون الداخلي بالرغم من بعض المسائل المعقدة التي تفرزها بعض الدساتير الوطنية، والتي تحتاج إلى إعمال قواعد التفسير[491].

---

[490] - Peter Van Den Bossche, "The Law and policy of world trade organization",Cambridge university press, Camridge, 2005, p 147.

[491]- بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 170، 171.

فلا شك أن انضمام الدولة إلى التنظيم الدولي التجاري يفرض عليها حتما الالتزام بقواعده وأحكامه، ذلك أن اتفاقية مراكش جاءت بنص صريح في هذه المسألة من خلال المادة **16** في فقرتها **04**، حيث يلاحظ أن هذا النص لم يقتصر على منح الأولوية لنصوص المعاهدة المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة على نصوص القانون الداخلي فحسب، بل تلزم الأطراف باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نفاذ أحكام وقواعد المنظمة ضمن السياسات الاقتصادية والتجارية وفق متطلبات التحرير ومنطوق وصلب الاتفاقيات التي يتوجب مراعاتها. ويلاحظ أن لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أثر مزدوج يتمثل في:

- سمو قواعد وأحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على قواعد القانون الوطني.

- عدم سريان التشريعات الوطنية المتعارضة مع قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة والعمل على إلغائها.

وبذلك فإن مسألة تكييف التشريع الوطني مع متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تطرح إشكالا حول مدى تأثير هذا الالتزام على سيادة الدولة ونطاقها[492].

وهنا يمكننا القول أن عملية تكييف التشريعات الوطنية مع القواعد الدولية الناظمة للمسائل التجارية الدولية في نظر بعض الباحثين تشكل مساسا خطيرا بسيادة الدولة، والقول أن تنفيذ هذا الالتزام لا يكون إلا بإرادة الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفق مبدإ الرضائية أو مبدإ سلطان الإرادة كأساس للالتزام الدولي، فإن هذا المبدأ قد عرف نتيجة للتطورات والمتغيرات العالمية تراجعا كبيرا، حيث أفضت هذه الأخيرة إلى إيلاء أهمية كبرى للعمل الدولي الجماعي على حساب تمسك الدولة بسيادتها في القبول بالالتزام بتعديل قوانينها الداخلية، ذلك أن واقع العولمة الاقتصادية يعطي انطباعا راسخا بعدم حرية الدولة في تكريس السياسات الاقتصادية والتجارية المعبرة عن إرادتها، وبالتالي تسارع إلى الانضمام للنظام التجاري الدولي دون أن تدرك حقيقة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب بعد ذلك من جهة، وعلى تراجع الحقوق السيادية من جهة أخرى[493].

---

[492]- بن موسى كمال، مرجع سابق، ص **171**.

[493]- د/ ياسر الحويش، مرجع سابق، ص **76**، **77**.

إضافة إلى هذه النتيجة فإن العامل الواقعي المتمثل في اختلاف المركز الاقتصادي للدول الضعيفة عنه لدى الدول الفاعلة في المنظمة العالمية للتجارة وفي التبادل الدولي التجاري سيلعب دوره في القبول بالتنازل عن مضمون السيادة الاقتصادي بعد التنازل عن المضمون القانوني بتعديل التشريعات.

ومع قبول الدولة بالوفاء بالتزام تطابق قوانينها الداخلية مع شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فهذا يؤدي حتما إلى إحلال عملية التنظيم القانوني الدولي محل عملية التنظيم القانوني الوطني، الأمر الذي يقيد سيادة الدولة في معالجة أي اختلال يلحق بالحياة الاقتصادية والتجارية إلا في حدود ما تسمح به الاستثناءات المقررة في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، بل يصل الأمر إلى حد تقييد السلطة التشريعية في سن أي قانون مخالف للالتزامات الدولية التي وقعت وصادقت عليها الدولة، وإلا تعرضت للمساءلة الدولية، حيث تصبح المسألة محسومة لصالح القواعد الدولية وخصوصا الاتفاقية منها، وهو ما تقرر في العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذلك في مجموعة من القرارات القضائية الدولية، والتي تقضي بعدم جواز تذرع الدولة بقواعدها الدستورية أو تشريعاتها الداخلية للتخلي عن التزاماتها الدولية بطريقة غير مشروعة، أو من خلال إصدارها لتشريعات داخلية تسمح لها بالتحلل من التزاماتها الدولية أو التضييق من نطاق تطبيقها، فالقول بسمو القانون الدولي على القانون الداخلي يمنع ذلك كله.

ويبدو أن عملية تكييف التشريعات الوطنية مع متطلبات القواعد والمبادئ الدولية الناظمة لحرية التبادل التجاري الدولي تصب أساسا في اتجاه إعادة الإصلاح الهيكلي لمنظومة متكاملة تكون أدوار الدولة الاقتصادية والتجارية هدفا أساسيا لها لخلق بيئة عالمية تغيب فيها كل أشكال القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات، ويظهر جليا أن عملية التكييف الهيكلي متناسقة مع أهداف المنظمات الداعمة لهذا الاتجاه وهي صندوق النقد والبنك العالميين ليعطي شكلا جديدا لطبيعة الوظائف التي تمارسها الدولة بعد قبول انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يفضي إلى بروز مفهوم جديد لسيادة الدولة في ظل النظام التجاري الدولي[494].

---

[494]- د/ ياسر الحويش، مرجع سابق، ص 77.

الفرع الثاني: إعادة صياغة وظائف الدولة:

تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال العديد من المسؤوليات ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية والتجارية، كالاستثمار والتصنيع بالإضافة إلى دورها التقليدي في إقامة المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعلها الممارس الاقتصادي الرئيسي وأحيانا الوحيد في معظم مجالات الحياة الاقتصادية، وقد كان هذا الطرح متناسبا مع الأفكار السائدة في العهد الاشتراكي فقد كان الاتجاه الغالب في تلك الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفييتي سابقا هو تأكيد دور الدولة في المجال الاقتصادي بقصد الإسراع بعمليات التنمية وعلاج أسباب قصور الأسواق المحلية، فقد زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قصد تلبية الحاجة الاجتماعية لاعتبارات متعددة منها تعزيز ما يسمى "فكرة الدولة القومية" وضرورة دعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي.

ولكن وفي ظل التحول الاقتصادي الكبير نتيجة فشل النموذج الاشتراكي في تسيير الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتوسع النمط الرأسمالي الذي تعد اتفاقيات تحرير التجارة العالمية سنده القانوني والمنظمة العالمية للتجارة إطاره المؤسسي، ظهر اتجاه يقضي بإعادة صياغة العديد من القواعد والمبادئ، منها فتح المجال أمام القطاع الخاص للمبادرة والمشاركة في الحياة الاقتصادية والابتعاد عن فكرة الاقتصاد المبني على التخطيط المركزي التي كانت سائدة في ظل النظام الاشتراكي، وهو الأمر الذي ينتج عنه أساسا وبالضرورة تراجع الدول الاقتصادي للدولة وهو ما سنتناوله بالدراسة في نقطة أولى، إضافة إلى انحصار الدور الرقابي المنوط بها أساسا لصالح المنظمات الدولية المتخصصة وهو ما سنتطرق إليه في نقطة ثانية.

أولا: تراجع الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص:

لا يكفي في ظل النظام التجاري الدولي الجديد صياغة الدولة لقواعد دستورية تعبر من خلالها عن تبني قواعد اقتصاد السوق في ظل سعيها للانفتاح على الاقتصاد العالمي، بل من الالتزام الذي يقع على عاتقها تفعيل أدوات التحول لتصبح حقيقة ماثلة في نطاق النشاط الاقتصادي الممارس داخل الدولة، وبذلك يتقرر إعادة النظر في استمرار سيطرة الدولة على مجمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية بما ينسجم ومبدأ تحرير التجارة والاقتصاد. ومن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة بشكل فعال في تنشيط مجمل الحياة الاقتصادية والتجارية. وهو المجال الخصب لتفعيل قواعد ومبادئ تحرير التجارة على المستوى الداخلي لتحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي، وهذا يستلزم حتما تراجع دور الدولة على هذا الصعيد، ذلك أن تحكم هذه الأخيرة في القرار الاقتصادي أو بتدخلها المباشر في إدارة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، قد أفرز العديد من المشاكل على المستوى الاجتماعي كازدياد نفقات الدولة وتفاقم العجز سواء في موازنتها أو في موازنة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كانت مكلفة بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره، أو حتى عجز ميزان المدفوعات بسبب تقليص فرص الاستثمار بالنسبة للأفراد والمشروعات الخاصة وخصوصا في الدول النامية، حيث ترافق صعود دور الدولة مع انتهاء الحقبة الاستعمارية وما أعقبها من اقتناع بأنها الأداة التي يقع على عاتقها تحقيق التنمية الاقتصادية[495].

وقد سبقت الدعوة إلى تقليص دور الدولة التطورات التي أعقبت الحرب الباردة، فقد برز مصطلح "الخصخصة" منذ الثمانينات وارتبط حديثا برئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" التي انتقدت بشدة توسع دور الدولة بعد أن ظهر الاختلال الواسع في الاقتصاد البريطاني، وبدأت الدعوة إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي من خلال العودة إلى السوق وتخلي الدولة عن التدخل المباشر في الانتاج، وبيع بعض مؤسسات القطاع العام للأفراد والمشروعات الخاصة[496].

---

[495]- د/ فالح أبو عامرية، مرجع سابق، ص 11.

[496]- Yves Nouvel, Op cit, p 458.

ومن هنا ظهر على الساحة تعبير جديد في السياسة الاقتصادية هو "الخصخصة" لاستعادة دور اقتصاد السوق المستوحى من الأسس الاقتصادية للرأسمالية الحديثة، ولعل مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من عدمها مسألة خلافية بين تيار يرفض تدخل الدولة بحجة عدم قدرتها على تحقيق الرفاه الاقتصادي، وهو ما سنتناوله بالدراسة في نقطة أولى، وتيار آخر داعم لبقاء هذا الدور بحجة أن انسحابها هو انتقاص من السيادة وهو ما سنخصه بنقطة ثانية من الدراسة[497].

1- تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لا يحقق الرفاه الإقتصادي:

إن مسألة التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي قد أتى بنتائج عكسية تماما في نظر بعض الاقتصاديين وخصوصا الليبيراليين، حيث أن احتكارها لوسائل هذا التدخل أدى إلى نتائج خطيرة وذلك من خلال الابتعاد عن مهمتها الأصلية ودورها الأساسي وإبعاد الفرد عن ممارسة حقوقه الاقتصادية وبالتالي فقد عزز هذا الاتجاه ظاهرة الاعتماد على الدولة والاتكال على معوناتها في الوقت الذي كان يتوجب عليها تنظيم المجتمع من خلال وضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي والاجتماعي وسن القوانين والنظم لتحقيق الأهداف التي تصب في مجملها في إطار تحقيق التنمية وضمان الاستقرار والنمو وزيادة الرفاه.

كما أدى تمسك الدولة أيضا بمختلف أدوارها الاقتصادية إلى إفراز العديد من النتائج السلبية على بنية الدولة والمجتمع وعلى وجه الخصوص الاحتكام إلى القرار الإداري في تسيير مختلف الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في استمرار العجز في الموازنات العامة والأجهزة الديمقراطية، وغياب الفاعلية والسيطرة لدى الأجهزة الإدارية المشرفة على كل مراحل العملية الاقتصادية[498].

ومع بداية التسعينات ظهرت العديد من الطروحات الداعية إلى تقييد دور الدولة في ظل حالة الانكماش الاقتصادي في العديد من الدول، وساعد هذه الدعوات العديد من المتغيرات الدولية الحديثة، كالدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد مبني على أفكار الحرية المستمدة من الطرح الرأسمالي الذي يرتكز أساسا على دور الأفراد والقطاع الخاص في المبادرات

---

[497]-Yves Nouvel, op cit. P 459.

[498]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 243.

الاقتصادية والتجارية باعتبارها أساسا قويا لتحقيق الرفاه الاقتصادي، ومن ثم إعادة النظر في دور الدولة من متدخلة إلى حارسة، حيث يتقلص دورها ويقتصر على سن القوانين والتشريعات التي تضمن ديمقراطية السوق والمنافسة المشروعة دون أن يتعدى ذلك إلى التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية.

وبالمقابل كانت الجهود على الصعيد الدولي متواصلة من خلال جولات الجات التفاوضية قصد إقرار حرية التجارة على الصعيد الخارجي والتي تصب في نفس الأهداف الرامية إلى ضرورة انكماش دور الدولة وتخليها عن احتكار التجارة الخارجية، وبدا واضحا بعد ظهور نتائج جولة أوروجواي وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة عدم كفاية عملية التكييف للقوانين والتشريعات الداخلية المنظمة لشؤون الاقتصاد والتجارة على المستوى الداخلي كالتزام يقع على عاتق الدولة قبل وبعد الانضمام إلى النظام التجاري الدولي الجديد، بل لا قيمة للعملية ما لم تتبعها عملية شاملة في صيغة برامج الإصلاح الإداري والهيكلي تمكن الدولة من فهم طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الدولي المعاصر الذي أصبح يتبنى مبدأ تحرير التجارة العالمية كأساس للنظام التجاري الدولي[499].

2- <u>إنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية يمس بالسيادة</u>:

مما لا شك فيه أن تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي والتجاري يعبر عن وجه من أوجه السيادة في مظهرها الداخلي، كأن تكون الدولة راغبة في تشجيع الصناعة المحلية، أو تحسين فرص الاستخدام أو رفع معدلات التبادل، أوتحصيل إيرادات لخزينة الدولة....

وبعض الدول لا تكتفي بمراقبة النشاطات التجارية فحسب، بل تسن قوانين مقيدة حتى للتبادل التجاري الدولي، سواء كانت قيودا كمية أو تعريفية، وإعمالا لمبدإ السيادة فإن أي إجراء تتخذه الدولة يكون من بين سلطاتها أو اختصاصاتها، فهي صاحبة الولاية القانونية ضمن حدود إقليمها، وبالتالي يتأسس لها الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالحا الاقتصادية[500]، إضافة إلى ضمان صيانة أمنها القومي أو تقرير سياستها، فلا شك أن كل هذه المتطلبات تشكل تعبيرا عن سيادتها الخارجية.

---

[499]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 243، 244.

[500]- د/ حمزة المزين، "تصدير القيم الأمريكية عبر منظمة التجارة العالمية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003م، ص 29.

ولكن وفي ظل استقرار قواعد تحرير التجارة العالمية، فإن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر تصرفات الدولة بعد انضمامها واكتسابها العضوية مقيدة أو مانعة للنشاط التجاري العابر للحدود، عندما تتدخل في التجارة الخارجية، بمعنى أنها تجعل انسياب السلع والخدمات صعبا أو مستحيلا أحيانا، وهذا التصرف في حد ذاته يكون متعارضا مع مبادئ القانون التجاري الدولي حتى لو كان متعلقا بمصلحة حيوية كالحفاظ على الأمن أو الصحة، طالما أن هناك ضررا قد يلحق دولا أخرى أطرافا في التبادل الدولي، حيث يقع هذا السلوك تحت طائلة المسؤولية الدولية. وسواء تدخلت الدولة داخليا بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والتجارية عن طريق أجهزتها الاقتصادية وسيطرتها على السوق الداخلية، أو عن طريق التدخل غير المباشر بسن قوانين وتشريعات تقيد انسياب عناصر التجارة الدولية إلى إقليمها، كتعبير عن سيادتها التي يحفظها القانون الدولي، فلا شك أنها تتعارض بذلك مع أهداف النظام التجاري الدولي وقواعده التي أصبحت تشكل أساسا للشرعية التجارية الدولية القائمة على مبدإ تحرير التجارة العالمية مما يصطدم في رأينا مع متطلبات السيادة الوطنية.

ويؤكد بعض الاقتصاديين ورجال القانون على أن الدولة التي تبنت هذه الإصلاحات وتحديدا قبول المشاركة الواسعة للقطاع الخاص، هي دولة يفترض أن تخضع للقانون الذي يبقى في جوهره فكرة عامة تطبق على جميع المخاطبين بأحكامه سواء كانوا أفرادا أو مشروعات، وتضع إطارا للسلوك المفترض التحلي به في العملية الاقتصادية والتجارية، وتحضر سلطة الدولة عن طريق القواعد العامة والسياسات أكثر مما تأخذ شكل القرارات والأوامر. ومن هذا المنطلق تبقى للدولة في ظل اقتصاد السوق المبني على تحرير الاقتصاد أدوارا مهمة منها حماية قيمة العملة والحفاظ على النظام المالي والقدرة على التنبؤ والتوقع بمستقبل اقتصادها وتوفير الإطار المناسب لزيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمار، وعليه لا تناقض بين انسحاب الدولة من دورها في الحياة الاقتصادية وتقلص سيادتها بفتح المجال للقطاع الخاص للقيام بمجمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية[501].

---

[501]- د/ حمزة المزين، مرجع سابق، ص 29، 30.

ثانيا: تراجع الدور الرقابي للدولة:

من مقتضيات السيادة في مظهرها الداخلي، قدرة الدولة على بسط إمكانياتها ووسائلها الرقابية على مجمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية الحاصلة على إقليمها، سواء كان الممارسون لها المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الحكومي أو كان القطاع الخاص ورجال الأعمال من بين المتدخلين في الحياة الاقتصادية.

غير أنه وفي ظل سيادة النظام التجاري الدولي القائم على مبدأ تحرير التجارة، يبدو أن دور الدولة أصبح يتلاءم مع الطرح المعروف في النظام الرأسمالي، حيث تتحول من خلاله الدولة من دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي إلى دولة حارسة بالقوانين والتشريعات التي يفترض أن تكون هي بدورها مطابقة وملائمة لطبيعة المبادئ والقواعد التي أرساها النظام التجاري الدولي الجديد، وقد ارتضت الدولة بها سلفا وقت التفاوض ومن ثم تم قبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة على هذا الأساس، ولعل إعادة صياغة الدور الرقابي قد يخدم التوجه الجديد للسيادة، في حين يمكن أن نلمس العديد من مواطن التقييد للسيادة مما يهدد الدولة ذاتها. وهذا الطرح الذي سنتناوله بالدراسة في نقطتين.

1- تراجع الدور الرقابي يخدم المفهوم الإيجابي للسيادة:

يؤكد بعض الباحثين أن تغير وظيفة الدولة نتيجة طبيعية، ومن ثم فإن القبول بوجود سيادة مطلقة للدولة داخل حدودها باعتبارها أعلى سلطة ومن ثم لا مكان لسلطة أخرى منافسة أو معارضة لها، فكرة أساسية لازمت القانون الدولي التقليدي وحتى الفقه التقليدي في نفس الاتجاه، بيد أن القيود التي أنتجتها المتغيرات الدولية الحديثة وخصوصا السياسية منها والاقتصادية حولت الدولة المعاصرة من دولة استبدادية إلى دولة القانون وانعكس ذلك حتما على دورها في ممارسة مختلف وظائفها وخصوصا الاقتصادية منها من دولة راعية إلى دولة حارسة، مما يستدعي القبول بأثر مقيد لسيادة الدولة[502].

---

[502]- د/ محمد دويدار، "المنظمة العالمية للتجارة، فلسفتها الاقتصادية وأبعادها القانونية"، مكتبة مدبولي، القاهرة 2004م، ص 47.

ولعل النتائج التي حققتها العديد من الدول حيث أصبحت قادرة على إمتلاك أدوات المنافسة في الأسواق العالمية وعززت من قوتها التصديرية، وزادت من شفافية الاقتصاد وشجعت الأفراد على تقديس قيمة العمل، ولم يكن هذا التطور إلا بفضل الاستجابة لشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق المعايير التي يفرضها النظام التجاري الدولي الجديد الذي يجد أساسه الموضوعي في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ومن بينها التحول في الطبيعة الرقابية للدولة، فهي لا تتدخل إلا بالقدر الذي يسمح لها بضمان مشروعية وشفافية العمليات الاقتصادية والتجارية خدمة للشرعية التجارية الدولية حتى لا يضار أي عضو في التجارة متعددة الأطراف وهو مقتضى الدور الجديد لها، وهذا التحول لا يمكن أن تناقش بشأنه مسألة السيادة التي عليها أن تتكيف بشكل مناسب مع الغاية التي ترتضيها جميع الدول وقت تقديمها طلب العضوية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهي تحقيق قدر من الرفاه الاقتصادي للأفراد واكتساب الخبرة المطلوبة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية ، وأن السيادة مقررة لخدمة مجموع أعضاء المنظمة وليس لخدمة طرف دون آخر ولعل هذا هو المفهوم الإيجابي للسيادة ذاته[503].

2- تراجع الدور الرقابي للدولة يعمق المفهوم السلبي للسيادة:

مع التسليم بانضمام الدولة إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن النتيجة الطبيعية هي إعادة صياغة دورها وفق مبدإ تحرير التجارة، فيصبح هذا الدور قد اكتسب طابعه السلبي إلى أقصى الحدود، حيث كلما سعت الدولة إلى وضع قيود على مجمل الأنشطة التجارية داخليا اعتبر ذلك تراجعا عن القواعد التي تتلاءم مع مبدإ تحرير التجارة، وكلما سعت إلى تقييد انسياب السلع والخدمات والاستثمارات ورؤوس الأموال نحو إقليمها اعتبر ذلك سلوكا مشوها للتجارة الدولية وتقع حتما تحت طائلة المسؤولية[504]، كما يفترض امتناعها عن فرض شروط تجاه المستثمرين الأجانب لأن ذلك يعد إخلالا بمبدإ المعاملة الوطنية الذي يفترض المساواة بين المستثمر الوطني والأجنبي، كما يمتد دورها السلبي إلى الامتناع عن كل ما من شأنه الإخلال بمبادئ التبادل الدولي.

---

[503]- د/ محمد دويدار، مرجع سابق، ص 47، 48.

[504]- د/ أحمد الرشيدي، د/ جودة عبد الخالق، "العولمة ومبدأ السيادة الوطنية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 20، 2002، ص 40.

والحقيقة أن القبول بفكرة تقييد السيادة في مظهرها الداخلي الذي أنتجته الممارسة الدولية بمختلف أبعادها وخصوصا السياسية والاقتصادية وما أنتجته من قواعد ومبادئ، أصبح يشكل خطرا حقيقيا حتى على الوظائف التقليدية للدولة ومنها وظيفة الرقابة التي تعد ضرورية لصون الأمن الاقتصادي والاجتماعي والتي تعد أبرز مظاهر السيادة التي تمارسها السلطة السياسية حيث في ظل متطلبات النظام التجاري الدولي الذي ترعاه المنظمة العالمية للتجارة[505]، فإن الدور الرقابي للدولة تقلص في مجال الأنشطة الاقتصادية والتجارية حيث يلاحظ أن الدولة تخلت عن العديد من سلطاتها وخصوصا في المجال الضريبي والمالي، فمع كون سلطة فرض الضرائب تعد من المسائل السيادية المعترف بها لكل دولة على إقليمها ومواطنيها وذلك وفقا لمعايير الإقليمية والوطنية والإقامة، إلا أن تطور التجارة الدولية ومجيء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى منع الازدواج الضريبي وتخفيض الضرائب بهدف الوصول مستقبلا إلى توحيد التشريعات الضريبية في الدول الأعضاء في المنظمة تدعيما لحرية التجارة وإزالة العوائق من أمامها، حيث أصبح يسهل تهرب الشركات الكبرى بأساليب متعددة من دفع النسب الحقيقية للضرائب في دولها على الرغم من الأرباح الخيالية التي تحققها، وهو ما أدى بالضرورة إلى الحد من سيادة الدول التي كانت مطلقة في فرض الضرائب[506].

كما أن دور الدولة في ظل هذا النظام الاقتصادي بهذا المعنى يتنافى مع مبدإ السيادة من حيث امتناعها عن كل شكل من أشكال الإجراءات الحمائية لفائدة الاقتصاد الوطني أمام انسياب منتجات الدول الفاعلة في المنظمة، حيث يلاحظ أنه في ظل التبادل الدولي غير المتكافئ تتحول الدولة إلى سوق دولية مفتوحة تدار وفق قواعد ومبادئ دولية يعبر عنها بإدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيدا عن تدخل الدولة المباشر لغرض تحقيق التنمية الوطنية.

وكخلاصة لما تقدم ذكره يمكننا القول أن الدولة قد تخلت على العديد من سلطاتها في سبيل الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، وعليها إعادة التفكير في مركزها الاقتصادي والاجتماعي انطلاقا من الحفاظ على ما تبقى من المجالات المحفوظة للاختصاص الداخلي.

---

[505]- د/ أحمد الرشيدي، د/ جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 41.

[506]- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص 255، 256.

المطلب الثاني: حدود اختصاص المنظمة العالمية للتجارة وعراقيل ممارسة السيادة في ظلها:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف، حيث يؤمن ذلك الإطار الإلتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما تعد المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول. فالمنظمة العالمية للتجارة بذلك تمتلك صلاحيات واسعة جدا في مجال تنظيم التجارة الدولية وبالتالي فهي الجهاز المسؤول على وضع قواعد النظام التجاري الدولي، والإشراف على ضمان تطبيق تلك القواعد وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء عن طريق فرض رقابة تستهدف معرفة مدى التزام تلك الدول بأحكام الاتفاقيات التجارية.

والملاحظ أن تمتع المنظمة العالمية للتجارة بتلك الاختصاصات العامة والشاملة في مجال تنظيم التجارة الدولية وماتفرضه من رقابة على تصرفات الدول الأعضاء في سبيل تحقيق هدفها المعلن وهو تحرير التجارة الدولية، من شأنه أن يؤدي إلى تدخل غير مباشر من طرف المنظمة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، مما قد يؤدي إلى الانتقاص من سيادتها الوطنية، وعليه وتفاديا لأي آثار سلبية على الدول الأعضاء توجب وضع حدود قانونية مؤسسة لاختصاص المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما سنتناوله بالدراسة في فرع أول.

وكما سبق وأن أشرنا أن الدول الأعضاء في المنظمة وخوفا من الانتقاص من سيادتها وضعت حدودا لاختصاص تلك المنظمة، ففي خضم هذا التنظيم المتنامي للعلاقات التجارية الدولية يظل مبدأ السيادة واحدا من أبرز المبادئ التي قد تحرص الدول على التمسك به، ومما لا شك فيه أن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية أثارت مخاوف دول عديدة من أن تتأثر سيادتها بشكل سلبي إذا ما قبلت الانضمام إلى هذه الاتفاقيات التي أصبحت في الوقت نفسه ذات تأثير مؤكد على اقتصاديات جميع الدول لا سيما النامية منها. ورغم الاعتراف بالطابع الإيجابي للمنظمة من حيث اهتمامها بتنظيم العلاقات التجارية الدولية وفق قواعد ومبادئ دولية جديدة، فإن ذلك لا ينكر ولا يخفي النقاش الحاد بشأن التحديات التي أصبحت تواجه الدول في سيادتها بالنظر لأهداف المنظمة ونطاق اختصاصها، وهو ما سنتناوله بالدراسة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: حدود اختصاص المنظمة العالمية للتجارة:

رأينا فيما سبق مدى ما تتمتع به المنظمة العالمية للتجارة من اختصاصات وصلاحيات واسعة ورقابة على تصرفات الأعضاء، إذ تطبق أحكام اتفاقية الجات، ولذلك كان ضروريا أن نبحث عن وسائل للحد من هذه الصلاحيات والاختصاصات لتكون الدولة العضو بعيدة عن أي انحراف أو إساءة لاستخدام السلطة من جانب المنظمة أو من جانب أي من أجهزتها.

فالمنظمة العالمية للتجارة عند ممارستها لصلاحياتها واختصاصاتها يجب عليها أن تحترم سيادة كل دولة عضو، وأن تحترم مبدأ المساواة فيما بين الدول الأعضاء، وأخيرا أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأعضاء.

أولا: الالتزام باحترام سيادة كل دولة عضو:

يقصد بالسيادة الوطنية، استئثار جهة الحكم في الدولة بكافة اختصاصات السلطة ومظاهرها، دون خضوع لجهة أعلى، ودون مشاركة من جهة مماثلة أو أدنى[507].

فالسيادة بذلك هي السلطة العليا التي لا تعلوها غيرها من السلطات، وهي تشكل الميزة الأساسية للدولة وملازمتها، وتفرقها عن غيرها من الكيانات الدولية، والسيادة تعطي للدولة سلطة احتكار الشرعية ووسائل القوة دون سواها وتمنحها إضافة إلى ذلك حق استخدامها لتطبيق تلك القوانين وشرعيتها، فالسيادة ملازمة لوجود الدولة، ومستقلة عن أي سيطرة، ومستمرة في ظل مختلف الظروف[508].

ومن خلال ذلك يتضح لنا مدى أهمية السيادة بالنسبة للدول والتي تمثل عنصرا جوهريا من عناصر تكوين الدولة إلى جانب عنصري السكان والإقليم، لذلك تحرص المواثيق الدولية دائما على التأكيد على ضرورة احترامها.

---

[507]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 180.

[508]- د/ حسن البزاز، "عولمة السيادة، حال الأمة العربية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2002 م، ص 15.

كما أن مبدأ السيادة يعتبر بحق من أهم مبادئ القانون الدولي العام التي تحافظ على استقلال الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول. وعلى الرغم من كون هذا المبدأ قد تعرض لانتقادات شديدة نظرا لكونه يشكل عائقا أمام تطور القانون الدولي العام، إلا أنه مازال يمثل إحدى الدعامات الجوهرية التي ترتكز عليها الدول لكي تستطيع أن تحافظ على استقلالها.

وانطلاقا من تلك الأهمية حرص ميثاق الأمم المتحدة على التأكيد على أهمية هذا المبدأ، وذلك بنصه في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن: "تقوم الهيئة على مبدإ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، وكذلك بنصه في الفقرة السابعة من نفس المادة على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي أن يعرض الأعضاء مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق".

وبعد معرفة أهمية السيادة الوطنية بالنسبة للدول، وبعد تأكيد هذه النصوص لها، السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل فكرة السيادة بهذا المعنى تمثل عائقا أمام تطور القانون الدولي العام؟ هذا من جانب ومن جانب آخر هل انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤثر سلبا على سيادتها؟

من خلال تعريف السيادة اتضح لنا أن مضمونها ينحصر في استئثار الدولة بممارسة اختصاصاتها الداخلية والخارجية. وهذا الاستئثار الذي يعبر عن جوهر السيادة لا يتعارض مع خضوع الدولة لقواعد القانون الدولي العام، لأنه ومن خلال التزام جميع الدول بهذه القواعد يكمن الضمان الأساسي والكافي الذي يكفل احترام واستقلالية هذه الدول تجاه بعضها البعض.

إضافة إلى ذلك، فإن التزام الدولة بقواعد القانون الدولي ما هو إلا مظهر واضح من مظاهر ممارسة السيادة في جانبها الخارجي والي يستهدف الإبقاء عليها والحصول على الضمان الأكبر الكفيل بصيانتها.وإذا كانت هذه هي النتيجة الطبيعية للخضوع لقواعد القانون الدولي، فكل تطور في هذه القواعد سيكون له أثره الإيجابي على استقلال الدولة وعلى سيادتها، وبالتالي من غير المتصور أن تكون فكرة السيادة عائقا أمام هذا التطور[509].

---

[509]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 181، 182، 183.

أما من ناحية مدى تأثير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدإ السيادة وخصوصا سيادة الدول النامية، فإنه من الملاحظ أن الدول تحرص دائما على تفادي أي تأثير على سيادتها عند الحصول على العضوية في أي منظمة أو عند الارتباط بأية اتفاقية دولية، وهذا ما تؤكده دائما مواثيق المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية.

ومع ذلك، فقد لاحظنا من خلال دراستنا هذه أن سيادة الدولة تبدأ في التأثر منذ مرحلة الإقدام على اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة، سواء من خلال شروط العضوية أو من خلال الالتزامات التي تترتب على عاتق الدولة العضو.

إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقية إنشاء المنظمة لم تتضمن نصا صريحا يؤكد على احترام سيادة كل دولة عضو كما فعل ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مواثيق المنظمات الدولية. ولكن هذا لا يعني أن المنظمة العالمية للتجارة غيرمجبرة على الالتزام باحترام سيادة كل دولة عضو، فيمكن أن نجد المبرر لمسلك الاتفاقية المنشئة في عدم تضمنها لمثل هذا النص، في كون أن الالتزام باحترام سيادة الدول يعد من القواعد الدولية العرفية الآمرة والذي لا يجوز مخالفته بحجة عدم النص عليه.

هذا إلى جانب أن الدول المتقدمة عادة ما تستغل وضعها المميز في المنظمة العالمية للتجارة للتأثير على سيادة الدول الفقيرة وذلك من أجل حماية مصالحها.

ومما تقدم ذكره، يتضح لنا من خلال النصوص أن مبدأ السيادة ما زال من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر بشتى فروعه، لذلك يجب مواجهة كل ما من شأنه أن يؤثر على هذا المبدأ من ممارسات خاصة في مجال التجارة الدولية، وينبغي على المنظمة العالمية للتجارة وبالرغم من اختصاصاتها الحساسة والخطيرة أن تراعي سيادة كل دولة عضو وأن تكون مسؤولة على نفسها وعلى تصرفات كل عضو من أجل تفادي أي تأثير على سيادة أي دولة عضو فيها وخصوصا النامية منها[510].

---

[510]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 183، 184.

ثانيا: مبدأ المساواة:

يعد مبدأ المساواة كمبدإ السيادة من المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر، ويعتبر هذا المبدأ نتيجة طبيعية لمبدإ السيادة على اعتبار أنه إذا كانت جميع الدول ذات سيادة فلا بد أن تكون متساوية من الناحية القانونية، ولذلك ليس غريبا أن نرى أن الأمم المتحدة نفسها تقوم على مبدإ المساواة بين جميع أعضائها، لكن من الملاحظ أيضا أن اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لم تتضمن نصا صريحا يلزمها ويلزم الدول الأعضاء باحترام مبدإ المساواة فيما بينهم، وهذا ينطبق على ما قلناه بشأن السيادة، أي أن الالتزام باحترام مبدإ المساواة يعد من القواعد الدولية العرفية الآمرة والذي لا يجوز مخالفته.

والمقصود هنا بالمساواة القانونية هو أن جميع الدول تكون متساوية أمام القانون أي أنها تتمتع بنفس الحقوق وعليها ذات الواجبات والالتزامات. وينتج عن ذلك أننا نكون بصدد نظام قانوني واحد لا يفرق بين الدول ولا يراعي الاختلاف بين أوضاعها الفعلية.

غير أنه إذا كان تطبيق هذا المبدأ بصفة مطلقة، وإن كان مقبولا ومنطقيا بين الدول الاستعمارية، وقبل ظهور الدول حديثة الاستقلال وفي إطار قانون نشأ مصطبغا بالصبغة الأوروبية، فإن تطبيقه الآن بنفس الطريقة على جميع الدول دون استثناء ودون مراعاة لأوضاع الدول المختلفة، يعد إجحافا في حق الدول النامية، لذلك كان لا بد من مراعاة هذه الأوضاع ومحاولة تحقيق نوع من المساواة الفعلية بين الدول، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة الأوضاع الفعلية المختلفة والازدواجية في الأنظمة القانونية.

فنظرا لكون تطبيق مبدإ المساواة الفعلية بصفة مطلقة على جميع الدول يترتب عليه ضرر بالدول النامية بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة، كان لزاما أن تؤخذ أوضاع وظروف تلك الدول بعين الاعتبار وأن تكون محل اهتمام وتنظيم القانون الدولي، وذلك بإقرار مراكز أو نظم قانونية للدول وفقا لأوضاعها. فتعدد النظم القانونية أمر لا بد منه، ويقصد بالتعدد وجود قواعد قانونية مختلفة وفقا لوضع الدول بحيث يتم إقرار قواعد معينة خاصة بكل مجموعة من الدول بالنظر إلى وجود أسباب فعلية لذلك[511].

---

[511]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 184، 185.

وهذا ما نلاحظه من خلال وضع الدول في المنظمة العالمية للتجارة، حيث منحت الدول النامية نظرا لظروفها الاقتصادية مجموعة من المزايا والإعفاءات تتمتع بها دون غيرها من الدول أو ما يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، وعلى ذلك كانت ظروف وأوضاع الدول النامية محل اهتمام من اتفاقيات التجارة لعام **1994** م، وذلك سعيا منها لتحقيق نوع من المساواة الفعلية بينها وبين الدول المتقدمة. وبذلك أصبحنا أمام طائفتين من الدول: الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر، ولكل طائفة من هذه الدول مجموعة من الحقوق وعليها جملة التزامات تتناسب مع ظروفها الاقتصادية، وتختلف عما للطائفة الأخرى، وينجر عن ذلك ظهور صنفين من القواعد نظرا للاختلاف بين الأوضاع الفعلية للدول، وبعبارة أخرى الاختلاف في المراكز الواقعية أدى إلى اختلاف في الأنظمة والقواعد القانونية.

وبناء عليه يتوجب على المنظمة العالمية للتجارة وأعضاؤها احترام مبدأ المساواة بشقيه القانوني والفعلي، تجنبا لقيام مسؤوليتهم الدولية.

ثالثا: الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء:

طبقا للنظرية العامة للمنظمات الدولية، فإن الدول التي تريد إنشاء منظمة دولية معينة تسعى دائما عند إبرام ميثاق إنشائها إلى تضمينه بعض النصوص التي تحد من اختصاص هذه المنظمة، لأنه من غير المتصور ومن غير المنطقي أن تمنحها تلك الدول اختصاصا مطلقا، حيث أن الدول تكون دائما حريصة على المحافظة على سيادتها، ولذا فإن هذه الدول تلجأ إلى الوسائل القانونية المناسبة التي تحقق لها هذه الغاية، ومنها وضع القيود على اختصاصات المنظمة، حرصا منها على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد أخذت بهذا منظمة الأمم المتحدة.

ولكن الملاحظ أن اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لم تتضمن أي نص يتعلق بمبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وهو نفس ما اتبعته بشأن مبدأي السيادة والمساواة، والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو هل تستطيع المنظمة العالمية للتجارة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو دون قيد أو شرط[512]؟

---

[512]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص **186**، **187**، **188**.

الإجابة بالتأكيد تكون بالنفي، لأنه بالرغم مما تملكه المنظمة من اختصاصات وصلاحيات واسعة، إلا أنه وكما ذكرنا سابقا عند الحديث عن مبدأي السيادة والمساواة، فإن عدم النص على مبدإ عدم التدخل لا يؤثر على ضرورة التزام المنظمة بهذا المبدأ ، وذلك لسببين: أولهما، أن هذا المبدأ لم يعد بحاجة إلى النص عليه منذ أن نص عليه عهد عصبة الأمم وأكده ميثاق الأمم المتحدة، وجرى عليه العمل الدولي، لذا فقد أصبح قاعدة عرفية آمرة لا يجوز مخالفتها، وثانيهما، هو أنه إذا كانت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، تحترم مبدأ عدم التدخل، فمن باب أولى أن على المنظمة العالمية للتجارة أن تلتزم به، بالرغم من أن اتفاقية إنشائها لم تنص عليه.

مما سبق يمكننا القول أنه وعلى الرغم مما تتمتع به المنظمة العالمية للتجارة من صلاحيات واختصاصات خطيرة، وبالرغم من أن اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة لا تهتم إلا بهدف واحد وهو تحرير التجارة الدولية دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى، فإن المبادئ الثلاثة السالفة الذكر تعد حصنا وحماية لأي دولة عضو ضد أي تدخل للمنظمة العالمية للتجارة[513].

وبعد تعرضنا بالدراسة في هذا الفرع لأهم وأبرز الحدود القانونية التي من شأنها وضع اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة في إطار يمنع التعدي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة. سنحاول من خلال الفرع الموالي معرفة أهم الصعوبات التي تعترض الدول لممارسة سيادتها بالنظر لأهداف ونطاق اختصاص المنظمة العالمية للتجارة.

---

[513]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 188، 189.

الفرع الثاني: صعوبات ممارسة سيادة الدول بالنظر لأهداف ونطاق اختصاص المنظمة:

إن النظام القانوني للمنظمات الدولية يمنحها مجموعة من الاختصاصات، ولكن وعلى الرغم من وجود هيكل تنظيمي لكل منظمة، ومنحها الشخصية القانونية إلا أن تلك الاختصاصات تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا لا ينفصل عن الدول الأعضاء فيها، فهذه الأخيرة تعتبر محور وأساس حركة وعمل المنظمات الدولية. والحقيقة أن الميثاق المنشئ لكل منظمة يتضمن الاتفاق على مجموعة من الأهداف، والالتزام باتباع عدة مبادئ وتأسيس أجهزة معينة، ولكن يظل الميثاق بكل ما يشمله من مسائل، وبالرغم من منحه قيمة أسمى من كل عمل قانوني يتم بين الدول الأعضاء فهو غير قابل للإعمال إلا إذا ارتضته الدول الأعضاء في المنظمة.

ولا تخرج المنظمة العالمية للتجارة عن هذا الإطار، حيث تعكس رغبة الدول الأعضاء فيها في إيجاد الآليات والوسائل القانونية الأكثر ملاءمة مع الأوضاع الدولية المتزايدة في التشابك والتعقيد، وخصوصا الأوضاع الاقتصادية والتجارية.

وفي خضم هذا التنظيم المتنامي للعلاقات التجارية الدولية يظل مبدأ السيادة واحدا من أبرز المبادئ التي قد تحرص الدول على التمسك به، ومما لا شك فيه أن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية أثارت مخاوف دول عديدة من أن تتأثر سيادتها بشكل سلبي إذا ما قبلت الانضمام إلى هذه الاتفاقيات التي أصبحت في الوقت نفسه ذات تأثير مؤكد على اقتصاديات جميع الدول والشعوب لا سيما النامية منها.

ورغم الاعتراف بالطابع الإيجابي من طرف مؤيدي المنظمة من حيث اهتمامها بتنظيم العلاقات التجارية الدولية وفق قواعد ومبادئ دولية جديدة، فإن ذلك لا ينكر ولا يخفي النقاش الحاد بشأن التحديات التي أصبحت تواجه الدول في سيادتها بالنظر لأهداف المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك بالنظر إلى نطاق اختصاصها، وهو ما سنتناوله بالدراسة فيما يأتي.

أولا: صعوبات ممارسة السيادة بالنظر لأهداف المنظمة:

إن استقرار المنظمة العالمية للتجارة كآلية لتنظيم التبادل التجاري الدولي، واعتمادها قواعد موضوعية لضمان شفافية هذا التبادل لم يبدد الشكوك الواسعة حول مستقبل خاصية السيادة التي تتمتع بها الدولة حصرا في إدارة النشاط الاقتصادي والتجاري، بل إن التحليل الراجح لموقع السيادة في ظل النظام التجاري الدولي يظهر مدى التعارض الواضح بين أهداف المنظمة والحقوق السيادية للدولة رغم القول بإعمال حرية إرادة الدولة في قبولها الانضمام إلى النظام التجاري الدولي الجديد الذي يقوم على أساس مبدأ تحرير التجارة العالمية، فإلى أي مدى تتعارض أهداف المنظمة مع حقوق الدولة السيادية التي تقرها قواعد القانون الدولي؟

1- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي: "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة"، وتعمل ضمن منظومة الاقتصاد العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في صياغة وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة للنظام الاقتصادي العالمي.

ومفهوم استقلالية المنظمة العالمية للتجارة يتركز في إطار تخصصها المحصور في إدارة النشاط التجاري الدولي وتنمية العلاقات التجارية الدولية وهي الأهداف المشروعة التي قصدها مؤسسو المنظمة كتعبير عن إرادتهم في تنظيم هذا المجال الحيوي من العلاقات الدولية، الأمر الذي يستلزم معه احترام قواعد القانون الدولي العام التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة والتي من أهمها مبدأ السيادة والمساواة القانونية بين الدول وقت نشوء أي علاقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومن ثم الاعتراف للدول بحق ممارسة السيادة في حدود ما تقتضيه قواعد القانون الدولي، غير أن هذا الطرح لا يعني عدم احترام المنظمة العالمية للتجارة لسيادة الدول من حيث المبدأ رغم خلو ميثاق إنشائها من أية إشارة لذلك[514].

---

[514]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 15، 16.

وتتمثل أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

- تحرير التجارة الدولية، حيث نجد أن جميع اتفاقيات تحرير التجارة سواء في مجال السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية تجتمع فيما بينها على سلوك ذو اتجاه عام ومشترك يتمثل في السعي نحو إزالة كل القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، ولا يقتصر الأمر على مجرد حظر فرض القيود وما في حكمها، بل إن هناك اتجاه نحو تقييد أي استثناء يتم إقراره في هذا الشأن سواء بالنسبة لنطاقه أو لمدة سريانه أو حتى بالنسبة للدولة المستفيدة منه[515].

- تعمل المنظمة على تسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقية مراكش وباقي الاتفاقيات التجارية، كما تحضر الإطار اللازم لتحقيق أهدافها المنبثقة من رغبة الدول في أعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، وهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يعقد مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول المسائل المتعلقة بالتجارة.

- تستهدف المنظمة العالمية للتجارة الإشراف المنظم على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات الواجبة الاتباع بشأن تسوية المنازعات التي تطرأ بشأن المبادلات التجارية.

- تعمل المنظمة وفق الكفاءة المطلوبة على تفعيل آلية مراجعة السياسات التجارية الواردة في الملحق الثالث من الاتفاقية.

- إقرار أكبر قدر من التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لوضع السياسة الملائمة لإدارة الاقتصاد العالمي والدفع به نحو المزيد من الحرية[516].

---

[515]- د/ محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001م، ص 100.
[516]- د/ دادي عدون ناصر، و/ متناوي محمد، مرجع سابق، ص 58.

ـ تعمل المنظمة على تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية، ويتم تحقيق ذلك من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية[517].

ويمكننا القول في هذا الشأن أن الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات المنوط بها تنفيذها تعمل على تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات وتوحيدها حتى تتناسب وتتطابق مع النظام القانوني الجديد الذي تساهم المنظمة في تنفيذه على الدول الأعضاء، مما يعطي انطباعا راسخا أن المنظمة العالمية للتجارة أصبحت تمثل إحدى الركائز الأساسية في التنظيم التجاري الدولي وحتى في النظام العالمي الجديد، وعلى الجميع أن يعي حقيقة قوتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، مما دفع البعض إلى التأكيد على خطورتها على سيادة الدول وخصوصا على سيادة الدول ذات الاقتصاديات النامية، والتي تتحمل عبئا كبيرا نتيجة عدم قدرتها على المنافسة حيث تجد نفسها مرغمة على الاستجابة للالتزامات الكبيرة والمعقدة في المجال التجاري والاقتصادي، رغم حرص الأطراف المتعاقدة بمقتضى اتفاقية مراكش على أن تستفيد الدول النامية من نصيب في التجارة الدولية يتماشى مع حاجاتها الاقتصادية، إلا أن الدول الكبرى كما رأينا سابقا وما سنرى لاحقا في هذه الدراسة حريصة على التملص من الالتزامات الملقاة على عاتقها بمقتضى اتفاقيات تحرير التجارة، ومنها فتح أسواقها أمام منتوجات الدول النامية، مما يستدعي البحث عن الوسائل القانونية والآليات التي تضعها القواعد الجديدة الموضوعية لتحقيق الدول الأعضاء للأهداف التي ارتضت من أجلها الانضمام للمنظمة[518].

---

[517]- د/ دادي عدون ناصر، و/ متناوي محمد، مرجع سابق، ص 58.
[518]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 17.

2- مدى التعارض بين أهداف المنظمة وسيادة الدول:

من خلال تعرضنا بالدراسة لأهداف المنظمة العالمية للتجارة، يظهر لنا جليا أن إحاطة هذه المنظمة بجملة من الأهداف التي قصدها مؤسسوها لتحقيقها في مجال التجارة الدولية قد تتعارض مع أهداف الدول التي انضمت إليها على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، حيث يصبح مبدأ السيادة متغيرا من حيث المضمون تبعا لتغير اهتمامات ومجالات المجتمع الدولي ضمن نطاق العلاقات الدولية، بفعل تزايد أهمية الحاجات المشتركة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، حيث أن القوة الاقتصادية هي أساس مركز الدولة في المجتمع الدولي وخصوصا في المنظمات الدولية، بل إن حماية السيادة الوطنية من المؤثرات والعوامل الخارجية تحتاج أصلا إلى عامل القوة الاقتصادية في هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي المعاصر، وهذا ما عكسه تطور التنظيم الدولي عموما والتنظيم الدولي الاقتصادي خصوصا من خلال المساهمة في نقل العلاقات بين الدول في المجالين الاقتصادي والتجاري من حالة القرار الفردي إلى القرار الجماعي المشترك الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة والمعبر عنها من خلال المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف إلى وضع حد لتجزئة الإنسانية والسعي لتوحيدها من خلال إزالة الحواجز والحدود وإبراز فكرة المصلحة العالمية التي تسمو على المصالح الوطنية للدول.

ومن هنا تبرز كذلك الصفة الإنسانية للمصلحة الدولية حينما تخضع علاقاتها لمجموعة المبادئ والمؤسسات القانونية من أجل تحقيق النفع العام الدولي، وهو ما يتطلبه الاعتماد المتبادل في مجال التجارة العالمية، حيث أن الأهداف التي تناط بالمنظمة العالمية للتجارة تحقيقها يتطلب بالضرورة تغير وظيفة الدولة التقليدية التي كانت تحتج بسيادتها من الحالة التقليدية لكونها مكلفة بالتدخل في النشاط الاقتصادي والتجاري بشكل مباشر إلى الوظيفة الجديدة المتمثلة في فكرة الدولة الحارسة على تحقيق الخير لمواطنيها ولجميع البشر[519].

وبالتالي فإن نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها مع الحرص على عدم المساس بسيادة أعضائها يتوقف على ضرورة عمل الدولة العضو مهما كان مركزها الاقتصادي على تحقيق أهداف المنظمة، كما أن من متطلبات تحقيق هذه الغاية أيضا تحلي الدول الأعضاء في المنظمة بحسن النية في تنفيذ التزاماتها المترتبة على اكتساب العضوية.

---

[519]- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 17، 18.

- ضرورة عمل الدولة العضو على تحقيق أهداف المنظمة:

يتميز التنظيم الدولي باعتماده على النزعة الجماعية للمجتمع الدولي في تسيير شؤونه، فليس لدولة ما أن تعتمد على فكرة السيادة المطلقة للإنقاص من الاتجاه الجماعي للمجتمع الدولي، وبناء على ذلك فإن قانون التنظيم الدولي يقوم على فكرة التضامن الدولي على حساب النزعة الفردية التقليدية للدول، وهو ما يظهر من خلال ديباجة المنظمة العالمية للتجارة التي تؤكد على تضمين جهود الدول لتحقيق ما تأسست المنظمة لأجله من أهداف.

كما أنه ولتحقيق الهدف العام الذي تسعى إليه المنظمة واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، يجب على الأعضاء في المنظمة أن يلتزموا بجميع القواعد والمبادئ التي تستهدف خفض وإلغاء القيود التجارية أيا كان نوعها تعريفية أو غير تعريفية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الدول خاصة النامية منها التي تبحث عن تعزيز مقدراتها الاقتصادية ومن ثم المحافظة على استقلالية قرارها السياسي في كل القضايا المعاصرة داخليا أو دوليا ولكنها تواجه صعوبات جمة في الوقوف أمام التحديات خاصة الاقتصادية منها، ذلك أنها بمجرد اكتسابها للعضوية في المنظمة العالمية للتجارة لا شك أن استقلالية اقتصادها تصبح من الماضي، فبعد أن قدمت تنازلات كبيرة للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحديدا في النظام التجاري الدولي الجديد، تجد نفسها مرغمة بعد الانضمام على تقديم تنازلات أخرى تمس صراحة بسيادتها بعد سريان قواعد ومبادئ هذا النظام في مواجهتها، بحيث تصبح ملزمة ليس بتحقيق أهدافها من هذا الاندماج فحسب بل بتحقيق أهداف شركائها التجاريين الأعضاء في المنظمة والتي هي نفسها أهداف المنظمة التي ارتضتها وقت التفاوض، مما يطرح مسألة موضوعية في غاية الأهمية بالنظر لموقع سيادتها وقت تحديد أهداف المنظمة، وهو ما يظهر جليا الصعوبات الكامنة في حالة التصادم بين الإعمال الفعلي لسيادتها عندما كان اقتصادها مستقلا قبل الانضمام والذي كان موجها أصلا نحو الوفاء بمتطلبات التنمية وبين قدرتها الفعلية على الوفاء بالتزاماتها تجاه شركائها التجاريين في المنظمة[520].

---

[520]- فلاح حميد، "دور المنظمة العالمية للتجارة في بعث مفهوم جديد لفكرة السيادة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم القانون العام، تحت إشراف أ.د/ بوغزالة محمد ناصر، جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، 2015/ 2016م، ص 84،85،86.

وبتحليل أبعاد حق الدولة في ممارسة السيادة من الناحية الفعلية، نجد أن هناك انكماشا واضحا لمبدإ السيادة بمجرد اكتساب العضوية في نطاق هذه المنظمة من خلال تحويل الاختصاصات التقليدية للدولة لصالح المنظمة وقت بدء سريان قواعد ومبادئ النظام التجاري الدولي سواء على الصعيد الداخلي كمجال خصب لممارسة السيادة أو على الصعيد الخارجي من خلال قدرة الدولة على التأثير داخل المنظمة ذاتها وقت اتخاذ القرارات الحاسمة في مسائل الاقتصاد والتجارة في نطاقها العالمي[521].

- ضرورة تحلي الدول بحسن النية في تنفيذ التزاماتها:

تنص المادة **02** فقرة **02** من ميثاق الأمم المتحدة على: "... لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون بحسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق".

ويتضح من هذا النص أن الميثاق ربط مسألة التمتع بالمزايا المترتبة على العضوية في المنظمة بتنفيذ الالتزامات الدولية الواردة فيه. وأن مبدأ تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن النية من المبادئ المتعارف عليها في القانون الداخلي، والتي دخلت حقل القانون الدولي وتأقلمت معه إلى أن أصبح من المبادئ التي يؤسس عليها القانون الدولي.

ورغم تزايد اقتناع الدول بأهمية التضامن والتعاون الدولي، خاصة في مجال التجارة الدولية، فإن هذه الدول تحرص على عدم المساس بسيادتها وحريتها الكاملة في التصرف، وبالتالي يفترض في ميثاق المنظمة العالمية للتجارة أن يمثل صيغة لتحقيق التوازن بين ضرورة تمتع المنظمة بسلطات تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وبين رغبة الدول وحرصها على الاحتفاظ بسيادتها كاملة. ولا شك أن احترام الدول لمبدإ حسن النية كمبدإ دولي يشكل تحديا واقعيا في العلاقات الدولية عموما والعلاقات التجارية الدولية خصوصا، حيث يشكل أساسا لتحقيق أهداف المنظمة العالمية للتجارة واستمرارها من جهة[522]، وضرورة تمتع الدول بمظاهر السيادة في حدود ما تقتضيه المصلحة الدولية من جهة أخرى، تماشيا مع أحكام القانون الدولي.

---

[521]- د/ محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد **56**، بيروت **2006**م، ص **120**.

[522]- فلاح حميد، مرجع سابق، ص **88**.

ثانيا: صعوبات ممارسة السيادة بالنظر إلى نطاق اختصاص المنظمة:

اعتبارا من أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية متخصصة تعنى بتنظيم التجارة بين الأطراف المتعددة الموقعة على ميثاقها والتي اكتسبت العضوية، وقبلت بسريان النظام القانوني الجديد الذي يحكم الاعتماد الدولي المتبادل في إطار التجارة الدولية في مواجهتها، مما يكسبها خصائص تميزها عن غيرها من المنظمات الدولية العاملة في نفس المجال، ومن ثم فإن التحدي الكبير للدول يظهر أساسا في مدى قدرتها على التمسك بسيادتها من جهة ومراعاة قواعد ومبادئ النظام التجاري الدولي الذي يضبط سلوكها في العلاقات التجارية الدولية من جهة أخرى سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي من خلال تنظيم التجارة الخارجية، ويشكل هذا انعكاسا واضحا لتوسع نطاق ممارسة المنظمة لاختصاصاتها، وهو ما سنتناوله بالدراسة في نقطة أولى، كما أن هذه الضوابط الجديدة لتنظيم التجارة متعددة الأطراف تبرز مدى استقرار مبدأ علو المصلحة التجارية الدولية من منظور اتفاقيات تحرير التجارة الدولية على المصلحة الفردية للدول، وهو ما سنتطرق إليه في نقطة ثانية.

1- نطاق ممارسة المنظمة لاختصاصاتها في التبادل الدولي وتأثيره على السيادة:

تستهدف الدراسة من خلال معالجتها لهذه المسألة بيان حدود اختصاص المنظمة العالمية للتجارة وقت تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة العالمية المختلفة حيث تبرز أساسا الحالة التي آلت إليها التجارة العالمية، انطلاقا من ازدياد درجة القبول بقواعد وأحكام النظام التجاري الدولي، الذي يحيط بكافة مجالات التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية، حيث تظهر مزاولة اختصاصاتها على نطاق عالمي بفعل توسع نطاق العضوية من جهة وازدياد مظاهر التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى، وشمول نظامها القانوني ممثلا في مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي، ومع توفر هذين النطاقين تنحصر بالضرورة مظاهر سيادة الدولة واختصاصاتها التقليدية التي تتمسك بها عندما كان اقتصادها مستقلا[523].

---

[523]- فلاح حميد، مرجع سابق، ص 103، 104.

- **النطاق العالمي لمهام المنظمة:**

إن خاصية العالمية بدأت مع ظهور التفكير الحقيقي في تنظيم متكامل للعلاقات الدولية الاقتصادية من خلال تأسيس كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتغطية وتأطير المجالين النقدي والمالي، وانتهى هذا التكامل بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة للإشراف على تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، ويصطلح على تسمية هذه المرحلة بالانتقال من "الدولية" إلى "العالمية"، حيث تسعى للوصول إلى سوق عالمي مفتوح دون حواجز أو عوائق جمركية أو إدارية، يشمل كل قطاعاته ومؤسساته وأفراده، وأيضا تسعى للوصول إلى عالم يشكل كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة في إطار الاعتماد العالمي المتبادل للتجارة الدولية، وأساس هذا السوق هو مبدأ تحرير التجارة العالمية، ونظامه عبارة عن مدونة سلوك تلتزم به الدول في مجال العلاقات الدولية التجارية.

كما أن صفة العالمية تمتد إلى مسألة هامة تتعلق بالعضوية، فلكل دولة تتوفر فيها الشروط اللازمة بمقتضى القواعد الملزمة المحددة في الاتفاقيات، يمكن أن تقبل ضمن الإطار التجاري المتعدد الأطراف خصوصا أن هذا الاتجاه أصبح واقعا من خلال انضمام غالبية دول العالم إلى المنظمة[524].

- **النطاق الشامل لمهام المنظمة:**

لقد جاءت اتفاقيات تحرير التجارة العالمية التي تشرف المنظمة العالمية للتجارة كإطار مؤسسي على إنفاذها متصفة بالشمول لكل مجالات التجارة العالمية من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية، بل تعدت ذلك إلى إيجاد قواعد يستند عليها في فض المنازعات التي تثور بشأن الممارسات التجارية وتطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا النطاق، وصياغة آلية مراجعة السياسات التجارية لدى الدول الأعضاء[525].

---

[524]- Gelinas Jacques, "Le piège du libre échange de l'OMC", le journal alternatives, vol 14, n°10, Québec, Canada, 27/06/2008.

[525]- د/ يوسف خليفة اليوسف، "منظمة التجارة العالمية ما هي، ما لها وما عليها"، غرفة التجارة العربية البريطانية، مجلة العمران العربي، العدد 43، الكويت، 2000م، ص 23.

إن تعدد مجالات عمل المنظمة أمر ملحوظ مما يسبب صعوبات كبيرة في التصدي لترتيبات إدارتها، ومن ثم تنفيذها، وهذا راجع أساسا إلى ازدياد المنافسة بين الدول في مجالات هامة من التجارة العالمية، ومحاولة بعض الدول المتقدمة التملص من القواعد التي أصبحت تنظم التجارة متعددة الأطراف، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى وصعوبة خلق التوازن في المصالح داخل المنظمة ذاتها بين القوى الفاعلة في التجارة الدولية، وتجلى ذلك في توالي الشكاوى من مخالفة أحكام الاتفاقيات المبرمة. علاوة على محاولة الإبقاء على الدول المتخلفة كأسواق دائمة لدول أخرى ذات قدرات اقتصادية وتجارية هامة ومتطورة باستمرار.

وعليه فإنه بناء على ما تقدم ذكره بخصوص خاصيتي العالمية والشمول في عمل المنظمة العالمية للتجارة لا بد من إدراك الأهمية الحقيقية حيث أنه ومع ظهور كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبح الاقتصاد العالمي خاضعا لأول مرة تاريخيا لتنظيم دولي متخصص في مجالات النقد والمال والتجارة، مما يؤكد التطور النوعي لمضمون قواعد القانون الدولي العام لوضع حد أدنى من القواعد لسلوك الدول في مجال التبادل والتعاون الدوليين[526].

ولعل النطاق العالمي والشامل لاختصاص المنظمة يبرز الأهمية المتزايدة للاهتمام بعناصر التجارة الدولية من جهة، والحاجة إلى إيجاد مدونة سلوك تتقيد بها الدول ضمن الاعتماد الدولي المتبادل، الأمر الذي يتطلب فعلا في نظر داعمي مسار المنظمة العالمية للتجارة كأداة للعولمة في بعدها الاقتصادي الحد من مخاطر الممارسات الحمائية إنطلاقا من تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي وصولا إلى إزالتها وفق المعايير الاتفاقية التي اعتمدتها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، من أجل إيجاد مناخ يساعد على انسياب عناصر التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات في جو من المنافسة الحرة لكي يلتحق الاقتصاد الوطني بركب الاقتصاد العالمي وفق ظاهرة "الاندماج"[527].

---

[526]- د/ يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص 23، 24.

[527] - Gelinas Jacques, op. Cit.

وما تجدر الإشارة إليه في هذه النقطة هو أن السيادة تواجه عوامل ضغط كثيرة على المستوى النظري والعملي، بفعل تزايد الاهتمام الدولي بالتجارة الدولية، أو بفعل الأفكار الداعية إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم السيادة بمعناه الإيجابي الناتج عن تفاعل العلاقات الدولية في طابعها الاقتصادي والتجاري لتحقيق ما يسمى بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي ذلك أن التمسك بالسيادة بالمعنى السلبي يعرقل هذا المسعى على الصعيد الدولي، ومن ثم فإن الانضمام إلى المنظمات الدولية وخاصة المنظمة العالمية للتجارة يعطي للسيادة مفهوما أكثر ديناميكية، ذلك أن مصلحة الدولة يجب أن ترتبط أو بالأحرى تصب في تحقيق مصالح الجماعة الدولية، ومن ثم فعلى الدولة القبول بفكرة مقتضاها أن المنظمات الدولية التي تفي بالنشاط التجاري والاقتصادي بين الدول هي الأكثر كفاءة من حيث التنظيم من الدولة ذاتها، وأن الإطار القانوني الذي تضعه المنظمة العالمية للتجارة هو الأكثر ملاءمة وصرامة لتحقيق فكرة التجارة العادلة والمستقرة، ومن ثم فإن إصلاح الشأن الداخلي فيما يتعلق بالاقتصاد والتجارة مسألة حتمية تواجهها الدولة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومن ثم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بل هو تطويع للسيادة التي يجب أن لا تبقى رهينة السياسات الأحادية الجانب للدول على هذا الصعيد[528].

2- إشكالية علو المصلحة الدولية في قواعد المنظمة وتأثيرها على سيادة الدول:

إن المقصود تحديدا بعلو المصلحة هنا "المصلحة التجارية الدولية" على حساب المصلحة الفردية للدول: هو عمل كل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة على تحقيق الأهداف التي ارتضت الجماعة الدولية تحقيقها وقت الانضمام من جهة والامتناع عن أي سلوك سلبي الغرض منه الحد من تحقيق المصالح المشتركة لهذه الجماعة بمناسبة التبادل التجاري الدولي، حتى لا يكون هناك تعارض بين المصلحتين الفردية للدولة والمصلحة الدولية لعامة الشركاء التجاريين تحت طائلة المسؤولية، طالما أن اقتصاد أي دولة بعد الانضمام للمنظمة يصبح فاقدا للاستقلالية ويدمج في الاقتصاد العالمي القائم على مبدإ تحرير التجارة والاقتصاد[529].

---

[528] - Gelinas Jacques, op. Cit.

[529] ـ محسن عجيل إبراهيم، "الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون والسياسة، **2008/2007**م، ص **30**.

وفكرة علو المصلحة الدولية لم تعرف كحالة موضوعية ناتجة عن الاتفاقيات الدولية فحسب فقط في التبادل التجاري الدولي الذي تؤطره المنظمة العالمية للتجارة، بل تم تأكيده في عديد القضايا والمسائل المرتبطة بالقانون الدولي، كمسائل حقوق الإنسان، الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، دور المنظمات الدولية ومسألتي السلم والأمن الدوليين والتي من خلالها وضعت قيود أساسية على مبدإ السيادة لتطوير التعاون الدولي، كي لا يكون هناك تعارض بين السلطان الدولي والسلطان الداخلي للدولة، ولذلك تكرس حق الرقابة من جانب التنظيم الدولي على الدول لحفظ هذه المصالح، ولا يتأتى ذلك إلا بتقييد مبدأ السيادة وإعطائها مفهوما جديدا، وذلك بتحويل طبيعة وظيفة الدولة من دولة متدخلة ومراقبة للنشاط الاقتصادي إلى دولة وظيفتها تحقيق الرفاهية.

ويبدو أن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية لا تخرج عن إطار ما تكرس في مواضيع القانون الدولي، ذلك أنها تسعى إلى إعلاء المصلحة الدولية التجارية كشكل من أشكال التعاون الدولي لتحقيق الرفاه الاقتصادي لجميع الدول الموقعة عليها من حيث المبدأ، وبالتالي فإن مسألة السيادة المقيدة تصبح محسومة بمجرد اكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وكأن مصلحة الدولة من الناحية الاقتصادية تصبح متضمنة داخل المصلحة التجارية الدولية.

لكن بالمقابل فإن القول بعلو المصلحة التجارية الدولية يحقق تكافؤ الفرص بين جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة مسألة أصبحت مردود عليها، بسبب اشتداد المنافسة بين الأطراف الفاعلة في التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى تغليب مصالحها على حساب مصالح غالبية الشركاء، ولعل الأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا خاصة على الصعيد المالي ما هي إلا انعكاس لعودة المصلحة الفردية لبعض تلك الدول ورغبتها في الحفاظ على مركزها التنافسي من جهة وعلى مقدراتها المالية والاقتصادية من جهة أخرى، من خلال فرض قيود على تحويل رؤوس الأموال وحركتها باتجاه دول أخرى[530].

[530]- محسن عجيل إبراهيم، مرجع سابق، ص 30، 31.

كما أن فكرة المصلحة الدولية حتى تتحقق موضوعيا تفترض الاعتراف لمن يتمتع بخاصية السيادة بدور أوسع لتحقيقها من خلال فرض الرقابة على الأنشطة التجارية التي تضر بالمنافسة الدولية المشروعة، الأمر الذي لم توفره اتفاقيات تحرير التجارة العالمية التي تعطي للدولة حقوقا سيادية في حدود ما تسمح به الاستثناءات المقررة فقط في صلبها، مما يتيح لبعض الدول دون غيرها عمليا بامتلاك وسائل بديلة للتدخل، فالمتتبع لحجم النمو الاقتصادي الذي حققته بعض الدول المتقدمة لم يكن إلا عن طريق تدخل الدولة في الاقتصاد وفرض الرقابة على الواردات، لذلك يكاد يجمع الخبراء الاقتصاديين على أن مشكلة العدالة والمساواة داخل المنظمة أصبحت مطروحة بشكل واضح، علاوة على الفروق من حيث المقدرات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ويضاف إلى ذلك المشكلة الأساسية للديون التي تعاني منها الدول النامية.

ويبدو أن فكرة المصلحة الدولية تمتاز بالكثير من المرونة وتبقى إلى حد بعيد مقترنة بالممارسة الدولية في مجال التجارة العالمية، بمعنى تبقى الدول المتقدمة هي الفاعل الأساسي في توجيه هذه المصلحة انطلاقا من نفوذها الكبير داخل المنظمة العالمية للتجارة، خصوصا في قدرتها على التحكم في آليات اتخاذ القرارات[531].

وبناء على ما تقدم ذكره يمكننا القول، أن السيادة الوطنية قد تعرضت إلى الكثير من الانكماش والتقلص خاصة لدى الدول النامية على الصعيد الاقتصادي، نتيجة عدم استقرار فكرة المصلحة الدولية التي ترتبط بشكل مباشر بالممارسة الدولية على صعيد التبادل التجاري الدولي، خاصة من قبل الدول المتقدمة المتنافسة على الأسواق الدولية، فإضافة إلى المركز الاقتصادي المهتز أصلا لدى العديد من الدول النامية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بفعل تشكل رابطة التبعية، فإن السيادة تراجعت أيضا لاحقا بفعل الانضمام إلى هذه المنظمة وسريان قواعد القانون التجاري الدولي في مواجهتها وامتداد تطبيقه على المجال الذي كان حكرا على الدولة سابقا، فضلا عن انعدام مقومات المنافسة تجاه الدول المتقدمة خاصة بدخول التجارة الإلكترونية والحقوق المتصلة بالملكية الفكرية ضمن دائرة التجارة الدولية....

---

[531]- محسن عجيل إبراهيم، مرجع سابق، ص 31، 32.

الفصل الثاني:

وسائل الحد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي كاستراتيجية للبلدان النامية للحد من التدخل في سيادتها.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

الفصل الثاني: وسائل الحد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية:

إن المنظمة العالمية للتجارة تعد جزء من النظام الاقتصادي العالمي الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ومن أجل مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة باسم المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال التكتلات الاقتصادية، يجب على الدول النامية عموما أن تنهض بتنميتها المحلية وذلك من خلال توجيه سياساتها التجارية لأنها تحتل بلا جدال المرتبة الأولى في محاولات تنمية الدولة ومجابهتها لسلبيات العولمة واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى تنمية تجارتها البينية وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية لاقتصادياتها على أساس تكاملي وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية حتى تستمر عملية التنمية وفقا للمزايا النسبية التنافسية[532].

كما ينبغي للدول النامية أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، حيث أن التكامل الاقتصادي يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي، فظاهرة التكامل الاقتصادي أو ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة على المجتمع الدولي، بل إنها تعود إلى بداية القرن العشرين، وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة وخصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين، كنتيجة لاندفاع دول العالم وخصوصا الدول المتقدمة نحو إنشائها أو الدخول فيها، وقد ارتبط هذا التنامي بظهور الملامح الأولى لما يسمى "العولمة" والتي أخذت خطاها تتسارع، حين أيقنت البلدان المتقدمة خطورة الخوض في مضمار الساحة الدولية على إثر ما شابها من تحولات جذرية، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالميا سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل[533].

---

[532]- Michel Rainelli, "Le commerce international, Alger: Casbah, Edition, 1999, p 53.

[533]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص 01.

كما أدركت الدول المتقدمة صعوبة المواجهة بشكل فردي في ظل المنافسة العالمية، والتي أخذت تزداد شراسة يوما بعد يوم، وأن لا سبيل لتلك المواجهة إلا بالتوحد في شكل مجموعات أو تكتلات اقتصادية تأخذ الشكل الجماعي وتتيح التمتع بوافرات الحجم القائم على المزايا النسبية بما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات تلك الدول، والذي يساهم بدوره في ضمان زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها، والحفاظ على سيادتها في اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي غير خريطة العالم من شكل الحدود السياسية إلى شكل كيانات اقتصادية عملاقة[534].

وإذا كان هذا هو حال البلدان المتقدمة، فإن الأمر يبدو أكثر إلحاحا بالنسبة "للدول النامية"، حيث يتوجب عليها أن تقوم بدورها بتنظيم كيانات واحدة تساعدها على الوقوف بقوة خاصة أمام شروط وسياسات واتفاقات المنظمة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، والتي تهدف من خلالها إلى التأثير سلبيا على سيادة الدول النامية في مختلف المجالات، وأيضا حتى تتمكن من احتلال مكانها اللائق بها في منظومة الدول، والاندماج داخل المجتمع الدولي بمعطياته الجديدة القائمة على المنافسة بين الدول وخاصة منافسة الدول الأكثر تقدما، كما قال الباحث **"ANDRE SAIR"** في مقاله: "البلدان النامية عديدة وغير متجانسة، مما يجعل من الصعب التنسيق فيما بينها، في المقابل البلدان الصناعية قليلة نسبيا ومتجانسة مما يسمح بتنسيق مواقفها في المحافل مثل (الاتحاد الأوروبي)...."[535].

فهذه التطورات، حملت الكثير من المخاطر والمخاوف للدول التي مازالت تعمل بشكل منفرد، بعد أن أصبح من شبه المستحيل على أية دولة تحقيق متطلباتها التنموية بجهد منفرد.

لهذا ونظرا لخطورة المنظمة العالمية للتجارة واتفاقاتها التي تمس سيادة الدول النامية في جوهرها، فإنه أصبح من الضرورة اتباع سبل يمكن من خلالها الحد من التدخل في السيادة، وهو ما سنتناوله بالدراسة في هذا الفصل من خلال مبحثين، الأول: خصصناه لدراسة التكامل الاقتصادي كاستراتيجية يمكن اعتبارها الأكثر نجاعة للبلدان النامية للحد من التدخل في سيادتها أما الثاني: فخصصناه لدراسة التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

---

[534]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق ص **01، 02.**

[535] -Andre Sair 'De Seattle a Doha' in ; Reflets et perspectives, XLI, **2002/2** p 7.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي كاستراتيجية للبلدان النامية للحد من التدخل في سيادتها:

إن الدول النامية وبناء على كل ما تقدم ذكره بخصوص تأثيرات صندوق النقد والبنك العالميين على سيادتها وخصوصا المنظمة العالمية للتجارة وما خلفته من آثار سلبية على تلك السيادة، نجد أن هذه الأخيرة تم إدماجها عنوة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة وزادت أوضاعها سوءا عما كانت عليه، فقد انضمت إلى نظام هذه المؤسسات المالية العالمية، من منطلق تبعيتها وضعف قدراتها التنافسية، ووجدت نفسها أيضا بعدما كان هناك انتقاص في قدرتها الاقتصادية فقط، أصبح هناك إضافة إلى ذلك انتقاص في سيادتها، حيث تم انتزاع قرارها الاقتصادي ثم السياسي، وتقلص دورها الاجتماعي، وأصبحت سيادتها على أراضيها ورعاياها مجرد سيادة شكلية، وأصبح دورها على الصعيد الدولي هامشيا يسعى وراء الحصول على القروض والمعونات ومحاولة مبادلتها بالكرامة الوطنية، إضافة إلى تخليها عن العديد من سلطاتها، وبناء عليه لا يمكن الحديث عن السيادة لدولة ما لم تكن قادرة على إطعام سكانها، وهذه حال معظم الدول النامية.

فما يمكن قوله إذن هو أن السيادة الوطنية للدول النامية باتت تواجه وضعا خطرا، شهد تفاقما واضحا خاصة منذ نشأة هذا الثالوث المهيمن الذي أصبح بمثابة آلية للتحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية، وهو ما أدى إلى فرض قيود حقيقية على سيادة هذه الدول.

ومن أجل مواجهة كل تلك التحديات التي تفرضها هذه المستجدات الدولية، توجب على الدول النامية عموما أن تبحث عن وسائل واستراتيجيات تمكنها من الاندماج داخل هذا النظام الاقتصادي العالمي والخوض في مضماره بأقل الخسائر ودون التخلي الكامل عن سيادتها، لذلك فهي ملزمة بأن تضم بعضها ضمن تكتلات اقتصادية كأنجع حل نسبيا، حيث أن التكامل الاقتصادي أصبح يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات فهو الإطار القانوني لحماية السيادة، وهو ما سنتناوله بالدراسة في مطلب أول، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه.

المطلب الأول: نظرة عامة عن التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها منافع أكبر، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات فقد أصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، واستجابة للتغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها العولمة، وقد تزامن هذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية مع تزايد جهود الدول في سبيل تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة والتي أتى إنشاؤها في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية، حيث تمثل المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب كل من صندوق النقد والبنك العالميين.

ويشهد عصرنا الحالي توجها متميزا نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد منها. والحقيقة أن مفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية، وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وبعدها حذت الدول النامية ومنها الدول العربية حذو الدول الصناعية المتقدمة، حيث قامت بإنشاء العديد من التكتلات الاقتصادية، وذلك بهدف استرجاع سيادتها الوطنية والمحافظة عليها من التدخلات والضغوط التي تمارسها عليها المؤسسات الاقتصادية العالمية. فهذه التكتلات أصبحت أكثر إلحاحا بالنسبة للدول النامية حيث فرضت عليها التغيرات الدولية الجديدة أن تنظم بدورها في كيانات واحدة تساعدها على الوقوف بقوة أمام الآثار السلبية لسياسات صندوق النقد والبنك العالمي واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادتها.

وعليه سنتناول بالدراسة في هذا المطلب: التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة، وذلك بإبراز الإطار المفاهيمي للتكامل، مقوماته وسبل نجاحه وذلك في **الفرع الأول**، أما **الفرع الثاني**، فسنخصصه لتبيان الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في البلدان النامية.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتكتل أو التكامل الاقتصادي، ومقوماته:

ترجع فكرة التكامل الاقتصادي أو التكتلات الاقتصادية كما سبق القول، إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة فظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية، لتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا لمواجهة مختلف التحولات والصعوبات التي شهدها العالم في تلك الفترة، فتلك الدول كانت ترغب في حل تلك المشاكل والصعوبات بشكل جماعي من خلال إمكاناتها الاقتصادية المشتركة، باعتبار أن التكامل هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التبادل التجاري، بما يحقق زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان، فهذه التكتلات إذن ظهرت كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وذلك في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الحاصلة[536].

[536]- ماجد إسماعيل، تحت إشراف د/علي الخضر، "التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية"، جامعة دمشق/ سوريا، ص 01.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية ثم انتقل إلى البلدان النامية ومنها العربية، فتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت أساسا في انهيار نظام "بريتن وودس"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية من طرف الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية[537]، وبعد هذه الأزمات تنامت وتسارعت وتيرة إنشاء التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أصبح التكامل الاقتصادي من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى، وذلك لكونه الطريق لتحقيق سيادة كاملة والوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

وقد أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي، وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتكتلات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي، إلى حذو الدول النامية ومنها الدول العربية حذو دول العالم عموما في اتجاه التكامل الاقتصادي[538].

والحقيقة أنه لكي يكتب لأي تكتل اقتصادي النجاح في بناء التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فإنه يحتاج إلى عدة مقومات، وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث التطرق إلى هذه النقاط، وذلك بتقسيم هذا الفرع إلى نقطتين أساسيتين، نتناول في الأولى تعريف التكامل الاقتصادي، وأشكاله أو مستوياته، وفي نقطة ثانية سنحاول تحليل أهم مقومات التكامل الاقتصادي وسبل وشروط نجاحه.

---

[537]- ماجد إسماعيل، مرجع سابق، ص 01،02.

[538]- د/ الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص 25.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي وأشكاله أو مستوياته:

على الرغم من الاهتمام الدولي بمصطلح التكامل على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود من هذا المصطلح، حيث أن هناك من يرى بأن التكامل يعني: "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها"، وهناك من يرى بأنه: "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدول"[539].

وهناك من يعرف التكامل على أنه: " اتفاق عدد من الدول لتكوين تجمع أو تكتل اقتصادي يتعامل كله كطرف واحد مقابل أية دولة ترغب في التبادل التجاري مع إحدى دوله"[540].

فالتكامل اقترح كظاهرة علاج في العلاقات ما بين الدول، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول، التي ترغب في التكامل، إلى مستوى أرقى من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم، لذلك غالبا ما يشار إلى التكامل بوصفه آلية لحل النزاعات أو التخفيف منها[541].

وقد عرفه البعض أيضا على أنه: "دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية، في اتحاد إقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي"[542].

---

[539]- برزيق خالد، "آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع "القانون الدولي العام"، تحت إشراف الأستاذ د/إقلولي محمد، 2008/2007، ص 86.

[540]- أ. صلاح عباس، "التكتلات الاقتصادية، هل هي تحايل على الجات؟"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 33.

[541]- د/ عبد القادر بوعشة، "التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، دراسة المفاهيم والنظريات"، دار الجيل - بيروت، 1999م، ص 167.

[542]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 04.

وجدير بالذكر أن أولى التعاريف التي قدمت حول ظاهرة التكامل الاقتصادي كانت من قبل الاقتصادي: **"جان تينبرجين"*** حيث عرف التكامل الاقتصادي بأنه: "عملية تحوي جانبين: "جانب سلبي" يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية، وإزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص، إضافة إلى زيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية، و"جانب إيجابي" يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار"[543].

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل للتكامل الاقتصادي على أنه، "العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كلا واحدا".

وما تجدر الإشارة إليه أنه وإلى جانب التكامل الاقتصادي، وجدت عدة اصطلاحات أخرى تشير إلى نفس المعنى تقريبا مثل: "الاندماج الاقتصادي"، "التكتل الاقتصادي"، و"التعاون الاقتصادي" وغيرها.

فبالنسبة للمصطلح الأول: يترجم بعض الاقتصاديين اصطلاح **الاندماج الاقتصادي** في أصله الأوروبي **(Integration)** على أنه التكامل، على الرغم من أن هناك فارقا بين دلالة ومضمون كل من الاندماج والتكامل، فبينما يعني **الاندماج** تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، فإن **التكامل** يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما[544].

---

* - "جان تينبرجن" **"Jan Tinbergen"**: أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عان **1969** م، ساهم في الكثير من القضايا الاقتصادية، كقضية نهضة الأمم في المجال الاقتصادي.

[543] -Miroslav n.Jovanovic and Richard g.n Lipsey, International économic integration "limits and prospect", second edition, london,routledge, **1998**, p5.

[544]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **86**.

أما بالنسبة للمصطلح الثاني: فتثار هنا أيضا إشكالية اصطلاح التكتل الاقتصادي، وهل هو مرادف لاصطلاح التكامل أم لا؟ والحقيقة أن اصطلاح التكتل **(Groupement)**، ليس له معنى محدد، فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول، وقد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل "تكتلات الحلف الأطلنطي"، أي أن مصطلح التكتل ليس له معنى اقتصادي فقط.

كما قد يخلط البعض بين مصطلحي "التكامل الاقتصادي" و"**التعاون الاقتصادي**"، ويرى أنه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، فإن هذا يشكل نوعا أو صورة من صور التعاون الاقتصادي، إلى أن الفكر الاقتصادي الحديث أصبح يفرق بين المصطلحين، فأبرز ما يميز **التعاون الاقتصادي** أنه يقوم على أساس تحقيق منافع مشتركة وبصورة متناسبة لجميع أطراف التعاون التي تقف على قدم المساواة في علاقاتها، وإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن **التكامل الاقتصادي** يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يتضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمق وفعالية هذه العلاقات بين الدول، وعلى ذلك فإنه من الطبيعي ألا يقوم هذا الأخير إلا بين أقطار ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، بينما التعاون الاقتصادي يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية واحدة، كما يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة مختلفة ومتعارضة.

وبما أننا بصدد الحديث عن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، يمكننا القول أن ظاهرة التكامل الاقتصادي من منظور تلك الدول، هي عبارة عن : "مسار أو عملية يتم بمقتضاها السير قدما لإزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر".

ويضيف « **John Pinder** »، إلى ما تقدم ذكره إلى تنسيق السياسات في البدايات الأولى لمسار التكامل في بعده الاقتصادي، لأنه يشمل إزالة العراقيل من أمام العوامل الاقتصادية في البلدان النامية، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية تنطوي على قدر من التنظيم والتنسيق لضمان الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة وتحقيق التنمية والرفاهية المرجوة[545].

---

[545]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **87، 88، 90.**

مما تقدم يتضح لنا بأن التكامل الاقتصادي في البلدان النامية، يعتبر ضرورة بل دافعا مهما لتنمية اقتصادياتها، ونهجا للتنمية بصفة عامة، وبهذا الشكل فإن نجاحه يتوقف على مدى موافقة الدول قيد التكامل على المواءمة بين مختلف المجالات الاقتصادية منها وغير الاقتصادية، لخدمة أغراض التنمية والتطور، ويتمثل المقياس الحقيقي للنجاح في النتائج التنموية التي حققتها الدول قيد التكامل[546].

وبناء عليه، يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي يشير إلى مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل بين مجموعة من الدول[547]، وتختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة، فمنها ما يكون كاملا أي أن الاندماج يشمل كافة النواحي بلا استثناء فتلغى جميع القيود على حركات السلع، الأشخاص، ورؤوس الأموال، حيث لا رسوم جمرية أو قيود كمية، نفس التعريفة الجمركية، تداول عملة واحدة، ميزانية موحدة، واتباع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة، ويلاحظ أن هذا النوع من التكامل الاقتصادي الكلي غير متصور بدون تكامل سياسي، وعلاوة على ذلك في معظم الحالات تكون الدوافع السياسية أقوى من الدوافع الاقتصادية. ومنها ما يكون جزئيا أي أن الاندماج يقتصر فقط على نواحي معينة، ومثالها: مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة، ويلاحظ أن هذا النوع من التكامل الجزئي هو الغالب نظرا لكونه لا يستلزم قيام الوحدة السياسية إلى جانب الوحدة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تكون مستويات أو أشكال التكامل الاقتصادي كالتالي[548]:

1- <u>منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر</u>: ويتم في هذه المرحلة الاتفاق على رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، ولهذا تسمى منطقة التجارة الحرة[549]، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأفضل مثال على هذا النموذج هو "معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة" **"NAFTA".**

---

[546]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 90، 91.

[547]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص 02،03.

[548]- د/ عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009 م، ص 116.

[549]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 174.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة الأساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة[550].

2- <u>الاتحاد الجمركي</u>: وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، وتتجسد هذه الصورة من التكامل عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفة جمركية موحدة على وارداتها تجاه بقية دول العالم خارج التكتل[551]، وهنا تصبح حركة السلع بين الدول الأعضاء حرة من القيود الجمركية، وكمثال على هذا الاتحاد نجد: **"MERCOSUR"**، أي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية. ويعد الاتحاد الجمركي، أكثر درجات التكامل تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الإتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر هذا الاتحاد مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون[552].

3- <u>السوق المشتركة</u>: بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم في هذه المرحلة إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات مع تحرير حركة تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء.

وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة[553].

---

[550]- الوافي آسيا، مرجع سابق، ص 41، 42.

[551] - Jean François Mittaine, François Pequerul, "Les unions économiques régionales", Paris, Armand Colin, 1999, P, 16.

[552]- سليمان ناصر،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة - دراسة لحالة الجزائر-" مجلة الباحث، ورقلة، العدد01، 2002 م، ص 87.

[553]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 94.

4-الاتحاد الاقتصادي: تعد هذه المرحلة الأكثر تكاملا ونضوجا من النماذج السابقة، حيث يتم بموجبها تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية، إضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء التي تمت في المراحل السابقة، ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها، لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[554].

ولقد أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها[555].

وبالرغم من أن هذه المراحل هي المتعارف عليها بين الاقتصاديين والتي أحصتها اتفاقية الجات، إلا أن هناك من يضيف شكلا خامسا للتكامل وهو:

5- الاندماج الاقتصادي: ويسمى أيضا الاتحاد الاقتصادي التام ويعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، إذ تتضمن بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا، توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسة فعلية[556].

فهذا النوع من الاتحاد أو الاندماج إذن يتم فيه توحيد كافة السياسات، الإنتاجية، النقدية، الضريبية، التجارية، والإجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات، وتجدر الإشارة إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة السابقة.

---

[554]- د/ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 270.

[555] - Sidney.J. Wells, with revisions by E.W Brassloff, "International Economics", (Manchester, general Editor Brian Chapman), P, 274.

[556]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 87.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي:

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، ينبغي أن يستند إلى جملة من المقومات التي يقوم على أساسها، ومن هذه المقومات ما يمكن اعتباره ذات طبيعة اقتصادية، وهو ما سيتم التركيز عليه في موضوعنا هذا، ومنها المقومات السياسية والتي يتمثل أبرزها في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة، حتى يكون هناك تكامل اقتصادي تام، ذلك أن اختلاف طبيعة النظام السياسي بين الدول يشكل أهم عائق في طريق التكامل فيما بينها، في حين أن التماثل بين الدول من حيث طبيعة النظام السياسي يشكل أهم عامل في نجاحها عند تكاملها. كما أن المقومات الاجتماعية تعتبر عاملا جوهريا وأساسيا في عملية التكامل الاقتصادي، وتتجسد أساسا في العادات والتقاليد والقيم، حيث أن اختلاف هذه الأخيرة إضافة إلى اختلاف الدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير، في حين أن التماثل أو التقارب فيما بينها يؤدي إلى توفير فرصة وإمكانات أكبر لنجاح التكامل وفعاليته.

وما تجدر الإشارة إليه، أنه وعلى الرغم من أهمية المقومات السياسية والاجتماعية والثقافية في تشكيل تكامل اقتصادي ناجح وفعال، إلا أن الذي يهمنا هنا هو التركيز على المقومات الاقتصادية، باعتبارها ذات الصلة بموضوع بحثنا، ونذكر من أهمها:

1- الجوار الجغرافي:

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية. فالجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز المبادلات فيما بين تلك البلدان أو ما يسمى بالتجارة الجوارية، وذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمع تأسيسي بينها. وهذا هو حال العديد من المناطق في العالم، وفي مقدمتها أوروبا الغربية التي شهدت ازدهار هذه التجارة قبل قيام هياكل السوق، ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا[557].

---

[557]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 89.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار، بلجوئها إلى افتعال كل الحواجز الممكنة للحيلولة دون تسهيل هذا السلوك، والغريب في الأمر هو أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة بقدر ما هي منغلقة تجاه بعضها البعض[558].

2- توفر الموارد الطبيعية:

يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يتم الاستناد إليه لإقامة تكامل اقتصادي ناجح، إذ أن ندرة أو عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، ما يؤدي إلى إضعاف التكامل الاقتصادي وتقليص نجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة، وإمكانات مائية وفيرة، في حين تتوافر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا، وما إلى ذلك، وهو ما يوفر أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل، حيث تقوم النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعة، ما يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطور النشاطات عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية، أو النقص فيها يؤدي إلى إعاقة عملية التوسع في هذه النشاطات، وبالتالي عدم فعالية عملية التكامل.

3- التخصص وتقسيم العمل:

إن التكامل الاقتصادي حتى يكون ناجحا وفعالا، ويوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن تحققه كل دولة منفردة، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل بين مجموعة الدول المتكاملة وهو ما يسمح بزيادة ووفرة الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة[559]، وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل، وتطور هذه الدول عموما، فهذا المقوم يعتبر أساسا مهما لقيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

---

[558]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 90.

[559]- د/فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 233، 234.

في حين نجد أن عدم توفر التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة بين الدول المتكاملة، ما يؤدي إلى تضررها جميعا أو تضرر البعض منها، فالتخصص وتقسيم العمل إذن يؤدي إلى تنظيم المنافسة، وهو البديل في إطار التكامل لتجنب الأضرار والحصول على منافع أكبر.

4- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:

وذلك سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو اليد العاملة البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات، ولا شك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفر هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتمادا على ما هو متوفر لديها من عمل تقني يؤدي حتما إلى إعاقة عملية القيام بهذه النشاطات، ويحد من كفاءتها، نظرا لافتقار هذه الدولة أو تلك لهذا العنصر أو ذلك، فمهما توفر للدولة من عناصر يبقى هناك نقص في جانب من الجوانب، في حين أن التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها، أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وأن العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة، لأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء[560].

5- المصلحة المشتركة:

إن التكامل الاقتصادي كمنهج تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها، لا بد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بطريقة مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدة، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها وتنتفع أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها وهكذا[561].

---

[560]- د/فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 234، 235.
[561]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 91، 92.

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بين الدول المتكاملة بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة[562].

6- <u>توفير طرق ووسائل النقل والاتصال</u>:

ويبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح وفاعلية التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة، طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل البحري، أو الجوي، لأن غياب هذه الوسائل يؤدي حتما إلى إعاقة حركة الانتقال، رغم توفر حرية انتقالها، إضافة إلى أن محدوديتها من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي حيث يؤدي إلى صعوبة الانتقال[563]، وإلى ضعف نطاق الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية، بحيث أن إضافة كلفة النقل المرتفعة إلى السعر المنخفض المرتبط بكلفة أقل وكفاءة أكبر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي القدرة التنافسية تصبح أقل وأضعف، كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية منها واللاسلكية وغيرها يحد من التعرف على الأسواق، وبالتالي من المعرفة والعلم المسبق بحالة السوق.

وما يلاحظ، أن الدول المتقدمة قد تنبهت منذ وقت طويل إلى أهمية هذا العامل وحيويته في ربط هذه الأقطار بعضها مع البعض الآخر، وربط الدول الأخرى بها، ولذلك قامت بتطوير وسائل الاتصال والنقل وطرقه بينها وبين هذه الدول، وبالذات النامية منها، ما ساهم إلى حد كبير في تكامل هذه الدول مع الدول المتقدمة، وبالأحرى تبعيتها إليها[564]، في حين أن غياب أو ضعف طرق ووسائل النقل والاتصال بين الدول النامية أعاق ويعيق إلى حد كبير تكامل هذه الدول، بل حتى إقامة روابط بقدر مقبول فيما بينها.

---

[562]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 92.

[563]- مهدي ميلود، "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض بعض التجارب)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009م، ص 37، 38.

[564]- د/فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 235، 236.

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في البلدان النامية:

هناك إجماع على أن مستقبل الدول في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بآدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد، لذا فقد أدركت غالبية الأمم أهمية الانطواء تحت مظلات كيانات اقتصادية قوية لمواجهة تحديات العولمة واندماج اقتصادياتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، وهو المسعى الذي تضطلع لتحقيقه كافة الدول النامية ومنها العربية عن طريق التكامل الاقتصادي.

فالتطورات النوعية الكبيرة التي حصلت في العلاقات الاقتصادية الدولية، فرضت على الدول النامية أن تفكر في طرق فعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تحقيق تكامل اقتصادي فعال، حيث أصبحت هذه البلدان تتعامل مع عالم تسوده وتحكمه العولمة الاقتصادية التي من أبرز معالمها التحرير التجاري للسلع والخدمات، تسهيل انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وتلاشي الحدود الجغرافية تدريجيا، خاصة بعد العمل باتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، وما تحمله من آثار سلبية على سيادتها الداخلية، وهو ما يدل حتما على استحالة إمكانية مواجهة الدول النامية ومنها العربية لقوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة نظرا لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي. لذا أصبح من واجب حكومات الدول النامية ومنها العربية البحث عن كيفيات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية، حتى تستطيع الإندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف وحتى تضمن حماية نفسها من همجية العولمة، فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفردا بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي هو البقاء لمن هو أكثر قوة ومنافسة وكفاءة.

فينبغي على الدول النامية أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها.

والحقيقة أن مفهوم التكامل بالنسبة للدول النامية يختلف عن مفهومه في الدول الغربية، وهذا الاختلاف يرجع بالأساس إلى اختلاف دوافعه وطرق تجسيده، ففي دراسة ل **"كاهنار Kahnert** وآخرون" بعنوان: **"Economic Integration Among Development Countries"**، يعرف التكامل في البلدان النامية بأنه: "عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر".

ونظرا لكون الاقتصاد النامي يعاني من عدم استكمال بنائه الوطني، وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، وضعف الترابط في سوقه الداخلية، بينما يخضع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ويندمج فيه بتكامل مشوه، تكون نقطة البدء معالجة تدني مستوى القوى الإنتاجية بالعمل على تنميتها ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة وتحقيق البناء الوطني الذي يتم أساسا بالتصنيع.

وعليه فالهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي فيما بين الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وإعطاء الدافع لتقدم اقتصاديات هذه الدول، وهذه الاعتبارات هي ما دعت إلى الحديث عن التكامل الإنمائي، أي اتباع التكامل الاقتصادي كمنهج وأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية في جميع الميادين[565].

وبناء عليه يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يختلف عن التكامل بين الدول المتقدمة، سواء من حيث الامكانيات، أو من حيث الدوافع والأهداف، وسنحاول من خلال هذا الفرع توضيح دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي بين الدول النامية وهذا في نقطة أولى، أما النقطة الثانية فسنخصصها لإلقاء الضوء على نماذج من بعض التكتلات.

---

[565]- شحاب نوال، مرجع سابق، ص 09.

أولا: دوافع وأهداف التكامل بين الدول النامية:

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من إنشائه، إلا إذا توافرت لدى الدول المتكاملة كل المقومات المختلفة التي تساعد على إقامته والإنطلاق في تطبيق خطط عمله، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك في إطار العمل الجماعي، وهذه الدوافع ترتكز أساسا على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكامل، وكلما زاد الإقتناع بهذه المنافع كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى[566].

ويقصد بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضروراته أيضا، وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول والمجتمعات من خلال الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، وتتعدد دوافع التكامل الاقتصادي فهو حتى وإن نشأ اقتصاديا فإن دوافعه وآفاقه لا تبقى اقتصادية فقط وإنما تصبح شاملة وهادفة منذ البداية لكل جوانب الحياة الأخرى التي تخضع إلى التطور المستمر جنبا إلى جنب مع خطوات التكامل الاقتصادي مدعمة ومحفزة لبعضها البعض، وعموما فإن مبررات ودوافع تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية تتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1- الدوافع الاقتصادية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- حرية تنقل عناصر الإنتاج:

فعند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإن عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى إشباع المستهلكين وزيادة رفاهيتهم[567]. فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منها إلى الدول التي تفتقر لهذا العنصر، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض، ومستوى منخفض من الأجور.

---

[566]- سماح أحمد فضل، "المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010 م، ص 61.

[567]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 61.

كما أن انتقال اليد العاملة بين الدول المتكاملة يؤدي إلى تخفيض الضغط الديمغرافي في الدول التي تعاني نموا ديمغرافيا تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة، فالاستمرار في هذه العملية على المدى المتوسط والطويل يعيد التوازن إلى مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل[568].

- تعزيز القدرة على التفاوض:

من مزايا ودوافع التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكاملة قوة التفاوض والثقل الملموس وسط التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل تكاملها، فالتكامل يؤدي بالدول المتكاملة إلى تكوين كتلة اقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية على الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة[569]، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وواردتها ككتلة، فمن خلال التكامل يمكن إقامة مؤسسات إقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توظيف التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية. فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية[570]، وبشكل يفوق ما كانت تحصل عليه من منافع وهي منفردة.

كما يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الأعضاء في المشروع التكاملي تعزيز القدرة التفاوضية للمجموعة المتكاملة على المستوى الدولي وتعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتخفيض تكلفته[571]، وأهم سبل تعزيز المركز التفاوضي هو التحكم في المنتجات الحيوية أو امتلاك سوق مهمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلاهما معا.

---

[568]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 61.
[569]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 101.
[570]- السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات"، دار الفكر، عمان، 2011 م، ص 90.
[571]- حسين حنان رمضان نظير، "التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006/2005م، ص 126.

فالدول النامية بشكل منفرد لا تمتلك بدرجة مؤثرة العناصر الضرورية لتعزيز مركزها إزاء الدول المتقدمة، إلا أنه في حالة التكامل الاقتصادي يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية بفضل تجمع الإمكانيات، وتكوين قوة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية على الساحة الدولية إلى ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها عند التفاوض مع الدول الأجنبية، وبشكل يضمن لها مصالحها الخاصة[572].

- **اتساع حجم السوق:**

إن ضيق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، وضيق الأسواق يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، يضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج ويفوت فرصة الاستغلال الأمثل للموارد بمختلف أنواعها، مما يدفع البلدان النامية إلى التفكير في إقامة تكتلات اقتصادية لكونها تسهم إلى حد كبير في التغلب على معظم العقبات[573]، فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبالتالي فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة وخلق صناعات لم تكن قائمة قبل التكامل.

إذن فالتكامل يؤدي إلى فتح الأسواق وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة[574]، والاستفادة من وحدات الإنتاج الكبير، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

---

[572]- حسين حنان رمضان نظير، مرجع سابق، ص 126.

[573]- فؤاد أبو ستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005م، ص 26، 29.

[574]- مقروس كمال، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، تحت إشراف أ.د/ عماري عمار، جامعة فرحات عباس، 2013/ 2014م، ص 30.

فتجارب الدول المتقدمة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في مجال التصنيع تملك أسواقا واسعة، كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويخفف من حدة الاحتكارات[575].

- خلق التجارة:

ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول النامية الأعضاء في التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أقل مما لو تم إنتاجه محليا، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد أصبحت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي تمت إزالتها، وهذا الأثر يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل، وهو أثر إيجابي على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة[576].

- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة تخفض من خلالها تكاليف الإنتاج وتضاعف الكميات المخرجة. هذا فضلا عن تشجيع التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[577].

---

[575]- مقروس كمال، مرجع سابق، ص 31.

[576]- محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000م، ص 71، 72.

[577]- بكري كامل، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001م، ص 48، 49.

- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات:

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا على زيادة التبادل التجاري فيما بينها، وخفض الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي في تلبية مختلف حاجياتها ومتطلباتها، أي تقليص نسبة الاستيراد، وبذلك يمكن لهذه الدول تكثيف تعاملاتها البينية أي القدرة على توفير قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

- الاستفادة من مهارات اليد العاملة:

عند قيام التكامل الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها. فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم يكون أعلى وأقوى درجة في دول التكامل كوحدة سياسية واقتصادية واحدة منها لو كانت كل دولة على حدى.

ويتم الاستفادة أيضا من اليد العاملة عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي التكامل إلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان[578].

مما سبق يتضح أن التكامل يوفر فرصا ومزايا ومنافع تحفز الدول على إقامة علاقات تعاون وتكامل فيما بينها، كما أن التكامل الاقتصادي له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أن دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي تختلف من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة الإقليمية، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات من خلال رفع وفرات الإنتاج ومزايا التخصص ورفع الكفاءة في صناعات تلك البلدان.

---

[578]- مقروس كمال، مرجع سابق، ص 31، 32.

2- الدوافع غير الاقتصادية: وتتراوح هذه الدوافع بين الدوافع السياسية والدوافع الأمنية وهو ما سنوضحه فيما يلي:

- الدوافع السياسية:

قد يكون الدافع وراء قيام التكامل سياسيا بالدرجة الأولى، وهذا ما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو ما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة، وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

فالوحدة السياسية قد تكون هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي، إلا أنه في المقابل قد حدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي.

- الدوافع الأمنية:

إن الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية، لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكامل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، وهذا ما حدث مع العديد من التكتلات، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية لتجنب المشكلات[579].

[579]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 102، 103.

ثانيا: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية وأسباب فشلها:

شهد العالم خلال عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ساهمت بشكل كبير في التفاعلات الاقتصادية الدولية واحتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية باعتبارها الملاذ الأخير للعديد من الدول لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، والتي أفرزتها ظاهرة العولمة، ولعل أهم هذه التكتلات نجد الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى العديد من محاولات التكامل الاقتصادي التي لجأت إليها الدول النامية قصد تحقيق تنميتها المنشودة[580]، والمحافظة على سيادتها الوطنية من الضغوط المفروضة عليها خاصة في ظل تطبيق اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي تستهدف السيادة الوطنية للدول النامية.

والحقيقة أن هناك اتفاقا عاما على المستوى الاقتصادي بخصوص تجارب البلدان النامية في مضمار التكامل الاقتصادي على أن الطابع الغالب عليها هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات مختلفة، وإن نجح البعض منها فإن نتائج النجاح كانت محدودة للغاية[581]، ويعود أساسا سبب فشل معظم اتفاقات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية إلى النزاع على مواقع الصناعات، ومقدار التعويضات التي ستصرف بسبب الأضرار التي ستقع، لذلك نجد أن التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية كانت ويتوقع أن تكون في المستقبل متواضعة ومحدودة على عكس التكتلات التي تتم بين الدول المتقدمة والدول النامية فهي تقدم فرصة أفضل للتنمية الصناعية[582].

وعليه سنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث، أن نتناول بالدراسة أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وذلك في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنتطرق إلى دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى فشل التكامل بين الدول النامية.

---

[580]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 29.

[581]- سامي عفيفي حاتم،"التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الطبعة الخامسة، جامعة حلوان، القاهرة، 2005م، ص 211.

[582]- موريس شيف ول، آلن وينترز، " التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003م، ص 139.

1- نماذج عن بعض التكتلات الاقتصادية في الدول النامية:

لقد شجع نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية العديد من محاولات التكامل بين الدول النامية كوسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية، حيث حذت الدول النامية حذو الدول الرأسمالية والاشتراكية في التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، ولكن معظم هذه المحاولات صادف نجاحا محدودا أو مني بالفشل، فالتكتلات الاقتصادية في الدول النامية تتميز بضعفها وحاجتها إلى المزيد من العمل والتنسيق، ومن بين أهم تلك التوجهات التكاملية للدول النامية ما يأتي[583]:

- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:

تستند هذه المنظمة إلى المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لوسط أمريكا الموقعة في مدينة **مناجا** آخر عام **1960**م، بين كل من **غواتيمالا، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا**، وقد انضمت إليها فيما بعد جمهورية **كوستاريكا**، ويتعلق الأمر في هذه الحالة باتحاد جمركي يقضي بتحرير التجارة في كافة المنتجات الأولية مع استثناء عدد قليل من السلع، كما يقضي بتطبيق تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الخارج وقد نفذت فعلا عام **1965**م.

وبصفة عامة فإن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى قد لاقت من حيث حركة التكامل نجاحا يزيد كثيرا عن ما استطاعت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية تحقيقه حتى الآن، ومع ذلك فإن دلالة هذه التجربة محدودة نظرا لجمعها بين عدد من الدول الصغيرة المتجاورة المتشابهة، والتي لا يزيد عدد سكانها عن عشرين مليون نسمة[584].

- منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA):

أنشئت هذه المنظمة بمقتضى معاهدة **مونتفيديو** سنة **1960**م، وبدأت أعمالها رسميا في أول جانفي من سنة **1962**م، وقد ضمت في عضويتها كلا من **الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، المكسيك، لبيرو، والأورغواي**، ثم انضمت إليها **الإكوادور، فنزويلا وبوليفيا**.

---

[583]- د/ فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، **2004**م، ص **250**.

[584]- د/ فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص **203**، **206**.

وكان الهدف الأساسي من إنشائها تنشيط التجارة عبر توفير حرية المبادلات التجارية، وذلك من خلال إلغاء الرسوم ومختلف القيود والحواجز التي تعيق حرية تبادل المنتجات المحلية فيما بين الدول الأعضاء، وقد أدى اختلاف المصالح بين الدول الكبرى والدول الصغرى في هذه المنطقة إلى عرقلة عملها، وضعف فاعليته.

- مجموعة الأندين:

قاد التباين بين الدول الأعضاء في منظمة اللافتا وصعوبة التوفيق بينها وعدم وضوح الاستراتيجية الخاصة بالتكامل مجموعة الدول الأقل نموا إلى إقامة تكتل باسم مجموعة "الأندين" عام **1969**م.

وتهدف تلك المجموعة إلى تنمية اقتصادياتها الإقليمية والحد من التفاوت القائم بين دول المجموعة للتمكن من المنافسة الدولية، بإنشاء اتحاد جمركي ذو تعريفة خارجية مشتركة وإزالة الحواجز التجارية وتحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبني برنامج مشترك. وتعد تجربة التكامل الاقتصادي لمجموعة الأندين من المحاولات التكاملية الناجحة والمتميزة، حيث اعتمدت الخفض التدريجي التلقائي للرسوم الجمركية وإقامة منطقة تجارة حرة، فضلا عن اتساع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، فالجديد الذي توصلت إليه المجموعة هو الوعي بأن التكامل ماهو إلا وسيلة لتحقيق التنمية[585].

- رابطة بلدان جنوب شرق آسيا:(ASEAN)

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" عام **1967**م كنوع من الحلف السياسي، بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من اندونيسيا، ماليزيا، الفيلبين، سنغافورة، تايلندا، ولكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من بروناي، فيتنام، ميانمار، لاوس، وأصبح عدد الأعضاء تسعة **(9)** سنة **1997**م، وهي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي، وتسيطر هذه الرابطة على **25%** من التجارة العالمية، وتبلغ تجارتها البينية **36%** من إجمالي تجارتها مع العالم[586].

---

[585]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق،ص **495** ، **496**. **497**، **498**.
[586]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **349**.

وتهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حدد بعضها إعلان بانكوك عام **1976**م، ولعل أهمها إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها وتوثيق العلاقات مع دول أخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنزب الآسيوي، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي[587].

- <u>التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك</u>:(APEC)

أنشئ هذا الاتفاق سنة **1989**م بمبادرة من أستراليا وبدعم من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات وهو يضم **18** عضوا، **06** أعضاء من تجمع بلدان جنوب شرق آسيا، وهم إندونيسيا، ماليزيا، الفيلبين، سنغافورة، تايلاندا، بروناي، وأعضاء النافتا الثلاثة، إضافة إلى كل من أستراليا، نيوزيلاندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين، الشيلي، كوريا الجنوبية. ويضم هذا التجمع **40%** من سكان العالم، وتمثل تجارته **50%** من التجارة العالمية، وتحقق بلدانه **60%** من مجموع الناتج الداخلي العالمي[588].

- <u>التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا</u>:

أنشئ هذا التجمع في **28** ماي **1975**م، ويضم ستة عشرة دولة هي: البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، النيجر، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو.

وقد سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة أهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بينها في مجال السياسات الزراعية والمشاريع ذات العائد المشترك....ومع شمولية هذه الأهداف إلا أنه لم يتحقق منها سوى القليل[589].

---

[587]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **352**، **353**.

[588]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **55**.

[589]- محمد بن ناصر، "المشاريع العربية المشتركة، ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف أ/ يحة عيسى، جامعة الجزائر، **2008/2007**م، ص **46**.

- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا:**

أنشئ هذا الاتحاد عام **1983**م ودخل حيز التنفيذ في أوائل **1985**م، وقد ضم كلا من بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، كونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، ساوتومي، برنسيت والزاييير، وقد كان هذا الاتحاد يهدف إلى تحرير انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وتطبيق ضرائب إقليمية موحدة، وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب والنهوض بالسياسات الصناعية والنقل، مع العلم أن هذا الاتحاد جاء على أنقاذ الاتحاد الجمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه سنة **1964**م، بين الدول الخمس التالية: جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الكامرون، والغابون، والذي فشل بعد عامين من إنشائه نتيجة أزمات بينية والذي أعيد تحسينه عام **1994**م.

والملاحظ أن معظم هذه التكتلات الاقتصادية في الدول النامية الإفريقية خاصة وبعض الدول الآسيوية مازالت أوزانها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق، بالرغم من أن الكثير منها مات واختفى في طور النشأة[590]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أعظم عقبة تعترض تكاملا اقتصاديا ناجحا بين مجموعة من الدول النامية هي أن المنافع والأرباح الناتجة عن هذا التكامل لا توزع بالتساوي بين الدول الأعضاء، حيث تقوم الدولة الأكثر تقدما في المجموعة بالحصول على معظم الفوائد مما يؤدي إلى انسحاب الدولة المتخلفة من هذه التكتلات، وإفشال محاولة التكامل الاقتصادي. إضافة إلى ذلك هناك عقبة أخرى وهي أن كثيرا من الدول النامية لا ترغب في التخلي عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح سلطة مجتمعية، تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدولة العضو.

2- أسباب فشل التكامل بين الدول النامية:

إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي غنية في نتائجها ناجحة في خطواتها ومناهجها، فإن واقع الحال يظهر عكس ذلك حينما يتعلق الأمر بتجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، فهذه التجارب الأخيرة تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها، بل إن الكثير منها لا يعدو أن يكون حبرا على ورق.

---

[590]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 46.

فكانت البلدان النامية تنتهج المنهج التقليدي القائم على تكامل الأسواق، حيث وضعت منظمة الوحدة الإفريقية خطة لدعم التكامل في القارة السمراء، وعلى المستوى الإقليمي نجد **18** تجمعا إقليميا، ولكن معظم الدراسات التي أجريت على هذه التجارب تشير إلى فشلها في تحقيق أهداف التكامل المطبق، بسبب الضعف الاقتصادي والعوامل السياسية المتمثلة في غياب الديمقراطية وتحكم السياسة في العملية التكاملية، كما أن الهياكل الإفريقية هشة وغير قادرة على إدارة شؤونها[591]. ومن الأمثلة الواضحة على التجارب الفاشلة في التكامل الاقتصادي على مستوى البلدان النامية، تلك الموجودة في العالم العربي كما سوف نرى لاحقا من خلال هذه الدراسة، وسوف ندرج فيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية:

- <u>عدم وضع برامج تدريجية للتكامل</u>:

إن معظم أشكال التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية كانت طموحة، إلا أنها لم تنتقل إلى مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي كما حدث في أوروبا، إضافة إلى ذلك لم تقم الدول النامية بوضع برامج تنفيذية يمكن متابعتها، فضلا عن عدم إقامة مؤسسات إقليمية تنفيذية، وهو ما أدى إلى عدم تحقيق نجاح في مجال تحرير تجارتها الإقليمية.

- <u>تغلب الاعتبارات السياسية</u>:

على الرغم من إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء التكامل الإقليمي، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التنازل عن استغلال قراراتها من الناحية السياسية، ومن ثم لم تكن هناك سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية التي تظل حبرا على ورق إن لم يتم إلغاؤها، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، لذلك نجد أن أغلب الاعتبارات السياسية لها أهمية أولى عن الاعتبارات الاقتصادية في البلدان النامية، ويقول **"رونيسون"** في هذا الشأن: "لن يتأتى لمجموعة من الدول أن تجني نفعا من وراء التكتل ما لم تكن على استعداد من البداية لأن تدرك وأن تتقبل فقدان جانب يعتد به من سيادتها على شؤونها الاقتصادية"[592].

---

[591]- أيمن مصطفى، "العولمة الاقتصادية والدول النامية"، مجلة السياسة الدولية، العدد **160**، المجلد **40**، أفريل **2005**م، ص **260**.

[592]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **123**.

- **عدم توزيع المكاسب بصفة عادلة:**

إن أغلب حالات التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، لم تكن تولي أهمية لعنصر كيفية توزيع المكاسب، وهو ما أدى إلى عدم نجاح واستمرار بعض التكتلات كاتحاد شرق إفريقيا وغيره، كما تنطبق هذه الأسباب بصورة عامة على المنطقة العربية.

- **عدم إنشاء أو دعم الهيكل الإنتاجي الملائم:**

هناك اتفاق بين الكثير من الكتاب بأن جهود تفعيل وتقوية التكتلات الاقتصادية بين البلدان النامية، خلال الفترة التي سبقت الثمانينات من القرن الماضي باءت كلها بالفشل وذلك نتيجة العديد من الأسباب أهمها اتباع سياسة إحلال الواردات، والاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنمية، والاعتماد على الصادرات من المواد الخام، أضف إلى ذلك الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية الدائمة بين تلك الدول.

فالتغلب على تلك الصعوبات يساعد على إنشاء المشروعات المشتركة والنجاح في إقامة سوق متكامل، كما أن غياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية الكلية يعد السبب الرئيسي في عدم نجاح جهود هذه البلدان في تحقيق تجربة التكامل الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم ذكره، يمكننا القول أن هناك مجموعة من العوامل التي يلزم تجسيدها قبل البدء في تكوين تكامل اقتصادي بين البلدان النامية، ومن بين أهم تلك العوامل نذكر:

- بحث درجة التكامل والتنافس بين اقتصاديات البلدان الراغبة في الانضمام إلى التكتل الاقتصادي حيث يفضل أن تجمع بين تكامل وتنافس السلع المنتجة دون الاتحاد، فالتكامل يعني أن كل دولة من الدول الأعضاء تنتج سلعا مختلفة زراعية وصناعية، وهنا يحدث اندماج تكاملي يكون له أثر فعال إذا حدث نوع من تقسيم العمل في إنتاج بعض المنتجات، أما التنافس فيعني تماثل إنتاج دول التكامل الاقتصادي، فتحل سلعة كل دولة محل سلع الدول الأخرى، وهكذا يتم الجمع بين مزايا التكامل والتنافس[593].

---

[593]- عمر صقر،" سياسات التجارة الخارجية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005م، ص 175.

ـ بحث نطاق التكامل الاقتصادي من حيث حجم الانتاج، فكلما اتسع حجم هذا الأخير كلما زادت الكفاءة الإنتاجية وأمكن التعمق في درجة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء والحصول على مزايا الإنتاج الكبير سواء على مستوى دول التكامل أو على مستوى العلاقات الخارجية.

ـ بحث العنصر المكاني حيث أن هناك علاقة مؤكدة بين البعد المكاني وآثار التكامل الاقتصادي، حيث يوفر ذلك نفقات كثيرة لتنقل السلع ما بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي، لذا فالدول المجاورة عادة ما تكون أنماط سلوكها متشابهة مما يزيد من قوة التكامل بينها.

من خلال ما تقدم ذكره اتضح لنا أن الرؤية الجديدة لقضية التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية، تملي علينا اعتبار جهود التكامل بين هذه المجموعة من الدول على أنها جزء من استراتيجية واضحة المعالم والأبعاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادياتها الوطنية، ويتطلب الوصول إلى هذه الغاية البدء بمناقشات مستفيضة للتراث الذي خلفته جهود واستراتيجيات التنمية في العقود الأربعة الماضية.

هذا ما شجع ودفع البلدان النامية في العقدين الأخيرين إلى إجراء مراجعة شاملة لتجمعاتها الإقليمية، يختلف منهجها التكاملي الجديد عن المنهج التقليدي الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية والمقتبس من التجربة الأوروبية، فتحاول إقامة جيل ثاني من اتفاقيات التكامل تضمن وضع ضوابط لتحرير التجارة البينية مع الاستغناء على استراتيجية الإحلال محل الواردات وخاصة اهتمام عدد من الدول بالتطور التكنولوجي، وتشجيع رأس المال واتباعها برامج هيكلية واقتصادية مما يؤدي إلى اتساع تطبيق الإقليمية الجديدة المتفتحة على العالم الخارجي[594].

وبعد تعرضنا من خلال هذا المطلب إلى التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة، سنحاول من خلال المطلب الموالي التطرق بالدراسة إلى التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه، باعتبار الدول العربية أغلبها دولا نامية.

---

[594]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 124، 125.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه:

تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية من بين أبرز الظواهر والأحداث الاقتصادية الدولية التي فرضت وجودها على سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تتجمع مجموعة من الدول في تكتل واحد متأثرة بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول المتكتلة، إلا أنها تنطوي تحت لواء واحد تسند إليه مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية متعددة الأطراف، وما إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في أوروبا الغربية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية إلا دليل على بروز هذه التكتلات. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إقامة تكتلات اقتصادية في الدول العربية منطلقة من بروز مفهوم هو التكامل الاقتصادي العربي، ويعود تاريخ ظهور هذا التكامل إلى تاريخ إنشاء الجامعة العربية سنة **1945**م، فقد اقترن وجوده بوجودها، وأدى ذلك إلى خلق أجهزة اقتصادية ليعاد صياغتها في شكل مشروعات واتفاقيات وسياسات وإجراءات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها. ثم انطلقت محاولات أخرى لقيام التكامل الاقتصادي منطلقه إزالة العقبات القانونية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الإنتاج من أجل تحقيق انسياب تلقائي في عملية التبادل.

ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما يتيحه التكامل من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار، إضافة إلى قوة تنافسية مبنية على الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في العالم العربي. وقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى المشاكل التي صادفتها بشقيها المحلي والخارجي ناهيك عن غياب الإرادة السياسية للدول العربية التي حالت دون تحقيق مقومات النجاح[595].

وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرض بالدراسة للإطار القانوني والمؤسساتي للتكامل الاقتصادي العربي ومظاهر إخفاقه وهذا في فرع أول، وفي فرع ثاني سنحاول دراسة الشراكة الأورو جزائرية كنموذج، مع تبيان آثارها على الاقتصاد الوطني.

---

[595]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **57**.

الفرع الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للتكامل الاقتصادي العربي ومظاهر إخفاقه:

لا يمكن تحديد موقع الوطن العربي إلا ضمن مجموعة "الدول النامية"، فالدول العربية تنتمي موقعا وموقفا إلى هذه الدول، التي خضعت للاستعمار القديم وتخضع للتبعية واستغلال الدول العظمى حتى الآن، ولم تعرف في معظمها سوى تنمية مشوهة موجهة لخدمة الخارج، وتعيش شعوبها في مستويات متفاوتة من الفقر، وتنتشر معظم هذه الدول في القارات الجنوبية الكبرى الثلاث، والوطن العربي ما زال في عديد من بلدانه خاضعا للاستغلال والتبعية.

وفي ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية، مالية، وبشرية ضخمة ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، علاوة على ترابط الدول العربية في وحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، واشتراكها في تاريخ ولغة واحدة، فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات وموقع استراتيجي تتوفر له أكبر الإمكانيات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي.

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بمكانة متميزة ضمن اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام **1944**م بعضوية الدول السبعة المستقلة آنذاك وهي: مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية واليمن، وتوالى بعد ذلك انضمام باقي الدول العربية، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا في الشؤون الاقتصادية، مما يعكس مدى الاهتمام بالتعاون الإقليمي العربي قبل تحقيقه على المستوى العالمي.

ومن خلال تتبعنا لمسار عمل جامعة الدول العربية يتضح لنا مدى محدودية وتواضع النتائج التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي تحت مظلة الجامعة العربية، وتأثر الدول العربية بظاهرة انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الساحة الدولية، وتماشيا مع هذا المنهج التكاملي الجديد، والذي يعمل خارج نطاق جامعة الدول العربية[596]، تم إقامة ثلاث تجمعات إقليمية عربية وهي: مجلس التعاون الخليجي سنة **1981**م، مجلس التعاون العربي والذي تم الإعلان عنه عام **1989**م، واتحاد المغرب العربي المعلن عنه سنة **1989**م.

---

[596]- د/ أحمد محمد فراج قاسم، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه"، جامعة عمر المختار - ليبيا، مقال منشور بمجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد **87**، ديسمبر **2011**م. **Kenanaonline.com**

ومما سبق يتضح لنا أنه وعلى الرغم من توافر الإمكانيات والطاقات والثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي للوطن العربي والعديد من الاتفاقيات والمداخل التكاملية، فإن تجربة التكامل الاقتصادي العربي سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية أو من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية الأخرى قد أخفقت ولم تستطع تحقيق إنجاز يذكر في هذا المجال بسبب العديد من المعوقات، والتي من أهمها:

عدم توفر الإرادة السياسية، تفاوت درجات النمو الاقتصادي، تباين الأنظمة والتشريعات الاقتصادية القائمة، عدم كفاءة الهياكل الأساسية للبنية التحتية العربية، وخاصة شبكة النقل والمواصلات، ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، تناقض خطط التنمية العربية وأساليب تنفيذها، سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية، التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة، غياب المشاركة الشعبية في صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوى المحلي والقومي[597].

فالدول العربية إذن ظلت تواجه ضغوطا كبيرة من أجل النهوض باقتصادياتها نحو التقدم وتنميتها وذلك طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، فانتهجت تجارب تنموية سبق أن انتهجتها الدول الغربية، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، وهذا ما يتجلى في مظاهر الإخفاق المتعددة.

وسنتناول بالدراسة في هذا الفرع الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي العربي في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول التعرض لمظاهر إخفاق هذا النوع من التكامل.

---

[597]- د/ أحمد محمد فراج قاسم، مرجع سابق.

أولا: الأطر القانونية والمؤسساتية للتكامل الاقتصادي العربي:

من الناحية العملية، يلاحظ أن الدول العربية لم تفعل الكثير من أجل مواجهة المستقبل، ولم تقم بتقديم طرح جدي للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وهذا ما يجعلها مهددة اقتصاديا في ظل النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عن التهديدات السياسية والتحديات التي تتعرض لها جراء تحولات الوضع الدولي الجديد.

وهذا ما يجعل من الفرص المتاحة أمامها محدودة، إذا ما استمرت دون إجراء محاولات جدية لتغييره بالصورة التي تعيد ترتيب أوضاع بيئتها الداخلية والخارجية بما يحقق لها وجودا مؤكدا وهوية متميزة في عالم المنافسة والصراع الدولي، لذلك صارت الحاجة تدعو إلى تلمس منافع التكامل الاقتصادي العربي.

ويمكن للدول العربية استلهام دروس التكامل الاقتصادي من التكامل الأوروبي والسعي للبدء بخطوات إقامة مناطق للتجارة الحرة، والوصول بها إلى مرحلة السوق العربية الموحدة[598].

وسنستعرض فيما يلي أهم محاولات التكامل الاقتصادي التي عرفتها الدول العربية عبر مراحل زمنية متسلسلة:

1- جامعة الدول العربية:

اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية وصولا إلى التكامل الاقتصادي العربي، بحيث تم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادي العربي الذي يهدف إلى:

- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون، وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن[599].

---

[598]- د/أمال يوسفي، "بحوث في علاقات التعاون الدولي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص 120.
[599]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 146.

وهكذا نجد أن هذه المعاهدة عبارة عن تكرار للمبدإ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول العربية الأعضاء في كافة المجالات للوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي دون إضفاء أشياء جديدة[603].

وفي نطاق الجامعة العربية تم إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، وكان من أبرز هذه الأعمال **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت**، حيث تم التوقيع عليها بمعرفة مندوبي كل من مصر، سوريا، العراق، اليمن، السعودية، والأردن في **1953/09/07**م، ثم انضمت إليها الكويت سنة **1964**م، وتعد هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل جامعة الدول العربية، والتي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه، كما أنها تعد أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة بين الدول العربية.

وكذلك **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال** بين دول جامعة الدول العربية، والتي تم التوقيع عليها **1953/09/07**م، ودخلت حيز التنفيذ في **1953/12/12**م، وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات: الأول، تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، والثاني، انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية[604].

2- <u>اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية</u>:

في إطار السعي لتحقيق فاعلية أكبر في العمل العربي المشترك تم التوجه نحو التوصل إلى اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية، حيث صادق المجلس الاقتصادي للجامعة على مشروعها عام **1957**م، وقد كان الهدف من هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان الأعضاء في الجامعة بصورة تدريجية، ولكن بالسرعة التي تتطلبها مصلحة الشعب العربي.

وقد واجه تطبيق هذه الاتفاقية صعوبات سياسية واقتصادية، كتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية وتفاوت الدخول وغيرها[605].

---

[603]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **127**.

[604]- عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص **43**، **46**.

[605]- د/ نجاح قدور، " مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة"، منشورات دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الأولى، **2006**م، ص **125**، **126**.

وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه الاتفاقية وبرغم أهدافها الطموحة فقد تخلت البلدان الأعضاء عنها عام **1964**م، واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

3- السوق العربية المشتركة:

في **1964/08/13**م صدر قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقضي بإنشاء سوق عربية مشتركة للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق تكامل اقتصادي عربي، والعمل على تحقيق المزيد من التقدم ورفع مستوى العمل وتحسين ظروفه، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ذات الأهداف التي احتوتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية باستثناء بعض النقاط، واقتصرت العضوية في هذه السوق على الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[606].

وما تجدر الإشارة إليه هو أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فور صدوره لم يصادق عليه إلا أربعة دول فقط من بين الأربع والعشرين دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهي: الأردن، العراق، مصر وسوريا[607].

وبالرغم مما كانت تهدف إليه اتفاقية السوق العربية المشتركة من تحرير التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إلا أنها لم تحقق الكثير من أهدافها وكانت النتائج المحققة في الواقع أقل بكثير من الطموح الذي تضمنته الاتفاقية، وذلك بسبب المعوقات التي تعترض العمل العربي المشترك عموما، ولأسباب خاصة تتصل بالسوق ومن بينها: عدم وجود أجهزة متخصصة لإدارة السوق وتنفيذ الاتفاقية، وكثرة الاستثناءات التي تضمنها التنفيذ، والتي تمثل تخليا عن الالتزام ببنود الاتفاقية، إضافة إلى عدم شمولها لجميع الدول العربية بل اقتصرت على البعض منها فقط، ولم تتضمن توحيدا للرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي، إضافة إلى ضعف تنسيق السياسات عموما بين الدول الأعضاء، والتركيز على العمل الإجرائي دون العمل الفعلي، وغياب الإرادة السياسية لدى غالبية الأقطار العربية في ذلك[608].

---

[606]- د/ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص **268**.
[607]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **130**.
[608]- د/ فليح حسن خلف، ص **269**، **270**.

4- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم عقد هذه الاتفاقية سنة **1981**م، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف[609].

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية تعد الأولى في تاريخ التكامل الاقتصادي العربي التي وضعت التبادل التجاري في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها، حيث اصطدمت بالعديد من العقبات وخاصة ما تعلق منها بأسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية، ولم تحدد النسب التي تتم على أساسه، كما لم تحدد أي إجراءات تنفيذية، ولم تتخذ خطوات واقعية تضمن تحقيق أهدافها، فهي لم تتجنب أوجه القصور التي حالت دون نجاح سابقاتها[610].

5- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية، تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف بالأساس تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

وقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء هذه المنطقة في جوان **1996**م بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في **1998/01/01**م، على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء سنة **2007**م[611].

---

[609]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص **30**.
[610]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **134**.
[611]- د/ الجوزي جميلة، ص **31**.

وما يلاحظ هو أنه ورغم توافر عدة مقومات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها لم تخلو من المعوقات، كغياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف، عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية البينية، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة، إضافة إلى عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدا دقيقا، مما يؤدي إلى التلاعب، وأيضا تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها.

وقد بلغ عدد الدول العربية التي اتخذت إجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد عام واحد من بدء البرنامج التنفيذي أربعة عشر دولة عربية، مما يعكس الجدية التي تتعامل بها الدول العربية مع هذه المنطقة وإدراكها أهميتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة سنة **2005**م فوصل عدد الدول العربية الأعضاء سبعة عشر دولة، أما الجزائر فبدأت إجراءات الانضمام إلى هذه المنطقة منذ سنة **2002**م[612].

ونجد في وقتنا الحالي مفاوضات حثيثة بين الدول العربية حول تحرير قطاع الخدمات، وهذه الأخيرة بدأت سنة **2003**م، حيث اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته **76** مجموعة من الالتزامات التي يجب على الدول العربية الالتزام بها إذا أرادت تحقيق التكامل الفعال.

كذلك تنفيذا لقرار المجلس في دورته **78** لعام **2006**م، عقد الاجتماع الثالث في إطار جولة بيروت من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، في ضوء المداولات للدول المشاركة.

هذا، وقد تم اتخاذ خطوات إيجابية في الاتجاه نحو إقرار **الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات** خلال الاجتماع الذي عقد في جانفي **2008**م بمقر جامعة الدول العربية، مع الإشارة إلى أن كل هذه المشاريع لا تزال حبرا على ورق ولم تعرف طريقها إلى التنفيذ بعد[613].

---

[612]- د/ الجوزي جميلة، ص **32**، **33**.

[613]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **136**، **137**.

ثانيا: مظاهر إخفاق التكامل الاقتصادي العربي:

رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي[614].

فمن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى رصد أهم مظاهر الإخفاق التي حالت دون تحقيق التطور المطلوب في تجارب التكامل الاقتصادي العربي، ورصدناها في ثلاثة أصناف، سياسية ومؤسساتية، اقتصادية ومنهجية.

وسنحاول من خلال هذه النقطة التعرض لأهم مظاهر إخفاق التكامل الاقتصادي العربي.

1- المظاهر السياسية والمؤسسية:

فبالنسبة لهذه المظاهر فهي غالبا ما تلام على عدم فعالية جامعة الدول العربية، من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكامل الاقتصادي العربي، ويمكن أن يعزى عدم فعالية دورها إلى أسباب تخص الجامعة نفسها، أي تخص ميثاقها ولوائحها التنفيذية وهياكلها التنظيمية، وعوامل أخرى تخص مدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دورا قياديا كما هي، كما تخص الخلافات بين أعضائها، فقراراتها تتم بالإجماع وليس بالأغلبية، مما يسهل على دولة واحدة إيقاف صدور القرار، وهذه الأخيرة غير ملزمة، فتصدر القرارات وتعقد الاتفاقيات ولا تنفذ، وليس هناك جزاءات لعدم التنفيذ، كما ليس بها جهاز فعال لحسم المنازعات السياسية أو حتى التجارية، وليس بها أجهزة تجارية واقتصادية مهنية ومستقلة يشرف عليها أشخاص متخصصون وذلك حتى يمكن تناول المواضيع التجارية المشتركة بموضوعية وحيادية[615].

هذا بالنسبة للجوانب الداخلية التي تضعفها، لكن هناك عوامل أخرى تعيق الجامعة وفرص قيام التكامل الاقتصادي العربي، من أهمها الخلافات العربية البينية المتكررة والتي استمر بعضها لمدة طويلة، شأنها شأن العلاقات التي تعيق قيام تكامل بين البلدان النامية، مثل الخلاف بين إيران والعديد من الدول العربية....

---

[614]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق.
[615]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 138.

حيث ركزت هذه الأخيرة على بناء الأمن الاقتصادي القطري، مما تسبب في إعاقة المحاولات التي تتم في إطار إقليمي أو تحت إقليمي، فتركيز كل دولة على مصالحها الوطنية جعلها تهمل مصالح المجموعة العربية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا لم تكن القيادات جادة في مسعاها، فلماذا إذن تكبدت عناء القيام بمحاولات وإنشاء أطر ومؤسسات، بل وحتى إنشاء تجمعات فرعية؟ حيث كان إقرار تلك الوثائق بمثابة الفرصة للقيادات السياسية لإبراز إرادتها فيما يتعلق باهتمامها بالتكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هذه الإرادة لم تحقق ما كان منتظرا منها، ومرد ذلك دائما هو ضعف الإرادة السياسية[616].

2- المظاهر الاقتصادية:

أما المظاهر الاقتصادية، فهناك مظهر يعد مفسرا لعدم حدوث تطور في التكامل الاقتصادي العربي، ألا وهو حداثة تطور القواعد الإنتاجية والتصديرية، وقيام أهم التطورات الصناعية في البلدان البترولية، ويمكن القول أن حالة الفقر وعدم التصنيع، وضعف التطور الاقتصادي والاعتماد الكبير على التجارة مع الدول المتطورة والذي يعكس زيادة التبعية للدول الصناعية ومدى حساسية الاقتصاد العربي إزاء التغيرات الدولية، وبالتالي ضعف كبير في التجارة العربية البينية هو حال معظمها، وهذا ما يؤدي إلى القول بأن النمو الاقتصادي العربي، وزيادة إمكانيات التجارة العربية البينية هي حديثة العهد نسبيا[617].

كذلك من بين المظاهر الاقتصادية عدم التماثل في اتجاه التجارة، وبما أن معظم الدول العربية تثبت أسعار عملاتها بالدولار الأمريكي، فهي تتعرض لمخاطر تحركات أسعار الصرف الحقيقية الفعلية، أو صدمات في شروط التجارة، كما أن هذه الأخيرة لم تعزز التكامل العميق، ولم تتخطى التكامل السطحي في التجارة الحرة في مجال السلع والمتجسد في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى تنسيق المؤسسات والقوانين والقواعد التنظيمية بغية تسهيل التكامل الاقتصادي الشامل[618].

---

[616]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 138.

[617]- د.أ/ حميد الجميلي، "التكامل الاقتصادي العربي: بعض هواجس الإخفاق وآفاق المستقبل"، مجلة المنتدى، المجلد 29، العدد 261، تشرين الأول - كانون الثاني 2014/ 2015م، ص 04، 05.

[618]- د/ زايري بلقاسم، "تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، فبراير 2009م، ص 77.

كما أن عدم العمل على التنسيق الاقتصادي فيما بين الدول العربية يؤدي إلى تضارب السياسات الاقتصادية، كما هو جلي حاليا مع صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة، إضافة إلى ذلك تفاقم التبعية الاقتصادية والمالية لها إزاء البلدان المتقدمة، من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعها.

3- المظاهر المنهجية:

أما فيما يخص هذه المظاهر فإن أول خطإ منهجي وقعت فيه الدول العربية بصدد محاولاتها التكاملية، هو اهتمامها بالجوانب السياسية قبل الاقتصادية وعلى حسابها، ذلك أن التكامل الاقتصادي يسبق التكامل السياسي، وهذا تطبيقا للمنهج الوظيفي الجديد للتكامل الذي يرفض التوحيد السريع وينظر للتقدم على مستوى قطاعات معينة كأساس لبناء أي تجربة تكاملية. ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب الذي انتهجته الدول العربية في محاولاتها التكاملية يحمل في طياته جانبا من أسباب الفشل، حيث قامت بعض هذه المحاولات على أساس اقتباس تجارب تكاملية أخرى وخاصة التجربة الأوروبية، على أساس مدخل تحرير التجارة دون إعطاء الاهتمام للمشروعات والتنمية المشتركة، بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وأنماط مستويات التنمية في البلدان العربية المعنية بمحاولات التكامل[619].

من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الاقتصادي العربي بعدم النجاح، إذا لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، كما لم تنجح الاتفاقيات الجماعية في حل مشاكل رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وحل مشاكل انتقال القوى العاملة[620].

---

[619]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 139، 140.
[620]- سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 63.

الفرع الثاني: الشراكة الأورو جزائرية نموذجا، وآثارها على الاقتصاد الوطني:

تحظى اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية باهتمام كبير من القيادة السياسية الجزائرية، وقد كان هذا الاهتمام السبب في عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات على أعلى المستويات المختلفة قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الجزائر وأوروبا في **19** ديسمبر **2001**م ببروكسل وهذا بعد المرور ب**17** جولة من المفاوضات ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في **22** أفريل **2002**م بفالينسيا. وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي أبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، علما أن الجزائر قد عبرت في **13** أكتوبر **1993**م عن رغبتها في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق شراكة، على غرار الدول العربية المتوسطية كتونس ومصر والمغرب، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية حيز التنفيذ يوم **01** سبتمبر **2005**م[621].

وتتضمن هذه الشراكة من الناحية النظرية فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، كما يسعى أطراف الشراكة من خلال عقدها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولكن بنظرة مختلفة، أي أن الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها تختلف عن الأهداف التي يرجو الاتحاد الأوروبي تحقيقها.

والحقيقة أن تلك الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لها العديد من الآثار الإيجابية والسلبية وخصوصا على الاقتصاد الجزائري.

وسنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى مضمون هذه الشراكة مع تبيان الأهداف المراد تحقيقها من وراء إبرامها وهذا في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول معرفة وضع الاقتصاد الجزائري وبعدها سنعالج الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الشراكة سواء كانت إيجابية أو سلبية على ذلك الاقتصاد.

---

[621]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **216**.

– عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

– إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق أضرارا بالمنتجين الوطنيين.

الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الانشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات سواء كانت بنكية أو مالية أو مواصلات أو اتصالات....

الجانب الرابع: يتعلق بالدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة، وحرية تنقل هذه الأخيرة المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به.

الجانب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة **48** من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي بتسهيل التقارب بين إقتصاد الطرفين، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الطرفين، وإعطاء الأولوية للقطاعات التي من شأنها تنويع الصادرات الجزائرية[624].

---

[624]- د/ سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص **153**.

الجانب السادس: ويتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في الدولة، كما تضمن هذا الجانب التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات والتفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتنظيم تظاهرات ثقافية .....

الجانب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وذلك ب:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص، خاصة فيما يتعلق بالتأشيرات.

- التعاون في مال مراقبة الهجرة غير الشرعية.

- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة[625].

وتتمثل الأهداف الأساسية للشراكة في: تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الاتحاد الأوروبي لأغراض تنموية، زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية، نقل التكنولوجيات والخبرات والحصول على الدعم المالي التقني الضروري لتجديث الاقتصاد.

---

[625]. د/ سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 154.

ويقوم اتفاق الشراكة على مبدإ المعاملة بالمثل، حيث أن الجزائر تمتنع مثلها مثل الاتحاد الأوروبي، عن استعمال التقييدات الجمركية، كما تقوم بتخفيض رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة ب **12** سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وفيما تطبق الجزائر هذه الإعفاءات تدريجيا، يمنح الاتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء العمل بالاتفاقية.

ويمكن حصر الدوافع الأساسية للإتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة الأورو جزائرية في المجالات التالية:

ـ هدف سياسي أمني: تهدف الاستراتيجية الأوروبية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى رأسها الجزائر وذلك على اعتبار أن تلك الدول تشكل امتدادا للاندماج الأوروبي، واحتواء التوترات السياسية الناشئة عن الهجرة، وتنمية دول القانون والديمقراطية، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

ـ هدف اجتماعي ثقافي: حيث تهدف هذه الشراكة إلى تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية في الدول الشريكة في مجالات عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات الأخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة.

ـ هدف اقتصادي مالي: تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذات معدلات دائمة ومتوازنة لتقليل فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين أطراف الشراكة، بالإضافة إلى تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين عن طريق إقامة منطقة ازدهار مشترك، وتحديد مجالات متعددة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[626].

وكخلاصة لهذه النقطة يمكننا القول أن الشراكة الأورو جزائرية قد تضمنت التزامات غير متوازنة نتيجة لكون الأهداف مختلفة وغير متناسقة.

---

[626]ـ سمير صارم، "أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة"، دار الفكر، دمشق، **2000**م، ص **11**.

ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري وآثار الشراكة عليه:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية والثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها، إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة والإمكانيات التنافسية الممكنة، ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي، وكذا في شراكته مع دول أخرى.

وسنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث التعرف على أهم خصائص الاقتصاد الجزائري وهذا في نقطة أولى، وكذا آثار الشراكة الأورو جزائرية عليه وذلك في نقطة ثانية.

1- وصف الاقتصاد الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص لعل أهمها ما يلي:

- إقتصاد مديونية:

حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب السياسات اللازمة والتخفيف منها، والتي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد.

وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية القرار[627].

---

[627]- سليم سعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008م، ص 62، 63.

إن الاقتصاد الجزائري الآن يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي لم تنخفض للمستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطية الخارجية، فمازالت المديونية تشكل نوعا ما قيدا، وذلك بتأثيرها على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي، ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلا أن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد للاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.

- إقتصاد ريعي:

وهو اقتصاد يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها، والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها وحماية الأجيال اللاحقة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق، على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعلت الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، وانعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي آليات الترييع الداخلي وآثاره السلبية.

إن خاصية الاعتماد على المحروقات تساهم بنسبة **35%** من الناتج المحلي الداخلي الخام، وتشكل **64%** من الإيرادات العامة للدولة، وحوالي **89,21%** من إجمالي الصادرات[628].

- إقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

ويقصد هنا بتطور آليات الفساد انتشار السوق الموازية، حيث أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجهها، وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي سيؤثر في السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري. فكم من الجهود ضاعت بسبب ضعف المؤسسات واستفحال الفساد في أجهزتها وكم هي المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت وتحملها المجتمع[629].

وبعدما تطرقنا إلى وصف الاقتصاد الجزائري سنحاول إبراز آثار الشراكة عليه فيما يلي.

---

[628]- سليم سعداوي، مرجع سابق، ص **63**، **64**.

[629]- عبد الله خبابة، "الاقتصاد المصرفي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، **2013**م، ص **258**.

2- آثار الشراكة على اقتصاد الجزائر:

إذا كانت كل جوانب اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية، لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، حيث تحتاج إلى تفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الداخلية[630]. وقد خلق انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي العديد من الآثار الإيجابية والسلبية وفيما يلي بيان لهذه الآثار:

- إيجابيات الشراكة الأورو جزائرية بالنسبة للجزائر:

طبقا لأهداف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يمكن استخلاص بعض الآثار الإيجابية المتوقعة من هذه الاتفاقية كما يلي:

- إن هذه الشراكة ستغير نظرة العالم الخارجي إلى الجزائر، إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة، ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر[631].

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر.

- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

- يمكن اتفاق الشراكة المنتوج الجزائري من احتلال مكانة في السوق الأوروبية، إذا تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتجاتها[632].

---

[630]- عبد القادر دربال، "تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على آداء وتأهيل الاقتصاد الوطني"، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد 27، 2002م، ص 39.

[631]- د/ زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 64.

[632]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 84.

- يمكن الاستفادة من المساعدات المالية والفنية التي التزم الطرف الأوروبي بتقديمها للجزائر، بحيث يمكن وضع برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي ورفع قدرته على المنافسة وزيادة مستويات الإنتاج والجودة والمواصفات الفنية.

- سمح إبرام اتفاق الشراكة في تخفيض نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي.

- تستفيد الجزائر من مسألة القرب الجغرافي للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتجات الجزائرية مما يزيد من القدرة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الأوروبية لانخفاض التكلفة الإجمالية لعملية التصدير وتحقيق سعر تنافسي للمنتوج.

- فيما يخص التفكيك الجمركي فقد تم الاتفاق على مدة **12** سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي، وهذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتتكيف مع المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأوروبية، كما تسمح هذه المدة للمؤسسات الوطنية بتحفيز نفسها بشكل جيد خاصة وأن التفكيك سيكون تدريجيا[633].

هذا فيما يتعلق بالإيجابيات فماذا عن سلبيات الشراكة؟

- <u>سلبيات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني:</u>

من خلال دراسة بنود اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية يتضح لنا أن هذه الاتفاقية تحتوي على العديد من التنازلات مقابل مكاسب أكبر لدول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يمكن استخلاص بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية وذلك كما يلي:

- إنخفاض المداخيل الجمركية نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية طبقا لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، سوف يؤدي إلى تراجع إيرادات خزينة الدولة[634].

---

[633]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **84**.

[634]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **230**، **231**.

- عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير[638].

إذن فكل هذه السلبيات الناتجة عن تلك الشراكة تتلخص في كون التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أية مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبي[639].

بناء على ما تم التعرض إليه بخصوص اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وآثاره على الاقتصاد الجزائري يمكننا القول أن هذا الاتفاق أثار جدلا واسعا حول الجدوى المنتظرة منه للاقتصاد الوطني، حيث أن النتائج الأولية أظهرت أن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية، وباعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل النتائج ظرفية وليست نهائية في ظل هذه الظروف، إضافة إلى ذلك عدم تطبيق كل بنود الاتفاق وخاصة من الجانب الأوروبي وعدم الوصول إلى منطقة التبادل، كما أن التمعن في الاتفاق وتحليله يجعلنا نستنتج أن الاتحاد الأوروبي لم يوقع اتفاق الشراكة مع الجزائر لإخراج اقتصادها من التخلف ومساعدتها على التنمية، بل إن النوايا الحقيقية للاتحاد هي التوسع ومواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية، وغزو المزيد من الأسواق التي تتميز اقتصادياتها بميزة استهلاكية.

ومن هنا فإن الأجدر هو ضرورة تجاوز الجدل القائم حول جدوى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتبار الشراكة أمرا واقعا إلى أمر أكثر أهمية ألا وهو كيفية توجيه مسار الشراكة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث يتوجب على الجزائر إذا أرادت أن ينجح مشروع الشراكة تأهيل قطاعاتها الاقتصادية وتقوية نظامها الضريبي وتعزيز الاقتصاد الكلي وخصخصة القطاع العام للحصول على مكانة قوية مع المجالات الاقتصادية الكبرى.

---

[638]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 232.

[639]- جمال بوزكري، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، تحت إشراف أ.د/ دربال عبد القادر، جامعة وهران، 2013/2012م، ص 181.

الفصل الثاني: وسائل الحد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية:

إن المنظمة العالمية للتجارة تعد جزء من النظام الاقتصادي العالمي الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ومن أجل مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتقدمة باسم المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال التكتلات الاقتصادية، يجب على الدول النامية عموما أن تنهض بتنميتها المحلية وذلك من خلال توجيه سياساتها التجارية لأنها تحتل بلا جدال المرتبة الأولى في محاولات تنمية الدولة ومجابهتها لسلبيات العولمة واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى تنمية تجارتها البينية وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية لاقتصادياتها على أساس تكاملي وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية حتى تستمر عملية التنمية وفقا للمزايا النسبية التنافسية[532].

كما ينبغي للدول النامية أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، حيث أن التكامل الاقتصادي يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي، فظاهرة التكامل الاقتصادي أو ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة على المجتمع الدولي، بل إنها تعود إلى بداية القرن العشرين، وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة وخصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين، كنتيجة لاندفاع دول العالم وخصوصا الدول المتقدمة نحو إنشائها أو الدخول فيها، وقد ارتبط هذا التنامي بظهور الملامح الأولى لما يسمى "العولمة" والتي أخذت خطاها تتسارع، حين أيقنت البلدان المتقدمة خطورة الخوض في مضمار الساحة الدولية على إثر ما شابها من تحولات جذرية، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالميا سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل[533].

---

[532]- Michel Rainelli, "Le commerce international, Alger: Casbah, Edition, 1999, p 53.

[533]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص 01.

كما أدركت الدول المتقدمة صعوبة المواجهة بشكل فردي في ظل المنافسة العالمية، والتي أخذت تزداد شراسة يوما بعد يوم، وأن لا سبيل لتلك المواجهة إلا بالتوحد في شكل مجموعات أو تكتلات اقتصادية تأخذ الشكل الجماعي وتتيح التمتع بوافرات الحجم القائم على المزايا النسبية بما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات تلك الدول، والذي يساهم بدوره في ضمان زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها، والحفاظ على سيادتها في اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي غير خريطة العالم من شكل الحدود السياسية إلى شكل كيانات اقتصادية عملاقة[534].

وإذا كان هذا هو حال البلدان المتقدمة، فإن الأمر يبدو أكثر إلحاحا بالنسبة "للدول النامية"، حيث يتوجب عليها أن تقوم بدورها بتنظيم كيانات واحدة تساعدها على الوقوف بقوة خاصة أمام شروط وسياسات واتفاقات المنظمة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، والتي تهدف من خلالها إلى التأثير سلبيا على سيادة الدول النامية في مختلف المجالات، وأيضا حتى تتمكن من احتلال مكانها اللائق بها في منظومة الدول، والاندماج داخل المجتمع الدولي بمعطياته الجديدة القائمة على المنافسة بين الدول وخاصة منافسة الدول الأكثر تقدما، كما قال الباحث **"ANDRE SAIR"** في مقاله: "البلدان النامية عديدة وغير متجانسة، مما يجعل من الصعب التنسيق فيما بينها، في المقابل البلدان الصناعية قليلة نسبيا ومتجانسة مما يسمح بتنسيق مواقفها في المحافل مثل (الاتحاد الأوروبي)...."[535].

فهذه التطورات، حملت الكثير من المخاطر والمخاوف للدول التي مازالت تعمل بشكل منفرد، بعد أن أصبح من شبه المستحيل على أية دولة تحقيق متطلباتها التنموية بجهد منفرد.

لهذا ونظرا لخطورة المنظمة العالمية للتجارة واتفاقاتها التي تمس سيادة الدول النامية في جوهرها، فإنه أصبح من الضرورة اتباع سبل يمكن من خلالها الحد من التدخل في السيادة، وهو ما سنتناوله بالدراسة في هذا الفصل من خلال مبحثين، الأول: خصصناه لدراسة التكامل الاقتصادي كاستراتيجية يمكن اعتبارها الأكثر نجاعة للبلدان النامية للحد من التدخل في سيادتها أما الثاني: فخصصناه لدراسة التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتحولات الدولية والإقليمية الراهنة.

---

[534]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق ص 01، 02.

[535] -Andre Sair 'De Seattle a Doha' in ; Reflets et perspectives, XLI, 2002/2 p 7.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادى كاستراتيجية للبلدان النامية للحد من التدخل في سيادتها:

إن الدول النامية وبناء على كل ما تقدم ذكره بخصوص تأثيرات صندوق النقد والبنك العالميين على سيادتها وخصوصا المنظمة العالمية للتجارة وما خلفته من آثار سلبية على تلك السيادة، نجد أن هذه الأخيرة تم إدماجها عنوة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة وزادت أوضاعها سوءا عما كانت عليه، فقد انضمت إلى نظام هذه المؤسسات المالية العالمية، من منطلق تبعيتها وضعف قدراتها التنافسية، ووجدت نفسها أيضا بعدما كان هناك انتقاص في قدرتها الاقتصادية فقط، أصبح هناك إضافة إلى ذلك انتقاص في سيادتها، حيث تم انتزاع قرارها الاقتصادي ثم السياسي، وتقلص دورها الاجتماعي، وأصبحت سيادتها على أراضيها ورعاياها مجرد سيادة شكلية، وأصبح دورها على الصعيد الدولي هامشيا يسعى وراء الحصول على القروض والمعونات ومحاولة مبادلتها بالكرامة الوطنية، إضافة إلى تخليها عن العديد من سلطاتها، وبناء عليه لا يمكن الحديث عن السيادة لدولة ما لم تكن قادرة على إطعام سكانها، وهذه حال معظم الدول النامية.

فما يمكن قوله إذن هو أن السيادة الوطنية للدول النامية باتت تواجه وضعا خطرا، شهد تفاقما واضحا خاصة منذ نشأة هذا الثالوث المهيمن الذي أصبح بمثابة آلية للتحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية، وهو ما أدى إلى فرض قيود حقيقية على سيادة هذه الدول.

ومن أجل مواجهة كل تلك التحديات التي تفرضها هذه المستجدات الدولية، توجب على الدول النامية عموما أن تبحث عن وسائل واستراتيجيات تمكنها من الاندماج داخل هذا النظام الاقتصادي العالمي والخوض في مضماره بأقل الخسائر ودون التخلي الكامل عن سيادتها، لذلك فهي ملزمة بأن تضم بعضها ضمن تكتلات اقتصادية كأنجع حل نسبيا، حيث أن التكامل الاقتصادي أصبح يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات فهو الإطار القانوني لحماية السيادة، وهو ما سنتناوله بالدراسة في مطلب أول، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه.

المطلب الأول: نظرة عامة عن التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها منافع أكبر، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات فقد أصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، واستجابة للتغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها العولمة، وقد تزامن هذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية مع تزايد جهود الدول في سبيل تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة والتي أتى إنشاؤها في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية، حيث تمثل المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب كل من صندوق النقد والبنك العالميين.

ويشهد عصرنا الحالي توجها متميزا نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد منها. والحقيقة أن مفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية، وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وبعدها حذت الدول النامية ومنها الدول العربية حذو الدول الصناعية المتقدمة، حيث قامت بإنشاء العديد من التكتلات الاقتصادية، وذلك بهدف استرجاع سيادتها الوطنية والمحافظة عليها من التدخلات والضغوط التي تمارسها عليها المؤسسات الاقتصادية العالمية. فهذه التكتلات أصبحت أكثر إلحاحا بالنسبة للدول النامية حيث فرضت عليها التغيرات الدولية الجديدة أن تنظم بدورها في كيانات واحدة تساعدها على الوقوف بقوة أمام الآثار السلبية لسياسات صندوق النقد والبنك العالمي واتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادتها.

وعليه سنتناول بالدراسة في هذا المطلب: التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة، وذلك بإبراز الإطار المفاهيمي للتكامل، مقوماته وسبل نجاحه وذلك في **الفرع الأول**، أما **الفرع الثاني**، فسنخصصه لتبيان الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في البلدان النامية.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتكتل أو التكامل الاقتصادي، ومقوماته:

ترجع فكرة التكامل الاقتصادي أو التكتلات الاقتصادية كما سبق القول، إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة فظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية، لتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا لمواجهة مختلف التحولات والصعوبات التي شهدها العالم في تلك الفترة، فتلك الدول كانت ترغب في حل تلك المشاكل والصعوبات بشكل جماعي من خلال إمكاناتها الاقتصادية المشتركة، باعتبار أن التكامل هو الوسيلة الفاعلة للاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التبادل التجاري، بما يحقق زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان، فهذه التكتلات إذن ظهرت كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وذلك في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الحاصلة[536].

[536]- ماجد إسماعيل، تحت إشراف د/علي الخضر، "التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية"، جامعة دمشق/ سوريا، ص 01.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية ثم انتقل إلى البلدان النامية ومنها العربية، فتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت أساسا في انهيار نظام "بريتن وودس"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية من طرف الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية[537]، وبعد هذه الأزمات تنامت وتسارعت وتيرة إنشاء التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أصبح التكامل الاقتصادي من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى، وذلك لكونه الطريق لتحقيق سيادة كاملة والوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

وقد أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي، وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتكتلات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي، إلى حذو الدول النامية ومنها الدول العربية حذو دول العالم عموما في اتجاه التكامل الاقتصادي[538].

والحقيقة أنه لكي يكتب لأي تكتل اقتصادي النجاح في بناء التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فإنه يحتاج إلى عدة مقومات، وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث التطرق إلى هذه النقاط، وذلك بتقسيم هذا الفرع إلى نقطتين أساسيتين، نتناول في الأولى تعريف التكامل الاقتصادي، وأشكاله أو مستوياته، وفي نقطة ثانية سنحاول تحليل أهم مقومات التكامل الاقتصادي وسبل وشروط نجاحه.

---

[537]- ماجد إسماعيل، مرجع سابق، ص 02،01.

[538]- د/ الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص 25.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي وأشكاله أو مستوياته:

على الرغم من الاهتمام الدولي بمصطلح التكامل على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود من هذا المصطلح، حيث أن هناك من يرى بأن التكامل يعني: "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها"، وهناك من يرى بأنه: "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدول"[539].

وهناك من يعرف التكامل على أنه: " اتفاق عدد من الدول لتكوين تجمع أو تكتل اقتصادي يتعامل كله كطرف واحد مقابل أية دولة ترغب في التبادل التجاري مع إحدى دوله"[540].

فالتكامل اقترح كظاهرة علاج في العلاقات ما بين الدول، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول، التي ترغب في التكامل، إلى مستوى أرقى من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم، لذلك غالبا ما يشار إلى التكامل بوصفه آلية لحل النزاعات أو التخفيف منها[541].

وقد عرفه البعض أيضا على أنه: "دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية، في اتحاد إقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي"[542].

---

[539]- برزيق خالد، "آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع "القانون الدولي العام"، تحت إشراف الأستاذ د/إقلولي محمد، 2008/2007، ص 86.

[540]- أ. صلاح عباس، "التكتلات الاقتصادية، هل هي تحايل على الجات؟"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 33.

[541]- د/ عبد القادر بوعشة، "التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، دراسة المفاهيم والنظريات"، دار الجيل - بيروت، 1999م، ص 167.

[542]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 04.

وجدير بالذكر أن أولى التعاريف التي قدمت حول ظاهرة التكامل الاقتصادي كانت من قبل الاقتصادي: **"جان تينبرجين"*** حيث عرف التكامل الاقتصادي بأنه: "عملية تحوي جانبين: "جانب سلبي" يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية، وإزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص، إضافة إلى زيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية، و"جانب إيجابي" يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار"[543].

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل للتكامل الاقتصادي على أنه، "العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كلا واحدا".

وما تجدر الإشارة إليه أنه وإلى جانب التكامل الاقتصادي، وجدت عدة اصطلاحات أخرى تشير إلى نفس المعنى تقريبا مثل: "الاندماج الاقتصادي"، "التكتل الاقتصادي"، و"التعاون الاقتصادي" وغيرها.

فبالنسبة للمصطلح الأول: يترجم بعض الاقتصاديين اصطلاح **الاندماج الاقتصادي** في أصله الأوروبي **(Integration)** على أنه التكامل، على الرغم من أن هناك فارقا بين دلالة ومضمون كل من الاندماج والتكامل، فبينما يعني **الاندماج** تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، فإن **التكامل** يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما[544].

---

* - "جان تينبرجن" **"Jan Tinbergen"**: أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عان **1969** م، ساهم في الكثير من القضايا الاقتصادية، كقضية نهضة الأمم في المجال الاقتصادي.

[543] -Miroslav n.Jovanovic and Richard g.n Lipsey, International économic integration "limits and prospect", second edition, london,routledge, **1998**, p5.

[544]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **86**.

أما بالنسبة للمصطلح الثاني: فتثار هنا أيضا إشكالية اصطلاح التكتل الاقتصادي، وهل هو مرادف لاصطلاح التكامل أم لا؟ والحقيقة أن اصطلاح التكتل **(Groupement)**، ليس له معنى محدد، فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول، وقد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل "تكتلات الحلف الأطلنطي"، أي أن مصطلح التكتل ليس له معنى اقتصادي فقط.

كما قد يخلط البعض بين مصطلحي "التكامل الاقتصادي" و"**التعاون الاقتصادي**"، ويرى أنه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، فإن هذا يشكل نوعا أو صورة من صور التعاون الاقتصادي، إلى أن الفكر الاقتصادي الحديث أصبح يفرق بين المصطلحين، فأبرز ما يميز **التعاون الاقتصادي** أنه يقوم على أساس تحقيق منافع مشتركة وبصورة متناسبة لجميع أطراف التعاون التي تقف على قدم المساواة في علاقاتها، وإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن **التكامل الاقتصادي** يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يتضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمق وفعالية هذه العلاقات بين الدول، وعلى ذلك فإنه من الطبيعي ألا يقوم هذا الأخير إلا بين أقطار ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، بينما التعاون الاقتصادي يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية واحدة، كما يمكن أن يقوم بين أقطار ذات أنظمة مختلفة ومتعارضة.

وبما أننا بصدد الحديث عن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، يمكننا القول أن ظاهرة التكامل الاقتصادي من منظور تلك الدول، هي عبارة عن : "مسار أو عملية يتم بمقتضاها السير قدما لإزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر".

ويضيف « **John Pinder** »، إلى ما تقدم ذكره إلى تنسيق السياسات في البدايات الأولى لمسار التكامل في بعده الاقتصادي، لأنه يشمل إزالة العراقيل من أمام العوامل الاقتصادية في البلدان النامية، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية تنطوي على قدر من التنظيم والتنسيق لضمان الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة وتحقيق التنمية والرفاهية المرجوة[545].

---

[545]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **87، 88، 90.**

مما تقدم يتضح لنا بأن التكامل الاقتصادي في البلدان النامية، يعتبر ضرورة بل دافعا مهما لتنمية اقتصادياتها، ونهجا للتنمية بصفة عامة، وبهذا الشكل فإن نجاحه يتوقف على مدى موافقة الدول قيد التكامل على المواءمة بين مختلف المجالات الاقتصادية منها وغير الاقتصادية، لخدمة أغراض التنمية والتطور، ويتمثل المقياس الحقيقي للنجاح في النتائج التنموية التي حققتها الدول قيد التكامل[546].

وبناء عليه، يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي يشير إلى مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل بين مجموعة من الدول[547]، وتختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة، فمنها ما يكون كاملا أي أن الاندماج يشمل كافة النواحي بلا استثناء فتلغى جميع القيود على حركات السلع، الأشخاص، ورؤوس الأموال، حيث لا رسوم جمرية أو قيود كمية، نفس التعريفة الجمركية، تداول عملة واحدة، ميزانية موحدة، واتباع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة، ويلاحظ أن هذا النوع من التكامل الاقتصادي الكلي غير متصور بدون تكامل سياسي، وعلاوة على ذلك في معظم الحالات تكون الدوافع السياسية أقوى من الدوافع الاقتصادية. ومنها ما يكون جزئيا أي أن الاندماج يقتصر فقط على نواحي معينة، ومثالها: مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة، ويلاحظ أن هذا النوع من التكامل الجزئي هو الغالب نظرا لكونه لا يستلزم قيام الوحدة السياسية إلى جانب الوحدة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تكون مستويات أو أشكال التكامل الاقتصادي كالتالي[548]:

1- <u>منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر</u>: ويتم في هذه المرحلة الاتفاق على رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، ولهذا تسمى منطقة التجارة الحرة[549]، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، وأفضل مثال على هذا النموذج هو "معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة" **"NAFTA".**

---

[546]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **90، 91.**

[547]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص **02،03.**

[548]- د/ عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2009** م، ص **116.**

[549]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **174.**

وتعتبر منطقة التجارة الحرة الأساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة[550].

2- <u>الاتحاد الجمركي</u>: وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، وتتجسد هذه الصورة من التكامل عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفة جمركية موحدة على وارداتها تجاه بقية دول العالم خارج التكتل[551]، وهنا تصبح حركة السلع بين الدول الأعضاء حرة من القيود الجمركية، وكمثال على هذا الاتحاد نجد: **"MERCOSUR"**، أي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية. ويعد الاتحاد الجمركي، أكثر درجات التكامل تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الإتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر هذا الاتحاد مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون[552].

3- <u>السوق المشتركة</u>: بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم في هذه المرحلة إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات مع تحرير حركة تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء.

وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة[553].

---

[550]- الوافي آسيا، مرجع سابق، ص **41**، **42**.

[551] - Jean François Mittaine, François Pequerul, "Les unions économiques régionales", Paris, Armand Colin, **1999**, P, **16**.

[552]- سليمان ناصر،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة - دراسة لحالة الجزائر-" مجلة الباحث، ورقلة، العدد**01**، **2002** م، ص **87**.

[553]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **94**.

4-الاتحاد الاقتصادي: تعد هذه المرحلة الأكثر تكاملا ونضوجا من النماذج السابقة، حيث يتم بموجبها تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية، إضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء التي تمت في المراحل السابقة، ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها، لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[554].

ولقد أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها[555].

وبالرغم من أن هذه المراحل هي المتعارف عليها بين الاقتصاديين والتي أحصتها اتفاقية الجات، إلا أن هناك من يضيف شكلا خامسا للتكامل وهو:

5- الاندماج الاقتصادي: ويسمى أيضا الاتحاد الاقتصادي التام ويعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، إذ تتضمن بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا، توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسة فعلية[556].

فهذا النوع من الاتحاد أو الاندماج إذن يتم فيه توحيد كافة السياسات، الإنتاجية، النقدية، الضريبية، التجارية، والإجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات، وتجدر الإشارة إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة السابقة.

---

[554]- د/ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص **270**.

[555] - Sidney.J. Wells, with revisions by E.W Brassloff, "International Economics", (Manchester, general Editor Brian Chapman), P, **274**.

[556]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص **87**.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي:

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، ينبغي أن يستند إلى جملة من المقومات التي يقوم على أساسها، ومن هذه المقومات ما يمكن اعتباره ذات طبيعة اقتصادية، وهو ما سيتم التركيز عليه في موضوعنا هذا، ومنها المقومات السياسية والتي يتمثل أبرزها في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة، حتى يكون هناك تكامل اقتصادي تام، ذلك أن اختلاف طبيعة النظام السياسي بين الدول يشكل أهم عائق في طريق التكامل فيما بينها، في حين أن التماثل بين الدول من حيث طبيعة النظام السياسي يشكل أهم عامل في نجاحها عند تكاملها. كما أن المقومات الاجتماعية تعتبر عاملا جوهريا وأساسيا في عملية التكامل الاقتصادي، وتتجسد أساسا في العادات والتقاليد والقيم، حيث أن اختلاف هذه الأخيرة إضافة إلى اختلاف الدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير، في حين أن التماثل أو التقارب فيما بينها يؤدي إلى توفير فرصة وإمكانات أكبر لنجاح التكامل وفعاليته.

وما تجدر الإشارة إليه، أنه وعلى الرغم من أهمية المقومات السياسية والاجتماعية والثقافية في تشكيل تكامل اقتصادي ناجح وفعال، إلا أن الذي يهمنا هنا هو التركيز على المقومات الاقتصادية، باعتبارها ذات الصلة بموضوع بحثنا، ونذكر من أهمها:

1- الجوار الجغرافي:

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية. فالجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز المبادلات فيما بين تلك البلدان أو ما يسمى بالتجارة الجوارية، وذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمع تأسيسي بينها. وهذا هو حال العديد من المناطق في العالم، وفي مقدمتها أوروبا الغربية التي شهدت ازدهار هذه التجارة قبل قيام هياكل السوق، ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا[557].

[557]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 89.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار، بلجوئها إلى افتعال كل الحواجز الممكنة للحيلولة دون تسهيل هذا السلوك، والغريب في الأمر هو أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة بقدر ما هي منغلقة تجاه بعضها البعض[558].

2- توفر الموارد الطبيعية:

يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يتم الاستناد إليه لإقامة تكامل اقتصادي ناجح، إذ أن ندرة أو عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، ما يؤدي إلى إضعاف التكامل الاقتصادي وتقليص نجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة، وإمكانات مائية وفيرة، في حين تتوافر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا، وما إلى ذلك، وهو ما يوفر أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل، حيث تقوم النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعة، ما يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطور النشاطات عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية، أو النقص فيها يؤدي إلى إعاقة عملية التوسع في هذه النشاطات، وبالتالي عدم فعالية عملية التكامل.

3- التخصص وتقسيم العمل:

إن التكامل الاقتصادي حتى يكون ناجحا وفعالا، ويوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن تحققه كل دولة منفردة، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل بين مجموعة الدول المتكاملة وهو ما يسمح بزيادة ووفرة الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة[559]، وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل، وتطور هذه الدول عموما، فهذا المقوم يعتبر أساسا مهما لقيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

---

[558]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 90.

[559]- د/فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 233، 234.

في حين نجد أن عدم توفر التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة بين الدول المتكاملة، ما يؤدي إلى تضررها جميعا أو تضرر البعض منها، فالتخصص وتقسيم العمل إذن يؤدي إلى تنظيم المنافسة، وهو البديل في إطار التكامل لتجنب الأضرار والحصول على منافع أكبر.

4- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:

وذلك سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو اليد العاملة البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات، ولا شك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفر هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتمادا على ما هو متوفر لديها من عمل تقني يؤدي حتما إلى إعاقة عملية القيام بهذه النشاطات، ويحد من كفاءتها، نظرا لافتقار هذه الدولة أو تلك لهذا العنصر أو ذلك، فمهما توفر للدولة من عناصر يبقى هناك نقص في جانب من الجوانب، في حين أن التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها، أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وأن العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة، لأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء[560].

5- المصلحة المشتركة:

إن التكامل الاقتصادي كمنهج تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها، لا بد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بطريقة مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدة، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها وتنتفع أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها وهكذا[561].

---

[560]- د/فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 234، 235.
[561]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 91، 92.

فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بين الدول المتكاملة بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة[562].

6- <u>توفير طرق ووسائل النقل والاتصال</u>:

ويبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح وفاعلية التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة، طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل البحري، أو الجوي، لأن غياب هذه الوسائل يؤدي حتما إلى إعاقة حركة الانتقال، رغم توفر حرية انتقالها، إضافة إلى أن محدوديتها من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي حيث يؤدي إلى صعوبة الانتقال[563]، وإلى ضعف نطاق الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية، بحيث أن إضافة كلفة النقل المرتفعة إلى السعر المنخفض المرتبط بكلفة أقل وكفاءة أكبر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي القدرة التنافسية تصبح أقل وأضعف، كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية منها واللاسلكية وغيرها يحد من التعرف على الأسواق، وبالتالي من المعرفة والعلم المسبق بحالة السوق.

وما يلاحظ، أن الدول المتقدمة قد تنبهت منذ وقت طويل إلى أهمية هذا العامل وحيويته في ربط هذه الأقطار بعضها مع البعض الآخر، وربط الدول الأخرى بها، ولذلك قامت بتطوير وسائل الاتصال والنقل وطرقه بينها وبين هذه الدول، وبالذات النامية منها، ما ساهم إلى حد كبير في تكامل هذه الدول مع الدول المتقدمة، وبالأحرى تبعيتها إليها[564]، في حين أن غياب أو ضعف طرق ووسائل النقل والاتصال بين الدول النامية أعاق ويعيق إلى حد كبير تكامل هذه الدول، بل حتى إقامة روابط بقدر مقبول فيما بينها.

---

[562]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 92.

[563]- مهدي ميلود، "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض بعض التجارب)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009م، ص 37، 38.

[564]- د/فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 235، 236.

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في البلدان النامية:

هناك إجماع على أن مستقبل الدول في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بآدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد، لذا فقد أدركت غالبية الأمم أهمية الانطواء تحت مظلات كيانات اقتصادية قوية لمواجهة تحديات العولمة واندماج اقتصادياتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، وهو المسعى الذي تضطلع لتحقيقه كافة الدول النامية ومنها العربية عن طريق التكامل الاقتصادي.

فالتطورات النوعية الكبيرة التي حصلت في العلاقات الاقتصادية الدولية، فرضت على الدول النامية أن تفكر في طرق فعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تحقيق تكامل اقتصادي فعال، حيث أصبحت هذه البلدان تتعامل مع عالم تسوده وتحكمه العولمة الاقتصادية التي من أبرز معالمها التحرير التجاري للسلع والخدمات، تسهيل انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وتلاشي الحدود الجغرافية تدريجيا، خاصة بعد العمل باتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، وما تحمله من آثار سلبية على سيادتها الداخلية، وهو ما يدل حتما على استحالة إمكانية مواجهة الدول النامية ومنها العربية لقوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة نظرا لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي. لذا أصبح من واجب حكومات الدول النامية ومنها العربية البحث عن كيفيات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية، حتى تستطيع الإندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف وحتى تضمن حماية نفسها من همجية العولمة، فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفردا بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي هو البقاء لمن هو أكثر قوة ومنافسة وكفاءة.

فينبغي على الدول النامية أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها.

والحقيقة أن مفهوم التكامل بالنسبة للدول النامية يختلف عن مفهومه في الدول الغربية، وهذا الاختلاف يرجع بالأساس إلى اختلاف دوافعه وطرق تجسيده، ففي دراسة ل **"كاهنار Kahnert** وآخرون" بعنوان: **"Economic Integration Among Development Countries"**، يعرف التكامل في البلدان النامية بأنه: "عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر".

ونظرا لكون الاقتصاد النامي يعاني من عدم استكمال بنائه الوطني، وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، وضعف الترابط في سوقه الداخلية، بينما يخضع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ويندمج فيه بتكامل مشوه، تكون نقطة البدء معالجة تدني مستوى القوى الإنتاجية بالعمل على تنميتها ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة وتحقيق البناء الوطني الذي يتم أساسا بالتصنيع.

وعليه فالهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي فيما بين الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وإعطاء الدافع لتقدم اقتصاديات هذه الدول، وهذه الاعتبارات هي ما دعت إلى الحديث عن التكامل الإنمائي، أي اتباع التكامل الاقتصادي كمنهج وأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية في جميع الميادين[565].

وبناء عليه يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يختلف عن التكامل بين الدول المتقدمة، سواء من حيث الامكانيات، أو من حيث الدوافع والأهداف، وسنحاول من خلال هذا الفرع توضيح دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي بين الدول النامية وهذا في نقطة أولى، أما النقطة الثانية فسنخصصها لإلقاء الضوء على نماذج من بعض التكتلات.

---

[565]- شحاب نوال، مرجع سابق، ص 09.

أولا: دوافع وأهداف التكامل بين الدول النامية:

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من إنشائه، إلا إذا توافرت لدى الدول المتكاملة كل المقومات المختلفة التي تساعد على إقامته والإنطلاق في تطبيق خطط عمله، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك في إطار العمل الجماعي، وهذه الدوافع ترتكز أساسا على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل قيام التكامل، وكلما زاد الإقتناع بهذه المنافع كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى[566].

ويقصد بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضروراته أيضا، وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول والمجتمعات من خلال الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، وتتعدد دوافع التكامل الاقتصادي فهو حتى وإن نشأ اقتصاديا فإن دوافعه وآفاقه لا تبقى اقتصادية فقط وإنما تصبح شاملة وهادفة منذ البداية لكل جوانب الحياة الأخرى التي تخضع إلى التطور المستمر جنبا إلى جنب مع خطوات التكامل الاقتصادي مدعمة ومحفزة لبعضها البعض، وعموما فإن مبررات ودوافع تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية تتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1- الدوافع الاقتصادية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- حرية تنقل عناصر الإنتاج:

فعند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإن عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى إشباع المستهلكين وزيادة رفاهيتهم[567]. فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منها إلى الدول التي تفتقر لهذا العنصر، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض، ومستوى منخفض من الأجور.

---

[566]- سماح أحمد فضل، "المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010 م، ص 61.

[567]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 61.

كما أن انتقال اليد العاملة بين الدول المتكاملة يؤدي إلى تخفيض الضغط الديمغرافي في الدول التي تعاني نموا ديمغرافيا تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة، فالاستمرار في هذه العملية على المدى المتوسط والطويل يعيد التوازن إلى مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل[568].

- تعزيز القدرة على التفاوض:

من مزايا ودوافع التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكاملة قوة التفاوض والثقل الملموس وسط التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل تكاملها، فالتكامل يؤدي بالدول المتكاملة إلى تكوين كتلة اقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية على الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة[569]، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وواردتها ككتلة، فمن خلال التكامل يمكن إقامة مؤسسات إقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توظيف التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية. فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية[570]، وبشكل يفوق ما كانت تحصل عليه من منافع وهي منفردة.

كما يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الأعضاء في المشروع التكاملي تعزيز القدرة التفاوضية للمجموعة المتكاملة على المستوى الدولي وتعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتخفيض تكلفته[571]، وأهم سبل تعزيز المركز التفاوضي هو التحكم في المنتجات الحيوية أو امتلاك سوق مهمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلاهما معا.

---

[568]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 61.
[569]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 101.
[570]- السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات"، دار الفكر، عمان، 2011 م، ص 90.
[571]- حسين حنان رمضان نظير، "التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006/2005م، ص 126.

فالدول النامية بشكل منفرد لا تمتلك بدرجة مؤثرة العناصر الضرورية لتعزيز مركزها إزاء الدول المتقدمة، إلا أنه في حالة التكامل الاقتصادي يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية بفضل تجمع الإمكانيات، وتكوين قوة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية على الساحة الدولية إلى ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها عند التفاوض مع الدول الأجنبية، وبشكل يضمن لها مصالحها الخاصة[572].

- اتساع حجم السوق:

إن ضيق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، وضيق الأسواق يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، يضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج ويفوت فرصة الاستغلال الأمثل للموارد بمختلف أنواعها، مما يدفع البلدان النامية إلى التفكير في إقامة تكتلات اقتصادية لكونها تسهم إلى حد كبير في التغلب على معظم العقبات[573]، فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبالتالي فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة وخلق صناعات لم تكن قائمة قبل التكامل.

إذن فالتكامل يؤدي إلى فتح الأسواق وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة[574]، والاستفادة من وحدات الإنتاج الكبير، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

---

[572]- حسين حنان رمضان نظير، مرجع سابق، ص 126.

[573]- فؤاد أبو ستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005م، ص 26، 29.

[574]- مقروس كمال، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، تحت إشراف أ.د/ عماري عمار، جامعة فرحات عباس، 2013/ 2014م، ص 30.

فتجارب الدول المتقدمة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في مجال التصنيع تملك أسواقا واسعة، كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويخفف من حدة الاحتكارات[575].

- خلق التجارة:

ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول النامية الأعضاء في التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أقل مما لو تم إنتاجه محليا، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد أصبحت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي تمت إزالتها، وهذا الأثر يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل، وهو أثر إيجابي على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة[576].

- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة تخفض من خلالها تكاليف الإنتاج وتضاعف الكميات المخرجة. هذا فضلا عن تشجيع التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[577].

---

[575]- مقروس كمال، مرجع سابق، ص 31.

[576]- محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000م، ص 71، 72.

[577]- بكري كامل، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001م، ص 48، 49.

- **تخفيض العبء على ميزان المدفوعات:**

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا على زيادة التبادل التجاري فيما بينها، وخفض الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي في تلبية مختلف حاجياتها ومتطلباتها، أي تقليص نسبة الاستيراد، وبذلك يمكن لهذه الدول تكثيف تعاملاتها البينية أي القدرة على توفير قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

- **الاستفادة من مهارات اليد العاملة:**

عند قيام التكامل الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها. فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم يكون أعلى وأقوى درجة في دول التكامل كوحدة سياسية واقتصادية واحدة منها لو كانت كل دولة على حدى.

ويتم الاستفادة أيضا من اليد العاملة عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي التكامل إلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان[578].

مما سبق يتضح أن التكامل يوفر فرصا ومزايا ومنافع تحفز الدول على إقامة علاقات تعاون وتكامل فيما بينها، كما أن التكامل الاقتصادي له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أن دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي تختلف من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة الإقليمية، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات من خلال رفع وفرات الإنتاج ومزايا التخصص ورفع الكفاءة في صناعات تلك البلدان.

---

[578]- مقروس كمال، مرجع سابق، ص 31، 32.

2- الدوافع غير الاقتصادية: وتتراوح هذه الدوافع بين الدوافع السياسية والدوافع الأمنية وهو ما سنوضحه فيما يلي:

- الدوافع السياسية:

قد يكون الدافع وراء قيام التكامل سياسيا بالدرجة الأولى، وهذا ما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو ما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة، وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

فالوحدة السياسية قد تكون هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي، إلا أنه في المقابل قد حدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي.

- الدوافع الأمنية:

إن الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية، لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكامل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، وهذا ما حدث مع العديد من التكتلات، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية لتجنب المشكلات[579].

---

[579]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 102، 103.

ثانيا: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية وأسباب فشلها:

شهد العالم خلال عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ساهمت بشكل كبير في التفاعلات الاقتصادية الدولية واحتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية باعتبارها الملاذ الأخير للعديد من الدول لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، والتي أفرزتها ظاهرة العولمة، ولعل أهم هذه التكتلات نجد الاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى العديد من محاولات التكامل الاقتصادي التي لجأت إليها الدول النامية قصد تحقيق تنميتها المنشودة[580]، والمحافظة على سيادتها الوطنية من الضغوط المفروضة عليها خاصة في ظل تطبيق اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي تستهدف السيادة الوطنية للدول النامية.

والحقيقة أن هناك اتفاقا عاما على المستوى الاقتصادي بخصوص تجارب البلدان النامية في مضمار التكامل الاقتصادي على أن الطابع الغالب عليها هو الفشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات مختلفة، وإن نجح البعض منها فإن نتائج النجاح كانت محدودة للغاية[581]، ويعود أساسا سبب فشل معظم اتفاقات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية إلى النزاع على مواقع الصناعات، ومقدار التعويضات التي ستصرف بسبب الأضرار التي ستقع، لذلك نجد أن التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية كانت ويتوقع أن تكون في المستقبل متواضعة ومحدودة على عكس التكتلات التي تتم بين الدول المتقدمة والدول النامية فهي تقدم فرصة أفضل للتنمية الصناعية[582].

وعليه سنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث، أن نتناول بالدراسة أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية وذلك في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنتطرق إلى دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى فشل التكامل بين الدول النامية.

---

[580]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 29.

[581]- سامي عفيفي حاتم،"التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الطبعة الخامسة، جامعة حلوان، القاهرة، 2005م، ص 211.

[582]- موريس شيف ول، آلن وينترز، " التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003م، ص 139.

1- نماذج عن بعض التكتلات الاقتصادية في الدول النامية:

لقد شجع نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية العديد من محاولات التكامل بين الدول النامية كوسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية، حيث حذت الدول النامية حذو الدول الرأسمالية والاشتراكية في التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، ولكن معظم هذه المحاولات صادف نجاحا محدودا أو مني بالفشل، فالتكتلات الاقتصادية في الدول النامية تتميز بضعفها وحاجتها إلى المزيد من العمل والتنسيق، ومن بين أهم تلك التوجهات التكاملية للدول النامية ما يأتي[583]:

- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:

تستند هذه المنظمة إلى المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لوسط أمريكا الموقعة في مدينة **مناجا** آخر عام **1960**م، بين كل من **غواتيمالا، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا**، وقد انضمت إليها فيما بعد جمهورية **كوستاريكا**، ويتعلق الأمر في هذه الحالة باتحاد جمركي يقضي بتحرير التجارة في كافة المنتجات الأولية مع استثناء عدد قليل من السلع، كما يقضي بتطبيق تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الخارج وقد نفذت فعلا عام **1965**م.

وبصفة عامة فإن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى قد لاقت من حيث حركة التكامل نجاحا يزيد كثيرا عن ما استطاعت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية تحقيقه حتى الآن، ومع ذلك فإن دلالة هذه التجربة محدودة نظرا لجمعها بين عدد من الدول الصغيرة المتجاورة المتشابهة، والتي لا يزيد عدد سكانها عن عشرين مليون نسمة[584].

- منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA):

أنشئت هذه المنظمة بمقتضى معاهدة **مونتفيديو** سنة **1960**م، وبدأت أعمالها رسميا في أول جانفي من سنة **1962**م، وقد ضمت في عضويتها كلا من **الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، المكسيك، لبيرو، والأورغواي**، ثم انضمت إليها **الإكوادور، فنزويلا وبوليفيا**.

---

[583]- د/ فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، **2004**م، ص **250**.

[584]- د/ فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص **203**، **206**.

وكان الهدف الأساسي من إنشائها تنشيط التجارة عبر توفير حرية المبادلات التجارية، وذلك من خلال إلغاء الرسوم ومختلف القيود والحواجز التي تعيق حرية تبادل المنتجات المحلية فيما بين الدول الأعضاء، وقد أدى اختلاف المصالح بين الدول الكبرى والدول الصغرى في هذه المنطقة إلى عرقلة عملها، وضعف فاعليته.

- مجموعة الأندين:

قاد التباين بين الدول الأعضاء في منظمة اللافتا وصعوبة التوفيق بينها وعدم وضوح الاستراتيجية الخاصة بالتكامل مجموعة الدول الأقل نموا إلى إقامة تكتل باسم مجموعة "الأندين" عام **1969**م.

وتهدف تلك المجموعة إلى تنمية اقتصادياتها الإقليمية والحد من التفاوت القائم بين دول المجموعة للتمكن من المنافسة الدولية، بإنشاء اتحاد جمركي ذو تعريفة خارجية مشتركة وإزالة الحواجز التجارية وتحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبني برنامج مشترك. وتعد تجربة التكامل الاقتصادي لمجموعة الأندين من المحاولات التكاملية الناجحة والمتميزة، حيث اعتمدت الخفض التدريجي التلقائي للرسوم الجمركية وإقامة منطقة تجارة حرة، فضلا عن اتساع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، فالجديد الذي توصلت إليه المجموعة هو الوعي بأن التكامل ماهو إلا وسيلة لتحقيق التنمية[585].

- رابطة بلدان جنوب شرق آسيا:(ASEAN)

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" عام **1967**م كنوع من الحلف السياسي، بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من اندونيسيا، ماليزيا، الفيلبين، سنغافورة، تايلندا، ولكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من بروناي، فيتنام، ميانمار، لاوس، وأصبح عدد الأعضاء تسعة **(9)** سنة **1997**م، وهي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي، وتسيطر هذه الرابطة على **25%** من التجارة العالمية، وتبلغ تجارتها البينية **36%** من إجمالي تجارتها مع العالم[586].

---

[585]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق،ص **495** ، **496**. **497**، **498**.
[586]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **349**.

وتهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حدد بعضها إعلان بانكوك عام **1976**م، ولعل أهمها إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها وتوثيق العلاقات مع دول أخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنزب الآسيوي، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي[587].

- <u>التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك</u>:(APEC)

أنشئ هذا الاتفاق سنة **1989**م بمبادرة من أستراليا وبدعم من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات وهو يضم **18** عضوا، **06** أعضاء من تجمع بلدان جنوب شرق آسيا، وهم إندونيسيا، ماليزيا، الفيلبين، سنغافورة، تايلاندا، بروناي، وأعضاء النافتا الثلاثة، إضافة إلى كل من أستراليا، نيوزيلاندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين، الشيلي، كوريا الجنوبية. ويضم هذا التجمع **40%** من سكان العالم، وتمثل تجارته **50%** من التجارة العالمية، وتحقق بلدانه **60%** من مجموع الناتج الداخلي العالمي[588].

- <u>التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا</u>:

أنشئ هذا التجمع في **28** ماي **1975**م، ويضم ستة عشرة دولة هي: البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، النيجر، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو.

وقد سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة أهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بينها في مجال السياسات الزراعية والمشاريع ذات العائد المشترك....ومع شمولية هذه الأهداف إلا أنه لم يتحقق منها سوى القليل[589].

---

[587]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **352**، **353**.

[588]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **55**.

[589]- محمد بن ناصر، "المشاريع العربية المشتركة، ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف أ/ يحة عيسى، جامعة الجزائر، **2008/2007**م، ص **46**.

- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا:**

أنشئ هذا الاتحاد عام **1983**م ودخل حيز التنفيذ في أوائل **1985**م، وقد ضم كلا من بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، كونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، ساوتومي، برنسيت والزايير، وقد كان هذا الاتحاد يهدف إلى تحرير انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وتطبيق ضرائب إقليمية موحدة، وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب والنهوض بالسياسات الصناعية والنقل، مع العلم أن هذا الاتحاد جاء على أنقاذ الاتحاد الجمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه سنة **1964**م، بين الدول الخمس التالية: جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الكامرون، والغابون، والذي فشل بعد عامين من إنشائه نتيجة أزمات بينية والذي أعيد تحسينه عام **1994**م.

والملاحظ أن معظم هذه التكتلات الاقتصادية في الدول النامية الإفريقية خاصة وبعض الدول الآسيوية مازالت أوزانها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق، بالرغم من أن الكثير منها مات واختفى في طور النشأة[590]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أعظم عقبة تعترض تكاملا اقتصاديا ناجحا بين مجموعة من الدول النامية هي أن المنافع والأرباح الناتجة عن هذا التكامل لا توزع بالتساوي بين الدول الأعضاء، حيث تقوم الدولة الأكثر تقدما في المجموعة بالحصول على معظم الفوائد مما يؤدي إلى انسحاب الدولة المتخلفة من هذه التكتلات، وإفشال محاولة التكامل الاقتصادي. إضافة إلى ذلك هناك عقبة أخرى وهي أن كثيرا من الدول النامية لا ترغب في التخلي عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح سلطة مجتمعية، تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدولة العضو.

2- أسباب فشل التكامل بين الدول النامية:

إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي غنية في نتائجها ناجحة في خطواتها ومناهجها، فإن واقع الحال يظهر عكس ذلك حينما يتعلق الأمر بتجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، فهذه التجارب الأخيرة تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها، بل إن الكثير منها لا يعدو أن يكون حبرا على ورق.

---

[590]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 46.

فكانت البلدان النامية تنتهج المنهج التقليدي القائم على تكامل الأسواق، حيث وضعت منظمة الوحدة الإفريقية خطة لدعم التكامل في القارة السمراء، وعلى المستوى الإقليمي نجد **18** تجمعا إقليميا، ولكن معظم الدراسات التي أجريت على هذه التجارب تشير إلى فشلها في تحقيق أهداف التكامل المطبق، بسبب الضعف الاقتصادي والعوامل السياسية المتمثلة في غياب الديمقراطية وتحكم السياسة في العملية التكاملية، كما أن الهياكل الإفريقية هشة وغير قادرة على إدارة شؤونها[591]. ومن الأمثلة الواضحة على التجارب الفاشلة في التكامل الاقتصادي على مستوى البلدان النامية، تلك الموجودة في العالم العربي كما سوف نرى لاحقا من خلال هذه الدراسة، وسوف ندرج فيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية:

- <u>عدم وضع برامج تدريجية للتكامل:</u>

إن معظم أشكال التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية كانت طموحة، إلا أنها لم تنتقل إلى مراحل تدريجية تزيد من التعاون الاقتصادي كما حدث في أوروبا، إضافة إلى ذلك لم تقم الدول النامية بوضع برامج تنفيذية يمكن متابعتها، فضلا عن عدم إقامة مؤسسات إقليمية تنفيذية، وهو ما أدى إلى عدم تحقيق نجاح في مجال تحرير تجارتها الإقليمية.

- <u>تغلب الاعتبارات السياسية:</u>

على الرغم من إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء التكامل الإقليمي، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التنازل عن استغلال قراراتها من الناحية السياسية، ومن ثم لم تكن هناك سلطة موحدة لاتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية التي تظل حبرا على ورق إن لم يتم إلغاؤها، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، لذلك نجد أن أغلب الاعتبارات السياسية لها أهمية أولى عن الاعتبارات الاقتصادية في البلدان النامية، ويقول **"رونيسون"** في هذا الشأن: "لن يتأتى لمجموعة من الدول أن تجني نفعا من وراء التكتل ما لم تكن على استعداد من البداية لأن تدرك وأن تتقبل فقدان جانب يعتد به من سيادتها على شؤونها الاقتصادية"[592].

---

[591]- أيمن مصطفى، "العولمة الاقتصادية والدول النامية"، مجلة السياسة الدولية، العدد **160**، المجلد **40**، أفريل **2005**م، ص **260**.

[592]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **123**.

- **عدم توزيع المكاسب بصفة عادلة:**

إن أغلب حالات التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، لم تكن تولي أهمية لعنصر كيفية توزيع المكاسب، وهو ما أدى إلى عدم نجاح واستمرار بعض التكتلات كاتحاد شرق إفريقيا وغيره، كما تنطبق هذه الأسباب بصورة عامة على المنطقة العربية.

- **عدم إنشاء أو دعم الهيكل الإنتاجي الملائم:**

هناك اتفاق بين الكثير من الكتاب بأن جهود تفعيل وتقوية التكتلات الاقتصادية بين البلدان النامية، خلال الفترة التي سبقت الثمانينات من القرن الماضي باءت كلها بالفشل وذلك نتيجة العديد من الأسباب أهمها اتباع سياسة إحلال الواردات، والاعتماد على سياسة التصنيع كأساس للتنمية، والاعتماد على الصادرات من المواد الخام، أضف إلى ذلك الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية الدائمة بين تلك الدول.

فالتغلب على تلك الصعوبات يساعد على إنشاء المشروعات المشتركة والنجاح في إقامة سوق متكامل، كما أن غياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية الكلية يعد السبب الرئيسي في عدم نجاح جهود هذه البلدان في تحقيق تجربة التكامل الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم ذكره، يمكننا القول أن هناك مجموعة من العوامل التي يلزم تجسيدها قبل البدء في تكوين تكامل اقتصادي بين البلدان النامية، ومن بين أهم تلك العوامل نذكر:

- بحث درجة التكامل والتنافس بين اقتصاديات البلدان الراغبة في الانضمام إلى التكتل الاقتصادي حيث يفضل أن تجمع بين تكامل وتنافس السلع المنتجة دون الاتحاد، فالتكامل يعني أن كل دولة من الدول الأعضاء تنتج سلعا مختلفة زراعية وصناعية، وهنا يحدث اندماج تكاملي يكون له أثر فعال إذا حدث نوع من تقسيم العمل في إنتاج بعض المنتجات، أما التنافس فيعني تماثل إنتاج دول التكامل الاقتصادي، فتحل سلعة كل دولة محل سلع الدول الأخرى، وهكذا يتم الجمع بين مزايا التكامل والتنافس[593].

[593]- عمر صقر،" سياسات التجارة الخارجية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، **2005**م، ص **175**.

- بحث نطاق التكامل الاقتصادي من حيث حجم الانتاج، فكلما اتسع حجم هذا الأخير كلما زادت الكفاءة الإنتاجية وأمكن التعمق في درجة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء والحصول على مزايا الإنتاج الكبير سواء على مستوى دول التكامل أو على مستوى العلاقات الخارجية.

- بحث العنصر المكاني حيث أن هناك علاقة مؤكدة بين البعد المكاني وآثار التكامل الاقتصادي، حيث يوفر ذلك نفقات كثيرة لتنقل السلع ما بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي، لذا فالدول المجاورة عادة ما تكون أنماط سلوكها متشابهة مما يزيد من قوة التكامل بينها.

من خلال ما تقدم ذكره اتضح لنا أن الرؤية الجديدة لقضية التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية، تملي علينا اعتبار جهود التكامل بين هذه المجموعة من الدول على أنها جزء من استراتيجية واضحة المعالم والأبعاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادياتها الوطنية، ويتطلب الوصول إلى هذه الغاية البدء بمناقشات مستفيضة للتراث الذي خلفته جهود واستراتيجيات التنمية في العقود الأربعة الماضية.

هذا ما شجع ودفع البلدان النامية في العقدين الأخيرين إلى إجراء مراجعة شاملة لتجمعاتها الإقليمية، يختلف منهجها التكاملي الجديد عن المنهج التقليدي الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية والمقتبس من التجربة الأوروبية، فتحاول إقامة جيل ثاني من اتفاقيات التكامل تضمن وضع ضوابط لتحرير التجارة البينية مع الاستغناء على استراتيجية الإحلال محل الواردات وخاصة اهتمام عدد من الدول بالتطور التكنولوجي، وتشجيع رأس المال واتباعها برامج هيكلية واقتصادية مما يؤدي إلى اتساع تطبيق الإقليمية الجديدة المتفتحة على العالم الخارجي[594].

وبعد تعرضنا من خلال هذا المطلب إلى التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة، سنحاول من خلال المطلب الموالي التطرق بالدراسة إلى التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه، باعتبار الدول العربية أغلبها دولا نامية.

---

[594]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 124، 125.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه:

تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية من بين أبرز الظواهر والأحداث الاقتصادية الدولية التي فرضت وجودها على سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تتجمع مجموعة من الدول في تكتل واحد متأثرة بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول المتكتلة، إلا أنها تنطوي تحت لواء واحد تسند إليه مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية متعددة الأطراف، وما إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في أوروبا الغربية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية إلا دليل على بروز هذه التكتلات. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إقامة تكتلات اقتصادية في الدول العربية منطلقة من بروز مفهوم هو التكامل الاقتصادي العربي، ويعود تاريخ ظهور هذا التكامل إلى تاريخ إنشاء الجامعة العربية سنة **1945**م، فقد اقترن وجوده بوجودها، وأدى ذلك إلى خلق أجهزة اقتصادية ليعاد صياغتها في شكل مشروعات واتفاقيات وسياسات وإجراءات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها. ثم انطلقت محاولات أخرى لقيام التكامل الاقتصادي منطلقه إزالة العقبات القانونية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الإنتاج من أجل تحقيق انسياب تلقائي في عملية التبادل.

ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما يتيحه التكامل من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار، إضافة إلى قوة تنافسية مبنية على الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في العالم العربي. وقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى المشاكل التي صادفتها بشقيها المحلي والخارجي ناهيك عن غياب الإرادة السياسية للدول العربية التي حالت دون تحقيق مقومات النجاح[595].

وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرض بالدراسة للإطار القانوني والمؤسساتي للتكامل الاقتصادي العربي ومظاهر إخفاقه وهذا في فرع أول، وفي فرع ثاني سنحاول دراسة الشراكة الأورو جزائرية كنموذج، مع تبيان آثارها على الاقتصاد الوطني.

---

[595]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **57**.

الفرع الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للتكامل الاقتصادي العربي ومظاهر إخفاقه:

لا يمكن تحديد موقع الوطن العربي إلا ضمن مجموعة "الدول النامية"، فالدول العربية تنتمي موقعا وموقفا إلى هذه الدول، التي خضعت للاستعمار القديم وتخضع للتبعية واستغلال الدول العظمى حتى الآن، ولم تعرف في معظمها سوى تنمية مشوهة موجهة لخدمة الخارج، وتعيش شعوبها في مستويات متفاوتة من الفقر، وتنتشر معظم هذه الدول في القارات الجنوبية الكبرى الثلاث، والوطن العربي ما زال في عديد من بلدانه خاضعا للاستغلال والتبعية.

وفي ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية، مالية، وبشرية ضخمة ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، علاوة على ترابط الدول العربية في وحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، واشتراكها في تاريخ ولغة واحدة، فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات وموقع استراتيجي تتوفر له أكبر الإمكانيات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي.

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بمكانة متميزة ضمن اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام **1944**م بعضوية الدول السبعة المستقلة آنذاك وهي: مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية واليمن، وتوالى بعد ذلك انضمام باقي الدول العربية، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا في الشؤون الاقتصادية، مما يعكس مدى الاهتمام بالتعاون الإقليمي العربي قبل تحقيقه على المستوى العالمي.

ومن خلال تتبعنا لمسار عمل جامعة الدول العربية يتضح لنا مدى محدودية وتواضع النتائج التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي تحت مظلة الجامعة العربية، وتأثر الدول العربية بظاهرة انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الساحة الدولية، وتماشيا مع هذا المنهج التكاملي الجديد، والذي يعمل خارج نطاق جامعة الدول العربية[596]، تم إقامة ثلاث تجمعات إقليمية عربية وهي: مجلس التعاون الخليجي سنة **1981**م، مجلس التعاون العربي والذي تم الإعلان عنه عام **1989**م، واتحاد المغرب العربي المعلن عنه سنة **1989**م.

---

[596]- د/ أحمد محمد فراج قاسم، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه"، جامعة عمر المختار - ليبيا، مقال منشور بمجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد **87**، ديسمبر **2011**م. **Kenanaonline.com**

ومما سبق يتضح لنا أنه وعلى الرغم من توافر الإمكانيات والطاقات والثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي للوطن العربي والعديد من الاتفاقيات والمداخل التكاملية، فإن تجربة التكامل الاقتصادي العربي سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية أو من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية الأخرى قد أخفقت ولم تستطع تحقيق إنجاز يذكر في هذا المجال بسبب العديد من المعوقات، والتي من أهمها:

عدم توفر الإرادة السياسية، تفاوت درجات النمو الاقتصادي، تباين الأنظمة والتشريعات الاقتصادية القائمة، عدم كفاءة الهياكل الأساسية للبنية التحتية العربية، وخاصة شبكة النقل والمواصلات، ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، تناقض خطط التنمية العربية وأساليب تنفيذها، سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية، التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة، غياب المشاركة الشعبية في صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوى المحلي والقومي[597].

فالدول العربية إذن ظلت تواجه ضغوطا كبيرة من أجل النهوض باقتصادياتها نحو التقدم وتنميتها وذلك طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، فانتهجت تجارب تنموية سبق أن انتهجتها الدول الغربية، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، وهذا ما يتجلى في مظاهر الإخفاق المتعددة.

وسنتناول بالدراسة في هذا الفرع الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي العربي في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول التعرض لمظاهر إخفاق هذا النوع من التكامل.

---

[597]- د/ أحمد محمد فراج قاسم، مرجع سابق.

أولا: الأطر القانونية والمؤسساتية للتكامل الاقتصادي العربي:

من الناحية العملية، يلاحظ أن الدول العربية لم تفعل الكثير من أجل مواجهة المستقبل، ولم تقم بتقديم طرح جدي للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وهذا ما يجعلها مهددة اقتصاديا في ظل النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عن التهديدات السياسية والتحديات التي تتعرض لها جراء تحولات الوضع الدولي الجديد.

وهذا ما يجعل من الفرص المتاحة أمامها محدودة، إذا ما استمرت دون إجراء محاولات جدية لتغييره بالصورة التي تعيد ترتيب أوضاع بيئتها الداخلية والخارجية بما يحقق لها وجودا مؤكدا وهوية متميزة في عالم المنافسة والصراع الدولي، لذلك صارت الحاجة تدعو إلى تلمس منافع التكامل الاقتصادي العربي.

ويمكن للدول العربية استلهام دروس التكامل الاقتصادي من التكامل الأوروبي والسعي للبدء بخطوات إقامة مناطق للتجارة الحرة، والوصول بها إلى مرحلة السوق العربية الموحدة[598].

وسنستعرض فيما يلي أهم محاولات التكامل الاقتصادي التي عرفتها الدول العربية عبر مراحل زمنية متسلسلة:

1- جامعة الدول العربية:

اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية وصولا إلى التكامل الاقتصادي العربي، بحيث تم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادي العربي الذي يهدف إلى:

- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون، وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن[599].

---

[598]- د/أمال يوسفي، "بحوث في علاقات التعاون الدولي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص 120.
[599]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 146.

- تطوير أشكال التبادل التجاري فيما بين أقطار الوطن العربي وزيادة مساهمة الدول العربية في حجم التجارة الدولية، والتخلص من تبعية الدول العربية وارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى، عن طريق التصدير والاستيراد ويتم هذا من خلال المبادلات التجارية بين أقطار الوطن العربي أو مع بقية الدول النامية.

- ومن أجل تحقيق الهدفين الأول والثاني، لا بد من عقد اتفاقيات فيما بين أقطار الوطن العربي، تنظم طرق وأشكال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات: الزراعة، الصناعة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- لا بد أيضا من تأسيس الهيآت والمؤسسات التي تعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى لأجل تحقيقها أقطار الوطن العربي في موضوع الوحدة الاقتصادية[600].

وقد بدأت مسيرة جامعة الدول العربية للتكامل الاقتصادي العربي عام **1950**م وذلك بإبرام **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية** في أفريل **1950**م، وكان هدف هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية دعم التعاون من أجل بناء اقتصاديات عربية قوية وذلك من خلال الاستثمارات المشتركة وتبادل المنتجات الوطنية الصناعية والزراعية، وهذا ما أكدته المادة **07** من المعاهدة[601]، حيث نصت على أنه: "استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأهداف".

كما نصت المادة **08** من هذه المعاهدة على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم، لكي يقترح على الحكومات ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي ما بين الدول العربية[602].

---

[600]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **147**.

[601]- عبد المقصود مبروك نزيه، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، **2007**م، ص **41**، **42**.

[602]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **127**.

وهكذا نجد أن هذه المعاهدة عبارة عن تكرار للمبدإ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول العربية الأعضاء في كافة المجالات للوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي دون إضفاء أشياء جديدة[603].

وفي نطاق الجامعة العربية تم إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، وكان من أبرز هذه الأعمال **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت**، حيث تم التوقيع عليها بمعرفة مندوبي كل من مصر، سوريا، العراق، اليمن، السعودية، والأردن في **1953/09/07**م، ثم انضمت إليها الكويت سنة **1964**م، وتعد هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل جامعة الدول العربية، والتي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه، كما أنها تعد أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة بين الدول العربية.

وكذلك **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال** بين دول جامعة الدول العربية، والتي تم التوقيع عليها **1953/09/07**م، ودخلت حيز التنفيذ في **1953/12/12**م، وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات: الأول، تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، والثاني، انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية[604].

2- <u>اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية</u>:

في إطار السعي لتحقيق فاعلية أكبر في العمل العربي المشترك تم التوجه نحو التوصل إلى اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية، حيث صادق المجلس الاقتصادي للجامعة على مشروعها عام **1957**م، وقد كان الهدف من هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان الأعضاء في الجامعة بصورة تدريجية، ولكن بالسرعة التي تتطلبها مصلحة الشعب العربي.

وقد واجه تطبيق هذه الاتفاقية صعوبات سياسية واقتصادية، كتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية وتفاوت الدخول وغيرها[605].

---

[603]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **127**.

[604]- عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص **43**، **46**.

[605]- د/ نجاح قدور، " مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة"، منشورات دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الأولى، **2006**م، ص **125**، **126**.

وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه الاتفاقية وبرغم أهدافها الطموحة فقد تخلت البلدان الأعضاء عنها عام **1964**م، واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

3- السوق العربية المشتركة:

في **1964/08/13**م صدر قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقضي بإنشاء سوق عربية مشتركة للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق تكامل اقتصادي عربي، والعمل على تحقيق المزيد من التقدم ورفع مستوى العمل وتحسين ظروفه، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ذات الأهداف التي احتوتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية باستثناء بعض النقاط، واقتصرت العضوية في هذه السوق على الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[606].

وما تجدر الإشارة إليه هو أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فور صدوره لم يصادق عليه إلا أربعة دول فقط من بين الأربع والعشرين دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهي: الأردن، العراق، مصر وسوريا[607].

وبالرغم مما كانت تهدف إليه اتفاقية السوق العربية المشتركة من تحرير التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إلا أنها لم تحقق الكثير من أهدافها وكانت النتائج المحققة في الواقع أقل بكثير من الطموح الذي تضمنته الاتفاقية، وذلك بسبب المعوقات التي تعترض العمل العربي المشترك عموما، ولأسباب خاصة تتصل بالسوق ومن بينها: عدم وجود أجهزة متخصصة لإدارة السوق وتنفيذ الاتفاقية، وكثرة الاستثناءات التي تضمنها التنفيذ، والتي تمثل تخليا عن الالتزام ببنود الاتفاقية، إضافة إلى عدم شمولها لجميع الدول العربية بل اقتصرت على البعض منها فقط، ولم تتضمن توحيدا للرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي، إضافة إلى ضعف تنسيق السياسات عموما بين الدول الأعضاء، والتركيز على العمل الإجرائي دون العمل الفعلي، وغياب الإرادة السياسية لدى غالبية الأقطار العربية في ذلك[608].

---

[606]- د/ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص **268**.
[607]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **130**.
[608]- د/ فليح حسن خلف، ص **269**، **270**.

4- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم عقد هذه الاتفاقية سنة **1981**م، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف[609].

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية تعد الأولى في تاريخ التكامل الاقتصادي العربي التي وضعت التبادل التجاري في إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها، حيث اصطدمت بالعديد من العقبات وخاصة ما تعلق منها بأسلوب الإعفاء من الرسوم الجمركية، ولم تحدد النسب التي تتم على أساسه، كما لم تحدد أي إجراءات تنفيذية، ولم تتخذ خطوات واقعية تضمن تحقيق أهدافها، فهي لم تتجنب أوجه القصور التي حالت دون نجاح سابقاتها[610].

5- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية، تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف بالأساس تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

وقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء هذه المنطقة في جوان **1996**م بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في **1998/01/01**م، على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء سنة **2007**م[611].

---

[609]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص **30**.
[610]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **134**.
[611]- د/ الجوزي جميلة، ص **31**.

وما يلاحظ هو أنه ورغم توافر عدة مقومات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها لم تخلو من المعوقات، كغياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف، عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية البينية، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة، إضافة إلى عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدا دقيقا، مما يؤدي إلى التلاعب، وأيضا تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها.

وقد بلغ عدد الدول العربية التي اتخذت إجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد عام واحد من بدء البرنامج التنفيذي أربعة عشر دولة عربية، مما يعكس الجدية التي تتعامل بها الدول العربية مع هذه المنطقة وإدراكها أهميتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة سنة **2005**م فوصل عدد الدول العربية الأعضاء سبعة عشر دولة، أما الجزائر فبدأت إجراءات الانضمام إلى هذه المنطقة منذ سنة **2002**م[612].

ونجد في وقتنا الحالي مفاوضات حثيثة بين الدول العربية حول تحرير قطاع الخدمات، وهذه الأخيرة بدأت سنة **2003**م، حيث اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته **76** مجموعة من الالتزامات التي يجب على الدول العربية الالتزام بها إذا أرادت تحقيق التكامل الفعال.

كذلك تنفيذا لقرار المجلس في دورته **78** لعام **2006**م، عقد الاجتماع الثالث في إطار جولة بيروت من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، في ضوء المداولات للدول المشاركة.

هذا، وقد تم اتخاذ خطوات إيجابية في الاتجاه نحو إقرار **الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات** خلال الاجتماع الذي عقد في جانفي **2008**م بمقر جامعة الدول العربية، مع الإشارة إلى أن كل هذه المشاريع لا تزال حبرا على ورق ولم تعرف طريقها إلى التنفيذ بعد[613].

---

[612]- د/ الجوزي جميلة، ص **32**، **33**.

[613]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **136**، **137**.

ثانيا: مظاهر إخفاق التكامل الاقتصادي العربي:

رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي[614].

فمن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى رصد أهم مظاهر الإخفاق التي حالت دون تحقيق التطور المطلوب في تجارب التكامل الاقتصادي العربي، ورصدناها في ثلاثة أصناف، سياسية ومؤسساتية، اقتصادية ومنهجية.

وسنحاول من خلال هذه النقطة التعرض لأهم مظاهر إخفاق التكامل الاقتصادي العربي.

1- المظاهر السياسية والمؤسسية:

فبالنسبة لهذه المظاهر فهي غالبا ما تلام على عدم فعالية جامعة الدول العربية، من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكامل الاقتصادي العربي، ويمكن أن يعزى عدم فعالية دورها إلى أسباب تخص الجامعة نفسها، أي تخص ميثاقها ولوائحها التنفيذية وهياكلها التنظيمية، وعوامل أخرى تخص مدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دورا قياديا كما هي، كما تخص الخلافات بين أعضائها، فقراراتها تتم بالإجماع وليس بالأغلبية، مما يسهل على دولة واحدة إيقاف صدور القرار، وهذه الأخيرة غير ملزمة، فتصدر القرارات وتعقد الاتفاقيات ولا تنفذ، وليس هناك جزاءات لعدم التنفيذ، كما ليس بها جهاز فعال لحسم المنازعات السياسية أو حتى التجارية، وليس بها أجهزة تجارية واقتصادية مهنية ومستقلة يشرف عليها أشخاص متخصصون وذلك حتى يمكن تناول المواضيع التجارية المشتركة بموضوعية وحيادية[615].

هذا بالنسبة للجوانب الداخلية التي تضعفها، لكن هناك عوامل أخرى تعيق الجامعة وفرص قيام التكامل الاقتصادي العربي، من أهمها الخلافات العربية البينية المتكررة والتي استمر بعضها لمدة طويلة، شأنها شأن العلاقات التي تعيق قيام تكامل بين البلدان النامية، مثل الخلاف بين إيران والعديد من الدول العربية....

---

[614]- فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق.
[615]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 138.

حيث ركزت هذه الأخيرة على بناء الأمن الاقتصادي القطري، مما تسبب في إعاقة المحاولات التي تتم في إطار إقليمي أو تحت إقليمي، فتركيز كل دولة على مصالحها الوطنية جعلها تهمل مصالح المجموعة العربية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا لم تكن القيادات جادة في مسعاها، فلماذا إذن تكبدت عناء القيام بمحاولات وإنشاء أطر ومؤسسات، بل وحتى إنشاء تجمعات فرعية؟ حيث كان إقرار تلك الوثائق بمثابة الفرصة للقيادات السياسية لإبراز إرادتها فيما يتعلق باهتمامها بالتكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هذه الإرادة لم تحقق ما كان منتظرا منها، ومرد ذلك دائما هو ضعف الإرادة السياسية[616].

2- المظاهر الاقتصادية:

أما المظاهر الاقتصادية، فهناك مظهر يعد مفسرا لعدم حدوث تطور في التكامل الاقتصادي العربي، ألا وهو حداثة تطور القواعد الإنتاجية والتصديرية، وقيام أهم التطورات الصناعية في البلدان البترولية، ويمكن القول أن حالة الفقر وعدم التصنيع، وضعف التطور الاقتصادي والاعتماد الكبير على التجارة مع الدول المتطورة والذي يعكس زيادة التبعية للدول الصناعية ومدى حساسية الاقتصاد العربي إزاء التغيرات الدولية، وبالتالي ضعف كبير في التجارة العربية البينية هو حال معظمها، وهذا ما يؤدي إلى القول بأن النمو الاقتصادي العربي، وزيادة إمكانيات التجارة العربية البينية هي حديثة العهد نسبيا[617].

كذلك من بين المظاهر الاقتصادية عدم التماثل في اتجاه التجارة، وبما أن معظم الدول العربية تثبت أسعار عملاتها بالدولار الأمريكي، فهي تتعرض لمخاطر تحركات أسعار الصرف الحقيقية الفعلية، أو صدمات في شروط التجارة، كما أن هذه الأخيرة لم تعزز التكامل العميق، ولم تتخطى التكامل السطحي في التجارة الحرة في مجال السلع والمتجسد في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى تنسيق المؤسسات والقوانين والقواعد التنظيمية بغية تسهيل التكامل الاقتصادي الشامل[618].

---

[616]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 138.

[617]- د.أ/ حميد الجميلي، "التكامل الاقتصادي العربي: بعض هواجس الإخفاق وآفاق المستقبل"، مجلة المنتدى، المجلد 29، العدد 261، تشرين الأول - كانون الثاني 2014/ 2015م، ص 04، 05.

[618]- د/ زايري بلقاسم، "تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، فبراير 2009م، ص 77.

كما أن عدم العمل على التنسيق الاقتصادي فيما بين الدول العربية يؤدي إلى تضارب السياسات الاقتصادية، كما هو جلي حاليا مع صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة، إضافة إلى ذلك تفاقم التبعية الاقتصادية والمالية لها إزاء البلدان المتقدمة، من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعها.

3- <u>المظاهر المنهجية</u>:

أما فيما يخص هذه المظاهر فإن أول خطإ منهجي وقعت فيه الدول العربية بصدد محاولاتها التكاملية، هو اهتمامها بالجوانب السياسية قبل الاقتصادية وعلى حسابها، ذلك أن التكامل الاقتصادي يسبق التكامل السياسي، وهذا تطبيقا للمنهج الوظيفي الجديد للتكامل الذي يرفض التوحيد السريع وينظر للتقدم على مستوى قطاعات معينة كأساس لبناء أي تجربة تكاملية. ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب الذي انتهجته الدول العربية في محاولاتها التكاملية يحمل في طياته جانبا من أسباب الفشل، حيث قامت بعض هذه المحاولات على أساس اقتباس تجارب تكاملية أخرى وخاصة التجربة الأوروبية، على أساس مدخل تحرير التجارة دون إعطاء الاهتمام للمشروعات والتنمية المشتركة، بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وأنماط مستويات التنمية في البلدان العربية المعنية بمحاولات التكامل[619].

من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الاقتصادي العربي بعدم النجاح، إذا لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، كما لم تنجح الاتفاقيات الجماعية في حل مشاكل رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وحل مشاكل انتقال القوى العاملة[620].

---

[619]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 139، 140.
[620]- سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 63.

الفرع الثاني: الشراكة الأورو جزائرية نموذجا، وآثارها على الاقتصاد الوطني:

تحظى اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية باهتمام كبير من القيادة السياسية الجزائرية، وقد كان هذا الاهتمام السبب في عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات على أعلى المستويات المختلفة قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الجزائر وأوروبا في **19** ديسمبر **2001**م ببروكسل وهذا بعد المرور ب**17** جولة من المفاوضات ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في **22** أفريل **2002**م بفالينسيا. وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي أبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، علما أن الجزائر قد عبرت في **13** أكتوبر **1993**م عن رغبتها في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق شراكة، على غرار الدول العربية المتوسطية كتونس ومصر والمغرب، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية حيز التنفيذ يوم **01** سبتمبر **2005**م[621].

وتتضمن هذه الشراكة من الناحية النظرية فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، كما يسعى أطراف الشراكة من خلال عقدها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولكن بنظرة مختلفة، أي أن الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها تختلف عن الأهداف التي يرجو الاتحاد الأوروبي تحقيقها.

والحقيقة أن تلك الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لها العديد من الآثار الإيجابية والسلبية وخصوصا على الاقتصاد الجزائري.

وسنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى مضمون هذه الشراكة مع تبيان الأهداف المراد تحقيقها من وراء إبرامها وهذا في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية سنحاول معرفة وضع الاقتصاد الجزائري وبعدها سنعالج الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الشراكة سواء كانت إيجابية أو سلبية على ذلك الاقتصاد.

---

[621]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **216**.

أولا: الشراكة الأورو جزائرية، مضمونها وأهدافها:

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية مدتها **12** سنة كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

وهذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الابقاء أو إقامة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى، على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة، التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها[622].

وبشكل عام فإن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تضمن ثمانية **(08)** محاور تمثلت في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: وقد تضمن إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية، وهذا ما جاءت به المواد **03**، **04**، **05** من الاتفاقية.

الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل، وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب **12** سنة، ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، فتنص الاتفاقية على أن: يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ التالية[623]:

---

[622]- د/ زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر، ص **56**.

[623]- د/ سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد **09**، **2011**م، ص **152**، **153**.

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق أضرارا بالمنتجين الوطنيين.

الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الانشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات سواء كانت بنكية أو مالية أو مواصلات أو اتصالات....

الجانب الرابع: يتعلق بالدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة، وحرية تنقل هذه الأخيرة المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به.

الجانب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة **48** من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي بتسهيل التقارب بين إقتصاد الطرفين، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الطرفين، وإعطاء الأولوية للقطاعات التي من شأنها تنويع الصادرات الجزائرية[624].

---

[624]- د/ سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص **153**.

الجانب السادس: ويتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في الدولة، كما تضمن هذا الجانب التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات والتفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتنظيم تظاهرات ثقافية .....

الجانب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وذلك ب:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص، خاصة فيما يتعلق بالتأشيرات.

- التعاون في مال مراقبة الهجرة غير الشرعية.

- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة[625].

وتتمثل الأهداف الأساسية للشراكة في: تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الاتحاد الأوروبي لأغراض تنموية، زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية، نقل التكنولوجيات والخبرات والحصول على الدعم المالي التقني الضروري لتجديث الاقتصاد.

---

[625]- د/ سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 154.

ويقوم اتفاق الشراكة على مبدإ المعاملة بالمثل، حيث أن الجزائر تمتنع مثلها مثل الاتحاد الأوروبي، عن استعمال التقييدات الجمركية، كما تقوم بتخفيض رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة ب **12** سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وفيما تطبق الجزائر هذه الإعفاءات تدريجيا، يمنح الاتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء العمل بالاتفاقية.

ويمكن حصر الدوافع الأساسية للإتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة الأورو جزائرية في المجالات التالية:

ـ هدف سياسي أمني: تهدف الاستراتيجية الأوروبية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى رأسها الجزائر وذلك على اعتبار أن تلك الدول تشكل امتدادا للاندماج الأوروبي، واحتواء التوترات السياسية الناشئة عن الهجرة، وتنمية دول القانون والديمقراطية، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

ـ هدف اجتماعي ثقافي: حيث تهدف هذه الشراكة إلى تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية في الدول الشريكة في مجالات عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات الأخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة.

ـ هدف اقتصادي مالي: تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذات معدلات دائمة ومتوازنة لتقليل فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين أطراف الشراكة، بالإضافة إلى تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين عن طريق إقامة منطقة ازدهار مشترك، وتحديد مجالات متعددة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[626].

وكخلاصة لهذه النقطة يمكننا القول أن الشراكة الأورو جزائرية قد تضمنت التزامات غير متوازنة نتيجة لكون الأهداف مختلفة وغير متناسقة.

---

[626]ـ سمير صارم، "أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة"، دار الفكر، دمشق، **2000**م، ص **11**.

ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري وآثار الشراكة عليه:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية والثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها، إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة والإمكانيات التنافسية الممكنة، ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي، وكذا في شراكته مع دول أخرى.

وسنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث التعرف على أهم خصائص الاقتصاد الجزائري وهذا في نقطة أولى، وكذا آثار الشراكة الأورو جزائرية عليه وذلك في نقطة ثانية.

1- وصف الاقتصاد الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص لعل أهمها ما يلي:

- إقتصاد مديونية:

حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب السياسات اللازمة والتخفيف منها، والتي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد.

وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية القرار[627].

---

[627]- سليم سعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008م، ص 62، 63.

إن الاقتصاد الجزائري الآن يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي لم تنخفض للمستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطية الخارجية، فمازالت المديونية تشكل نوعا ما قيدا، وذلك بتأثيرها على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي، ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلا أن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد للاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.

- إقتصاد ريعي:

وهو اقتصاد يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها، والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها وحماية الأجيال اللاحقة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق، على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعلت الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، وانعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي آليات الترييع الداخلي وآثاره السلبية.

إن خاصية الاعتماد على المحروقات تساهم بنسبة **35%** من الناتج المحلي الداخلي الخام، وتشكل **64%** من الإيرادات العامة للدولة، وحوالي **89,21%** من إجمالي الصادرات[628].

- إقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

ويقصد هنا بتطور آليات الفساد انتشار السوق الموازية، حيث أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجهها، وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي سيؤثر في السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري. فكم من الجهود ضاعت بسبب ضعف المؤسسات واستفحال الفساد في أجهزتها وكم هي المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت وتحملها المجتمع[629].

وبعدما تطرقنا إلى وصف الاقتصاد الجزائري سنحاول إبراز آثار الشراكة عليه فيما يلي.

---

[628]- سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 63، 64.

[629]- عبد الله خبابة، "الاقتصاد المصرفي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013م، ص 258.

2- آثار الشراكة على اقتصاد الجزائر:

إذا كانت كل جوانب اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية، لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، حيث تحتاج إلى تفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الداخلية[630]. وقد خلق انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي العديد من الآثار الإيجابية والسلبية وفيما يلي بيان لهذه الآثار:

- إيجابيات الشراكة الأورو جزائرية بالنسبة للجزائر:

طبقا لأهداف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يمكن استخلاص بعض الآثار الإيجابية المتوقعة من هذه الاتفاقية كما يلي:

- إن هذه الشراكة ستغير نظرة العالم الخارجي إلى الجزائر، إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة، ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر[631].

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر.

- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

- يمكن اتفاق الشراكة المنتوج الجزائري من احتلال مكانة في السوق الأوروبية، إذا تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتجاتها[632].

---

[630]- عبد القادر دربال، "تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على آداء وتأهيل الاقتصاد الوطني"، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد 27، 2002م، ص 39.

[631]- د/ زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 64.

[632]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 84.

- يمكن الاستفادة من المساعدات المالية والفنية التي التزم الطرف الأوروبي بتقديمها للجزائر، بحيث يمكن وضع برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي ورفع قدرته على المنافسة وزيادة مستويات الإنتاج والجودة والمواصفات الفنية.

- سمح إبرام اتفاق الشراكة في تخفيض نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي.

- تستفيد الجزائر من مسألة القرب الجغرافي للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتجات الجزائرية مما يزيد من القدرة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الأوروبية لانخفاض التكلفة الإجمالية لعملية التصدير وتحقيق سعر تنافسي للمنتوج.

- فيما يخص التفكيك الجمركي فقد تم الاتفاق على مدة **12** سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي، وهذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتتكيف مع المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأوروبية، كما تسمح هذه المدة للمؤسسات الوطنية بتحفيز نفسها بشكل جيد خاصة وأن التفكيك سيكون تدريجيا[633].

هذا فيما يتعلق بالإيجابيات فماذا عن سلبيات الشراكة؟

- <u>سلبيات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني</u>:

من خلال دراسة بنود اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية يتضح لنا أن هذه الاتفاقية تحتوي على العديد من التنازلات مقابل مكاسب أكبر لدول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يمكن استخلاص بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية وذلك كما يلي:

- إنخفاض المداخيل الجمركية نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية طبقا لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، سوف يؤدي إلى تراجع إيرادات خزينة الدولة[634].

---

[633]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **84**.

[634]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **230**، **231**.

- إن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية قد تضمن التزامات غير متوازنة من حيث أنه في الوقت الذي تلتزم فيه الجزائر **التزاما بتحقيق نتيجة** تتمثل في ضرورة إزالة نظامها التعريفي تجاه المنتجات الصناعية الأوروبية، نجد أن بلدان المجموعة الأوروبية لا تلتزم تجاه الجزائر إلا **بالتزام ببذل عناية** في مجال تدعيم الاقتصاد الجزائري ونقل التكنولوجيا ورأس المال الأوروبي لتدعيم الاستثمار المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر[635].

- تؤدي الشراكة الأورو جزائرية إلى فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوروبية، ونتيجة لانخفاض القدرة الإنتاجية والتكنولوجية في الجزائر، وكذلك إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الأوروبية، فإن ذلك سوف يؤدي دون شك إلى التأثير على بعض المؤسسات الصناعية وذلك بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية ما قد يتسبب في غلقها.

- إستثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية لا يعتبر في صالح الجزائر، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مميزات في القطاع الزراعي، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول هذا القطاع في أوروبا على دعم كبير من دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن هذا الأخير يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، والعكس صحيح.

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على التكيف السريع مع متطلبات الشراكة وإلغاء الحواجز الجمركية وإنشاء منطقة التجارة الحرة[636].

- إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية على المنتوج المحلي سيترتب عنه انخفاض في الطلب الكلي على هذا الأخير الأدنى جودة والأرفع سعرا، مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية لعدم قدرتها على الصمود طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي، مما يعني تسريحا جديدا للعمال[637].

---

[635] برزيق خالد، مرجع سابق، ص **146**.

[636] - د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **231**، **232**.

[637] - كمال رزيق، مسدور فارس، "الشراكة الجزائرية - الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، **21- 22** ماي **2002**م، ص **06**.

- إن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية قد تضمن التزامات غير متوازنة من حيث أنه في الوقت الذي تلتزم فيه الجزائر **التزاما بتحقيق نتيجة** تتمثل في ضرورة إزالة نظامها التعريفي تجاه المنتجات الصناعية الأوروبية، نجد أن بلدان المجموعة الأوروبية لا تلتزم تجاه الجزائر إلا **بالتزام ببذل عناية** في مجال تدعيم الاقتصاد الجزائري ونقل التكنولوجيا ورأس المال الأوروبي لتدعيم الاستثمار المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر[635].

- تؤدي الشراكة الأورو جزائرية إلى فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوروبية، ونتيجة لانخفاض القدرة الإنتاجية والتكنولوجية في الجزائر، وكذلك إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الأوروبية، فإن ذلك سوف يؤدي دون شك إلى التأثير على بعض المؤسسات الصناعية وذلك بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية ما قد يتسبب في غلقها.

- إستثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية لا يعتبر في صالح الجزائر، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مميزات في القطاع الزراعي، ويرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول هذا القطاع في أوروبا على دعم كبير من دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن هذا الأخير يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، والعكس صحيح.

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على التكيف السريع مع متطلبات الشراكة وإلغاء الحواجز الجمركية وإنشاء منطقة التجارة الحرة[636].

- إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية على المنتوج المحلي سيترتب عنه انخفاض في الطلب الكلي على هذا الأخير الأدنى جودة والأرفع سعرا، مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية لعدم قدرتها على الصمود طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي، مما يعني تسريحا جديدا للعمال[637].

635- برزيق خالد، مرجع سابق، ص **146**.

636- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص **231**، **232**.

637- كمال رزيق، مسدور فارس، "الشراكة الجزائرية - الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، **21- 22** ماي **2002**م، ص **06**.

- عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير[638].

إذن فكل هذه السلبيات الناتجة عن تلك الشراكة تتلخص في كون التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أية مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبي[639].

بناء على ما تم التعرض إليه بخصوص اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وآثاره على الاقتصاد الجزائري يمكننا القول أن هذا الاتفاق أثار جدلا واسعا حول الجدوى المنتظرة منه للاقتصاد الوطني، حيث أن النتائج الأولية أظهرت أن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية، وباعتماد شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل النتائج ظرفية وليست نهائية في ظل هذه الظروف، إضافة إلى ذلك عدم تطبيق كل بنود الاتفاق وخاصة من الجانب الأوروبي وعدم الوصول إلى منطقة التبادل، كما أن التمعن في الاتفاق وتحليله يجعلنا نستنتج أن الاتحاد الأوروبي لم يوقع اتفاق الشراكة مع الجزائر لإخراج اقتصادها من التخلف ومساعدتها على التنمية، بل إن النوايا الحقيقية للاتحاد هي التوسع ومواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية، وغزو المزيد من الأسواق التي تتميز اقتصادياتها بميزة استهلاكية.

ومن هنا فإن الأجدر هو ضرورة تجاوز الجدل القائم حول جدوى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتبار الشراكة أمرا واقعا إلى أمر أكثر أهمية ألا وهو كيفية توجيه مسار الشراكة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث يتوجب على الجزائر إذا أرادت أن ينجح مشروع الشراكة تأهيل قطاعاتها الاقتصادية وتقوية نظامها الضريبي وتعزيز الاقتصاد الكلي وخصخصة القطاع العام للحصول على مكانة قوية مع المجالات الاقتصادية الكبرى.

---

[638]- د/ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 232.

[639]- جمال بوزكري، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، تحت إشراف أ.د/ دربال عبد القادر، جامعة وهران، 2013/2012م، ص 181.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتحولات الدولية والإقليمية الراهنة:

تشهد البيئة العالمية خاصة الاقتصادية منها خلال السنوات الأخيرة تغييرات بعيدة المدى، والتي كان لها أعمق الأثر على إمكانيات التقدم الاقتصادي والتنمية في كل أرجاء العالم. والبيئة الاقتصادية العربية باعتبارها جزء لا يمكن الاستغناء عنه في العلاقات والحسابات الدولية شهدت هي الأخرى تحديات كبرى في ظل الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي كانت في مجملها ترمي إلى إفشال الوحدة العربية بشتى الوسائل، إلى جانب تلك التحديات الدولية توجد أيضا تحديات إقليمية تعرقل التكامل الاقتصادي العربي كالشراكة الأوسطية والمتوسطية، إضافة إلى تحديات بينية عربية تراوحت بين التحديات السياسية والاقتصادية، وهو ما جعل عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية من خلال تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين آدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي[640].

إذن فالتحديات التي يحملها القرن الواحد والعشرون للتكامل الاقتصادي العربي، جسيمة ومتنوعة، غير أن الأمة العربية لديها من الإمكانيات ما يمكنها من مواجهة هذه التحديات، وهذه الإمكانيات بدورها تحتاج إلى تنسيق وتحريك الجهود وفق استراتيجية مدروسة ومحددة المعالم، والتي تبذلها الدول والمجتمعات والمؤسسات العربية والمنظمات غير الرسمية وتوجيهها لخدمة الأهداف المنشودة، وأن تسود هذه المؤسسات روح تحديات القرن الواحد والعشرين، والحاجة الماسة للتفاعلات الجماعية والفردية وضرورة النظرة المستقبلية.

وبناء عليه فإن دراسة هذا المبحث تستدعي تقسيمة إلى مطلبين، نتعرض في الأول لدراسة التحديات الدولية للتكامل الاقتصادي العربي، والمطلب الثاني سنخصصه لدراسة التحديات الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله.

---

[640]- د/ عبد المالك بضياف، "قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (1/15)، المجلد الثامن، 2014 م، ص 01.

المطلب الأول: التحديات الدولية للتكامل الاقتصادي العربي:

تعد قضية التكامل الاقتصادي العربي من أهم القضايا المعاصرة المطروحة على الساحة الدولية قبل إثارتها على الصعيد الإقليمي العربي، كما تعتبر أيضا أهم ما يواجه العمل العربي المشترك، نظرا لضخامة الأخطار والتحديات الدولية التي تواجه الأمة العربية وأمنها القومي، وحياتها الاقتصادية والسياسية، باعتبارها مستهدفة بشدة بالنظر إلى ما تملكه من قدرات وإمكانات مادية وبشرية، وخصائص موقعها الجيوستراتيجي، وأيضا لمظاهر الضعف والتشتت التي يشهدها الوطن العربي بسبب التجزئة القطرية واستمرارها وبروز مظاهر الاختلاف والتباين، ولاتساع الهوة في التفاوت التنموي، وعمق التخلف وتجذر التبعية وتعدد مظاهرها السياسية، الاقتصادية، الغذائية، الأمنية[641]....

فقد جاءت هذه المتغيرات العالمية التي شهدها المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية لتزيد من تداخل التحديات والعوامل السلبية المؤثرة على الوطن العربي، من خلال تفتت الاتحاد السوفييتي وانتهاء مرحلة توازن القوى المرتكزة على القطبية الثنائية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على العالم، وأيضا ظهور وانتشار ظاهرة العولمة وآلياتها المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، الشراكة الأورو متوسطية الهادفة إلى طمس الهوية العربية، الأزمات المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على الدول النامية خاصة ومنها الدول العربية...

كل تلك الظروف والتحديات تتطلب نهوض العرب من غفلتهم والتنبه لما يترصدهم والقيام بفعل جماعي قومي لاستغلال ما تزخر به الدول العربية كوحدة وهو ما يجب تجسيده في تكامل اقتصادي عربي لمواجهة تلك التحديات.

وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة أهم تلك التحديات الدولية والمتمثلة أساسا في العولمة والأزمة المالية العالمية وذلك في فرعين متتاليين.

---

[641]- عبد الرحمان تيشوري، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات"، الحوار المتمدن، العدد 1368، 2005/11/04م.

الفرع الأول: التكامل الاقتصادي العربي وتأثيرات رياح العولمة:

من المؤكد أننا نمر مؤخرا بمرحلة انتقالية هامة، من نظام دولي تقليدي افتقد كثيرا من مقوماته وثوابته، إلى نظام دولي جديد هو **"العولمة"** بكل ملامحها وتجلياتها وأبعادها وثوابتها ومقوماتها، هذا النظام الدولي الجديد الذي يسوده الفكر الغربي الديموقراطي الرأسمالي بكل ما تحمله كل مفردة من معنى.

لقد خلقت العولمة واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد مستوى التنافسية، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول، وهو ما أدى إلى التفكير في إنشاء تجمعات إقليمية كقوة اقتصادية فاعلة في العلاقات الدولية، واستجابة للتطورات العالمية، واعتبارا من أن هذه التكتلات الإقليمية تمثل حلقة وسيطة بين الدولة الوطنية والنظام العالمي، أي أنها وسيلة فعالة لاندماج اقتصاديات الدول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

وإذا كان من أبرز معالم العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع والخدمات من جهة، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى، فإنه يبدو جليا استحالة قدرة الأقطار العربية على مواجهة قوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة، نظرا لما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي، لذا أصبح من واجب حكوماتنا العربية البحث عن كيفيات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية عربية، وكذلك البحث عن كيفيات مشاركة مع دول الجوار الإقليمي علها تستطيع الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف وتضمن حماية لنفسها من همجية العولمة[642].

والحقيقة أنه من خلال ما تم ذكره فإن ما يتبين هو أن العولمة تعتبر دافعا للتكتل الاقتصادي العربي، وفي نفس الوقت تحديا خطيرا يواجه البلدان العربية، لكون أن لها آثارا سلبية كثيرة على الدول النامية ومنها العربية تشل عملية التنمية فيها، وسنحاول دراسة هذه الظاهرة مع تبيان آثارها الاقتصادية على البلدان العربية وذلك فيما يلي.

---

[642]- د/ عابد شريط، " التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي"، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2007/04/25م.

أولا: نظرة عامة عن العولمة وتجلياتها:

كما سبق وأن قلنا في بداية الأطروحة عند دراستنا للعولمة بأن مصطلح "العولمة" يعتبر مصطلحا حديث الظهور نسبيا على المستوى الدولي ولم يتضح معناه حتى الآن، لكون العالم لا يزال يخطو الخطوات الأولى في هذه المرحلة، وبالرغم من كثرة استخدام هذا المصطلح في الآونة الأخيرة بشكل واسع، وما نشر من دراسات وكتب حول العولمة وما عقد من ندوات ومؤتمرات عديدة تناولتها بالدراسة من جميع جوانبها وتحدثت عن إيجابياتها وسلبياتها، إلا أن مفهوم العولمة لا يزال واسعا جدا، وخصوصا أن للعولمة جوانب متعددة، اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية[643]....

وسنحاول من خلال هذه النقطة التطرق بإيجاز إلى تعريف العولمة ونشأتها، إضافة إلى تبيان مظاهرها وتجلياتها في جانبها الاقتصادي والإيجاز راجع لكوننا تطرقنا لدراسة ظاهرة العولمة في جزئية سابقة من الأطروحة، وذلك فيما يلي:

1- تعريف العولمة:

نظرا لحداثة وغموض ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية، فقد اتخذ مفهومها لدى المفكرين والدارسين والمؤرخين أبعادا وتصورات متباينة من حيث وجهة النظر الإيديولوجية، ومراحل التطور التاريخي، وكذلك من حيث تجلياتها، وهذا بدوره أدى إلى إيجاد صعوبة في إعطاء مفهوم دقيق ومحدد لهذا المصطلح، وكل ما يتعلق به من خصائص ومميزات وآثار وما إلى ذلك، وسنحاول فيما يأتي أن نتعرض لأهم التعريفات التي قيلت بشأن هذه الظاهرة مع إبراز ظروف نشأتها.

يرى صندوق النقد الدولي أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في جزء من أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم[644].

---

[643]- أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 11.
[644]- شحاب نوال، مرجع سابق، ص 89.

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز في تعريفه للعولمة على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول، والذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاتصادي على كافة المستويات والعمليات.

وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في نمو التجارة الدولية، والمرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات وبعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم التوسع بشكل رئيسي في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، من خلال اتفاق الدول على النظام الدولي للتجارة والمدفوعات، ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسية وليس الدول هي القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي التبادل.

وبالتالي فإن المؤشر الرئيسي للعولمة في رأي هذه المنظمة يتمثل في التوسع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وهناك من يرى بأن العولمة هي: "نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"[645].

كما يقصد بالعولمة الاقتصادية أيضا: "إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليصبح العالم أشبه بسوق موحدو كبيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، ما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي"[646].

ويعرفها البعض بأنها: "مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من آداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية".

---

[645]- شحاب نوال، مرجع سابق، ص 89.
[646]- د/ دادي عدون ناصر، و أ/ متناوي محمد، مرجع سابق، ص 79.

2- مظاهر وتجليات العولمة في جانبها الاقتصادي:

تعتبر العولمة مجموعة من العمليات التي تتخطى الدولة والمجتمع لتغطي معظم العالم، وتتضمن تكثيفا لمستويات التفاعل والاعتماد المتبادل التي تشكل المجتمع العالمي الحديث، فالعولمة إذن هي ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي[647]، وهي كغيرها من الظواهر لها مظاهر عديدة ومتنوعة من الجانب الاقتصادي باعتباره مجال الدراسة، ونذكر من تلك المظاهر:

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، وتعميق القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي.

- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل أي تعاظم التشابك والترابط بين الأطراف المتاجرة، كما أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة من البلدان وأخرى[648].

- زوال الحدود، ويكمن هذا المظهر في رفع الحواجز الجمركية، وإلغاء كافة القيود على الاستثمارات الأجنبية، وتحرير أسواق المال وحرية الأجانب في التملك، وإلغاء الدعم، إضافة إلى قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، بيد أن فتح الأسواق هو في أغلب الأحيان يكون في اتجاه واحد يتجه من الشمال نحو الجنوب[649].

- تهدف العولمة في شعاراتها إلى تشكيل العالم ضمن نظام عالمي موحد ينسجم في وحدة متلاحمة، لكن من خلال ما أفرزته فهي لم تخلق إلا الفوضى والتفكك في عالم أصبح أكثر تنافرا وصراعا وعزلة.

- زيادة حركة رأس المال مما أدى إلى تعاظم الاستثمارات غير المباشرة عن طريق أسواق المال العالمية.

---

[647]- أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 25.

[648]- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2001م، ص 22، 23.

[649]- أ.د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 01.

- تزايد دور المؤسسات المالية العالمية بشكل مباشر، وخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية، أي التوجه نحو نظام اقتصاد السوق[650].

- الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث يعد هذا المظهر من أبرز مظاهر العولمة في الوقت الراهن، وقد كان الدافع وراء ذلك التكتل هو ارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، حيث وجدت الدولة الوطنية نفسها عاجزة عن القيام بدور فعال في هذه المناقسة، مما يشكل تهديدا اقتصاديا لها، فتخلت تدريجيا عن وظيفتها كعنصر داخل العلاقات الاقتصادية الدولية لتسمح للمجموعات أو التكتلات الإقليمية بالقيام بهذه الوظيفة[651].

- تعاظم ثورة المعلومات والاتصالات، حيث أصبح هذا المظهر ميزة بارزة للعصر الراهن، حيث من شأن هذه الثورة التأثير في العلاقات الدولية على كافة المستويات، كما أنه وفي ظل هذا التقدم التكنولوجي بتنا أمام عالم صغير مكشوف بتفاصيله وأخباره ونظم علاقاته[652].

- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية ويبدو ذلك واضحا من خلال النظر إلى حجم إيراداتها وحصتها في التجارة العالمية.

- ظهور أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل حيث أصبح من غير الممكن أن يتم الإنتاج بمعزل عن الاعتماد على الآخرين.

- تقليص درجة سيادة الدول وخصوصا النامية في مجال السياسة النقدية والمالية، فحكومات الدول أصبحت تطبق سياسات مالية ونقدية وفقا للخطوط والمعايير التي ترسمها جهات فوق إقليمية أي المؤسسات الاقتصادية الدولية[653].

بعد تطرقنا لتعريف العولمة، نشأتها وأبرز مظاهرها، سنحاول من خلال النقطة الموالية دراسة العولمة وآثارها الاقتصادية على الدول العربية.

---

[650] - Pierre Desenarclens, op.cit, p 198.

[651]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 61.

[652]- د/ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 224، 225.

[653]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33.

ثانيا: العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية:

سنتطرق بالدراسة في هذه الجزئية من البحث إلى نقطتين أساسيتين وذلك كما يلي:

1- أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها على الوطن العربي:

تمثل العولمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا خارجيا خطيرا للبلدان العربية واقتصاداتها، فالوطن العربي مراقب ومهدد في نفس الوقت. وعمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا العربي تهدف إلى زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت إسم التدويل الشامل للاقتصاد أو "العولمة الاقتصادية".

ويمكننا تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية وفقا لما يلي:

- في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية، فإن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

- في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي، يجب وفقا لمبادئ العولمة أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية.

- تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقا في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.

- ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها، لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى زيادة قوة الطلب على العمل في ظل العولمة مقابل عرض أقل للعمل[654].

---

[654]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 204،205،206،207.

- سيكون من نتائج العولمة أيضا تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من دول المركز إلى الدول العربية والدول النامية، إضافة إلى تصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية برأس المال، وسترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

- في ظل العولمة سيحدث ميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي، بسبب عدم قدرتها على المنافسة، بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

- لقد أدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في البلدان العربية إلى استنفاذ مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان، وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو مرتفع الثمن.

2- كيفية مواجهة العولمة الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصادي العربي:

لقد أصبح التكامل والتكتل الاقتصادي ضرورة حتمية تفرضها المعطيات الدولية الجديدة، حيث يتوجب على الدول العربية التكتل لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأمريكية، الآسيوية، الإفريقية، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة.

ولا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد الذي تحكمه العولمة، ويمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن تكامل اقتصادي عربي.

قيام سوق عربية لرأس المال وحركته في إطار الوطن العربي ووضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية[655].

- حرية انتقال عناصر الإنتاج، والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول العربية إضافة إلى حرية التملك والإرث.

---

[655]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 207، 208، 209.

- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والتجارة الخارجية.

- خلق مرصد اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها وتجنبها، وهذا يتطلب خلية استشارية تضم مجموعة من الخبراء العرب، تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية العربية في ظل كل المتغيرات الدولية، ويمكن أن يكون لجمعية الدول العربية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.

- لا بد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي، وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام السوق العربية المشتركة، وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية.

- وضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي[656].

بعد أن تطرقنا في هذا الفرع إلى ظاهرة العولمة كتحد دولي للتكامل الاقتصادي العربي، يمكننا القول كخلاصة أن هذه الظاهرة العالمية تعتبر من أخطر التحديات التي تقف عائقا أمام تنمية الدول العربية باعتبار أن معظمها دولا نامية، والعولمة ما هي إلا ظاهرة تكرس تقدم المتقدمين، وتزيد تخلف المتخلفين، فالعولمة الرأسمالية هدفها توسيع أسواق الدول المتقدمة على حساب الدول العربية، ففي نظرها الدول العربية لابد أن تكون مجرد أسواق تستقبل كل ما ينتج ويصنع في البلدان المتقدمة، وليس لها أي حق في المنافسة أو تنمية اقتصادياتها.

وسنحاول من خلال الفرع الثاني دراسة الأزمة المالية العالمية كتحد آخر من التحديات الدولية للتكامل الاقتصادي العربي.

---

[656]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 209.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي العربي والأزمة المالية العالمية:

يعد انهيار بنك "ليمان براذرز" في **2008/09/15**م البداية الرمزية للأزمة المالية العالمية، وذلك بعد أن عانت أسواق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطات بداية من سنة **2007**م[657]، وفيما يأتي سنحاول تحليل كيف أدى انهيار قطاع الرهن العقاري في هذا البلد إلى أزمة مالية مست تداعياتها مختلف بلدان العالم، وكان لها تأثير كبير على البلدان العربية، حيث صارت تلك الأزمة تعد من بين التحديات الدولية للتكامل الاقتصادي العربي.

ودراسة هذا الفرع تستدعي تقسيمه إلى نقطتين أساسيتين نتناول في الأولى مفهوم الأزمة المالية العالمية، أسباب حدوثها ومراحلها، أما الثانية فسنحاول من خلالها إبراز تداعيات الأزمة على التكامل الاقتصادي العربي.

أولا: مفهوم الأزمة المالية العالمية، جذورها التاريخية وأسباب حدوثها:

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة **2008**م من أكبر وأعنف الأزمات التي هزت أركان النظام الاقتصادي العالمي، وهذا بالنظر إلى ما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية طالت أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا وحتى اليابان[658]، لتصل آثارها إلى معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة أو النامية ومنها الاقتصاديات العربية.

وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، فإن معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالا عميقا، واضطرابا جادا أو مفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات آدائها، وتعبر عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية، مثل حجم الإصدارات وأسعار الأسهم والسندات وقيمة القروض والودائع المصرفية، وأسعار الصرف، ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى[659].

---

[657]- فارس بن رقرق، مرجع سابق، ص **26**.

[658]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **150**.

[659]- عبد المجيد قدري، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد **46**، بيروت **2009**م، ص **08**.

ويعرفها **محسن أحمد الخضيري** على أنها: "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة".

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها: "ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها إنهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة".

كما تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها: " انهيار النظام المالي برمته، مصحوبا بفشل كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".

فالأزمة المالية إذن هي: "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد".

ومن مجمل التعريفات السابقة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية العالمية بأنها: "تلك الذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي". وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية: - حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع.

- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها، ونقص المعلومات الكافية عنها.

- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.

- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة[660].

---

[660]- أ.د/ فريد كورتل، "الأزمة المالية، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 20، ص 04، 05.

هذا فيما يتعلق بتعريف الأزمة، أما عن جذورها التاريخية فيمكننا القول أن الأزمة المالية العالمية قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف النظام المصرفي عموما في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية في عملية ضخ القروض العقارية، فخلال عام **2006**م إزدهر العقار الأمريكي بسبب انخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة، وشرعت البنوك الأمريكية في ضخ القروض الراهنة العقارية بقوة، أي قروض ممنوحة لبيوت أمريكية لا تقدم ضمانات مالية للحصول على قروض عادية، وكانت البنوك تعتقد أنها تستطيع دائما وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما بثمن أكبر إن عجز المقترض عن التسديد[661].

وقد انطلقت الأزمة من بنك "ليمان براذرز" في أمريكا، حيث أعطى هذا الأخير قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها، وشجع المواطنين الأمريكيين ذوو الدخول المنخفضة على الاقتراض دون ضمانات لقروضهم، وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك بدوره عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تسبب في استفحال الأزمة هو عجز المدينين من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي[662].

وازداد الأمر سوء بانتهاء فترة الفائدة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات الأفراد الذين عجزوا عن السداد، لتصل إلى حوالي **93%** وفقد أكثر من **2** مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، وقد امتدت آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم، وبدأت الأزمة تكبر وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي[663].

---

[661]- عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص **152**.

[662]- ضياء مجيد الموسوي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2010**م، ص **07**، **08**.

[663]- محمد عبد الوهاب العزاوي، "الأزمات المالية، قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة"، الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، **2010**م، ص **46**.

وفيما يخص أسباب الأزمة، فقد أجمع الكثير من الخبراء والباحثين على مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة وانتشارها ومن تلك الأسباب نذكر:

ـ **التوسع الإئتماني غير المحسوب:** حيث أنه عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن **21**، توسعت البنوك في منح الائتمان، وهو أمر لا خطأ فيه، حيث لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك دون توظيفها أو استغلالها، ولكن الخطأ كان في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة، وقد ثبت فيما بعد وجود فساد كبير في منح هذه القروض.

ـ **القروض العقارية الرديئة:** شهدت الفترة الممتدة من **2005**م إلى **2008**م في الولايات المتحدة الأمريكية توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات **100%** من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد.

إلا أنه وفي عام **2007**م، تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار، مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري.

ـ **تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض:** شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في حد ذاته، ولكن المشكلة تكمن في حصول العديد من الأمريكيين على قروض لشراء مختلف السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد[664].

[664]- Jean Marie Lepage, Op cit, P 54, 55.

- **ضعف الرقابة على المؤسسات المالية:** لا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب دورا هاما وخطيرا في اقتصاد أي دولة، فهي بمثابة القلب النابض للاقتصاد، حيث تتلقى الأموال وتعيد توظيفها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات المعنية بالرقابة، والدليل القاطع على ذلك أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي.

- **تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة:** حيث شهد هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة تراجعا وتدهورا شديدا مما جعله غير قادر على الصمود في مواجهة بداية الأزمة المالية مما جعلها تتزايد يوما بعد يوم.

- **التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة:** وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة، لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- **فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة:** حيث لوحظ أنه تم التلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية، وإفلاس هذه الشركات ووصول بعضها إلى حافة الإفلاس وذلك سنة **2005**م. ويكمن هذا التلاعب في البيانات في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية في نهاية الخدمة أيضا.

وما تجدر الإشارة إليه أن السبب الرئيسي للأزمة هو ظهور الرهون العقارية الأمريكية، حيث تعود جذورها إلى سنة **2001**م واتضحت معالمها رسميا نهاية سنة **2007**م[665].

وبعدما تعرضنا بالدراسة في هذا الجزء من البحث إلى مفهوم الأزمة المالية العالمية، جذورها التاريخية وأسباب حدوثها، سنحاول من خلال النقطة الموالية إبراز تداعيات هذه الأزمة على التكامل الاقتصادي العربي.

---

[665]- Jean Marie Lepage, Op cit, P 55.

ثانيا: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على التكامل الاقتصادي العربي:

أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية ومنها العربية بدرجات متفاوتة، وبحسب ارتباطها بالاقتصاد العالمي والقنوات التي انتقلت منها هذه الأزمة، ولم تقتصر آثارها السلبية على الجانب الاقتصادي فحسب أين تم تسجيل انهيار مؤسسات مالية عالمية هامة واضطرابات في أسواق النقد وأسواق الطاقة وأسواق المال العالمية، بل تعدت هذه الآثار إلى الجانب الاجتماعي، السياسي، النفسي والعسكري[666]، وسنحاول من خلال هذه النقطة التركيز على تداعيات الأزمة المالية العالمية على التكامل الاقتصادي العربي باعتبارنا بصدد دراسته.

1- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على التكامل الاقتصادي العربي:

سنحاول من خلال هذه الجزئية من البحث دراسة بعض النقاط الجوهرية كالتالي:

- مؤشرات تأثير الأزمة على التكامل الاقتصادي العربي:

لقد انعكست الأزمة المالية العالمية على معظم اقتصاديات دول العالم بما فيها اقتصاديات الدول العربية باعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، ويعتمد مدى تأثر الدول العربية على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين تلك الدول والعالم الخارجي، وذلك انطلاقا من عدة مؤشرات نذكر منها:

- إستفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها، السياسية، التجارية، المالية والثقافية.

- إستمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي.

- انخفاض وهشاشة حجم التجارة البينية العربية.

- لجوء العديد من الحكومات والأفراد والشركات إلى إيداع فائض ما توفر لديهم من أموال النفط في المصارف الأوروبية والأمريكية[667].

- غياب تفعيل القرارات الخاصة بمشاريع التكامل الاقتصادي العربي.

---

[666]- فارس بن رقرق، مرجع سابق، ص 41.

[667]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 219، 220، 221.

- تزايد الاعتماد على الغرب في تأمين المواد الغذائية الأساسية، ووفق شروط المنظمة العالمية للتجارة.

- في ظل بقاء الوضع الراهن من المتوقع تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية.

- <u>أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي</u>:

تتمحور الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في الاقتصاد العربي حول:

- التراجع الحاد في أسعار صادرات النفط والغاز وبعض السلع الأولية ألحق أضرارا بالغة في الموازين الاقتصادية للكثير من الدول العربية وانعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي فيها، وعلى الموازنات العامة للدولة، وتباطؤ المشروعات الإنمائية والخدمات، وتأثر بعض المؤسسات العامة والخاصة بها، مما دفعها إلى تقليص أعمالها والعمالة فيها، ففقد عشرات الآلاف من العمال العرب فرص العمل أو خفضت أجورهم.

- تأثرت بشكل بالغ الاستثمارات العربية في الخارج، وكذا معدلات التدفق الاستثماري من الخارج إلى المنطقة العربية كما تراجعت الاستثمارات البينية العربية.

- إلحاق خسائر فادحة بالمضاربات العربية في البورصات الخارجية، وفي الائتمان الخارجي، وكذلك في البورصات العربية.

- تأثرت عائدات المستثمرين العرب في الخارج بفعل هذه الأزمة[668].

- تنامي معدلات البطالة، فقد كان للأزمة المالية العالمية الأثر البالغ على العمالة الوافدة من الدول النامية وخاصة من الدول العربية، ويرجع ذلك إلى التمييز الحاصل في أسواق الدول المتقدمة اتجاه تلك الفئة، فهي آخر من يستخدم وأول من يطرد، وهو ما أدى إلى انخفاض تحويلات المغتربين، فبالنسبة للعمال العرب منهم قدر ذلك الانخفاض ب **15%** مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة وهو ما يعادل **04** مليار دولار سنويا[669].

---

[668]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 221، 222.

[669]- عمار علوني، "آثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل"، بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، المنعقد خلال الفترة الممتة من 20 إلى 21 أكتوبر 2009م، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، ص 07.

2- أهمية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة الأزمات المالية العالمية:

أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن: " حجم خسائر الاقتصاد العربي نتيجة الأزمة المالية العالمية بلغ نحو **5,2** تريليون دولار، متوقعا أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد من **5** إلى **3 %**، بالإضافة إلى تزايد العجز في ميزانيات الدول العربية، خاصة غير البترولية، بسبب انخفاض سعر النفط".

كما استعرض الأمين العام الخسائر العربية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، ومنها انخفاض الصادرات العربية نتيجة للركود والانكماش، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي تتجه معظم الصادرات العربية إليهما، وأكد أنه من المتوقع أن يؤدي إنخفاض الطلب العالمي على المنتجات العربية إلى التأثير على الصناعات القائمة على التصدير، فينكمش حجم أعمالها، مما قد يؤدي إلى تسريح العمالة وزيادة معدلات البطالة، كما أن تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع في حجم الفوائض المالية للدول النفطية، وتراجع معدلات النمو والتوقعات الاقتصادية المستقبلية، وأضاف بأن البورصات العربية شهدت انهيارات شديدة ما تسبب في إلحاق خسائر كبيرة بين المستثمرين، موضحا أن أخطر الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية هو تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى العالم العربي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تراجع معدلات النمو في الدول العربية.

وقد أوضح أيضا أن الأزمة سوف تؤدي إلى إبطاء معدل إنجاز المشروعات الكبرى في الدول العربية، نظرا لكون الدول العربية النفطية الممول الرئيسي لهذه المشروعات قد تأثرت كثيرا بتراجع أسعار النفط إلى نحو **50** دولارا للبرميل مقابل حوالي **150** دولارا في الفترات السابقة، وطالب الأمين العام بضرورة تفعيل التكامل الاقتصادي العربي الذي ستعود آثاره النافعة على جميع الدول العربية، ويقي الأمة العربية شرور الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدولية، وذلك من خلال وضع خارطة طريق زمنية واضحة لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وصولا إلى قيام السوق العربية المشتركة، ثم الوحدة الاقتصادية العربية[670].

---

[670]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **223**، **224**، **225**.

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله:

يمر التكامل الاقتصادي العربي اليوم بمرحلة صعبة وحرجة بالرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن أن يحققها لجميع الدول العربية، فمن خلال التعاون والتكامل الاقتصادي يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التعلم والتخصص وتوسيعها والاستفادة القصوى من الإمكانات والقدرات المتاحة والموجودة وتسهيل عملية اكتشاف القدرات الدفينة واستغلالها، والاستفادة القصوى من مزايا الكلفة النسبية، والإسهام الكبير في ترشيد الموارد وتحسين الموقع في إطار تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة الوطن العربي وفاعليته في إطار التكتلات القائمة، كما وأن قيام التكامل يتيح للوطن العربي إمكانية القيام بمشروعات كبيرة عالية الكلفة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفردا، ويمكن أن يعيد الهيكلة الانتاجية والتخصص الأمثل في الوطن العربي، ويحقق وفرة الكلفة الإنتاجية وزيادة مهمة في القيمة المضافة، والاستفادة من الوفورات الخارجية والمالية، وتضييق ظاهرة المديونية، وتقليص حجم الفوائد المترتبة عليها، ونتيجة ذلك فإنه من الغريب في ضوء تلك المنافع البارزة ألا تتعمق مسيرة التكامل العربي في مرحلة تسودها التكتلات الاقتصادية الكبرى وظاهرة تدويل العالم برمته وخصوصا من الناحية الاقتصادية، وازدياد التعاون بين المجموعات الاقتصادية الكبرى رغم خلافاتها الاقتصادية والسياسية، وتوجد في الوطن العربي العديد من العوائق التي تشكل تحديات تقف حجر عثرة في طريق التعاون والتكامل الاقتصادي، وتتراوح تلك المعوقات بين سياسية واقتصادية، وإدارية ومؤسسية وحتى نفسية.

وما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الطموحات العربية الكبيرة التي تبتعد في بعض مظاهرها عن الواقع، وتحتاج إلى سبل وطرق لتفعيلها ودفع عجلة سيرها.

وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم التحديات الإقليمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي والمتمثلة أساسا في صورة مشاريع أوسطية ومتوسطية، إضافة إلى تحديات اقتصادية وسياسية، كما سنحاول دراسة بعض سبل تفعيل وتطوير التكامل الاقتصادي العربي.

الفرع الأول: تحديات إقليمية في صورة مشاريع أوسطية ومتوسطية:

نظرا لواقع الاقتصاديات العربية وتخلف هياكلها الإنتاجية وعدم توافر آليات الإنتاج الملائمة للتكامل، وانخفاض نسبة التجارة العربية وما يعني ذلك من انخفاض الأهمية النسبية التي تحظى بها التجارة العربية البينية في التأثير على معدل الناتج وهيكل تكوينه، ومن ثم فإن عدم علاج وتذليل تلك المشاكل والتي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دفع الدول العربية إلى البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، مما أدى إلى استغلال الدول المتقدمة لهذه الفرصة الثمينة لتحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، وتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة قدمت السوق الشرق أوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروعربية كبديل آخر.

أولا: مشروع السوق الشرق أوسطية:

1- نشأة السوق الشرق أوسطية وأهدافها: كان من تداعيات حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة انعقاد مؤتمر **مدريد** لسلام الشرق الأوسط سنة **1991**م، وما تلاه من اتفاق **أوسلو** بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر **1993**م، والمسمى إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني الذي شكل منعطفا خطيرا كانت له آثاره السلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك في مرحلة دقيقة من التاريخ العربي المعاصر والتي تشهد فيه العلاقات الاقتصادية العربية تعثرا وضعفا كبيرا. ومن هذا المنطلق تم عقد اجتماعات قمة اقتصاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكي، ومنتدى **دافوس** الاقتصادي السويسري، وتم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات، أولها مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر **1994**م، والثاني في عمان عاصمة الأردن في **1995**م، ثم الثالث بالقاهرة عام **1996**م، وأخيرا مؤتمر الدوحة في قطر عام **1997**م الذي يلفت الانتباه إلى محاولة جادة لتمزيق الوطن العربي وتغيير خريطته ومسح هويته التي استقرت في وجدان العرب منذ أمد بعيد، فلاقى معارضة كبيرة حول انعقاده وقاطعته كل من مصر والسعودية[671]، وأعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام والتعنت الإسرائيلي سيؤثران على التعاون الاقتصادي.

---

[671]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 33، 34.

ويهدف مشروع السوق الشرق أوسطية إلى تسويق مشاريع التعاون الإقليمي لاستيعاب الكيان الصهيوني وتسليمه زمام الأمور في المنطقة والهيمنة عليها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، كما يهدف هذا المشروع أيضا إلى نشر الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على موارد المنطقة وأسواقها وطمس الهوية العربية وإنهاء أي تجمع قائم على أساس العروبة.

2- **الموقف العربي من مشروع السوق الشرق أوسطية:** لقد أثار مشروع السوق الشرق أوسطية جدلا واسعا حول آثاره وانعكاساته على مستقبل التعاون العربي ومدى قدرة النظام العربي على الاستمرارية والتطور من عدمه، وظهرت الآراء متباينة بين:

- من يرى أن التمادي في تطوير مفهوم الشرق أوسطية سيؤدي حتما إلى القضاء على النظام العربي الذي ظل قائما حتى الآن، رغم عثراته العديدة ونقاط ضعفه، وذوبان الهوية العربية لحساب هوية أخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية والفارسية والتركية بالإضافة إلى الهوية العربية الراهنة.

- ومن يرى أنه يمكن التعايش بين النظام العربي القائم والشرق أوسطية وتحقيق نوع من التكامل في هذا الإطار.

ونظرا لهذا التباين في التقدير، جاء موقف الجامعة العربية ليضع خطوطا عريضة تحسم هذا التباين، وتضمن موقف الجامعة العربية العناصر التالية:

- لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام، قبل انتهاء الأسباب التي دعت إليها، وذلك حماية لمصالح الدول العربية ووسيلة لاستعادة حقوقها.

- لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل حيث ستتعامل كل دولة عربية معها وفقا لمعايير المصلحة الوطنية.

- إعطاء الأولوية لتأييد السلام الشامل والعادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام[672].

---

[672]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 34.

- الدول العربية دول ذات سيادة تختار كل منها وبكل حرية حجم وشكل العلاقة التي تربطها بإسرائيل.

- ألا تقوم السوق الشرق أوسطية على حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسسا قائمة لتطوير العمل العربي المشترك في شتى المجالات.

3- تحديات السوق الشرق أوسطية: يمكن حصر التحديات التي تطرحها السوق الشرق أوسطية في ثلاث جوانب:

التحديات السياسية: وتتمثل في:

- تغيير الأولويات وفرض أسبقية الجانب الاقتصادي على التقدم في مسار التسوية السياسية، وإطلاق عملية التطبيع وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتي نتاجا للتسوية، الأمر الذي يهدد العملية السلمية، وتجريد الجانب العربي من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادئ، وزيادة الضغوط على كل من سوريا، لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لصالح إسرائيل.

- إعادة تشكيل خريطة المنطقة على أساس التصنيف الذي يعتمده البنك العالمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي يستبعد كليا خمس دول عربية وهي: السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، وجزر القمر. أما استبعاد ليبيا، العراق وإيران فقد جاء مؤقتا ولأسباب سياسية وجرى ضم إسرائيل وإلحاق تركيا بالمنطقة[673]. فهذا المشروع يعني في مجمله خلق ترتيبات إقليمية جديدة بين "دول تكتل الشرق أوسطية"، وبالتالي يمكن القول بأن هذا المشروع ظهر ليكون بديلا عن النظام الإقليمي العربي ومفككا له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر[674]، فهو يشكل تهديدا خطيرا لوحدة الهوية العربية، ويستهدف الانقسام بين دوله من خلال انقطاع أجزاء منه، وضمها إلى تجمعات أخرى في الوقت الذي يتم فيه ضم دول أخرى غير عربية إلى التكامل الشرق أوسطي الجديد[675].

---

[673]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 35.
[674]- خليفة موراد، مرجع سابق، ص 243.
[675]- المنذري سليمان، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م، ص 230.

- إضعاف الموقف العربي والاستفراد به بعيدا عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب دور الأمم المتحدة، رغم كونها الإطار الرئيسي والآلية الأساسية للتعاون الدولي، الأمر الذي ينعكس سلبا على الموقف العربي ويخل بميزان القوى الإقليمي بشدة لصالح إسرائيل[676].

التحديات الاقتصادية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعادة توزيع موارد المنطقة العربية وفرض الشراكة الإسرائيلية في تلك الموارد عبر صيغ وآليات التعاون الاقتصادي المقترح.

- دمج إسرائيل في المنطقة التي رفضتها وفي ظروف تتيح لها بلوغ مركز متميز على حساب العرب، حيث يمكنها استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال.

- فرض إسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي يفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري، حيث يتم فرض إسرائيل في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية.

- في حالة تدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة، فإن إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأعظم منها، نتيجة لامتداداتها المالية والسياسية في الأسواق العالمية.

- تزايد الضغوط على الدول العربية لتنمية سياساتها الاقتصادية وفقا للنموذج الغربي والإسرائيلي، دون مراعاة لظروف الدول العربية[677].

---

[676]- المنذري سليمان، مرجع سابق، ص 230.

[677]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 234، 235.

ثانيا:الشراكة الأورومتوسطية:

بالإضافة إلى المصلحة السياسية، هناك مصلحة اقتصادية لدى الجانب الأوروبي في توسيع سبل التعاون مع الدول العربية، خاصة وأن أوروبا أقرب إلينا جغرافيا وتربطنا بها علاقات تتميز بعمق الاعتماد المتبادل وقوته في كل الميادين. ولما كانت المصالح الأوروبية لا تنحصر في علاقاتها مع الدول العربية المطلة على المتوسط فقط، بل تمتد إلى كل من المغرب والمشرق وحتى الخليج، طرحت مشروع الشراكة الأورومتوسطية[678].

1- نشأة الشراكة الأورومتوسطية:

شهد النصف الأول من تسعينات القرن العشرين، تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، كما توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان **1992**م الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في "كورفرو" باليونان في جويلية **1994**م، اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورومتوسطية، وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في "أيس" بألمانيا خلال شهر ديسمبر **1994**م، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة خلال اليومين **27- 28** نوفمبر **1995**م[679] وهو يعد محطة مهمة من محطات المسار الأورو متوسطي شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا، ومن بين ما جاء فيه التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ورغبة الدول المعنية في إعطاء علاقاتها بعدا جديدا في المستقبل تكون ركيزته، التعاون الشامل والمتضامن[680]، والتأكيد على إدراك الدول المعنية لكل الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي تشكل على جانبي البحر الأبيض تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا...

---

[678]- خليفة موراد، مرجع سابق، ص **247**.

[679]- المنذري سليمان، مرجع سابق، ص **243**.

[680] - Akerdun(F), "Euro mediterranée le processus d e Barcelone en question", Editions Dar el houda, ain mlila, Algérie, **2004**, p. **19**.

2- أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

جاء إعلان برشلونة بمجموعة من الأهداف للشراكة الأورومتوسطية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إقامة منطقة تجارية حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية خلال فترة زمنية محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة[681].

- جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار.

- ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

- تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات[682].

- تقليل الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية.

إضافة إلى الأهداف السابقة يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لم يعلن عنها، وتتمثل أساسا فيما يلي:

- توفير سوق أوسع لصادراته، وزيادة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط.

- مقاومة ومحاربة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى شماله.

- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم وبمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية[683].

---

[681]- د/ حسن نافعة، "الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير"، مجلة أفكار. www.mafhoum.com

[682]- Barto Nicolas, L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords Euro- méditérranéens, Aout 2004, http://isometric.free.fr (04/07/05).

[683]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 37، 38.

3- انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التكامل الاقتصادي العربي:

إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يقوم أساسا على نفي وجود الهوية العربية الموحدة، بل أكثر من ذلك، فإن هذه الشراكة تدفع إلى التطبيع الاقتصادي والسياسي والثقافي مع إسرائيل، وفي المقابل يعد الجانب الأوروبي نفسه طرفا واحدا متكاملا بالرغم من وجود دول فيه غير متوسطية. فهو لم يراع ترابط المصالح السياسية والتاريخية والأمنية والاستراتيجية والاقتصادية بين الدول العربية جميعا وبين الدول الأوروبية، بحيث أن هذه الأخيرة تتعامل في الواقع مع الدول العربية بشكل منفرد أي كل دولة على حدة.

والحقيقة أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يحمل في طياته العديد من الآثار نذكر منها:

الآثار التجارية الناتجة عن تحرير التجارة:

على الرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق العربية بشكل خاص والأسواق النامية بشكل عام، من تحفيز للاستثمار والإنماء الاقتصادي وإطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثارا هامة يمكن إبرازها فيما يلي:

- أن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع، قد يؤدي إلى تعرض الشركات العربية إلى منافسة جديدة من الشركات الأوروبية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية[684]، حيث أن الشراكة الأورومتوسطية هي شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق العربية على المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح أسواقا أوروبية على المنتجات العربية، خاصة وأن أحد أهداف الاتحاد الأوروبي من هذه الشراكة هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلادها الأصلية، مما يزيد من حدة خطر البطالة في الدول العربية[685].

---

[684]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 252.
[685]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 38.

ـ إن إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

ـ إن الأسواق الأوروبية ستبقى مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، وبعد تهميش الزراعة، والثغرة الرئيسية والمحورية في هذا المشروع هو أن الاتحاد الأوروبي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية، ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوروبية[686].

إذن فالاتحاد الأوروبي يكيل بمكيالين، فبالنسبة للصادرات الأوروبية من السلع الصناعية يطلب الاتحاد الأوروبي من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية، أما بالنسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية الموجهة إليه فإنه يضع أمامها العراقيل الكثيرة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي[687].

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف العربية والأوروبية يجب أن يكون منسقا كما ونوعا، ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة، ألا وهي التنمية السليمة والسريعة لكل الأطراف وخاصة الأقطار النامية ومنها العربية.

آثار الشراكة الأورومتوسطية على الوحدة العربية:

إن للشراكة الأورومتوسطية انعكاسات متعددة على الوحدة العربية، من أهمها:

ـ تقسيم العرب في علاقاتهم مع أوروبا إلى ثلاثة أقسام: دول متوسطية انخرطت في الشراكة عام **1995**م، ودول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت اتفاقية العاون المشترك مع

---

[686]ـ أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص **253**.
[687]ـ المنذري سليمان، مرجع سابق، ص **228**.

الاتحاد الأوروبي عام 1988م وتحاول تطوير التعاون إلى شراكة، ودول خارج السياقين السابقين.

– إن مشروع الشراكة الأورومتوسطية يقوم على أساس نفي وجود الهوية العربية الموحدة، وفي المقابل يعد الجانب الأوروبي نفسه طرفا واحدا متكاملا بالرغم من وجود دول فيه غير متوسطية.

- يحاول الجانب الأوروبي تكريس مركزيته حيال العالم العربي، ففي الوقت الذي يمثل الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة بمؤسساته العليا، أي المفوضية الأوروبية العليا، فإنه لا يتعامل مع جامعة الدول العربية كمؤسسة جامعة للعرب، إذ تحضر كطرف مراقب.

– إن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الدول العربية غير المتوسطية من زاوية مختلفة للتعامل مع الدول المتوسطية، فهو يركز مع الدول المتوسطية على إقامة منظومة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، وفكرية، بينما يركز مع الدول العربية الخليجية على الأولويات الاقتصادية والتجارية التي تتعلق بالنفط والاستثمارات والمشاريع والأسواق.

– ينطوي المشروع على خطر تخصيص اقتصاد الدول المتوسطية غير الأوروبية للمنتجات أو القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها أوروبا كالسياحة وشؤون الصيد وغيرها، إضافة إلى خطر نقل أضرار تلوث البيئة إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

وعلى الجانب الآخر، ينبغي القول أن الدول العربية تفتقر إلى سياسة موحدة حيال أوروبا، ففي الوقت الذي ترى فيه الدول العربية المغاربية فوائد اقتصادية كبيرة لمشروع الشراكة، ترى الدول العربية المشرقية أن الشراكة مع أوروبا يجب أن لا تكون في إطار المقاربات الاقتصادية ومشاريع التنمية فقط، بل يجب أن تكون من خلال دور أوروبي فاعل في التسوية العربية - الإسرائيلية، في حين تخشى الدول العربية الخليجية من سياسة أوروبية مغايرة للقيم والسلوكيات الثقافية والاجتماعية التي تشكل مجتمعة الهوية الحضارية لشخصية منطقة الخليج[688].

---

[688]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 254، 255.

الفرع الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله:

إن ما يمكن قوله بداية هو أن المجموعة العربية تشكل نموذجا من الطراز الأول بالنسبة لإمكانيات التكامل الاقتصادي بشتى أشكاله، كما أن سجل العمل العربي المشترك حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل خاصة في المجال الاقتصادي، وقد ارتبط ذلك العمل بقيام جامعة الدول العربية سنة **1944**م، مرورا بعدة محاولات للتكامل، ووصولا إلى مشروع السوق العربية المشتركة الذي اتخذ قرار إنشائها عام **1964**م، حيث بقي هذا المشروع متعثرا في التطبيق لأسباب عديدة اقتصادية وسياسية وأهمها تراخي الإرادة السياسية، ولكن هذه الإرادة التي تتشبث بذرائع السيادة تتعرض اليوم في ظل المنظمة العالمية للتجارة ومواثيقها إلى التآكل.

فالتكامل الاقتصادي العربي إذن يواجه مجموعة من التحديات وخصوصا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي لها الأثر البالغ في إعاقة سير تقدمه وتطوره. وعموما فإن تلك التحديات تفرض على الدول العربية إيجاد سبل للتصدي لها بعقلانية وتقليل أضرارها وتعظيم منافعها وتفعيل التكامل بينها في عالم تحكمه معادلات القوة ومنطقها، وتزايد التدويل المطرد للحياة الاقتصادية والاعتماد الدولي المتبادل، ولجوء القوى الكبرى إلى التكتل لحماية مصالحها، أمام ما تفرضه المنظمة العالمية للتجارة من قيود على اقتصادياتها وسيادتها.

وبناء عليه، فإن التكامل بين الدول العربية له أهمية حيوية قصوى، لذا يتوجب على الدول العربية معرفة أهم التحديات سواء الاقتصادية أو السياسية التي تعترض طريق تكاملها، وأن تعمل جاهدة على تفعيل ذلك التكامل بالعمل الجاد على إرساء القواعد المتينة لتحقيق ذلك، وهذا لمصلحتها ومحافظة على سيادتها الوطنية باعتبارها الهدف الأسمى الذي تصبو جميع الدول لتحقيقه ولتجنب إقصائها من معادلة العلاقات الدولية.

إذن فدراسة هذا الفرع تستوجب تقسيمه إلى شقين، نتناول بالدراسة في الشق الأول أهم التحديات السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي، أما الشق الثاني من الدراسة فسنخصصه لدراسة سبل تفعيل ذلك التكامل.

أولا: التحديات السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي:

مبدئيا أول ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنه في مجال الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية تتداخل أمور الاقتصاد مع الشؤون السياسية بدرجة كبيرة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، والحقيقة أن هذا التداخل الشديد بين المجالين يحول دون إعطاء نظرة واضحة للدراسة التي نحن بصدد العمل عليها، ولكن سنحاول التمييز بقدر الإمكان بين الشأنين السياسي والاقتصادي لأن الدراسة تقتضي ذلك.

1- التحديات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي:

لم تسلم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من عوامل الظروف السياسية التي كان لها الأثر البالغ في إعاقته، ويمكن إيجاز أهم تلك العوامل والتحديات السياسية فيما يلي:

- **سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية:** وذلك في علاقاتها ببعضها البعض، حيث كانت بعض الدول العربية تميل إلى استخدام نفوذها السياسي بطريقة سيئة على الدول العربية التي تحتاج إلى مساعدة مالية مثلا، أو مساندة سياسية بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع سواء الاقتصادي أو السياسي[689].

- **تحديد الخرائط الحدودية بين الأقطار العربية:** مما أدى إلى نشوء نزاعات وأزمات حدودية بين الدول العربية، وذلك تحت حجج السيادة القطرية، وهذه الأزمات بدورها عمقت الخلافات العربية البينية وحالت دون توحيدها وتكاملها، ونذكر على سبيل المثال قضية الصحراء الغربية والخلاف الدائر بين كل من الجزائر والمغرب[690].

- **تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة:** مما يجعل الدول الغربية تنتهز هذه التناقضات بين الدول العربية لتتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا لحماية المصالح الغربية وأمن إسرائيل في المنطقة.

---

[689]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 95،96.
[690]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 80.

ـ الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية: إذ لا تزال بعض هذه الخلافات دون حل، مثل الخلاف بين إيران والعديد من الدول العربية، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وعلى قيام تكامل حقيقي بينها، حيث كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمها الحكومية وسياساتها الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها[691].

ـ صلاحيات جامعة الدول العربية: غالبا ما تلام الدول العربية على عدم فعالية جامعة الدول العربية، من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكامل الاقتصادي العربي، ويمكن إرجاع عدم فعالية دورها إلى أسباب تخص الجامعة نفسها، أي تخص ميثاقها ولوائحها التنفيذية وهياكلها التنظيمية، وعوامل أخرى تخص مدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دور قيادي كما هي[692]، حيث حرم هذا التنظيم الإقليمي من اتخاذ أية سلطات فوق سلطة الدولة القطرية، ومن ثم لم يمتلك باعتباره التعبير التنظيمي للتكامل العربي الحق في قرارات لها صفة الإلزام القانوني في مواجهة الدول الأعضاء، خاصة وأن قراراتها تكون بالإجماع وليس بالأغلبية، حيث أن معارضة دولة واحدة يمكن أن يوقف صدور القرار، وبالتالي فهي تصدر القرارات وتعقد الاتفاقيات ولكن دون تنفيذ، ولا جزاء لعدم التنفيذ.

ـ ضعف الإرادة السياسية: كان للاختلاف الحاصل في الاتجاهات السياسية العربية دور كبير في تثبيط عملية التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي ضآلة النتائج المحققة في إطاره، ويرتبط تأثير هذا العامل بهدف أساسي هو أن عملية التكامل الاقتصادي العربي كان في أغلب فتراته بمثابة عملية سياسية، لكونه يتم بين دول ذات سيادة مما يفرض ضرورة تلاقي الإرادات السياسية عند نقطة أو مصلحة مشتركة[693]، حتى يمكن لعملية التكامل الاقتصادي أن تنطلق وتستمر بنجاح واستقرار، وهذا التلاقي في الإرادات هو ما غاب في محاولات التكامل الاقتصادي العربي في الكثير من الأحيان.

---

[691]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 27.
[692]- برزيق خالد، مرجع سابق، ص 138.
[693]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 80.

وقد كان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها: عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال، مما أضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وجديتها، ولقد كان الحرج السياسي لا الاقتناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقيات العربية[694].

تناولنا بالدراسة في هذه النقطة أهم التحديات السياسية التي تقف حجر عثرة في طريق التكامل الاقتصادي العربي، وسنحاول في النقطة الموالية أن ندرس بعض التحديات الاقتصادية وذلك كما يلي:

2- التحديات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي:

إن الدول العربية شأنها شأن بعض الدول النامية تعترض طريقها نحو التكامل مجموعة عقبات وتحديات اقتصادية تعرقل مسيرتها وتحدد اندماجها نحو هذا الهدف، ومن أهم تلك العراقيل نذكر:

- **عدم الاستفادة من التوجهات الاقتصادية الحديثة:** يتلخص أهم عنصر يعرقل التعاون الاقتصادي العربي في عدم القدرة على الاستفادة من التوجهات الاقتصادية الحديثة، وخاصة الاتجاهات نحو التعاون والانفتاح وإقامة المشاريع المشتركة، وكذا الاستفادة من مزايا الأسواق الإلكترونية، حيث أن حصر التجارة العربية المشتركة في محاولة لزيادة التبادل التجاري سيفقدها الفعالية المأمولة مستقبلا.

ويشكل هذا العامل العنصر الأول في المنظور المستقبلي للتعاون الاقتصاي العربي، ذلك أن إنجاز هذا التعاون لا يمكن أن يتم بأدوات وأساليب وأفكار تمت صياغتها قبل خمسين سنة، فالاقتصاد العالمي يتطور يوما بعد يوم، ولا يمكن لمن يخطط لإنجاز أي تقدم على صعيد التعاون الاقتصادي أن يتجاهل الميزة التنافسية للأساليب والأدوات والاتجاهات الاقتصادية الحديثة[695].

---

[694]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 27، 28.
[695]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 77.

- **التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة:** وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية، ويتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية[696].

- **تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي:** وهو الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية، حيث أن المستفيد الأكبر هم الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.

- **اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية:** وهو ما يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين السياسات الاقتصادية[697].

- **تشابه هياكل اقتصاديات الدول العربية:** وقد أدى ذلك التشابه إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، إضافة إلى تشابه الصناعات التصديرية، في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم، مما أدى إلى احتدام التنافس بينها على عدد محدود من الأسواق فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، وهذا عوض التنافس على أسواق أخرى خارجية.

- **اختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة بين الدول العربية:** فبينما كانت البلدان العربية النفطية تحظى بفوائض رؤوس أموال ضخمة، كانت البلدان العربية الأخرى تعاني من فجوات الموارد المالية، ومن ثم العجز في تمويل استثمارات التنمية، واللجوء إلى الاقتراض من الدول الغربية، مما ساعد على تفكك الدول العربية بدلا من تكاملها، لأن تلك الفوائض المالية النفطية بدل أن تتجه نحو الدول العربية في شكل استثمارات أو إيداعات بنكية لقيت طريقها إلى البلدان الغربية[698].

---

[696]- عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص 79، 80.
[697]- د/ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 28.
[698]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 78.

- **إهمال القطاع الخاص:** إن عدم إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي تسبب في إضاعة الكثير من الإمكانيات التي لو استغلت لكان لها أثر بالغ في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ولقد تجاهلت معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية كانت أو جماعية دور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، حيث كانت تعتمد بصفة شبه كلية على القطاع العام.

- **عدم الوضوح الاستراتيجي وعدم ملاءمة التشريعات:** إن عدم وجود استراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية، وكذا انعدام التشريعات الاقتصادية والإدارية المناسبة يعرقل توضيح الاتجاهات العامة لهذه التنمية، ولا يسمح بتحديد المساحة المتاحة للتعاون الاقتصادي العربي في هذه الاستراتيجية، وبالتالي لا يمنح رجال الأعمال العرب الثقة الكافية للاستثمار داخل الدول العربية.

كما أن اقتصار معظم المبادرات العربية على محاولة زيادة التجارة البينية حال دون دفع عجلة التعاون الاقتصادي العربي، حيث أن هذا الأخير في حقيقة الأمر يتطلب إجراءات أكبر بكثير من مجرد تشجيع التجارة أو خفض الرسوم، إذ أن هذه المهمة تتطلب تحقيق تنمية عربية متكاملة على قاعدة التعاون الاقتصادي بهدف تطوير القاعدة الإنتاجية العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على المستويين القطاعي والجغرافي[699].

- **محاولة التقليد الشكلي لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم:** وذلك من حيث الهياكل الإدارية وحيثيات القرارات وليس من حيث التطبيق طبعا، كتجربة السوق الأوروبية المشتركة، وذلك دون النظر إلى الإمكانيات الفعلية لواقع البلدان البلدان العربية، ومدى ملاءمة التجارب للظروف التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية[700].

وكخلاصة يمكننا القول أن التكامل الاقتصادي العربي تواجهه العديد من التحديات والعراقيل التي تقف حجر عثرة في مسيرته، ولذا لا بد من إيجاد سبل لتفعيله وتطويره وهو ما سنتناوله بالدراسة في النقطة الموالي.

---

[699]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 78، 79.
[700]- أ/ محسن الندوي، مرجع سابق، ص 262.

ثانيا: سبل واستراتيجيات تفعيل وتطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي:

كما سبق وأن ذكرنا، أن التكامل الاقتصادي العربي كغيره من تكاملات الدول النامية التي يغلب عليها طابع الفشل قد واجه في سبيل تحقيقه عدة تحديات وعراقيل كانت سببا في اعتراض وصوله إلى الأهداف المنشودة، ولذا فقد أصبح من الواجب على الدول العربية أن تعمل على تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي، وفيما يلي سنستعرض بعض السبل والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق ذلك، وذلك كما يلي:

1- إرساء استراتيجية للعمل العربي المشترك:

حيث تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانات الدول العربية، وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها، ويتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظما القائمة للعمل العربي المشترك.

2- تخطيط العمل العربي المشترك:

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطارا لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها، على أن يقوم بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتخطيط مع أجهزة التخطيط القطرية[701].

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتماشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة، ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذلك تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية على العمل بالداخل، وكذ الاستثمارات الأجنبية[702].

---

[701]. عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص 109.

[702]. عماد الليثي، "بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 125.

4- توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية:

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، وهذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية الموحدة وشؤون النقد وسياسات الاستثمار وبعض العناصر الضريبية، والسياسة التجارية للدول العربية تجاه الدول الأخرى، وكل هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسطية لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها ورؤية أصحاب المصالح لعائد التكامل وسبل تحقيقه[703].

5- تعزيز دور القطاع الخاص:

حيث بدأ دور القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها الدول العربية يتزايد تدريجيا، حتى انتقل من الدور الهامشي إلى دور الصدارة في معظم الدول العربية، ولكن وعلى الرغم من اتساع مساهمته في النشاط الاقتصادي إلا أن القطاع الخاص العربي مازال يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقع منه.

إذا فقد أصبح القطاع الخاص العربي مطالبا بأن يلعب دورا فعالا في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، خاصة في ظل التغيرات العربية والدولية، وتفعيل هذا الدور يأتي بدعم من الحكومات العربية ومباركتها له، وكذلك من إيمان القطاع الخاص العربي نفسه بهذا الدور[704].

6- إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:

حيث يلاحظ أن الدول العربية تعتمد اعتمادا كليا على المواد الأولية المتمثلة أساسا في النفط والمواد الخام، حيث يستحوذ قطاع النفط على نحو **60%** من إجمالي الصادرات السلعية العربية، لذلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية والعمل على تنويع الإنتاج وذلك عن طريق تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

---

[703]- عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص **109**، **110**.
[704]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص **90**، **91**، **93**.

ويتم ذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية، على اعتبار أن هذا الأسلوب يعد الأمثل لتظافر وتفاعل المصالح الاقتصادية العربية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليست تنافسية، وتكون في نفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي[705].

7- مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية:

سواء كانت تلك الاتفاقيات اقتصادية، تجارية، استثمارية أو ضريبية، وإجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي، وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها أحد توجهات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

8- إنشاء بنك عربي موحد:

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية[706].

9- زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:

وذلك بتوفير المناخ المناسب للاستثمار في الدول العربية، والذي يعتمد على توفير الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية التي تقدمها الدولة للمستثمر العربي كما توفرها للمستثمر الأجنبي، ولعل الفرصة تعد مواتية الآن لزيادة حجم الاستثمارات العربية ـ العربية، واستعادة الأرصدة العربية الموجودة خارج الوطن العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد أن

---

[705]- عماد الليثي، مرجع سابق، ص 127، 128.
[706]- عبد المقصود مبروك نزيه، مرجع سابق، ص 112.

أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر كالتجميد، الهزات المالية، فهذه الأرصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة[707].

10- تعزيز التعاون في مجال الأسواق المالية العربية:

إن إنشاء سوق مالية عربية متكاملة من شأنه أن يجعل الدول العربية تتعامل مع مقترضين آخرين خارج الحدود الإقليمية لكل دولة، مما يساعد على انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها ويجنب انسياب رؤوس الأموال العربية نحو الأسواق المالية الغربية، وقد يساعد هذا على إيجاد تكامل مالي عربي، مما يعمق التعاون الاقتصادي العربي بشكل أكبر ويدفع عجلته نحو تحقيق المبتغى.

11- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية:

حيث تعتبر هذه المنطقة مفتوحة لانضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بواسطة إخطار يوجه من الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام، ويجوز للدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الاقتصادية على برنامج مناسب لاستكمالها إلغاء كافة الرسوم، أخذا في الاعتبار ما قد يكون قائما بينها وبين دول المنطقة من اتفاقيات وبروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية.

12- إقامة منطقة تكنولوجية عربية:

وتهدف هذه المنطقة إلى النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف المتلقي، كما تهدف المنطقة إلى ربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في دعم العناصر المختلفة للاستراتيجية، وتسهم في جعل البحث والتطوير منبعا للتنمية العربية المشتركة، وكذا رفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة[708].

---

[707]- سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 65.

[708]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 97، 100.

13- التنمية العربية المشتركة:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بشكل خاص بالنسبة للأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة[709].

إذن ومن خلال دراستنا لهذه الجزئية من البحث، يمكننا القول أنه وعلى الرغم مما تزخر به الدول العربية من مقومات سواء كانت بشرية، أو مالية أو طبيعية، إلا أن التكامل الاقتصادي العربي ظل يدور وسط حلقة مفرغة، ولم يحقق الأهداف المرجوة منه، ومرد ذلك جملة العراقيل والمعوقات التي كانت تصافه وتعترض مسيرته وتقدمه.

ولقد مر التكامل الاقتصادي العربي بعدة مراحل، ولكنه يواجه في الوقت الراهن جملة من التحديات التي فرضتها البيئة الدولية، ومن تلك التحديات ما هو دولي كالعولمة، والأزمة المالية العالمية، ومنها ما هو إقليمي كالشراكة الأورو متوسطية، والسوق الشرق أوسطية، كما أن تلك التحديات التي تقف حجرعثرة في طريق التكامل الاقتصادي العربي قد تكون بين الدول العربية ذاتها وتتنوع بين التحديات الاقتصادية والسياسية، وكل هذه العراقيل والتحديات من شأنها أن تتسبب في تعطيل مسيرة التكامل أو توقيفها.

وأمام جملة كل هذه التحديات وغيرها أصبح لزاما على الدول العربية أن تعيد النظر في مسيرتها التكاملية، وذلك بالعمل الجاد على إرساء القواعد المتينة لتحقيق ذلك، وهذا لمصلحتها ومحافظة على سيادتها الوطنية باعتبارها الهدف الأسمى الذي تصبو جميع الدول لتحقيقه ولتجنب إقصائها من معادلة العلاقات الدولية.

---

[709]- محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 103، 104.

خـــــــاتمة

خاتمـــــة:

كخلاصة لهذه الأطروحة وإجابة على الإشكاليات المطروحة في المقدمة، يمكننا القول أن فكرة السيادة والاعتراف بها للدول تعتبر من المبادئ الأساسية المتفق عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية التي تصب في ذات الصدد، ويرتبط ظهور مبدأ السيادة في القانون الدولي العام بظهور الدولة القومية الحديثة.

وكما سبق وأن أشرنا في هذه الدراسة، أن البحث في المفهوم العام للسيادة والتغيرات التي طرأت على هذا المفهوم، لا يعتبر من قبيل البحث القانوني الخالص، وإنما ينبغي أن يمتد ليشمل العديد من فروع العلوم الأخرى، وعلى الأخص العلوم السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ودراسة موقع ومكانة الدولة من الناحية الجيوبوليتيكية، وذلك حتى يمكن التعرف على قدرات الدولة، والفروق بين الدول المختلفة من ناحية الإمكانيات والمؤهلات التي تمكن كل دولة من مباشرة سلطاتها واختصاصاتها السيادية على المستويين الداخلي والخارجي.

من هنا يتبين لنا أن الدول ليست على مستوى واحد أو درجة واحدة من التقدم والتطور في شتى المجالات، وخاصة من حيث القوة، وبالتالي من حيث السيادة، فالقوة هي الدرع الذي يحمي السيادة وهي السلاح الذي يدافع عنها، ولذا فإن ما يشار إليه عادة في فقه القانون العام، بمبدأ المساواة في السيادة، أو مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة، يعد مبدأ نظريا، ويعني أساسا المساواة في الخطاب القانوني فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، لأن الواقع العملي يفرض عدم المساواة بين الدول حيث تتفاوت قدراتها الحقيقية على المباشرة الفعلية لمختلف مظاهر السيادة تبعا للموارد والإمكانات المتوفرة لكل منها، إذ أن السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها، ومدى اتساع وضيق نطاق تطبيقها، بقدرات الدولة وإمكانياتها.

فالدول إذن، واستنادا إلى مبدأ القوة الذي سبق ذكره، تنقسم إلى قسمين: دول متقدمة ومتطورة، ودول نامية، الأولى هي التي تستأثر بالوضع الأفضل وتعرف تقدما كبيرا في شتى مجالات الحياة، إضافة إلى كونها تمتلك النفوذ، الهيمنة، المكانة، والقوة بمفهومها الشامل بما تتضمنه من مقومات تكنولوجية، اقتصادية، عسكرية وعلمية، وهو ما يسهم في زيادة وتعاظم سيادة تلك الدول.

أما الدول النامية فهي تلك الدول التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم، وتعيش أوضاعا تنموية صعبة، ويطال الفقر مجتمعاتها حيث تفتقر أغلبيتها إلى المال، العلم والتكنولوجيا، هو ما يجعلها تقع في أزمة المديونية الخارجية، حيث تلجأ إلى الاستدانة من مؤسسات مالية دولية وتحكم بذلك على نفسها بالخضوع لما تقرره تلك المؤسسات من شروط وقيود مقابل التمويل.

وكل هذه العوامل والنقائص التي تعاني منها الدول النامية على العموم تؤدي حتما إلى الانتقاص من سيادتها والتأثير عليها، خاصة في ظل عصر العولمة الذي يتميز ويتطلب في ذات الوقت دولا قوية فاعلة على الصعيدين الداخلي والدولي، وهذه الظاهرة التي أطلق عليها مصطلح "العولمة" هي ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي، وذلك على اعتبار أن القاعدة التي قامت عليها لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القومية، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية، حيث تتجلى العولمة في المجالات الاقتصادية ، السياسية، الاجتماعية، الثقافية.....

ويعتبر المجال أو البعد الاقتصادي هو البعد الرئيسي والبارز لظاهرة العولمة، حيث تنطوي العولمة الاقتصادية على ثلاثة نظم رئيسية هي: النظام النقدي الدولي، والنظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية دولية هي على الترتيب: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وهذه المؤسسات تلعب دورا رائدا في ترسيخ هذه العولمة التي يعتبر أول أهدافها إسقاط مبدأ السيادة الوطنية وخصوصا سيادة الدول النامية.

والحقيقة أن الدول النامية ومن بينها الدول العربية ونظرا لما عانته من جراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي كانت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا، بالإضافة إلى تدهور آدائها التنموي، وعجزها عن ابتداع سياسات وطنية لمواجهة هذه المشكلات، فقد أرغمت على طلب يد المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبارهما مؤسستان ماليتان دوليتان مهمتهما تقديم القروض والمساعدة على التنمية. وقد قامت تلك الدول بتطبيق البرامج التي فرضتها عليها تلك المؤسسات في جميع المجالات الاقتصادية تقريبا، حيث اتخذت تلك الأخيرة الدعوة إلى سياسات التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي في الدول النامية، ومنطلق تلك السياسات هو ضرورة تعويم اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا وإنقاذها من المديونية والأخذ بيدها لتطفو على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية وهذا هو الظاهر.

ولكن ما حصل هو العكس حيث أن الدول النامية التي تم إدماجها عنوة في النظام الاقتصادي العالمي، وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة وزادت أوضاعها سوءا عما كانت عليه، فقد انضمت إلى نظام هذه المؤسسات من منطلق تبعيتها وضعف قدراتها التنافسية، وعدم امتلاكها للقوة الكافية التي تعتبر درعا لحماية سيادتها، ووجدت نفسها أيضا بعدما كان هناك انتقاص في قدرتها الاقتصادية فقط، أصبح هناك إضافة إلى ذلك انتقاص في سيادتها، حيث تم انتزاع قرارها الاقتصادي ثم السياسي، وتقلص دورها الاجتماعي، وأصبحت سيادتها على أراضيها ورعاياها مجرد سيادة شكلية، وأصبح دورها على الصعيد الدولي هامشيا يسعى وراء الحصول على القروض والمعونات ومحاولة مبادلتها بالكرامة الوطنية، وبناء عليه لا يمكن الحديث عن السيادة لدولة ما لم تكن قادرة على إطعام سكانها، وهذه حال معظم الدول النامية.

كما أسلفنا الحديث في متن هذه الأطروحة أن تفاقم القيود على السيادة الوطنية للدول النامية، لم يقف عند هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين فقط، التي تحاولان بشتى الطرق فرض هيمنتها على الدول النامية، وخرق سيادتها الوطنية، والتدخل في خصوصياتها من خلال ما تفرضه من شروط، فقد ظهرت إلى جانبهما "المنظمة العالمية للتجارة " كقيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري. وقد أنيطت بهذه المنظمة صلاحيات واسعة في مجال مراقبة النظم التجارية، وفرض الانضباط على النشاط التجاري، وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية، وبذلك أصبح لهذه المنظمة سلطان ونفوذ واسع استطاع أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على سيادتها.

فهناك تلازم مفترض مفاده أن توسع اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة عن طريق تطبيق مبدإ تحرير التجارة يؤدي إلى انحسار السيادة إلى حد كبير في مظهرها الداخلي نتيجة تدخلها بفحص السياسات التجارية للدول الأعضاء وتراجع سلطات الدولة واختصاصاتها التي يعترف بها القانون الدولي، ومنها حق اتخاذ التدابير والإجراءات التي تراها متوافقة ومتناسبة مع مصلحتها في ظل اقتصاد مستقل وحمايته من المنافسة الناتجة عن تدفق عناصر التجارة الدولية، وهذا ما لم يعد ممكنا في ظل موافقة الدولة على قواعد ومبادئ تكرسها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية.

فسيادة الدول النامية خاصة على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز هذه المنظمة العالمية للتجارة، التي قضت بالإزالة التدريجية والتامة لأية عوائق أمام تدفق التجارة الدولية، التي تسير بطبيعة الحال في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين ويكرس تخلف المتخلفين.

وكل هذه التحديات التي كانت آليات العولمة سببا في وجودها دفعت الدول النامية للبحث عن سبل واستراتيجيات تجعلها تحافظ على سيادتها الوطنية وتحد من تدخل تلك المؤسسات المالية والنقدية العالمية في شؤونها الداخلية، وتمكنها من الاندماج داخل هذا النظام الاقتصادي العالمي والخوض في مضماره بأقل الخسائر ودون التخلي الكامل عن سيادتها، حيث توجب عليها أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار تلك المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية وما يتصل بها هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، حيث أن التكامل الاقتصادي أصبح يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي، ففي ظل المنافسة العالمية، والتي أخذت تزداد شراسة يوما بعد يوم، أصبح من الصعوبة المواجهة بشكل فردي، ولا سبيل لتلك المواجهة إلا بالتوحد في شكل مجموعات أو تكتلات اقتصادية للاندماج داخل المجتمع الدولي بمعطياته الجديدة القائمة على المنافسة بين الدول وخاصة منافسة الدول الأكثر تقدما، وللحفاظ على سيادتها في اتخاذ القرارات.

فالتكامل الاقتصادي أصبح في نظر العديد من الدول بحكم التطورات الاقتصادية الدولية هو الطريق لتحقيق سيادة كاملة، واستغلال إقليمي يقف أمام تحديات العصر، وهو الأمر الذي غير خريطة العالم من شكل الحدود السياسية إلى شكل كيانات اقتصادية عملاقة.

إذن وكحوصلة أخيرة لمحتوى هذه الأطروحة، نستطيع القول أن سيادة الدول النامية تعرضت للعديد من الضغوط التي تسعى لتقييدها، وقد استطاعت تلك المؤسسات المالية والنقدية العالمية أن تحقق جزء من أهدافها، ولكن إذا أرادت الدول النامية أن تحافظ على سيادتها وهيبتها، وجب عليها أن تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول أخرى لتخفيف حدة الضغط عليها وحفاظا على سيادتها.

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد وتحليل وضع الدول النامية والوزن الحقيقي لسيادتها أمام شعوبها وأمام دول العالم أي تحديد قيمتها وسط المجتمع الدولي في ظل هيمنة المؤسسات المالية والنقدية العالمية المتمثلة أساسا في: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة كآليات تحكّم داعمة للعولمة. فهذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة وذلك بالنظر للقيمة القانونية التي يحظى بها مبدأ السيادة الذي يعتبر مبدأ مقدسا من مبادئ النظام الدولي، حيث أن وجود الدولة كعنصر فاعل في العلاقات الدولية يرتكز على تمتعها بسيادة كاملة، وأي انتقاص من هذه الأخيرة يجعلها تخسر مكانتها الدولية ويجعلها تخضع للشروط والقيود التي تمليها عليها تلك المؤسسات في سبيل الحصول على قروض تساعدها على تحقيق تنميتها والنهوض بها.

فهذه المؤسسات المانحة للقروض المتمثلة أساسا في صندوق النقد والبنك العالميين، وكما لاحظنا تحاول بشتى الطرق تكريس واقع تبعية الدول النامية لها وللدول التي تهيمن عليها وذلك من خلال زيادة مديونيتها الخارجية التي تعتبر سببا رئيسيا في الخضوع لتلك المؤسسات، حيث أنه ومقابل حصول الدول النامية على المنح والقروض التي تقدمها تلك المؤسسات المالية تضطر إلى الخضوع لكل شروطها التي تعتبر ظالمة وتعسفية تسعى للانتقاص من سيادتها.

كما رأينا من خلال هذه الدراسة أيضا أن تفاقم القيود على السيادة الوطنية للدول النامية، لم يقف عند هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين فقط، التي تحاولان بشتى الطرق فرض هيمنتها على الدول النامية، وخرق سيادتها الوطنية، والتدخل في خصوصياتها من خلال ما تفرضه من شروط، فقد ظهرت إلى جانبهما "المنظمة العالمية للتجارة " كقيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري. وقد أنيطت بهذه المنظمة صلاحيات واسعة في مجال مراقبة النظم التجارية، وفرض الانضباط على النشاط التجاري، وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية، وبذلك أصبح لهذه المنظمة سلطان ونفوذ واسع استطاع أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على سيادتها من الناحية الاقتصادية والتي ينجر عنها المساس بالسيادة من الناحية السياسية.

فسيادة الدول النامية خاصة على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز هذه المنظمة العالمية للتجارة، التي قضت بالإزالة التدريجية والتامة لأية عوائق أمام تدفق التجارة الدولية، التي تسير بطبيعة الحال في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين ويكرس تخلف المتخلفين.

وكنتيجة لكل تلك التحديات التي فرضتها تلك المؤسسات المالية الدولية وخصوصا المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية، أصبح لزاما على هذه الأخيرة أن تبحث عن استراتيجيات تتبعها في سبيل التخلص ولو جزئيا من هذا التدخل والسيطرة التي تمارسها تلك المؤسسات، كما ينبغي لها أن تدرك أن أفضل السبل لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة وما يتصل بها هو دخولها في تكتلات اقتصادية فيما بينها، حيث أن التكامل الاقتصادي يفرض نفسه بديلا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة هذه التحديات وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف، وتعزيز التعاون الإقليمي.

Résumé :

L'Objectif de cette étude consiste en la détermination et l'analyse de la position des pays en voie de développement, et le poids réel de leur souveraineté devant leurs peuples, et devant les autres pays du monde, c'est-à-dire déterminer sa valeur au sein de la communauté internationnale sous la domination des institutions financières et monétaires mondiaux qui consistent essentiellement en: Le Fond monétaire international, La Banque mondiale et L'organisation mondiale du commerce, qui sont des mécanismes de contrôle soutenant la mondialisation.

Cette étude revêt une grande importance vis- à- vis de la valeur juridique dont jouit le principe de la souveraineté, qui est considéré comme un principe sacré dans le système international, étant donné que la présence de l'état comme acteur dans les relations internationnales repose sur la jouissance de sa souveraineté totale et toute dévaluation de cette dernière lui ferait perdre son statut international et la soumetterait aux conditions et aux restrictions que lui imposent ces institutions pour qu'il obtienne des prêts pour relancer son développement.

Ces institutions donatrices de prêts et principalement Le fond monétaire international et la Banque mondiale et comme nous l'avons noté, tente par tous les moyens de perpétuer la dépendance des pays en voie de développement envers elles et envers les pays qui les controlent, et cela en augmentant sa dette extérieure, ce qui est consideré comme la raison majeur de sa soumission à ces institutions en éffet pour qu'ils bénificient des préts et des avantages, les pays en voie de développement sont contraints d'obeir aux conditions injustes et abusives qui ont pour but la dévaluation de leur souveraineté.

Nous avons vu, en outre, à travers cette étude, que l'aggravation de la restriction de la souveraineté nationale des pays en voie de développement ne

s'est pas arreté eau niveau de ces deux institutions financières internationales qui tentent par tous les moyens d'imposer leur domination sur les pays en voie de développement et porter atteinte à sa souveraineté nationale et intervenir dans ces affaires personnelles, par le biais de ces conditions imposées. Car en plus de ces deux institutions, L'organisation mondiale du commerce comme un leader économique mondiale sur le plan commercial, et qui est clotée d'un larges pouvoir dans la surveillance des systèmes commerciaux, et imposée la discipline sur l'action commerciale, et la libération des échanges dans les activités bancaires et touristiques, et de là elle a ocquis une grande autorité et une large domination qui a dépassé les frontiéres des états et a influencé leur politique économique, et par la suite, toucher le côté politique de leur souveraineté.

La souveraineté des pays en voie de développement et surtout leurs décisions économiques, diminuent de plus en plus avec l'apparution de L'OMC qui a ordonné l'élimination progressive et totale de tous les obstacles qui gènent l'affluence du commerce international, qui agit dans le sens de developper les pays développés et de freiner les pays sous developpés.

Le resultat, de tous ces défis qu'a imposé ces institutions financières internationales et en particulier L'OMC sur la souveraineté des pays en voie de développement est devenu une nécessité pour ces pays de trouver de nouvelles stratégies à suivre àfin qu'ils se débarrassent au moins particulièment de ces atteintes et de ces dominations qu'exercent ces institutions sur eux, et il faut qu'ils prennent conscience que la meilleure solution pour affronter les influences de L'OMC, c'est d'entreprendre des cartels économique entre eux, parce que la complementarité économique s'impose comme une alternative objective, et une vérité historique pour affronter ce genre de défis, par l'unification des efforts, et l'organisation des opinions, et le renforcement de la coopération territoriale.

قائمـــــــــــة المراجـــــــــع:

قائمـــــــــة الكتـــــــــــب:

1- أ.د/ إبراهيم أحمد خليفة، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دراسة نقدية"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، **2015** م.

2- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2009**م.

3- د/ أحمد عبد الخالق السيد، د/ أحمد بديع بليح، "الجات تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي"، الكتاب الأول: منظمة التجارة العالمية، آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2002/ 2003**م.

4- أسامة المجذوب، "العولمة والإقليمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جانفي **2000**م.

5- إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، **2000** م.

6- د/ السيد عبد المنعم المراكبي، "التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية"، دار النهضة العربية، **2005** م.

7- السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2009**م.

8- د/أمال يوسفي، "بحوث في علاقات التعاون الدولي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، **2008** م.

9- أمين سمير وآخرون، "العولمة والنظام الدولي الجديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2001**م.

10- بشار محمود قابلان، " أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية"، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان **2008**م.

11- بكري كامل، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، **2001**م.

12- بلال علي النسور، "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، **2012**م.

13- جابر فهمي عمران، "المنافسة في منظمة التجارة العالمية، تنظيمها وحمايتها"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، **2011**م.

14- جاسم مجيد، "المديرون والمنظمات في ظل المتغيرات العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، **2005**م.

15- د/ جاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.
16- جاك ج. يولاك، "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، علاقة متغيرة"، ترجمة: أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.
17- جان ج يولاك، "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة"، ترجمة: أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2001م.
18- جعفر عبد السلام، "المنظمات الدولية، دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية"، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، القاهرة.
19- جمعة سعيد سرير، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية"، الدار الجماهيرية للنشر والتزيع والإعلان، ليبيا، 2002م.
20- د/ جوتيار محمد رشيد صديق، "المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان"، دار المطبوعات الجامعية، جورج عوض، الإسكندرية، 2009م.
21- د/ حسن البزاز، "عولمة السيادة، حال الأمة العربية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، 2002 م.
22- د/ حسن عبد الله العايد، "انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، 2009 م.
23- د/ حسين أحمد الحسين الغزو، "الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق"، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، 2016م.
24- د/ حسين عدنان السيد، " نظرية العلاقات الدولية "، دار أمواج للنشر والتوزيع، مطبعة سيكو، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2003م.
25- خالد سعد زغلول حلمي، "مثلث قيادة الاقتصاد العالمي: دراسة قانونية واقتصادية"، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2012م.
26- د/ خليل حسين، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009م.
27- خيري فتحي البصيلي، "تسوية المنازعات في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية"، دار النهضة العربية، مصر، 2007م.
28- د/ دادي عدون ناصر، وأ/ متناوي محمد، "الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة ومعالجتها)، دار الخلدونية العامة، الجزائر، 2008م.
29- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008 م.

30- رضا عبد السلام، "أزمة مالية أم أزمة رأسمالية"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2010م.
31- زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999م.
32- د/ سالم توفيق النجفي، "سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي"، بيت الحكمة، بغداد ـ العراق، الطبعة الأولى، 2002 م.
33- سامي عفيفي حاتم،"التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الطبعة الخامسة، جامعة حلوان، القاهرة، 2005 م.
34- سليم سعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008م.
35- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م.
36- سليمان بن صالح الخراشي، "العولمة"، دار بلنسية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ـ الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
37- سماح أحمد فضل، "المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010 م.
38- سمير بريك اللقماني، "منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية"، منشورات المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض 2003م، ص 94.
39- سمير صارم، "أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة"، دار الفكر، دمشق، 2000م.
40- د/ سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001م.
41- د/ سميرة إبراهيم أيوب، "صندوق النقد الدولي، وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الإسكندرية للكتاب، الأزاريطة، الإسكندرية، 2000 م.
42- شذا جمال خطيب، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
43- أ/ صلاح عباس، "التكتلات الاقتصادية، هل هي تحايل على الجات؟"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006م.
44- ضياء مجيد الموسوي، "الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1994م.

45- ضياء مجيد الموسوي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.
46- طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2010م.
47- د/ عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000م.
48- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ـ لبنان ـ 2003م.
49- د/ عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004م.
50- د/عادل عبد العزيز السن، "مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)"، المؤتمر العربي الرابع، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمهورية اليمنية، فبراير 2009م.
51- عاطف السيد، "الجات والعالم الثالث"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002م.
52- عاطف السيد، "العولمة في ميزان الفكر"، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2001م.
53- عامر مصباح، "الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ـ الجزائر، الطبعة الثانية، 2006م.
54- عبد الله خبابة، "الاقتصاد المصرفي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013م.
55- أ.د/ عبد السلام جمعة زاقود، "الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م.
56- أ.عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013م.
57- عبد العزيز بن حبتور، "إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1997م.
58- عبد العزيز قادري، "صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)"، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003م.
59- د/ عبد القادر بوعشة، "التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، دراسة المفاهيم والنظريات"، دار الجيل ـ بيروت، 1999م.

60- د/ عبد القادر رزيق المخادمي، "النظام الدولي الجديد، الثابت.....والمتغير"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999م.

61- د/عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الاقتصادي العربي"، في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009 م.

62- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2001م.

63- عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م.

64- عبد المقصود مبروك نزيه، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007م.

65- عبد الناصر نزال العبادي، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999م.

66- د/عزيزة بن سمينة بنت عمارة، "الدول النامية وأزمة المديونية (الأسباب والحلول)"، دار أسامة للنشر والتوزيع.

67- عصام نور سرية، "دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002م.

68- د/علي صادق أبو هيف، "القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة 1995م.

69- علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003م.

70- عماد الليثي، "بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.

71- د/عمر إسماعيل سعد الله، "القانون الدولي للتنمية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990م.

72- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2001م.

73- عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

74- عمرو محي الدين، "أزمة النمور الآسيوية"، دار الشروق، القاهرة، 2000م.

75- د/غازي حسن صباريني، "الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.
76- فؤاد أبو ستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 م.
77- د/ فادي علي مكي، "ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية"، المركز اللبناني للدراسات، 2000م.
78- د/ فارس رشيد البياتي، "الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار غار حراء للنشر والتوزيع، دمشق سوريا.
79- د/ فالح أبو عامرية، "الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
80- د/ فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2004م.
81- قاسم عجاج، "العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2008م.
82- قحطان أحمد الحمداني، "المدخل إلى العلوم السياسية"، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2012م.
83- د/ كميل حبيب، ود/ البنى حازم، "من النمو والتنمية إلى العولمة والجات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000 م.
84- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى بالعربية 2008م.
85- د/ مبروك غضبان، "المجتمع الدولي، الأصول والتطور والأشخاص"، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994م.
86- د/ مبروك غضبان، "المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.
87- د/ مجدي محمود شهاب، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، بالتطبيق على بعض البلدان العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998م.
88- د/ مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998م.
89- محسن أحمد الخضيري، "العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2000م.
90- د/ محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001م.

91- أ/ محسن الندوي، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، **2011**م.

92- د/ محفوظ لعشب، "المنظمة العالمية للتجارة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2006**م.

93- محمد إبراهيم أحمد عكة، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، دار المنهجية.

94- د/ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، **2008** م.

95- محمد أحمد السريتي، "إقتصاديات التجارة الخارجية"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، **2009**م.

96- محمد البشير الشافعي، "المنظمات الدولية، النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي، المنظمات الدولية العالمية، المنظمات الدولية الإقليمية"، منشأة المعارف، مصر، **2002**م.

97- د/ محمد سامي عبد الحميد، ود/ مصطفى سلامة حسين، "القانون الدولي العام"، الدار الجامعية، بيروت، **1988**م.

98- محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، **2001**م.

99- محمد صفوت قابل، "الدول النامية والعولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2004/2003**م.

100- محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2008**م.

101- محمد عبد الوهاب العزاوي، "الأزمات المالية، قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة"، الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، **2010**م.

102- د/ محمد عبيد محمد محمود، "منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية"، دار الكتب القانونية، مصر، **2007** م.

103- د/ محمد عمر حماد أبو دوح، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، **2003**م.

104- د/ محمد محمد علي إبراهيم، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، **2003/2002** م.

105- د/ محمد مقدادي، "العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، **2000**م.

106- محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، **2000**م.

107- د/ محمد نصر مهنا، " مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير"، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، **2000**م.

108- د/ محي محمد مسعد، "دور الدولة في ظل العولمة"، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، **2006**م.

109- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، (التجربة الجزائرية)"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، **2008**م.

110- د/ مصطفى سلامة حسين، "قواعد الجات، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة"، منشأة المعارف، القاهرة، دون طبعة.

111- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، " منظمة التجارة العالمية، النظرية والتطبيق"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس - ليبيا، **2007**م.

112- د/ منذر محمد، "مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، **2002** م.

113- موريس شيف ول، آلن وينترز، " التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، **2003**م.

114- أ.د/ ميثم صاحب عجام، ود/ علي محمد سعود، مراجعة د/ مصطفى سليمان علي دفع الله، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية، الأسباب والإستراتيجيات"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، **2006**م.

115- د/ ناصر الحويش، "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية"، منشورات الحلبي، دمشق، **2005**م.

116- نبيل حشاد، "العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي"، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، **2006**م.

117- د/ نجاح قدور، " مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة"، منشورات دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الأولى، **2006**م.

118- نسرين عبد الحميد نبيه، "نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، **2012**م.

119- نعمان السعيدي، "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى.

120- هناء عبيد، "العولمة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام - القاهرة، **2001**م.

121- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى، **2010**م.

122- يلماظ أكيوز، **"**الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والآفاق المستقبلية"، تعريب: أ/د السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، **2006**م.

123- د/ يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، منقحة ومعدلة **2016**م.

124- يونس أحمد البطريق، "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2000**م.

قائمـــــــــــة المجـــــــلات:

1- أ. أحلام نواري، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع/ جانفي **2011.**

2- د/ إحسان هندي، "أثر العولمة على سيادة الدول"، يومية الثورة، **2006/03/13**م.

3- الحمداني عودت ناجي، "المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد **1233**/ جوان **2005**م.

4- أ/ السعيد خويلدي، "أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان **2013**م.

5- أ/ أمال قحايرية، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد **3.**

6- إيمان الغماري، "دور البنك الدولي للتعمير والتنمية في تنمية الدول النامية"، دنيا الوطن، الجماهيرية الليبية، 2011/01/12م.

7- أيمن مصطفى، "العولمة الاقتصادية والدول النامية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005م.

8- بلقيس عبد الرضا، "المساعدات: القروض والمنح لا تحقق التنمية وتعمق التبعية"، مجلة العربي الجديد، بيروت، 04 ماي 2015م.

9- د/ جلال عبد الفتاح الملاح، "الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية"، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثاني، 2003م.

10- د/ جميلة الجوزي، جامعة الجزائر، "التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.

11- د/ حسن نافعة، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي"، مجلة أفكار، العدد الرابع، مارس - أفريل 2003م.

12ـــ د/ حسن نافعة، "الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير"، مجلة أفكار. www.mafhoum.com

13- د.أ/ حميد الجميلي، "التكامل الاقتصادي العربي: بعض هواجس الإخفاق وآفاق المستقبل"، مجلة المنتدى، المجلد 29، العدد 261، تشرين الأول - كانون الثاني 2014/ 2015م.

14- د/ خالد محمد الجمعة، "مكافحة الإغراق وفق الاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، مجلة الحقوق، العدد الثاني، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، جويلية 2000.

15- أ/ زليخة بلحناشي، "العالم العربي والتنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري - قسنطينة -، العدد 25، جوان 2006م.

16- سليمان بلعور، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، العدد 06، 2008م.

17- سليمان ناصر،"التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، العدد 01/ 2002م.

18- د/ سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011م.

19ـ سفيان صوالتشي، "عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة وعواقبها على بعض الاقتصاديات"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد **07**، **2009**م.

20- شكيب جوهري، دحدوح عبد الرزاق، "سيادة الدول في ظل العولمة"، مجلة النائب، **2002**م.

21ـ شكيب جوهري والنائب دحدوح عبد الرزاق، "سيادة الدول في ظل العولمة"، مجلة النائب، منشورات المجلس الشعبي الوطني، العدد الأول/ **2003**م.

22- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، **2016/04/30**م. www.imf.org

23- طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، (دراسة حول مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر)، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد **26**، العدد **01**، **2010**م.

24- عباس قويدر، عبد الله براهيمي، "آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، **2005**م.

25ـ د/ عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر.

26- عبد الرحمان تيشوري، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات"، مجلة الحوار المتمدن، العدد **1368**، **2005/11/04**م.

27ـ عبد السلام أديب، "المديونية الخارجية والعولمة"، الحوار المتمدن، العدد **355**، **/01/01 2003**م.

28ـ د/ عبد المالك بضياف، "قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد **(1/15)**، المجلد الثامن، **2014**م.

29- عبد المجيد قدري، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد **46**، بيروت **2009**م.

30ـ عبد المطلب عبد الحميد، "تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، جمهورية مصر، **2003**، العدد **02**، المجلد **21.**

31- أ.د/ فريد كورتل، "الأزمة المالية، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد **20**.

32- فلاح خلف الربيعي، "برامج صندوق النقد الدولي، وأزمة التنمية في الدول النامية"، الحوار المتمدن، العدد **2306**، **2008/06/08**م، www.ahewar.org

33- أ/ فلاح خلف الربيعي، "التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد **2310**، جوان **2008**م.

34- مازن حمود، "صندوق النقد الدولي، هوية جديدة أم هوية بدل عن ضائع"، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت ـ لبنان ـ، العدد **311**، أكتوبر **2006**م.

35- محمد إبراهيم السقا، "دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد **05**، الإمارات العربية المتحدة، **2010/05/22**م.

36- د/ محمد آدم، "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، مجلة النبأ، العدد **42**، **2000**م.

37- محمد الفنيش، "البلاد النامية والأزمات المالية العالمية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم **17**، الطبعة الأولى، **2000**م.

38- محمد صفوت قابل، "البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول **2002** م.

39- د/ محمد غربي، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، جامعة الشلف ـ الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

40- محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، العدد الأول، **2002** م.

41- مسعود كسرى، "التحرر الاقتصادي والخوصصة"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد **12**، **2005**م.

42- د/ مقدم عبيرات، ود/ عبد المجيد قدي، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، العدد **01**، **2002**م.

43- مهدي ميلود، "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض بعض التجارب)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد **45**، **2009**م.

44- د/ نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"،الحوار المتمدن، الجزء الأول، العدد **4165**، **2013/07/27**.

45- د/ نسيب محمد أرزقي، "مدى تأثر السيادة الوطنية في مظهرها الاقتصادي بظاهرة العولمة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، العدد **02**، **2009**م.

46- هشام الصادق، "المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وإخفاق جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد **145**، أكتوبر **2003**م.

47- هندي إحسان، "العولمة وأثرها على سيادة الدول"، مجلة معلومات دولية، العدد 58، 1998م.
48- د/ ياسر الحويش، د/ ياسر الحويش، "تأثير اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في تطوير القوانين الداخلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2004م.
49- د/ يوسف خليفة اليوسف، "منظمة التجارة العالمية ما هي، ما لها وما عليها"، غرفة التجارة العربية البريطانية، مجلة العمران العربي، العدد 43، الكويت، 2000م.

قائمة مذكرات الماجستير والماستر:

1- إبراهيم أديب إبراهيم، "برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، 2004م.
2- آسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، تحت إشراف د/ مسعود زموري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/ 2007م.
3- أميرة حناشي، "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة" مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، فرع: العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، تحت إشراف الأستاذ د/ حسنة عبد الحميد، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009/2008.
4- إيمان حملاوي، "دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990- 2012"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، تحت إشراف الأستاذ: "لحسن ردوري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014.
5- الطاهر برباص، "أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تحت إشراف د/ داودي الطيب، جامعة بسكرة، 2008/ 2009م.
6- بوبكر ساخي، "الأورو موقعه من العملات الدولية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م.
7- جمال بوزكري، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، تحت إشراف أ.د/ دربال عبد القادر، جامعة وهران، 2013/2012م.
8- جمال منصر،"العولمة وانعكاساتها على أدوار الدولة الوطنية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية والعولمة، 2005/2004م.

9- خالد برزيق، "آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول"، مذكرة ماجستير في القانون فرع: القانون الدولي العام"، تحت إشراف الأستاذ د/ إقلولي محمد، السنة الجامعية **2008/2007.**

10- سارة أم الخير حاج يوسف، "انعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع: تسويق وتجارة دولية، تخصص: تجارة دولية، تحت إشراف د/ بن سماعين حياة، جامعة محمد خيضر - بسكرة - **2015/2014**م.

11- شافية بن عيسى، "آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، **2011/2010.**

12- عبد الرحمان بن شريط، "مشكلة السيادة والعولمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، **2006/2005**م.

13- عبد الرحمان روابح، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، تحت إشراف أ.د/ كمال منصوري، جامعة محمد خيضر– بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، **2013/2012.**

14- فارس بن رقرق، "مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الولي وخطة الإنقاذ الأمريكية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، تحت إشراف أ.د/ الشريف بقة، جامعة سطيف **1**، **2012/ 2013**م.

15- فاطمة قوال، "مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحت إشراف أ.د/ بلقاسم دايم، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، **2012/2011**م.

16- فاطمة وماحنوس، "مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع: القانون الدولي والعلاقات الدولية، تحت إشراف الدكتور: عبد العزيز قادري، جامعة الجزائر، كلية الحقوق – بن عكنون- **2006/2005.**

17- كمال بن موسى، "من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة "، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **1996**م.

18- كمال مقروس، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، تحت إشراف أ.د/ عماري عمار، جامعة فرحات عباس، **2013/ 2014**م.

19- لخضر عليان، "البنك العالمي وعلاقته بالجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع: الإدارة والمالية، تحت إشراف أ.د/ يوسفي آمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، **2011/2010**م.

20- محمد بن ناصر، "المشاريع العربية المشتركة، ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف أ/ يحة عيسى، جامعة الجزائر، **2008/2007**م.

21- موراد خليفة، "التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، تحت إشراف د/ عمار رزيق، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة- **2005/ 2006**م.

22- نوال شحاب، "أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، تحت إشراف د/ بن عبد العزيز مصطفى، جامعة الجزائر **03**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **2010/2009** م.

23- نور الدين أعراب، "دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتهما بالدول النامية (حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، **2003**م.

قائمة مذكرات الدكتوراه:

1- الحمداني عودة ناجي فرهود، "أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية"، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ **2004.**

2- حسين بن الطاهر، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف/ أ.د دخموس العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، **2008/2007**م.

3- حميد فلاح، "دور المنظمة العالمية للتجارة في بعث مفهوم جديد لفكرة السيادة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم القانون العام، تحت إشراف أ.د/ بوغزالة محمد ناصر، جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2015/ 2016م.

4- خير الدين بلعز، "التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف ـ مع الإشارة إلى حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، تحت إشراف أ.د/ رابح خوني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/ 2015م.

5- رفيقة بسكري، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام إليها"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، تحت إشراف أ.د/ عواشرية رقية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/ 2015م.

6- رفيقة صباغ، " الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف: أ.د/ بن بوزيان محمد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013 م.

7- عبد الرحمان بن سانية، "الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: إقتصاد التنمية، تحت إشراف أ.د/محمد بن بوزيان، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012 م.

8- عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006/ 2007 م.

9- عتيقة وصاف، "آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999- 2009 م)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ.د/ مفتاح صالح، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013م.

10- عثمان علام، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية، حالة الدول الأقل نموا"، أطروحة مقمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف: أد/ كيسرى مسعود، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، 2014/2013م.

11- عفيف عبد الكريم صندوق، "دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005م.

12- فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، تحت إشراف أ.د/ محمد بوتين، جامعة الجزائر، 2006/2005م.

13- فطيمة حمزة، "تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة: الاتحاد الأوروبي نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه، الطور الثالث (ل م د)، تخصص: تجارة دولية، تحت إشراف أ.د/ الطيب داودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2015/2014**م.

14- هند بن عمار، "المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، تحت إشراف أ. د/ بوكرا إدريس، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ابن عكنون، **2004/ 2005**م.

قائمـــــــة المقـــــــالات والمداخلات:

1- أحمد زغدار، ناصر المهدي، "الأزمة المالية الآسيوية والأزمة العقارية الأمريكية، الأسباب والدروس المستخلصة من الأزمتين"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي **5،6** ماي **2009**م.

2- أحمد فرحات، "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول" **ahmadfar.blogspot.com**

3- د/ أحمد محمد فراج قاسم، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه"، جامعة عمر المختار ـ ليبيا، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد **87**، ديسمبر **2011**م. **Kenanaonline.com**

4- ألكسندر شكولنيكوف، وجون سوليفان، "بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، مقال منشور على موقع مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن. **www.mafhoum.com**

5- الباحثة/ إيمان الغماري، "دور البنك الدولي للتعمير والتنمية في تنمية الدول النامية"، تاريخ النشر:**2011/101/12** م.

6- العياشي زرزار، "الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، يومي **12-13** ديسمبر **2009**م، جامعة باتنة.

7- تمام الغول، " الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية " المؤتمر العربي الرابع، مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، بحوث وأوراق عمل، فيفري **2009**م.

8- أ/ حامد نور الدين، "العولمة والسياسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية ـ حالة الجزائر-"، جامعة محمد خيضر، بسكرة. **www.elbassair.net**

9- د/ خليل حسين، "سياسات التصحيح الهيكلي"، الفصل السادس من كتاب "السياسات العامة"، دار المنهل اللبناني، بيروت **2006**، **drkhalilhoussein.blogspot.com**، **2011/02/04.**

10- د/ خليل حسين، "البنك الدولي"، الفصل الثامن عشر من كتاب "السياسات العامة"، دار المنهل اللبناني، بيروت **2006**، **drkhalilhoussein.blogspot.com**، **2011/02/04.**

11- صالح صالحي، "إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية"، بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ـ الجزائر، **20**،**21** أكتوبر **2009**م.

12- د/ عابد شريط، " التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي"، جامعة ابن خلدون، تيارت، **2007/04/25**م.

13- عبد القادر دربال، "تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني"، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد **27**، **2002**م.

14- عبيدات ياسين، وبيوض محمد العيد،"تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل ـ دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، **08- 09** ديسمبر **2014**م.

15- أ/ عدار محمد، "تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة"، مداخلة، جامعة بومرداس، **www.univ-Medea.dz**

16- د/ علاوي محمد لحسن، وأ/صالحي هالة، "حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة ـ الجزائر، **25**، **26** نوفمبر **2013**م.

17- فارس فائق ظاهر، "السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية"، **blog.amin.org**

18- كمال رزيق، مسدور فارس، "الشراكة الجزائرية ـ الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، **21- 22** ماي **2002**م.

19- أ/ لخضر طوير، "العولمة الاقتصادية، دوافعها وأبعادها". www .univ-djelfa.dz

20ـ أ.لطرش ذهبية، "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مداخلة قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20،21 أكتوبر 2009م، جامعة فرحات عباس، سطيف.

21- ماجد إسماعيل، تحت إشراف د/ علي الخضر،"التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية"، جامعة دمشق، سوريا.

22- د/ محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005م.

23- محمد قاياتي، "الصندوق والبنك الدوليين، سياسات الإفقار والتبعية"، www.anntv.tv

24- ميمون رحماني، "المحة عن دور صندوق النقد الدولي"، مداخلة مقدمة في إطار ندوة الدار البيضاء ـ المغرب، 16 سبتمبر 2006م. ht/www.imf.org/external/index.htm.(what is imf)

25- نادر فرجاني، "آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية"، فيفيري 2008م. com.freewebtown.www

قائمـــــة المواقـــع الإلكترونيـــة:

1- http//www.imf.org.external/index.htm,20/03/2008.

2- http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome, 28/01/2008

3- www.albankldawli.org, 30/09/2014.

4- www.worldbank.org/dz.

قائمـــــة الكتب الأجنبيـــــة:

OUVRAGES:

1- Akerdun(F), "Euro mediterranée le processus de Barcelone en question", Editions Dar el houda, ain mlila, Algérie, 2004.

2- Alain Nonjon, "La mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertatiom, édition SEDES, Paris, **1999.**

3- Anne Claire Chaumont, "L'Objectif de développenent durable de l'organisation mondiale du commerce", Hurmattin, Paris, **2008.**

4- Benfare Noureddine, "Les multinationales et la mondialisatin", Editions Dahleb, Algérie, **1999.**

5- Bernard Rosier, "Les théories des crises économiques", **5** ème éditions, Paris, Edition La Découvert, **2003.**

6- Catherine Pattillo et autre, "Douleurs de croissance,F&D, FMI", volume **43**, № **1**, Mars **2006.**

7- Chavagneux Christian, "OMC, changer pour exister", in: L'économie politique, № **35**, Editions Editorial, France, Juillet, **2007.**

8- Christian Deblock et Samia Kazy Aoul, "La dette extérieure des pays en développement: La renégociation sans fin, presses de l'université du Québec, Canada, **2001.**

9- Claude Freud, "De la coopération Française a la Banque mondiale: Mémoires du développement", Karthala Editions, France, **2009.**

10- Dr. El abdaimi Mohamed, "Mondialisation et emploi", I,Primerie Najah El Jadida, Casablanca, **2000.**

11- Flory (TH), L'organisation mondiale du commerce, droit institutionnel et substantiel, Bruylant, Bruxelles, **1999**.

12- Hofman John: Beyond the state, Cambridge **1995**, in Gorringe– timothy: fain shores: Ethics and the Global economy, London, Thomas & Hudson, **1999.**

13- Horman Denis, "Mondialisation Excluant, nouvelles solidarités, Soumettre au de mettre l'OMC!", L'harmattan, France**, 2001.**

14- Jean François Mittaine, François Pequerul, "Les unions économiques régionales", Paris, Armand Colin**, 1999.**

15- Jean Marie Lepage,"Crises financières internationales et risque systémiques", Deboock, Bruxelles, **2003.**

16- Jean- Paul Rodrigue, "L'espace économique mondial: Les économies avancées et la mondialisation", PUQ éditions, Canada, **2000.**

17- Jean-Pierre Cling et François Roubaud,"La banque mondiale",**1**ére édition, édition la Découverte, Paris, France, **2008.**

18- John hull et autres, "Gestion des risques et institutions financières", Pearson éditions, **2** ème édition, Canada, **2010.**

19- Joseph A.Camilleri and Jim Falk, The end of Sovereignty ? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World, Aldershot, UK: Edward elgar, **1992.**

20- Mechèl Aglietta, "Macroéconomie Financière: **2** Crises Financières et Régulation Monetaires", **4** ème éditions, Paris: La Découverte, **2005.**

21- Mechèl Drouin, "Le Système Financier international", Armand colin, Paris, **2001.**

22- Michel Rainelli, "L'organisation mondiale du commerce", **6** éme Edition, Editions la Découverte, Paris, **2002.**

23- Michel Rainelli, "Le commerce international, Alger: Casbah, Edition, **1999.**

24- Miroslav n.Jovanovic and Richard g.n Lipsey, International économic integration "limits and prospect", second edition, london, routledge, **1998.**

25- Mitsuo Matsushita, Thomas J. Schoenbaum and Petros C.Mavroidis, "The Trade Organization Law, practice, and policy", Oxford**, 2003.**

26- Oliver Blin, "L'Organisation Mondiale du Commerce", Paris, Ellipses édition, **2** Edition, **2004.**

27- Patrick A. Messerlin, " Quels rôles pour L'OMC", in, Cahiers Français, Documentation Française,n° **299, 2000.**

28- Pierre Desenarclens, "Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales", Paris: Edition Armand colin, **1998.**

29- Pierre De Senarchens, "Mondialisation (Théories Enjeuxet Débats)", edition armand Colin, **2** ème édition, **2001.**

30- Robert Keiffer, "L'Organisation mondiale du commerce et l'évolution du droit internatonal, Larcier, Bruxelles, **2008.**

31- Rousset Maurise, "La mondialisation de l'économie", **2** éme édition, Ellipse Edition, Paris**, 2005.**

32- Roziak Patricia, " Les Transformations du droit international économique, les états et la société civile face a la mondialisation économique", editions L'harmattan, Paris, **2003.**

33- Sidney.J. Wells, with revisions by E.W Brassloff, "International Economics ", (Manchester, general Editor Brian Chapman).

34- Vergile Pace, "L'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échange commerciaux internationaux", l'Harmattan, **2000.**

ARTICLES:

1- André Sair 'De Seattle a Doha' in ; Reflets et perspectives, XLI, **2002/2**.

2- Daudin Guillaume," Tous unis contre le protectionnisme des pays du nord? Revue de l'ofce, № **84**, Janvier **2003**, p **96 -97**.
www.ofce.sciences-po.fr.

3- B.Cassen, "Les institutions Financières sous le feux de la critique", Le monde diplomatique, Paris, France, Septembre, **2000.**

4- Boy Laurence, Charlie Christoplre, Michel Rainelly, Patrice Reis, " Lamise en oeuvre du principe de précaution dans l'accord SPS de l'**OMC**, les enseignements des différends commerciaux", Revue Economique, vol **54**, № **6**, Novembre **2003.**

5- Chossudovsky Michel, "La mondialisation de la pauvreté", Revue de nouvelles pratiques sociales, Vol **12**, № **2**, les presses de l'université du Québec, Décembre **1999**.

6- François Lacasse," Intégrer savoirs et opérations: la stratégie de la banque mondiale", Revue Française d'administration publique, Ecole nationale d'administration, **2002**, Paris, France, n° **103**.

7- Gelinas Jacques," Le piége du libre échange de l'OMC ",in: le journale alternatives, vol **14**, № **10**, Québéc, Canada **27/06/2008**.

8- Rona Fields, "Human rights in economic globalization", in Migration world magazine, May - June, , n° **4, 1998.**

9- Yves Nouvel,"Aspects généreux de la conformité du driot interne au droit de l'OMC",Annuaire Français du droit international,volume **48, 2002**, in: http://www.persee.fr/web/revues/.../afdi-**0066**

THESE DOCTORAT:

1- Peter Van Den Bossche, "The Law and policy of world trade organization", Cambridge university press, Camridge, **2005.**

2- Philip Etienne, "Le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques et l'Europe, de l'Asie", Thèse Doctorat, Paris **1998**.

RAPPORTS:

1- Marcus Vincent, "Crises des Paiment: une perspectives historique, **1980-2002**", Rapport du Conseil d'Analyse Economique sur la: "Crises de la Dette: Prévention et Résolution", Paris, La Documentation Française, **2003.**

فهـــــــرس المحتـــــويات:

شكـــر وعرفـــــان

إهـــــــــــــداء

مقدمـــــــــــة.....**01**

البـــاب الأول: نطـاق سيادة الـدول النامية بين الإطلاق والتقييد فـي إطـار العلاقـات مـع مؤسسـات بـريتن وودس.....**13**

الفصل الأول: سيادة الدول النامية في إطار سياسات صندوق النقد الدولي.....**15**

المبحث الأول: حتمية لجوء الدول النامية لصندوق النقد الدولي وما تحققه من تبعية.....**17**

المطلب الأول: نطاق السيادة الوطنية ومدى تأثره بأوضاع الدول النامية.....**19**

الفرع الأول: مكانة السيادة الوطنية في إطار الدول النامية.....**20**

أولا: الإطار المفاهيمي لمبدإ السيادة الوطنية.....**21**

ثانيا: تعريف الدول النامية، خصائصها وآثار التبعية على اقتصادياتها **27**

الفرع الثاني: الإطار النظري لمشكلة المديونية وأثرها على الدول النامية المقترضة.....**34**

أولا: مفهوم المديونية الخارجية وأسباب نشأتها.....**35**

ثانيا: عواقب المديونية الخارجية على الدول النامية ووسائل علاجها.....**39**

المطلب الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على سيادة الدول النامية.....**48**

الفرع الأول: العولمة وصندوق النقد الدولي كآلية من آلياتها.....**49**

أولا: الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة.....**50**

ثانيا: نشأة وتكوين صندوق النقد الدولي.....**60**

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي، موارده المالية وأدواره.....**68**

أولا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ومصادر تمويله.....**68**

ثانيا: أدوار صندوق النقد الدولي.....**72**

المبحث الثاني: علاقات الدول النامية بصندوق النقد الدولي وآثار سياساته النقدية على سيادتها.....**80**

المطلب الأول: شروط تقديم قروض صندوق النقد الدولي وسياساته المطبقة على الدول النامية.....**81**

الفرع الأول: شروط منح قروض صندوق النقد الدولي للدول النامية وآليات تنفيذها.....**82**

أولا: السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي.....**83**

ثانيا: آليات تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي.....**87**

الفرع الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي المطبقة على الدول النامية.....**93**

أولا: برامج الإصلاح الاقتصادي..... **94**

ثانيا: آلية التكييف الهيكلـــي.....**97**

المطلب الثاني: آثار السياسات النقدية لصندوق النقد الدولي على سيادة الدول النامية، والانتقادات الموجهة إليها.....**101**

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية وآثار تطبيق سياساته وشروطه على سيادتها.....**102**

أولا: صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية.....**103**

ثانيا: آثار تطبيق سياسات وشروط صندوق النقد الدولي على سيادة الدول النامية.....**110**

الفرع الثاني: المشاكل التي يعاني منها صندوق النقد الدولي والانتقادات الموجهة إلى نظامه الخاص بالشروط وسياسات التدخل في سيادة الدول النامية.....**119**

أولا: المشاكل التي يعاني منها الصندوق والحلول المقترحة لإصلاحه.....**120**

ثانيا: الانتقادات الموجهة إلى نظام صندوق النقد الدولي الخاص بالشروط وسياسات التدخل في سيادة الدول النامية.....**128**

الفصل الثاني: البنك العالمي وتأثيرات سياساته على سيادة الدول النامية.....**132**

المبحث الأول: البنك العالمي، سياساته الإقراضية والتبعية التي تحققها.....**133**

المطلب الأول: نظرة شاملة عن البنك العالمي ومؤسساته.....134

الفرع الأول: البنك العالمي، تنظيمه، أهدافه والعضوية فيه.....135

أولا: تعريف البنك العالمي كمؤسسة مالية دولية وهيكله التنظيمي.....136

ثانيا: أهداف البنك العالمي والعضوية فيه.....141

الفرع الثاني: البنية المؤسساتية للبنك العالمي.....146

أولا: المؤسسة الدولية للتنمية.....147

ثانيا: مؤسسة التمويل الدولية.....153

المطلب الثاني: سياسات البنك العالمي الإقراضية والتبعية التي تحققها.....156

الفرع الأول: سياسات وإجراءات البنك العالمي في منح القروض.....157

أولا: معايير إقراض البنك العالمي للمشاريع وشروطه.....158

ثانيا: قروض البنك العالمي وأهم المشاريع التي يمولها.....164

الفرع الثاني: دور سياسات البنك العالمي في تحقيق تبعية الدول النامية وأشكالها.....167

أولا: دور السياسة المالية للبنك العالمي في تحقيق التبعية.....168

ثانيا: أشكال التبعية التي تحققها القروض التي يقدمها البنك العالمي.....171

المبحث الثاني: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وواقع سيادتها في ظل انعكاسات سياساته.....175

المطلب الأول: ممارسات وعلاقات البنك العالمي بالدول النامية، ودوره في تنميتها.....176

الفرع الأول: سياسات وعلاقات البنك العالمي بالدول النامية.....176

أولا: سياسة إعادة الإعمار..... 177

ثانيا: سياسات الإقراض.....177

ثالثا: تأثير ممارسات البنك ومجموعته على السياسات الداخلية للدول النامية المقترضة.....180

الفرع الثاني: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية وآثار سياساته على سيادتها.....182

أولا: دور البنك العالمي في تنمية الدول النامية.....183

ثانيا: آثار سياسات البنك العالمي على سيادة الدول النامية.....187

المطلب الثاني: تطور علاقة الجزائر بالبنك العالمي وآثار سياسته على سيادتها.....192

الفرع الأول: علاقات وتعاملات الجزائر مع البنك العالمي.....193

أولا: مبررات اللجوء إلى التعامل مع البنك العالمي.....194

ثانيا: الانفتاح على البنك العالمي.....197

الفرع الثاني: التحول في علاقة الجزائر بالبنك وأثرها على السيادة الجزائرية.....200

أولا: عوامل تحول علاقة الجزائر بالبنك العالمي.....201

ثانيا: الإطار الجديد للعلاقة وتأثيرها على السيادة الجزائرية.....206

الباب الثاني: دور المنظمة العالمية للتجارة في بعث مفهوم جديد لسيادة الدول النامية.....211

الفصل الأول: سيادة الدول النامية في ظل ممارسات وسياسات المنظمة العالمية للتجارة.....213

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة وإشكالية تكييف السيادة مع اتفاقياتها.....215

المطلب الأول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة، نشأتها، أهدافها ومؤتمراتها الوزارية.....216

الفرع الأول: المفهوم العام للمنظمة العالمية للتجارة، وكيفية الانضمام إليها.....217

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة، نشأتها وهياكلها.....218

ثانيا: العضوية وفقدان العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....224

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمراتها الوزارية.....232

أولا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها.....233

ثانيا: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة ومكانة قضايا الدول النامية فيها.....240

المطلب الثاني: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة وتأثيراتها السلبية على سيادة الدول النامية.....247

الفرع الأول: الآثار السلبية لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال سلع معينة على سيادة الدول النامية.....**249**

أولا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع الزراعية.....**250**

ثانيا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع الصناعية.....**258**

الفرع الثاني: الآثار السلبية لاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع عامة وقطاعات ومجالات أخرى على سيادة الدول النامية.....**264**

أولا: اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع عامة..... **264**

ثانيا: اتفاقات المنظمة في قطاعات أخرى ومجالات جديدة.....**272**

المبحث الثاني: طبيعة الالتزامات الدولية التي تفرضها المنظمة وانعكاساتها على السيادة.....**281**

المطلب الأول: آليات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتأثيراتها على السيادة.....**283**

الفرع الأول: تكييف التشريعات الاقتصادية الوطنية.....**284**

أولا: ضرورة تعديل التشريعات الداخلية وفقا لاتفاقيات المنظمة.....**285**

ثانيا: القيمة القانونية لاتفاقية المنظمة في المجال الداخلي للدول النامية.....**291**

الفرع الثاني: إعادة صياغة وظائف الدولة.....**294**

أولا: تراجع الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص.....**295**

ثانيا: تراجع الدور الرقابي للدولة.....**299**

المطلب الثاني: حدود اختصاص المنظمة العالمية للتجارة وعراقيل ممارسة السيادة في ظلها.....**302**

الفرع الأول: حدود اختصاص المنظمة العالمية للتجارة.....**303**

أولا: الالتزام باحترام سيادة كل دولة عضو..... **303**

ثانيا: مبدأ المساواة.....**306**

ثالثا: الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.....**307**

الفرع الثاني: صعوبات ممارسة سيادة الدول بالنظر لأهداف ونطاق اختصاص المنظمة.....309

أولا: صعوبات ممارسة السيادة بالنظر لأهداف المنظمة.....310

ثانيا: صعوبات ممارسة السيادة بالنظر إلى نطاق اختصاص المنظمة.....316

الفصل الثاني: وسائل الحد من تأثيرات اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول النامية.....322

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي كاستراتيجية للبلدان النامية للحد من التدخل في سيادتها.....324

المطلب الأول: نظرة عامة عن التكامل الاقتصادي كإطار قانوني لحماية السيادة.....325

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتكتل أو التكامل الاقتصادي، ومقوماته 326

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي وأشكاله أو مستوياته.....328

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي 334

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي في البلدان النامية.....338

أولا: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.....340

ثانيا: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية وأسباب فشلها.....346

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي العربي واقعه وآفاقه.....354

الفرع الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للتكامل الاقتصادي العربي ومظاهر إخفاقه.....355

أولا: الأطر القانونية والمؤسساتية للتكامل الاقتصادي العربي.....357

ثانيا: مظاهر إخفاق التكامل الاقتصادي العربي.....363

الفرع الثاني: الشراكة الأورو جزائرية نموذجا، وآثارها على الاقتصاد الوطني.....366

أولا: الشراكة الأورو جزائرية، مضمونها وأهدافها.....367

ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري وآثار الشراكة عليه.....371

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتحولات الدولية والإقليمية الراهنة.....377

المطلب الأول: التحديات الدولية للتكامل الاقتصادي العربي.....378

الفرع الأول: التكامل الاقتصادي العربي وتأثيرات رياح العولمة.....379

أولا: نظرة عامة عن العولمة وتجلياتها.....380

ثانيا: العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية.....384

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي العربي والأزمة المالية العالمية.....387

أولا: مفهوم الأزمة المالية العالمية، جذورها التاريخية، وأسباب حدوثها.....387

ثانيا:تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على التكامل الاقتصادي العربي.....392

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله.....395

الفرع الأول: تحديات إقليمية في صورة مشاريع أوسطية ومتوسطية.....396

أولا: مشروع السوق الشرق أوسطية.....396

ثانيا: الشراكة الأورومتوسطية.....400

الفرع الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله.....405

أولا: التحديات السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.....406

ثانيا: سبل تفعيل وتطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي.....411

خاتمـــــــــة.....416

الملخص باللغة العربية.....420

الملخص باللغة الفرنسية.....422

قائمة المراجـع.....424

الفهـــــــرس.....447